أحمد عبود

انتفاضة الجنوب
وسياسة الأحلاف والمحاور

مؤسسة دار الكتاب الحديث
للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى
١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

مؤسسة دار الكتاب الحديث
للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان
ص.ب ٥٩٦٣/١٤ - هـ - فاكس: ٨٣٣٩٤٢

إهداء . . .

- إلى روح ابن أخي الشهيد علي عبود.

- إلى زوجتي وأولادي أيمن وفرح وغنوة.

تقديم

أن تكون انتفاضة عام ١٩٥٨ في جنوب لبنان موضوع دراسة، عمل جيد. فإن معظم المؤرخين لتاريخ لبنان الحديث قد همشوا نضال أهل الجنوب على مقدار تهميش النظام اللبناني الطائفي لهم بالخدمات. بالطبع ليس الهدف كتابة تاريخ خاص للجنوب وكأنه وحدة سياسية. بل هذا البحث لتوضيح حقيقة أساسية في منطقة سطرت تاريخ لبنان المعاصر المقاوم في زمن التراجع العربي.

إن نضال الجنوب (جبل عامل) تحت راية العروبة كان مع بزوغ فجرها. ومهما يقال في الخلفية المحركة لانتفاضة الجنوبيين ضد المحتل الإسرائيلي اليوم تبقى مندرجة في السياق العام للتراث الجنوبي ولحركة التحرر العربية والإسلامية المناهضة للأجنبي. ومن الصعب فهم طبيعة منطلقات المواجهة ضد الأخطار الخارجية عند كل شعب منقطعة الجذور عن تراثه وإن اختلفت طبيعة المرحلة وثقافتها التي تحدد وعي الناس.

قبل الحرب العالمية الأولى أدرك الجنوبيون أن دعوة جمعية الاتحاد والترقي العثمانية لتتريك الشعوب غير العثمانية والقائمة على الدين ما هي إلا غطاء لتغليب فئة تركية على كافة الشعوب فرفضوها. لذا اشتركوا في الانتفاضة العربية للحفاظ على الهوية القومية لما ترمز لوحدة الشعب

ووحدة المصير. حسب جريدة «جبل عامل» الصادرة في ١١ كانون الثاني عام ١٩١٢ أرسل فرع الاتحاديين في النبطية استعفاءهم من جمعية الاتحاد والترقي عبر رسالة بعثت إلى «سالونيك» وجاء فيها: (لسعي الاتحاديين ضد القومية العربية... نقدم استعفاءنا وننسحب منها قاطعين كل علاقتنا معها).

كان الجنوبيون في طليعة القوى العربية التي برزت في التصدي للمخططات الصهيونية. أشار عبد الوهاب الكيالي في كتابه «تاريخ فلسطين الحديث»، في عام ١٩١٤ أسس الطلبة الفلسطينيون في اسطنبول إلى جانب شباب صور ومرجعيون جمعية غايتها توحيد الكلمة والسعي إلى مكافحة الصهيونية بكل الوسائل (ص ٧٣).

على ضوء هذا الخيار الراسخ بالعروبة تندرج الكتابة عن انتفاضة عام ١٩٥٨ في جنوب لبنان باعتبارها حلقة في سلسلة المواجهات ضد المشاريع الأجنبية. هذه الانتفاضة جزء من ثورة لبنانية عارمة ضد سياسة الرئيس اللبناني كميل شمعون المناهضة للقومية العربية والمؤيدة لسياسة الأحلاف والمحاور الاستعمارية.

إن إقدام السيد أحمد عبود على دراسة كميل شمعون وانتفاضة عام ١٩٥٨ في جنوب لبنان تكشف لنا بعض الأحداث التاريخية الجديدة والتي تستحق الاهتمام، منها: إن انتفاضة أهالي صور خلال شهري آذار ونيسان عام ١٩٥٨ كانت الشرارة الأولى لاندلاع الثورة في كل لبنان في أيار من العام نفسه. كما كشف أن فرز القوى لم يكن على أساس طائفي بل من منطلق الصراع بين المشروع الاستعماري المتمثل بمبدأ ايزنهاور والمشروع العروبي التوحيدي بقيادة جمال عبد الناصر.

اتبع المؤلف أسلوباً في السرد يجمع بين العرض الوصفي والتحليل السياسي مقدماً صورة متكاملة للأحداث بتركيبها الداخلي وبترابط بعضها البعض.

استندت هذه الدراسة إلى بعض المذكرات الشخصية مما عايشوا تلك المرحلة إلى جانب المقابلات مع الذين صنعوا أحداث الانتفاضة بتخطيطهم ومشاركتهم المباشرة في حمل السلاح وقيادة المجموعات القتالية. وقد وفّق المؤلف بالحصول على بعض البيانات التي كانت توزع أثناء الانتفاضة وقد أرفق صوراً عنها في آخر الكتاب. ذلك ما أضاف على الدراسة أهمية وجعلها مرجعاً تاريخياً لكل باحث في تاريخ جنوب لبنان في هذه المرحلة.

د. علي شعيب
رئيس قسم التاريخ
في الجامعة اللبنانية ـ
الفرع الخامس ـ صيدا

المقدمة

أرض الجنوب اللبناني في ثورة دائمة ضد القهر والحرمان والطغيان. فكل السلطات التي حكمت لبنان عبر تاريخه، محلية كانت أو خارجية، تعاملت مع الجنوب وشعبه بالقمع والاضطهاد. فالعهد العثماني، وأيضاً عهد الانتداب الفرنسي، اتبعا سياسة البطش والتنكيل والتجهيل بحق أبناء الجنوب. كما أن السلطة المحلية، منذ عهد الاستقلال وحتى الوقت الحاضر، تعاملت مع الجنوبيين بسياسة الحرمان حيناً والقمع أحياناً، ناهيك عن العدو الإسرائيلي الذي غزا لبنان عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ والذي استعمل، وخصوصاً مع أبناء الجنوب، أبشع أساليب الإرهاب والتنكيل والتفرقة.

هذه السياسة القمعية اللاإنسانية التي اتبعتها القوى الخارجية والداخلية بحق الجنوبيين، لم تفت في عضدهم أو تثبط من عزيمتهم، بل كان الجنوبي على الدوام في حالة انتفاضة دائمة.

إن الحرب الأهلية التي بدأت عام ١٩٧٥ والتي دامت حوالي ستة عشر عاماً، كانت انطلاقتها من الجنوب، من صيدا الثائرة ضد الاحتكار والتسلط والهيمنة. فكان معروف سعد شهيدها الأول. وما هذه الحرب إلا امتداد للانتفاضة الكبرى التي اندلعت عام ١٩٥٨، ضد عهد الرئيس كميل شمعون ومن الجنوب أيضاً، من مدينة صور الثائرة ضد سياسة القمع

والتنكيل التي اتبعتها السلطة العسكرية المحلية بالتعاون مع أتباعها من أبناء المدينة (من رجال الإقطاع السياسي) ضد التيار الوطني والقومي في المدينة الرافض لسياسة الأحلاف والمحاور الاستعمارية، ومبدأ ايزنهاور، والمؤيد للعروبة وللناصرية آنذاك.

إن معظم الباحثين[1] الذين تناولوا انتفاضة عام ١٩٥٨ قد أغفلوا عن قصد أو عن غير قصد انتفاضة أهالي صور ضد عهد الرئيس كميل شمعون خلال شهري آذار ونيسان عام ١٩٥٨، والتي كانت الشرارة الأولى لاندلاع الانتفاضة الكبرى في أيار من العام نفسه، لأن نيران انتفاضة صور كانت ناراً تحت رماد، فبعد اغتيال الصحافي نسيب المتني بثلاثة أيام انفجرت الانتفاضة المسلحة، وشملت المناطق اللبنانية كافة ومنها الجنوب اللبناني، المكان الذي ولدت فيه، وعليه ترعرعت ونشأت.

إن انتفاضة عام ١٩٥٨ لا تزال راسخة في أذهان الكثيرين من أبناء الجنوب، رغم ذلك، فإن البحث في أحداثها في جنوب لبنان لا يزال نادراً. هذا الأمر دفعني لمحاولة تقديم بحث علمي عن خصوصية الانتفاضة في الجنوب، يستند إلى المصادر الأصلية، لا سيما ما ورد في الصحف اللبنانية من مواقف لممثلي الشعب والأحزاب السياسية في تلك الفترة، وفي محاضر جلسات مجلس النواب اللبناني ما بين أعوام ١٩٥٢ و ١٩٥٨، ومواقف ممثلي الشعب من المسائل الهامة المصيرية، لا سيما وأن بعض نواب الجنوب قد بدلوا مواقفهم من عهد الرئيس كميل شمعون في أواخر

---

(١) من الذين تناولوا انتفاضة عام ١٩٥٨:
- ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية، أسبابها، تطورها، حقائقها».
- كمال جنبلاط، «حقيقة الثورة اللبنانية».
- محمد مجذوب ومعروف سعد، «عندما قاومنا».
- Camille Chamoune, «Crise au Moyen Orient».
- Nawaf Salam, «L'Insurrection de 1958 au Liban».

ولايته بعد أن كانوا قد والوه طيلة عهده، وربما حرصاً منهم على مسايرة حركة المعارضة الشعبية، لضمان استمرار مصالحهم ونفوذهم مع التأكيد على أن البعض الآخر من ممثلي الشعب في الجنوب قد استمروا في موالاة العهد حتى النهاية.

كما استندت في بحثي هذا إلى بعض المذكرات الشخصية، كمذكرات الوزير والنائب السابق لمدينة صور السيد محمد صفي الدين المنشورة في «مجلة الشراع» اللبنانية عام ١٩٨٩، ومذكرات الشيخ أسعد سويد غير المنشورة، والموجودة في مكتبة نجله العميد الدكتور ياسين سويد.

لقد ترك لنا أصحاب هذه المذكرات آراءهم فيما شاهدوا فضلاً عما نشروه من وثائق تاريخية هامة.

ولكن هذه المصادر وتلك المذكرات، أبقتا حيزاً هاماً للمقابلات الشخصية مع شخصيات رسمية وشعبية كان لها دور فاعل في الانتفاضة، وقد أبقت معلوماتها وتجربتها الشخصية طي صدورها، فسعيت جاهداً إلى استخراجها بمقابلات خاصة لاستكمال المعلومات الجديدة والصحيحة.

وتسنى لي إجراء مقابلات مع عدد من الشخصيات الرسمية التي كانت في موقع السلطة السياسية (الوزارة، مجلس النواب) وكان لها مواقف مؤيدة أو معارضة لعهد الرئيس كميل شمعون وللانتفاضة.

كما أجريت مقابلات مع عدد من الشخصيات الشعبية التي كانت لها تجربة غنية وفاعلة في الأحداث. وذلك لكون معظم هذه الشخصيات إما في قيادة المقاومة الشعبية السياسية والعسكرية، أو مشاركة بشكل مباشر في لجنة من لجانها. وكنت أتمنى أن أقوم بمقابلات مع شخصيات أخرى رسمية وشعبية، إلا أن الأوضاع الأمنية الصعبة التي سادت لبنان خلال فترة الحرب الأهلية الأخيرة لم تمكنّي من الوصول إلى بعض المناطق اللبنانية عموماً والجنوبية خصوصاً.

لقد واجهتني وأنا أعد هذه الدراسة، صعوبات عديدة، منها:

- قلة عدد المصادر الأجنبية التي تبحث في انتفاضة عام ١٩٥٨ في لبنان عموماً، وندرتها في الجنوب خصوصاً. وربما يعود ذلك إلى اهتمام الباحثين بالأحداث التي تجري عادة في المركز (العاصمة) دون الاهتمام بالأطراف.

- عدم توافر بعض المصادر اللازمة للبحث، لا سيما الوثائق التي تعود إلى تلك الفترة، كالبيانات والنشرات الخاصة بالأحزاب السياسية. فأصحاب هذه الوثائق كانوا قد أتلفوها في مرحلة ما بعد الانتفاضة خوفاً من مداهمة السلطات العسكرية اللبنانية وملاحقتها من جهة، وخوفاً من وقوعها في أيدي القوات الإسرائيلية التي غزت لبنان عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ من جهة أخرى. وقد عملت على تعويضها من خلال المقابلات التي أجريتها.

- تخوف بعض السياسيين البارزين وامتناعهم، أو الذين كان لهم أدوار سياسية، أو عسكرية في تلك الفترة عن الكشف عما يخبئونه من معلومات صريحة قد يؤثر في مستقبلهم السياسي.

قسمت الدراسة إلى توطئة وستة فصول وخاتمة.

تتضمن التوطئة الإطار السياسي والاجتماعي التاريخيين لنشوء لبنان في عهدي الانتداب والاستقلال.

ويتضمن الفصلان الأولان البحث في مقدمات الانتفاضة، ودوافعها الداخلية والخارجية. أما الفصلان الثالث والرابع فيتناولان البحث في اندلاع الانتفاضة في الجنوب بدءاً من شرارتيها الأولى والثانية في الجنوب وفي بيروت، وردود الفعل عليها، ومرحلة الإعداد والتنظيم وصولاً إلى اندلاع الانتفاضة المسلحة وردود الفعل الداخلية والخارجية.

أما الفصل الخامس، فيبحث في تعريب الأزمة اللبنانية وتدويلها

والتدخل العسكري الأميركي المباشر. ويتناول الفصل السادس البحث في نهاية الانتفاضة بدءاً من انتخاب رئيس جديد للبلاد مروراً بانسحاب القوات الأميركية، وانتهاءً بتحليل النتائج التي أسفرت عنها الانتفاضة في جنوب لبنان.

وفي الختام لا بد من تقديم الشكر والتقدير والامتنان لكل من أعانني في التوثيق لهذه الدراسة وأخص بالذكر من أجريت معهم مقابلات شخصية. وأتمنى أن تكون هذه الدراسة قد أدت هدفها في إيجاد بحث علمي عن انتفاضة عام ١٩٥٨ في جنوب لبنان، آملاً أن أكون قد وضعت لبنة جديدة في مداميك الدراسات العلمية لتاريخ لبنان المعاصر.

توطئة: الإطار التاريخي السياسي والاجتماعي لنشوء لبنان في عهدي الانتداب والاستقلال:

زال الحكم العثماني عن بلادنا في نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ بعد أن دام حوالي أربعمائة سنة تقريباً[١]. واعتمدت بريطانيا خلال سنوات الحرب هذه سياسة مزدوجة، فمن جهة اتفقت مع حليفتها فرنسا على اقتسام البلاد العربية التي كانت تخضع للحكم العثماني بموجب اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦[٢]، ومن جهة أخرى، وعدت الشريف حسين ـ شريف مكة ـ بإعطاء البلاد العربية استقلالها تحت سلطته مقابل إعلان الثورة العربية ضد العثمانيين ومساندة الحلفاء[٣].

كان الأمير فيصل ـ ابن الشريف حسين ـ يقود الجيش العربي، ويحرر المناطق العربية منذ إعلان والده الجهاد ضد العثمانيين في حزيران عام ١٩١٦، ووصل إلى دمشق في ٣ تشرين الأول عام ١٩١٨، وأقام حكومة عربية فيها[٤]. كما أرسل مندوباً إلى لبنان ليرفع العلم العربي المربع

---

(١) زين زين، «الصراع الدولي في الشرق الأوسط، ولادة دولتي سوريا ولبنان»، طبعة ثانية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٧، ص ٧٧.

(٢) جورج انطونيوس، «يقظة العرب»، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، طبعة خامسة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٨، ص ٣٤٨ وما يليها.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٩ وما يليها.

(٤) خيرية قاسمية، «الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ ـ ١٩٢٠»، طبعة ثالثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٦، ص ٤٦.

الألوان على سراي بيروت وسراي بعبدا[١].

في هذه الأثناء، اجتاحت المدن والقرى في الملحقات اللبنانية عموماً، وفي صيدا وجبل عامل خصوصاً، موجة من التأييد العارم للحكم العربي في دمشق، وأرسل سكانها البرقيات والوفود إلى دمشق لتهنئة الأمير فيصل، كما دعموا الحكومات العربية التي تشكلت في معظم المدن الجنوبية لا سيما في صيدا وصور والنبطية[٢].

شارك الأمير فيصل في مؤتمر الصلح المنعقد في باريس في كانون الثاني عام ١٩١٩، وطالب باستقلال البلاد العربية ووحدتها، واقترح إرسال لجنة تحقيق دولية إلى البلاد العربية لتستطلع رغبات سكان البلاد. وعرفت هذه اللجنة باسم لجنة كنغ ـ كراين[٣]. جالت اللجنة على المناطق العربية واللبنانية، ورفعت تقريراً عن أعمالها إلى مؤتمر الصلح. وجاء في التقرير رغبة غالبية أهالي ولاية بيروت عموماً وصيدا وجبل عامل خصوصاً بالاستقلال التام، ورفض الاحتلال الفرنسي والارتباط بحكومة

---

(١) تشكلت في بيروت حكومة عربية برئاسة عمر الداعوق وأخرى في جبل لبنان برئاسة حبيب باشا السعد، وثالثة في صيدا برئاسة رياض الصلح، ورابعة في صور برئاسة الحاج عبد الله يحيى الخليل، وخامسة في النبطية برئاسة فضل الفضل.
ـ للمزيد من الاطلاع، انظر أمين سعيد، «أسرار الثورة العربية الكبرى»، بيروت، بدون تاريخ، ص ٤٨. ووجيه كوثراني، «الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠»، طبعة أولى، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٧٦، ص ٢٩٩. ومحمد جابر آل صفا، «تاريخ جبل عامل»، طبعة ثانية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨١، ص ٢٢٣.

(٢) مصطفى بزي، «تطور المجتمع في بنت جبيل ما بين الحربين العالميتين ١٩١٤ ـ ١٩٤٣»، رسالة ماجستير في التاريخ غير منشورة، الجامعة اللبنانية، الفرع الأول، بيروت ١٩٧٨، ص ٣٩.

(٣) زاهية قدورة، «تاريخ العرب الحديث»، دار النهضة، بيروت عام ١٩٧٥، ص ٢٥٧.

فيصل في دمشق[1]

وكان فيصل قد اصطدم في مؤتمر الصلح بالأطماع الدولية في البلاد العربية لا سيما فرنسا وبريطانيا والحركة الصهيونية[2]، فاضطر إلى توقيع اتفاقية مع فرنسا في السادس من كانون الثاني عام ١٩٢٠ عرفت باتفاقية فيصل - كليمنصو[3]. وكان الزعماء العرب قد عقدوا مؤتمراً عاماً في دمشق في حزيران عام ١٩١٩، عرف بالمؤتمر السوري العام، قرروا فيه الاستقلال السياسي الناجز للبلاد العربية، وعدم تجزئتها، وتنصيب فيصل ملكاً دستورياً عليها[4]. وشارك في هذا المؤتمر مندوبون عن لبنان وسوريا وفلسطين والعراق[5]. وحاولت القوات الفرنسية حمل أهالي جبل عامل على توقيع عرائض احتجاج ضد تنصيب الأمير فيصل ملكاً على سوريا، إلا أن غالبية هؤلاء رفضوا توقيع العرائض، وأصرّوا على تعلقهم بفيصل وبالوحدة معه والنفور من الاحتلال الفرنسي[6].

هذه التطورات دفعت فرنسا وبريطانيا إلى عقد اتفاق بينهما عرف

---

(١) عبد الحسين شرف الدين، «صفحات من حياتي»، الألواح، العدد ١٤ الصادر في ١٥ آذار عام ١٩٥١، ص ٦.

- جعفر شرف الدين، «من دفتر الذكريات الجنوبية»، الجزء الثاني، منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩١٤، ص ١٨.

(٢) جورج أنطونيوس، «يقظة العرب»، مرجع سابق، ص ٣٨٧.

(٣) سليمان تقي الدين، «التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ١٩٢٠ - ١٩٧٠»، طبعة أولى، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٧، ص ٢٢.

(٤) أمين سعيد، «أسرار الثورة العربية الكبرى»، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٥) شارك وفد من صيدا وجبل عامل في هذا المؤتمر، ومثل جبل عامل الشيخ عبد الحسين صادق الذي بايع فيصل على الموت.

- للمزيد من الاطلاع، انظر منذر جابر، «مؤتمر وادي الحجير وآثاره»، رسالة كفاءة غير منشورة، الجامعة اللبنانية، كلية التربية، الفرع الأول بيروت عام ١٩٧٣، ص ١٤.

(٦) «العرفان»، مجلد ٣٣، الجزء السابع، ١٩٤٧، ص ٧٣٣ - ٧٣٤.

باتفاق لويد جورج ـ كليمنصو في ١٥ أيلول ١٩١٩[١]، والذي جرى على أساسه دعوة المجلس الأعلى لعصبة الأمم المتحدة لعقد اجتماع في سان ريمو في ايطاليا في ٢٥ نيسان عام ١٩٢٠، حيث تم تقسيم البلاد العربية بينهما. وكان نصيب فرنسا سوريا ولبنان، ونصيب بريطانيا فلسطين والعراق وشرقي الأردن[٢]. وهكذا جاءت مقررات سان ريمو تأييداً للسياسة الوفاقية بين فرنسا وبريطانيا خلال الحرب، لا سيما اتفاقية سايكس ـ بيكو[٣].

لا بد من الإشارة إلى أن هذا الانتداب لا يختلف بشيء عن الإلحاق والضم والحماية التي تعتبر جميعها أشكالاً واحدة لمحتوى الاستعمار القديم المتجدد[٤].

عينت فرنسا الجنرال غورو مفوضاً سامياً على سوريا ولبنان ووصل إلى بيروت فوجه إنذاراً إلى الأمير فيصل والحكم العربي في دمشق لقبول الانتداب. ومهما يكن من أمر تعامل حكومة دمشق العربية مع هذا الإنذار وما أشيع حوله من قبول أو رفض، فإن المواجهة العسكرية وقعت في

---

(١) إن اتفاق لويد جورج ـ كليمنصو حسم الخلاف بين بريطانيا وفرنسا حول بعض المناطق العربية، فبريطانيا كانت تساعد الأمير فيصل والوحدويين العرب للضغط على الفرنسيين للتنازل لها عن الموصل الغني بالبترول وبالمقابل كانت فرنسا تطالب بريطانيا بإطلاق يدها في لبنان وسوريا والكف عن دعم فيصل والوحدويين العرب.
ـ سليمان تقي الدين، «التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠»، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) مسعود ضاهر، «تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ ـ ١٩٢٦»، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٤، ص ٣٩.

(٣) Edmond Rabbath, «La formation historique de Liban politique et constitutionnel,» Beyrouth 1973, P. 289.

(٤) Jacques Coulands, «Mouvement Syndical du Liban 1919-1946, «Editions Sociales, Paris 1970, P. 17.

ميسلون في ٢٤ تموز عام ١٩٢٠ وأدت إلى هزيمة الجيش العربي، واحتلال القوات الفرنسية لسوريا، وفرض الانتداب عليها[١].

بدأ الفرنسيون يعملون على تعزيز انتدابهم بسلسلة من القرارات التي تضمن في خلفيتها ضرب وحدة القوى المعادية لهم، وذلك عن طريق إغراق الوحدويين العرب في لبنان بأغلبية طائفية معادية للوحدة، وتمزيق الحركة الوحدوية السورية وإضعافها، فأصدر الجنرال غورو في ٣١ آب عام ١٩٢٠ قراراً يقضي بضم ما عرف باسم «الملحقات» بمتصرفية جبل لبنان. وهي مناطق بيروت وطرابلس وصيدا وصور ومرجعيون وراشيا وحاصبيا وسهل البقاع وعكار، دون مراعاة رغبة أغلبية هذه المناطق. وأعلن في اليوم التالي قيام دولة لبنان الكبير، كما أصدر غورو قراراً آخر يقضي بتجزئة سوريا إلى أربع دويلات[٢].

إن قيام دولة لبنان الكبير كان بداية انشقاق سياسي واسع بين مؤيدي الوحدة السورية (العربية) والرافضين لكيان لبنان المستقل الدائم، وبين دعاة كيان لبنان المستقل النهائي الموالي لفرنسا[٣]، وقد عمق هذا الانشقاق في صفوف اللبنانيين سياسة الانتداب الفرنسي التي أبقت على امتيازات جبل لبنان ذي الأغلبية المسيحية بينما ظلّت الملحقات ذات الأغلبية الإسلامية تعاني من حالة الحرمان والجهل والتخلّف. واستخدم الانتداب الفرنسي

---

(١) منير الريس، «الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي»، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٩، ص ١٠٨.

(٢) Victoria de Saint Point, «La vérité sur la Syrie par un témoin cahier de France», Paris 1929, P. 25.

(٣) إن التيار اللبناني الموالي لفرنسا والداعي إلى كيان لبنان المستقل النهائي كان قد طالب المتصرف أوهانس باشا بتوسيع حدود المتصرفية نحو البحر (بيروت) والسهول الساحلية والداخلية الخصبة.

ـ للمزيد من الاطلاع، انظر مسعود ضاهر، «تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩٢٠ ـ ١٩٢٦»، مرجع سابق، ص ٢٤.

أيضاً سياسة التفرقة بين اللبنانيين لترسيخ سيطرته، فعمد إلى تزويد التيار اللبناني المسيحي بالسلاح لمساعدته في قمع المقاومة الوطنية التي اندلعت في الملحقات، لا سيما في جبل عامل ضد الانتداب الفرنسي[1].

إن قرار إعلان دولة لبنان الكبير عدّ نصراً للتيار اللبناني وهزيمة للتيار العروبي الذي استمر في مقاطعة عهد الانتداب والمطالبة بالوحدة مع سوريا، ورفض لبنان الكبير حتى العام ١٩٣٦. وقد تجلت هذه المقاطعة في مواقف عدة أبرزها:

١ ـ عقد المؤتمرات وتوقيع العرائض الرافضة للبنان الكبير والانتداب الفرنسي: فقد وجّه التيار العروبي عدة برقيات وعدة عرائض، وعقد عدة مؤتمرات تطالب بالوحدة السورية ورفض دولة لبنان الكبير. ففي عام ١٩٢٣ قدم أعيان بيروت وطرابلس وصيدا وصور مذكرة إلى المفوض السامي يحتجون فيها على إلحاقهم بلبنان الكبير[2]. وفي كانون الثاني ١٩٢٥ اجتمع عدد من كبار المسلمين في دار جمعية المقاصد الإسلامية، وطلبوا الانفصال عن لبنان الكبير والالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية. وقدم أهالي صيدا وجبل عامل مضبطة إلى المفوض السامي تتضمن فسخهم عن لبنان الكبير وإنشاء إدارة مستقلة لهم لأنهم بدأوا يشعرون بأن الغرم أصبح عليهم والغنم لغيرهم، يدفعون الضرائب ولا ينفق عليهم سوى القليل، وأن حقهم بات مهضوماً فلا يعطون من الوظائف ما يستحقونه فعلاً. وفي مؤتمر دمشق عام ١٩٢٨ الذي شارك فيه كثيرون من ذوي المكانة في البلاد الملحقة بلبنان الكبير، ومن جملتهم نواب الساحل في المجلس النيابي، لم يغفل هؤلاء الاحتجاج بالإجماع على تجزئة البلاد

---

(١) محمد جابر آل صفا، «تاريخ جبل عامل»، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(٢) محمد جميل بيهم، «لبنان بين مشرق ومغرب ١٩٢٠ ـ ١٩٦٩»، بيروت ١٩٦٩، ص ٢٥.

العربية والمطالبة بالوحدة السورية[1]. وعقد مؤتمران آخران في بيروت، الأول في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٣٣ شاركت فيه المدن الساحلية، والثاني في ١٠ آذار عام ١٩٣٦، وفي هذين المؤتمرين تم تقديم مذكرات للمفوض السامي تعرب عن الاحتجاج على ضم بلاد الساحل إلى جبل لبنان، وتدعو للانضمام إلى سوريا[2].

٢ ـ استنكاف الأكثرية الإسلامية عن المشاركة في وضع الدستور عام ١٩٢٦[3].

لا بد من الإشارة إلى أن هناك عوامل اقتصادية أخرى ساهمت في تعزيز مقاطعة سكان الملحقات لقيام دولة لبنان الكبير. فقيام هذه الدولة فصل الملحقات عن عمقها الحيوي الاقتصادي والسياسي في فلسطين وسوريا. وظلت هذه المناطق تعاني طيلة عهد الانتداب من استغلال المركز (بيروت والجبل) للأطراف (الملحقات)، بينما ظلت امتيازات الجبل سارية المفعول كما كانت عليه أيام المتصرفية، كما كانت وطأة الاستغلال الفرنسي تتراكم على المناطق الملحقة بالجبل، وظلت الإدارة في أيدي أهله

---

(١) علي شعيب، «مطالب جبل عامل ١٩٠٠ ـ ١٩٣٦»، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٧، ص ١٠٤ ـ ١٠٧.

(٢) للمزيد من الاطلاع، انظر حسان حلاق، «مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة عام ١٩٣٦»، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٣، ص ٢٤. ومجلة «العرفان»، المجلد ٣٢، الجزء الخامس، عام ١٩٤٧، ص ٤٠٣.

(٣) ومما يجدر ذكره أن اللجنة التي تشكلت لوضع الدستور، وجهت إلى الأعيان ورؤساء الطوائف والموظفين أسئلة تتعلق بالأسس التي يجب أن يرتكز عليها الدستور وقد تجاوب الزعماء المسيحيون في الرد على الأسئلة إلى جانب بعض القيادات الشيعية.
للمزيد من الاطلاع، انظر محمد جميل بيهم، «قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور»، الجزء الثاني، دون دار نشر، بيروت ١٩٨٤، ص ١٠٠.

دون مشاركة أهالي الملحقات[1].

وظهر في مطلع الثلاثينات تحول جديد في مواقف التيار المؤيد للكيان اللبناني تجاه سياسة الانتداب الفرنسي، وبدأ فريق من هذا التيار بالتقرّب من التيار العروبي لتشكيل قوة ضاغطة على سلطات الانتداب ومطالبته بإعادة الحياة الدستورية. أما أبرز دوافع هذا التحول، فتعود إلى السياسة البريطانية الداعمة لهذا التيار من جهة، ولتعليق المفوض السامي للدستور اللبناني[2] في أكثر من مناسبة من جهة ثانية، ولربط سلطات الانتداب للاقتصاد اللبناني بعجلة الاقتصاد الفرنسي من جهة ثالثة. ولعل هذا الدافع الأخير كان الأساس في تحوّل التيار اللبناني عن موالاة الانتداب الفرنسي، إذ انه في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية وتدهور سعر الفرنك الفرنسي أصبح همّ أصحاب الرساميل الفرنسية امتصاص مصادر التمويل والإنتاج في لبنان. فاتخذت سلطة الانتداب سلسلة قرارات تقضي بإلغاء امتيازات جبل لبنان التي كان ينعم بها منذ قيام المتصرفية، واحتكار المواد الأولية وزيادة الضرائب وفرض قيود على الصناعة المحلية، واحتكار تجارة التبغ والحرير ومنع اللبنانيين من استخراج الملح، وتسريح عدد كبير من الموظفين اللبنانيين من الإدارات، وتسليم الموظفين الفرنسيين المراكز

---

(١) سليمان تقي الدين، «التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٢) لا بد من الإشارة إلى أن المفوض السامي الفرنسي كان يعلق الدستور ساعة يشاء، ففي عام ١٩٣٢، علّق الدستور عندما اشتدت المنافسة بين مؤيدي بشارة الخوري ومؤيدي اميل اده على رئاسة الجمهورية بعد انتهاء ولاية الرئيس شارل دباس ومحاولة النواب ترشيح الشيخ محمد الجسر كحل وسط. وفي عام ١٩٣٩ علّق الدستور عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، وفي ١١ تشرين الثاني عام ١٩٤٣ علّق الدستور عندما عدّل المجلس النيابي بعض مواد الدستور وحذف مواد أخرى تتعلق بالانتداب.

للمزيد من الاطلاع، انظر بشارة الخوري، «حقائق لبنانية»، الجزء الأول، منشورات أوراق لبنانية، بيروت ١٩٦٠، ص ٢١٢.

الحساسة فيها. هذه القرارات أدت إلى تضرر مصالح البرجوازية اللبنانية التي باتت تلعب دور الوسيط للمتمولين الفرنسيين[(١)].

ومما زاد في تعزيز صلات التقارب بين التيارين اللبناني والعروبي، ما نتج عن المؤتمر القومي الإسلامي المنعقد في بيروت (دار عمر بيهم) في ٣ تشرين الأول عام ١٩٣٦ والذي تخلى بموجبه العروبيون عن فكرة الوحدة مع سوريا، والتسليم بلبنان المستقل والمطالبة بالانخراط في السلطة والإدارة[(٢)].

لا بد من الإشارة إلى أنه في العام ١٩٣٦، وبسبب إلغاء سلطة الانتداب الفرنسي لنظام البندرول أي نظام حرية زراعة التبغ وتجارته وصناعته والعودة إلى نظام احتكار التبغ من جهة، وبسبب سياسة الانتداب البريطاني الهادفة إلى توطين اليهود وتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه من جهة أخرى، شهدت منطقة الجنوب وجبل عامل خصوصاً، انتفاضة شعبية واسعة تمثلت بالقيام بالتظاهرات الفلاحية والشعبية ضد الانتدابين الفرنسي والبريطاني وأدت إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى في صفوف

---

(١) للمزيد من الاطلاع، انظر سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية: مرجع سابق، ص ٥٨ وما يليها.

(٢) إن تراجع التيار الوحدوي العروبي عن مطلب الوحدة السورية واستعداده للاعتراف بلبنان الكبير جاء مترافقاً مع الموقف السوري الذي تنازل ضمناً عن الساحل والأقضية الأربعة في المعاهدة الفرنسية السورية المنعقدة في ٩ أيلول عام ١٩٣٦ من جهة، واقتناع البرجوازية الإسلامية وخاصة البيروتية بأهمية الكيان اللبناني من جهة أخرى. للمزيد من الاطلاع، انظر:

- اسكندر الرياشي، «قبل وبعد، ١٩١٨ - ١٩٤١»، الجزء الأول، لا يوجد دار نشر، بيروت ١٩٥٣، ص ١٤٨.

- هاني فارس، «النزعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث»، الأهلية للنشر، بيروت ٨٠، ص ١٢٣.

- Edmond Rabbath, «La formation historique du Liban politique et Constitutionnel» Page 447.

المتظاهرين. كما أقدمت سلطات الانتداب الفرنسي على اعتقال عدد منهم بحجة التحريض على التظاهر، ومن هؤلاء المعتقلين: عادل عسيران، سليم أبو جمرا وأنيس الإيراني[1].

هذه التطورات مجتمعة، فضلاً عن وصول اليسار الفرنسي في تلك الفترة إلى الحكم، ورغبة الحلفاء التقرب من العرب[2]، دفعت المفوض السامي الفرنسي لإعادة العمل بالدستور عام ١٩٣٦ وتوقيع معاهدة مع رئيس الجمهورية اللبنانية إميل إده في العام نفسه تعهدت بموجبها فرنسا بمساعدة لبنان على الانضمام إلى عصبة الأمم المتحدة بوصفه دولة مستقلة[3]. هذا النجاح النسبي أدى إلى تعزيز التقارب بين التيارين اللبناني والعروبي. وبدأت مرحلة جديدة من العمل لنيل الاستقلال التام وإنهاء عهد الانتداب. إلا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، جمّد الأوضاع السياسية في لبنان حتى العام ١٩٤١ تاريخ دخول الحلفاء إلى لبنان، وتعيين الجنرال كاترو مندوباً سامياً لحكومة فرنسا الحرة على سوريا ولبنان. وكان كاترو قد وعد اللبنانيين بإعادة العمل بالدستور وتحقيق الاستقلال التام، إلا

---

(١) لمزيد من الاطلاع على انتفاضة الجنوب وجبل عامل خصوصاً عام ١٩٣٦ انظر مصطفى بزي، «تطور المجتمع في بنت جبيل»، مرجع سابق، ص ٦٤ وما يليها.

(٢) إن سبب تقرب الحلفاء من العرب في منتصف الثلاثينات هو ظهور الحكم النازي في المانيا والحكم الفاشي في ايطاليا وعودة الصراع الدولي بن الحلفاء من جهة وبين المانيا وايطاليا من جهة أخرى مما دفع الحلفاء إلى تليين سياستهم مع العرب خوفاً من ميل هؤلاء إلى الألمان والطليان لا سيما بعد احتلال ايطاليا للحبشة الواقعة على حدود البلاد العربية الإفريقية.

(٣) لا بد من الإشارة إلى أن معاهدة عام ١٩٣٦ بين لبنان وفرنسا كان قد وقعها مجلس النواب اللبناني ولم يوقعها البرلمان الفرنسي، لذلك لم تنفذ وبقيت حبراً على ورق. كما وأن هذه المعاهدة جاءت نتيجة للمعاهدة بين فرنسا وسوريا عام ١٩٣٦ والتي كرّست انفصال لبنان عن سوريا لأن السوريين تنازلوا ضمناً عن الساحل والأقضية الأربعة التي كانوا يعتبرونها جزءاً من سوريا.
ـ جورج انطونيوس، «يقظة العرب»، مرجع سابق، ص ٥٠٨ ـ ٥٠٩.

أنه ما إن استقرت الأوضاع العسكرية في المنطقة حتى أخذ يتملص من وعوده، ويشترط مركزاً ممتازاً لفرنسا لقاء إعطاء الاستقلال التام. هذا الأمر دفع التيار الاستقلالي (اللبناني ـ العروبي) للتحرك مجدداً، وقد ساعده في ذلك السياسة البريطانية التي كانت تعمل آنذاك للحلول مكان الفرنسيين[١].

رضخ الفرنسيون لمطالب اللبنانيين، فأعادوا العمل بالدستور عام ١٩٤٣، وتم انتخاب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية الذي كلف بدوره رياض الصلح لتشكيل الحكومة[٢].

بدأت حكومة رياض الصلح أعمالها باتخاذ سلسلة قرارات استقلالية أبرزها: تعديل بعض بنود الدستور وحذف البعض الآخر المتعلق بالانتداب[٣]، مما دفع المفوض السامي إلى اتخاذ قرار يقضي باعتقال رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة في ١١ تشرين الثاني عام ١٩٤٣[٤]. إلا أن الظروف الداخلية والخارجية لا سيما موقف الدول العربية والإنذار البريطاني لفرنسا، أدت إلى إجبار الفرنسيين للإفراج عن المعتقلين في ٢٢ تشرين الثاني من العام نفسه، واعترافهم باستقلال لبنان وإنهاء

---

(١) حاولت بريطانيا استغلال ما أصاب فرنسا من ضعف واستسلام في الحرب العالمية الثانية فبدأت تعمل لإخراجها من سوريا ولبنان والحلول مكانها من خلال تشجيعها لهاتين الدولتين على الاستقلال. للمزيد من الاطلاع انظر سليمان تقي الدين، «التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٢) شكل رياض الصلح حكومة سداسية تألف من الوزراء السادة: رياض الصلح، كميل شمعون، عادل عسيران، مجيد أرسلان، حبيب أبي شهلا، سليم تقلا.
ـ للمزيد من الاطلاع، انظر مسعود ضاهر، «لبنان، الاستقلال، الميثاق والصيغة»، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، بيروت عام ١٩٧٧، ص ١٦٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(٤) اعتقلت المفوضية الفرنسية صبيحة ١١ تشرين الثاني عام ١٩٤٣ كلاً من رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الحكومة رياض الصلح والوزراء: عادل عسيران، كميل شمعون، سليم تقلا. والنائب عبد الحميد كرامي وأودعتهم قلعة راشيا. المصدر نفسه، ص ١٦٦.

عهد الانتداب[1].

إن تلاقي التيارين اللبناني والعروبي منذ الثلاثينات حول قواسم مشتركة لتحقيق الاستقلال وإنهاء عهد الانتداب، جعلهما يعملان على تعزيز مسيرة التعايش المشترك في العهد الاستقلالي الأول، حيث تم وضع صيغة للتعايش بين الطوائف اللبنانية عرفت باسم «الميثاق الوطني»، تخلى بموجبها التيار العروبي عن المطالبة بالوحدة مع سوريا، والتسليم بكيان لبنان المستقل، مقابل تخلي التيار اللبناني عن المطالبة بحماية فرنسا، وبألا يكون لبنان مقرّاً أو ممرّاً للاستعمار نحو شقيقاته العربيات[2].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصيغة لم تطبق على أسس وطنية تصهر اللبنانيين في بوتقة واحدة، مما سيؤدي إلى إبقاء التناقضات التأسيسية داخل المجتمع اللبناني، كما أن جذور الانقسام السياسي لن تقطع كلياً لا سياسياً ولا اجتماعياً طالما بقيت المادة «٩٥» من الدستور دون تعديل أو إلغاء[3].

إن العهد الاستقلالي الأول لم يشرع في معالجة هذه الظاهرة، لذلك فإن الصيغة اللبنانية بقيت هشة قائمة على توازن التناقضات بحيث ان أي خلل في الميزان الداخلي أو الخارجي سينبىء بانفجار.

---

(١) سليمان تقي الدين، «التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٢) باسم الجسر، «ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان؟ وهل سقط؟» دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٨، ص ١٣٩ وما يليها.

(٣) تنص المادة «٩٥» على التمثيل الطائفي في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة. للمزيد من الاطلاع، انظر مسعود ضاهر، «لبنان، الاستقلال: الميثاق والصيغة»، مرجع سابق، ص ٣٦٤.

سياسة عهد الرئيس كميل شمعون
الداخلية

١ ـ ظروف وصول كميل شمعون إلى الرئاسة.
٢ ـ عهد الرئيس شمعون والإصلاح الإداري.
٣ ـ عهد الرئيس شمعون والانتخابات النيابية.
٤ ـ محاولة تعديل الدستور وتجديد الولاية.

١ ـ ظروف وصول كميل شمعون إلى الرئاسة:

إن الإنجازات الهامة التي حققها العهد الاستقلالي الأول لا سيما تحقيق الاستقلال ووضع الميثاق الوطني، فضلاً عن أمور أخرى، دفعت بالمجلس النيابي إلى سن تشريع خاص لشخص الرئيس بشارة الخوري يقضي بتعديل الدستور، وذلك بإضافة مادة جديدة عليه عام ١٩٤٧ تنص على أنه يجوز تجديد انتخاب الرئيس الحالي مرة واحدة[١]. وكانت مدة ولاية الرئيس الخوري تنتهي في عام ١٩٤٩، والدستور اللبناني يحظّر انتخاب رئيس واحد للجمهورية دورتين متتاليتين. وبالفعل طبقت هذه المادة وجدد مجلس النواب انتخاب الرئيس الخوري لمدة ست سنوات أخرى[٢].

إلا أن الولاية الثانية للرئيس الخوري لم تستمر أكثر من ثلاث سنوات لأسباب عدة أبرزها:

١ ـ إفساحه في المجال أمام أنسبائه بالتسلط على الحكم لتحقيق مآربهم ومنافعهم على حساب مصالح الشعب. حيث أخذ هؤلاء يستغلون منصب الرئيس لمصلحتهم ومصالح جيوبهم ولتقوية نفوذهم[٣].

---

(١) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية، أسبابها، تطورها، حقائقها»، لا يوجد دار نشر، بيروت عام ١٩٥٩، ص ٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧.

(٣) مقابلة مع النائب والوزير السابق السيد محمد صفي الدين، أجريت في بيروت بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٤. للمزيد من الاطلاع أيضاً، راجع «مجلة الشراع»،

فسليم الخوري ـ أخو الرئيس ـ الملقب بالسلطان سليم، نقل نصف السراي تقريباً إلى مقر إقامته في منطقة فرن الشباك تعمل بإرادته ومشيئته، وأخذ يعزل ويعيّن الموظفين كما يشاء[1]. وبدأ الصراع علناً بينه وبين الدولة، حتى أن أمجاد الاستقلال في راشيا وبشامون التي حقّقها الرئيس بشارة الخوري بدأت تختفي تحت أمجاد الشيخ سليم و «دويلته» في فرن الشباك[2].

٢ ـ قبول عهد الرئيس بشارة الخوري بمبدأ ترومان في ٢٩ أيار عام ١٩٥١ وتوقيعه اتفاقية عامة مع الولايات المتحدة الأميركية خلافاً لرغبة فئات واسعة من اللبنانيين لا سيما العروبيين منهم[3].

إن فساد الإدارة على صعيد السياسة الداخلية لعهد الرئيس الخوري، وانحيازه عن مبادىء الميثاق الوطني بقبوله بمبدأ ترومان على صعيد

= العدد ٢٨٤ الصادر في ٣١ آب عام ١٩٨٧، ص ٣١ ـ ٣٢ ـ ٣٣.

(١) يوسف سالم، «٥٠ سنة مع الناس»، دار النهار للنشر، بيروت عام ١٩٧٥، ص ٣١٨ و ٣٥١.
ـ «تاريخ الأقطار العربية المعاصر ١٩١٧ ـ ١٩٧٠»، الجزء الأول، مترجم من دار التقدم، موسكو عام ١٩٧٥، دون مؤلف، ص ١٧٦.

(٢) اسكندر الرياشي، رؤساء لبنان كما عرفتهم، المكتب التجاري، الطبعة الأولى، بيروت عام ١٩٦١، ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

(٣) مبدأ ترومان: ظهر إلى الوجود في ١٢ كانون الأول عام ١٩٤٧، شمل في البدء تركيا واليونان بحجة إقامة حزام أمن استراتيجي ضد الخطر الشيوعي. وفي عام ١٩٥١ وافق الكونغرس الأميركي على أن يشمل المبدأ دول الشرق الأوسط. فقبلت به أفغانستان ومصر والعراق وإيران ولبنان والسعودية وإسرائيل والأردن والباكستان. وحصلت هذه الدول بموجب «المادة الرابعة» منه أو «النقطة الرابعة» على مساعدات فنية. ووقع رئيس الحكومة اللبنانية حسين العويني آنذاك في ٢٩ أيار عام ١٩٥١ اتفاقية النقطة الرابعة مع الولايات المتحدة الأميركية.
ـ سليمان تقي الدين، «التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠»، مرجع سابق، ص ٧٨.

السياسة الخارجية، دفعا بالأمور إلى التفاقم. فقد قويت المعارضة في أوساط الشعب، وارتفعت أصواتها متهمة الحكم بالعودة إلى الارتباط بالغرب تحت ستار المساعدات الاقتصادية والفنية، وبإرضائه للأقرباء واستمالته للأصدقاء، وبالرشوة والفساد وبعدم الكفاءة في تسيير شؤون الدولة.

ومما زاد الحالة سوءاً تفاقم الوضع الاقتصادي في البلاد وتدهوره، فقد كانت كلفة المعيشة مرتفعة، كما ازداد عدد العاطلين عن العمل فضلاً عن انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي الذي كانت الليرة اللبنانية مرتبطة به، وفضلاً عن الإنفصال الجمركي بين لبنان وسوريا عام ١٩٥٠[١].

رداً على فساد الإدارة والانحراف عن مبادىء الميثاق الوطني، تشكلت عام ١٩٥٢ جبهة معارضة للعهد عرفت باسم «الجبهة الاشتراكية الوطنية»[٢]، أخذت هذه الجبهة على عاتقها معارضة العهد داخل المجلس النيابي وخارجه، وخاضت مع القوى الأخرى المناوئة للعهد نضالاً شديداً ضد رئيس الجمهورية، وطالبته بالاستقالة. كما دعت إلى مؤتمر يعقد في دير القمر في ١٦ أيلول عام ١٩٥٢[٣].

---

(١) فيليب حتي، «خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى»، الدار المتحدة للنشر، المجلد الثاني، الجزء السادس، ص ٢٦٥.

(٢) كان يتزعم الجبهة الاشتراكية الوطنية السياسيان: كمال جنبلاط وكميل شمعون وضمت أيضاً: غسان تويني، عبد الله الحاج، اميل البستاني، بيار اده، أنور الخطيب وغيرهم.
- كمال جنبلاط، «حقيقة الثورة اللبنانية»، لجنة تراث كمال جنبلاط، بيروت عام ١٩٧٨، ص ٧٩ - ٨٠.

(٣) صدر عن المؤتمرين في دير القمر بيان دعا الشعب إلى إضراب شامل ومفتوح لإسقاط رئيس الجمهورية.
للمزيد من الاطلاع على بيان القوى السياسية المعارضة للحكم للإضراب الشامل، انظر ملحق رقم (١) ص ٣١١

لبّى الشعب اللبناني بكافة مناطقه الدعوة للإضراب. وقد استمر عدة أيام، قدم على أثرها رئيس الحكومة المكلف ـ صائب سلام ـ كتاب اعتذار إلى رئيس الجمهورية يتضمن عدم تمكنه من تشكيل حكومة جديدة. عندها حاول الرئيس بشارة الخوري الإستنجاد بالجيش دعماً لسلطته المتهاوية، إلا أن موقف قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب جاء مخيباً لآمال الرئيس، فقد رفض استعمال القوة لوقف إضراب الشعب[١].

إن فشل محاولات الرئيس الخوري في تهدئة المعارضة من جهة، وفي إنزال الجيش من جهة أخرى، دفعته إلى اتخاذ قرار التخلي عن الحكم وتقديم استقالته. وبالفعل فقد أصدر في فجر الثامن عشر من أيلول عام ١٩٥٢ مرسوماً يقضي بتعيين اللواء فؤاد شهاب رئيساً للحكومة مع وزيرين هما ناظم عكاري وباسيل طراد وتبع ذلك تقديم استقالته من رئاسة الجمهورية[٢].

هكذا فُتحت أبواب معركة رئاسة الجمهورية على مصراعيها. وبرز مرشحان هما: كميل شمعون وحميد فرنجية. وكان واضحاً أن هذا الأخير يتمتع بأكثرية نيابية. إلا أن تيارات دولية وعربية رجّحت كفة كميل شمعون، وخصوصاً مواقف بريطانيا والرئيس السوري أديب الشيشكلي[٣].

فالمرشح كميل شمعون، عرف كيف يستفيد من علاقاته الأجنبية ولا سيما مع بريطانيا التي وثق بها منذ أن كان وزيراً مفوضاً في لندن. كما ستعان بالرئيس السوري أديب الشيشكلي الذي كان له نفوذ بين أوساط

---

(١) جريدة النهار، العدد ٥١٣٥ الصادر في ١٧ أيلول عام ١٩٥٢، ص ٢.
(٢) محاضر جلسات مجلس النواب، الدور التشريعي السابع، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٣ أيلول عام ١٩٥٢، ص ٢٥١٥ ـ ٢٥١٦.
(٣) سامي الصلح، «احتكم إلى التاريخ»، دار النهار للنشر، بيروت عام ١٩٧٠، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

لبّى الشعب اللبناني بكافة مناطقه الدعوة للإضراب. وقد استمر عدة أيام، قدم على أثرها رئيس الحكومة المكلّف ـ صائب سلام ـ كتاب اعتذار إلى رئيس الجمهورية يتضمن عدم تمكنه من تشكيل حكومة جديدة. عندها حاول الرئيس بشارة الخوري الإستنجاد بالجيش دعماً لسلطته المنهارة، إلا أن موقف قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب جاء مخيباً لآمال الرئيس، فقد رفض استعمال القوة لوقف إضراب الشعب(١).

إن فشل محاولات الرئيس الخوري في تهدئة المعارضة من جهة، وفي إنزال الجيش من جهة أخرى، دفعته إلى اتخاذ قرار التخلي عن الحكم وتقديم استقالته. وبالفعل فقد أصدر في فجر الثامن عشر من أيلول عام ١٩٥٢ مرسوماً يقضي بتعيين اللواء فؤاد شهاب رئيساً للحكومة مع وزيرين هما ناظم عكاري وباسيل طراد وتبع ذلك تقديم استقالته من رئاسة الجمهورية(٢).

هكذا فُتحت أبواب معركة رئاسة الجمهورية على مصراعيها. وبرز مرشحان هما: كميل شمعون وحميد فرنجية. وكان واضحاً أن هذا الأخير يتمتع بأكثرية نيابية. إلا أن تيارات دولية وعربية رجّحت كفة كميل شمعون، وخصوصاً مواقف بريطانيا والرئيس السوري أديب الشيشكلي(٣).

فالمرشح كميل شمعون، عرف كيف يستفيد من علاقاته الأجنبية ولا سيما مع بريطانيا التي وثق بها منذ أن كان وزيراً مفوضاً في لندن. كما ستعان بالرئيس السوري أديب الشيشكلي الذي كان له نفوذ بين أوساط

---

(١) جريدة النهار، العدد ٥١٣٥ الصادر في ١٧ أيلول عام ١٩٥٢، ص ٢.

(٢) محاضر جلسات مجلس النواب، الدور التشريعي السابع، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٣ أيلول عام ١٩٥٢، ص ٢٥١٥ ـ ٢٥١٦.

(٣) سامي الصلح، «احتكم إلى التاريخ»، دار النهار للنشر، بيروت عام ١٩٧٠، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

بعض النواب اللبنانيين[1]. أضف إلى ذلك أن كميل شمعون، عدا عن كونه قطباً رئيساً من الأقطاب المعارضة لسياسة الرئيس الخوري، كان عضواً من أعضاء الجبهة الاشتراكية الوطنية التي دعت إلى الإضراب الشامل لإسقاط حكم الرئيس الخوري. فإنه كان قد كسب تأييد المعارضة النيابية وذلك بارتباطه بالضمانات المعنوية أمام عدد من أعضائها في اللقاء المنعقد بتاريخ ٢١ أيلول عام ١٩٥٢ في منزل النائب ديكران توسباط[2]. وتتلخص هذه الضمانات بالمحافظة على استقلال لبنان، وضمان كيانه وعدم التحيز لدولة أجنبية، والتحرر من العائلية والمحسوبية وتنفيذ برنامج الجبهة الاشتراكية الذي كانت على أساسه الدعوة إلى الإضراب لإسقاط الرئيس الخوري، وتعديل قانون الانتخابات النيابية على أساس الدائرة، واعتماد الكفاءة والامتحان في تولي الوظائف[3].

هذه العوامل المحلية المساندة لكميل شمعون فضلاً عن التسويات العربية والدولية، دفعت بالمجلس النيابي إلى انتخابه رئيساً للجمهورية اللبنانية بعد انسحاب حميد فرنجية من معركة الانتخابات[4].

إن وصول الرئيس كميل شمعون إلى سدة الرئاسة الأولى يضعنا أمام عدة استنتاجات:

١ ـ التأييد المسبق لكميل شمعون من قِبَل المعارضة النيابية ـ بعد استقالة الرئيس بشارة الخوري ـ لا سيما بعد ارتباطه بالضمانات المعنوية في منزل النائب توسباط في عاليه وخصوصاً عدم التحيز لدولة أجنبية.

---

(١) يوسف سالم، «٥٠ سنة مع الناس»، مرجع سابق، ص ٣٥٥.
(٢) كمال جنبلاط، «حقيقة الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٧٩ ـ ٨٠. انظر ملحق رقم (٢)، ص ٣١٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ٧٩ ـ ٨٠.
(٤) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٣ أيلول عام ١٩٥٢، ص ٢٥١٦ ـ ٢٥١٧.

٢ ـ ترحيب البلاد العربية بوصول الرئيس شمعون إلى الحكم لأنه قبل انتخابه كان يقوم بزيارات دائمة إلى البلاد العربية عموماً ومصر والسودان والسعودية والأردن خصوصاً ويدافع عن قضايا العرب المصيرية، لا سيما قضية فلسطين، حتى أنه كان يلقب «بفتى العروبة الأغر».

٣ ـ ترحيب الدول الغربية بانتخاب الرئيس شمعون خصوصاً بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية. فالأولى رحبت بانتخابه نتيجة لعلاقاته الحميمة معها منذ أن كان قنصلاً لدى دولتها من جهة، وأملاً في جر لبنان ـ وربما البلاد العربية ـ إلى الأحلاف والكتل العسكرية والسياسية التي كانت تهيىء لها في الشرقين الأدنى والأوسط من جهة أخرى. أما الولايات المتحدة الأميركية فكانت سياستها عادة مع الرئيس الأقوى.

إلا أن الفرنسيين لم يكونوا مرتاحين لوصول كميل شمعون إلى سدة الرئاسة الأولى نظراً للخلافات السابقة معه أيام الانتداب وإبان معركة الاستقلال.

٤ ـ اتفاق المعارضة والموالين في المجلس النيابي على ضرورة انتخاب رئيس للجمهورية بأسرع وقت خوفاً من غضبة الشعب ووثبته، ولئلا يتحول الإضراب إلى ثورة شعبية تتخطى قضية إسقاط رئيس الجمهورية إلى المطالبة بإصلاحات جذرية في بنية النظام اللبناني لا يستطيع عندها الداعون إلى الإضراب إعادة الأمور إلى نصابها.

٢ ـ عهد الرئيس كميل شمعون والإصلاح الإداري:

ورث عهد الرئيس شمعون عن سلفه عهد الرئيس بشارة الخوري حملاً ثقيلاً يتمثل في إصلاح الجهاز الإداري الذي أصبح في أواخر عهد الرئيس الخوري، قائماً على الفوضى والرشوة والمحسوبية، واستنزاف خزينة الدولة لحساب الأنسباء والأصدقاء.

وإثر انتخابه رئيساً للجمهورية، ألقى الرئيس شمعون خطاباً رئاسياً في المجلس النيابي أعلن فيه عزمه على صيانة حرية الفكر والقضاء على الفساد والفوضى في الإدارة. كما انتقد الميثاق الوطني، وطلب من اللبنانيين تجاوزه والسمو فوق العهود والمواثيق لأنهم لم يعودوا بعدُ، فئات متعددة تتفق أو تفترق بل شعب واحد يتساوى أفراده في الحقوق والواجبات وفي الغيرة على لبنان وكيانه[١].

استهل الرئيس شمعون عهده بتكليف عبد الله اليافي تشكيل الحكومة، إلا أن الخلاف الذي حصل بين الرئيس المكلّف والجبهة الاشتراكية الوطنية حول توزيع الحقائب الوزارية، وإشراكها بفعالية في الحكم، وتصفية العناصر الفاسدة في الإدارة[٢]، أدى إلى توتر الأجواء السياسية، مما دفع

---

(١) محاضر جلسات مجلس النواب، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٣ أيلول عام ١٩٥٢، ص ٢٥١٧ ـ ٢٥٢٠.

(٢) د. حسان حلاق، «التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢ مع دراسة للعلاقات اللبنانية العربية والعلاقات اللبنانية الدولية»، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٤، ص ٦٢٧ ـ ٦٢٨.

الرئيس شمعون إلى تكليف خالد شهاب بتشكيل حكومة حيادية يطغى عليها الطابع الإداري[1]. وجاء في البيان الوزاري لحكومة شهاب أولوية إصلاح الجهاز الإداري[2]. وبناءً عليه، منح المجلس النيابي الحكومة الثقة، كما منحها سلطات استثنائية لمدة ستة أشهر[3].

أمضت حكومة الرئيس خالد شهاب معظم هذه المدة دون أن تنفّذ برنامجها الإصلاحي، وكل ما فعلته هو اتخاذ تدابير إدارية تقضي بإعادة معظم المديرين الذين وضعتهم حكومة الرئيس صائب سلام الأخيرة - عهد الرئيس بشارة الخوري - بتصرف مجلس الوزراء، إلى وظائفهم مكتفية بإجراء بعض التبديل بين وظائف البعض دون مراعاة الاختصاص. كما أحالت بعض المدراء العامين على التقاعد[4]. واتخذت الحكومة قرارات أخرى تقضي بصرف عدد من عمال التلفون وعدد كبير من صغار الموظفين في مختلف دوائر الدولة. أما كبار الموظفين فلم تتناولهم هذه القرارات[5].

وقبل أسبوع من انتهاء مدة السلطات الاستثنائية، بدأت الحكومة

---

(١) تشكلت حكومة الرئيس خالد شهاب من الوزراء السادة: ناظم القادري، موسى مبارك، سليم حيدر.
- للمزيد من الاطلاع انظر ناجي كريم الحلو، «حكام لبنان ١٩٢٠ - ١٩٨٠»، الطبعة الأولى، لا يوجد دار نشر، بيروت ١٩٨٠، ص ١٩.

(٢) للمزيد من الاطلاع على مضمون البيان الوزاري لحكومة الرئيس خالد شهاب، انظر «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في ٩ تشرين الأول عام ١٩٥٢، ص ٢٥٣١ - ٢٥٣٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٦٣ - ٢٥٦٥.

(٤) للمزيد من الاطلاع، انظر «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٣ تشرين الأول عام ١٩٥٢، ص ١٦ - ١٩.

(٥) للمزيد من الاطلاع، انظر جريدة «الصرخة»، العدد ٦٢ الصادر في ٩ تشرين الثاني عام ١٩٥٢، ص ٧. وجريدة «النهار»، العدد ٥١٧٥ الصادر في ٤ تشرين الثاني عام ١٩٥٢، ص ٣. والعدد ٥١٧٦ الصادر في ٥ تشرين الثاني، ص ٣.

تصدر المراسيم التي تنظم شؤون الدولة والإدارة، فجاءت مليئة بالأخطاء ويسيطر عليها الإرتجال[1]، هذا الوضع دفع عدداً من النواب إلى توجيه الانتقادات الشديدة للحكومة التي ما لبثت أن استقالت في أواخر آذار عام ١٩٥٣[2].

كلف الرئيس شمعون صائب سلام بتشكيل حكومة جديدة. وبعد أن تمكن من تشكيل حكومة سياسية في ١٢ أيار عام ١٩٥٣، تقدم من المجلس النيابي ببيان وزاري يتضمن العزم على القيام بحملة تطهير واسعة ومحاربة الفساد والرشوة وإعادة النظر بالمراسيم الاشتراعية والتشكيلات الإدارية للحكومة السابقة[3]. إلا أن حكومة سلام ما لبثت أن استقالت في آب من العالم نفسه. وكُلف عبد الله اليافي بتشكيل حكومة جديدة، حيث أعلن في البيان الوزاري الذي تلاه في الثالث من أيلول أمام المجلس النيابي، عزم حكومته على إصلاح الجهاز الإداري، وإعادة النظر ببعض نصوص المراسيم الاشتراعية السابقة[4].

وفي أواخر شباط عام ١٩٥٤ قدمت حكومة الرئيس عبد الله اليافي استقالتها وكلفه الرئيس شمعون تشكيل حكومة جديدة في الخامس من آذار. وجاء في البيان الوزاري لهذه الحكومة ما سبق أن كررته الحكومات السابقة من وعود في الإصلاح المنشود[5].

---

(١) د. محمد مجذوب، «محنة الديمقراطية والعروبة في لبنان»، دار منيمنة، بيروت ١٩٥٧، ص ٣٩ ـ ٤١.

(٢) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة التاسعة المنعقدة في ١٢ آيار عام ١٩٥٣، ص ٨٠٣ ـ ٨١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨١٠ ـ ٨١١.

(٤) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٣ أيلول عام ١٩٥٣، ص ٣٠ ـ ٣٥.

(٥) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة السادسة المنعقدة في ٥ آذار عام ١٩٥٤، ص ١٤٨ ـ ١٥١.

وفي ١٦ أيلول عام ١٩٥٤، تشكلت حكومة جديدة برئاسة سامي الصلح ـ بعد استقالة حكومة الرئيس اليافي ـ حمل بيانها الوزاري الوعود الإصلاحية نفسها[١]. وتقدمت بمشروع قانون معجّل مكرّر وبمادة وحيدة يقضي بمنحها سلطات استثنائية لمدة ثلاثة أشهر لتعديل بعض المراسيم الاشتراعية الصادرة في عهد حكومة الرئيس خالد شهاب، فوافق مجلس النواب بأكثرية أعضائه على هذا المشروع[٢].

أما حكومة الرئيس سامي الصلح التي تألفت في ٩ تموز عام ١٩٥٥ ـ بعد استقالة الحكومة السابقة ـ فوعدت بإصلاح الجهاز الإداري أيضاً[٣].

وكررت حكومة الرئيس رشيد كرامي التي تشكلت في ١٩ أيلول عام ١٩٥٥ ـ بعد استقالة حكومة الرئيس الصلح ـ ما جاء في بيانات الحكومات السابقة من إصلاح الجهاز الإداري والقضاء على الفوضى وفرض هيبة القانون وإشاعة العدالة وتأمين المساواة[٤].

وفي ٢٩ آذار عام ١٩٥٦ تشكلت حكومة الرئيس عبد الله اليافي التي خلفت حكومة الرئيس كرامي، وكررت أيضاً الوعود بالإصلاح وتوطيد العدالة وفرض هيبة الدولة[٥].

---

(١) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في ١٤ تموز عام ١٩٥٥، ص ١١٢٥.

(٢) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ١٥ تشرين الأول عام ١٩٥٤، ص ١٥٤٧ ـ ١٥٤٨.

(٣) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في ١٤ تموز عام ١٩٥٥، ص ١١٢٥.

(٤) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ٤ تشرين الأول عام ١٩٥٥، ص ١٠٤١.

(٥) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٩ آذار عام ١٩٥٦، ص ١١٩٤ و ١٢٠٤ ـ ١٢٠٦.

وفي البيانين الوزاريين لحكومتي الرئيس سامي الصلح في تشرين الثاني عام ١٩٥٦ وآب عام ١٩٥٧، كررا الوعود الإصلاحية السابقة[١].

وفي ١٤ آذار عام ١٩٥٨، شكّل الرئيس سامي الصلح حكومة جديدة كانت آخر حكومة في العهد الشمعوني قبل انتهاء مدة ولايته في ٢٣ تموز من العام نفسه، كررت الوعود الإصلاحية وتحقيق العدالة والإخاء والمساواة...[٢]

إن الإصلاح الإداري الذي وعد به الرئيس كميل شمعون في خطابه الرئاسي، والوعود الإصلاحية لحكوماته المتعاقبة بالقضاء على الفساد والرشوة، لم تجد طريقها إلى التنفيذ، إذ انه لم تكد تمر سنة واحدة على ولايته حتى أخذ يتنصل من العهود والضمانات المعنوية التي ارتبط بها مع الجبهة الاشتراكية الوطنية التي وصل على أساسها إلى الحكم.

فالفساد الذي كان ينخر الجهاز الإداري والذي وعد باستئصاله، أخذ يتسع مجدداً في أوصال الدولة، والمحسوبية التي وعد بالقضاء عليها، أخذت تنتشر وتضرب أطنابها، والفوضى أخذت تمتد حتى عمق جميع مرافق الدولة. إن التدابير الإدارية التي لجأت إليها بعض حكوماته لا سيما حكومة خالد شهاب، لم تكن إلا محاولة لتركيز الأوضاع الخاصة بالحكم، وليس لها علاقة بالإصلاح الإداري. لذلك فإن الحكومات التي أعقبتها عملت على إعادة النظر بهذه التدابير.

إن عدم تنفيذ إصلاح الجهاز الإداري ومحاسبة المرتشين والفاسدين ربما كانت تعود إلى دوافع عدة أبرزها:

---

(١) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في ٢٩ آب عام ١٩٥٧، ص ٤٥.

(٢) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٥ آذار عام ١٩٥٨، ص ٣٢٤.

١ ـ إن مدة ولاية عهد الرئيس شمعون كانت مليئة بالأحداث الخارجية الهامة التي شهدتها المنطقة العربية (حلف بغداد عام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥، حرب السويس عام ١٩٥٦، مبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٧، قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨)، لذلك، ومن المحتمل، أن يكون الرئيس شمعون قد أهمل موضوع الإصلاح الإداري ليتفرغ للمسائل الهامة على صعيد السياسة الخارجية(١).

٢ ـ إن عدم محاسبة الفاسدين والمرتشين، وتطبيق قانون الإثراء غير المشروع ربما كان مرده إلى الحساسية التقليدية التي تسود العلاقات بين العائلات والطوائف اللبنانية، والتي تقضي بتناسي الزلّات السياسية مهما عظمت، مما يفرض في كثير من الأحيان غض النظر عن أخطاء البعض حتى لا ينهار الكل(٢).

٣ ـ ظهور حاشية جديدة للعهد من أقرباء وأزلام وسماسرة في كافة مرافق الدولة ومؤسساتها، تفوقت على حاشية الرئيس بشارة الخوري في طلب الرشوة والسمسرة والأسهم وحتى العقارات(٣).

إن عدم مباشرة العهد بتنفيذ الإصلاح منذ تسلمه الحكم وحتى نهاية ولايته، أدى إلى خلق نواة تيار نيابي معارض لسياسته الداخلية، وبرزت هذه المعارضة من خلال ردود فعلها على البيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة للعهد ويكتفي بالجنوبيين منه لعلاقتهم بالبحث:

---

(١) فيليب حتي، «خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى»، مرجع سابق، ص ٢٦٥.
لا بد من الإشارة إلى أن ذكر هذه الأحداث سيرد في الفصل الثاني من هذه الرسالة.
(٢) كمال الصليبي، «تاريخ لبنان الحديث»، الطبعة الرابعة، دار النهار للنشر، بيروت عام ١٩٧٨، ص ٢٤٣.
(٣) للمزيد من الاطلاع على أعمال هذه الحاشية، انظر كمال جنبلاط، «حقيقة الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٢٦ ـ ٢٧.

فالنائب علي بزي ـ نائب بنت جبيل ـ انتقد سياسة الحكم الداخلية في أكثر من مناسبة في المجلس النيابي لجهة عدم تنفيذ إصلاح الجهاز الإداري، وطالب بتحقيق أهداف الانقلاب على حكم الرئيس بشارة الخوري. ووصف العهد الشمعوني بأنه بات أسوأ من عهود الانتداب[1].

وطالب النائب كامل الأسعد ـ نائب مرجعيون ـ العهد ببناء دولة ديمقراطية دستورية ذات جهاز إداري سليم، تفرض هيبة الحكم وتوجب احترام القوانين وتطبقها على جميع المواطنين بالسوية. كما انتقد الحكومات المتعاقبة لعدم تنفيذها الوعود الإصلاحية، وكان يرى أن المشكلة ليست في الحكومة بل في العهد[2].

ورأى النائب نقولا سالم ـ نائب جزين مغدوشة ـ أن البيانات الوزارية لا تقدم إلا الوعود بالإصلاح دون أن تنفذ أي شيء منها[3].

وطالب رئيس المجلس النيابي عادل عسيران ـ نائب الزهراني ـ العهد

---

(١) للمزيد من الاطلاع على مواقف النائب علي بزي في المجلس النيابي تجاه حكومات عهد الرئيس شمعون انظر «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة التاسعة المنعقدة في ١٢ أيار عام ١٩٥٣، ص ٨١٠ ـ ٨١١. ومحضر الجلسة الثالثة المنعقدة في ٢٩ آب عام ١٩٥٧، ص ٤٥. ومحضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٥ آذار عام ١٩٥٨، ص ٣٢٤.

(٢) للمزيد من الاطلاع، انظر «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٣ أيلول عام ١٩٥٣، ص ٣١ ـ ٣٥. ومحضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ١٦ شباط عام ١٩٥٤، ص ١٢٠. ومحضر الجلسة السادسة المنعقدة في ٥ آذار عام ١٩٥٤، ص ١٦٢. ومحضر الجلسة الأولى المنعقدة في ٤ تشرين الأول عام ١٩٥٥، ص ١٤٣٠ ـ ١٤٣٢. ومحضر الجلسة السابعة المنعقدة في ٢٨ كانون الثاني عام ١٩٥٨، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٢. ومحضر الجلسة الثامنة المنعقدة في ٢٦ آذار عام ١٩٥٨، ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩.

(٣) للمزيد من الاطلاع، انظر «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ٤ تشرين الأول عام ١٩٥٥، ص ١٢٤٨ ـ ١٢٤٩.

بتنفيذ أهداف الانقلاب على العهد السابق، وتطهير الإدارة من الفاسدين، وإزالة المرتشين من الإدارة، ومحاسبة الذين أثروا على حساب الدولة بالطرق غير المشروعة[1].

وكان النائب أحمد الأسعد ـ نائب بنت جبيل ـ أشد المنتقدين للعهد لعدم تحقيق أهداف الانقلاب بإصلاح الجهاز الإداري والقضاء على الفساد والرشوة والمحسوبية[2].

وحمّل السيد معروف سعد ـ الذي انتُخب نائباً عن مدينة صيدا لأول مرة عام ١٩٥٧ ـ العهد مسؤولية تدهور الأوضاع الداخلية لجهة اتساع نطاق الفساد والرشوة في الإدارة، ورأى أن الحكم لم ينفّذ الوعود التي كانت سبباً في إيصاله إلى سدة الرئاسة الأولى[3].

وانتقد النائب جان عزيز ـ نائب جزين، مغدوشة ـ العهد وحكوماته بعدم وضعهم حداً للرشوة المتفشية في الجهاز الإداري، ورأى أن الحكم فقد هيبته وأن أجهزته أصبحت مهترئة. وشكّك في إمكان الحكومة تحقيق بيانها الوزاري في الإصلاح المنشود لأنها عوّدت اللبنانيين على الأقوال

---

(١) للمزيد من الاطلاع، انظر «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ٢٠ تشرين الأول عام ١٩٥٣، ص ٥٧٣ ـ ٥٧٥. لا بد من الإشارة إلى أن النائب عادل عسيران كان موالياً لعهد الرئيس كميل شمعون ويترأس كتلة نيابية منافسة لكتلة النائب أحمد الأسعد في الجنوب. سيرد بحث هذه التكتلات والمنافسة الانتخابية بينها في القسم الثالث من الفصل الأول من هذه الرسالة.

(٢) للمزيد من الاطلاع، انظر «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في ٢٥ تشرين الأول عام ١٩٥٥، ص ٢١ ـ ٢٣.

(٣) للمزيد من الاطلاع، انظر «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في ٢٩ آب عام ١٩٥٧، ص ٨٩. ومحضر الجلسة السابعة المنعقدة في ٢٨ كانون الثاني عام ١٩٥٨، ص ٢١٥. ومحضر الجلسة الثامنة المنعقدة في ٢٦ آذار عام ١٩٥٨، ص ٣٥٨ ـ ٣٦٢.

دون الأعمال[1].

لا بد من الإشارة إلى أن المعارضة النيابية للعهد لعدم تنفيذه إصلاح الجهاز الإداري، لم تقتصر على بعض نواب الجنوب وإنما شملت عدداً آخراً من نواب المناطق الأخرى لا سيما حميد فرنجية، وكمال جنبلاط وعبد الله الحاج وغسان تويني وأنور الخطيب وصبري حمادة ورشيد كرامي وعبد الله اليافي وصائب سلام وغيرهم[2].

والجدير ذكره أيضاً، ان الرئيس كميل شمعون حاول إضعاف هذه المعارضة النيابية من خلال تغييره المتواصل للحكومات ورؤسائها ليتسنى له إيجاد حالة تنافس دائم بينها من جهة، ومحاولة خطب ودّه بشكل دائم من جهة أخرى.

ومما يسترعي الانتباه أيضاً أن عدداً من نواب الجنوب لا سيما الدكتور نزيه البزري، يوسف الزين، كاظم الخليل، محمد الفضل، فريد قوزما، لم تبرز لهم مواقف موالية أو معارضة لسياسة العهد تجاه الإصلاح الإداري، لا في محاضر جلسات مجلس النواب ولا في الصحف الصادرة في تلك الفترة، مما يدفع على الاعتقاد بأن هؤلاء ربما كانوا راضين عن الأوضاع السائدة رغم بعض ارتباطاتهم بالزعيمين عادل عسيران وأحمد الأسعد.

---

(١) للمزيد من الاطلاع، انظر «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ٢٨ كانون الثاني عام ١٩٥٨، ص ٢٢٢. ومحضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٥ آذار عام ١٩٥٨، ص ٣٣٩.

(٢) للمزيد من الاطلاع على مواقف هؤلاء النواب، «انظر محاضر جلسات مجلس النواب» الآنفة الذكر بدءاً من أيار عام ١٩٥٣ وانتهاءً بحزيران عام ١٩٥٨.

٣ ـ عهد الرئيس كميل شمعون والانتخابات النيابية:

منذ توليه الحكم، بدأ الرئيس كميل شمعون يسعى إلى أن يصبح حاكماً فرداً لا ينازعه أحد. فبدأ بمحاولة إحكام قبضته على السلطة التشريعية (المجلس النيابي) عن طريق وضع قانون انتخابي جديد يقسّم لبنان إلى دوائر انتخابية مصغّرة مدروسة بشكل دقيق ـ خلافاً للطريقة المتبعة في القانون الانتخابي السابق الذي يقسّم لبنان إلى لوائح انتخابية على أساس المحافظة ـ تسمح له بإيصال المرشحين الموالين لسياسته إلى الندوة النيابية. وبذلك يصبح هذا المجلس أداة طيّعة بيد السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء)، لا سيما بعد غياب رياض الصلح ـ الشخصية الإسلامية القوية ـ عن المسرح السياسي[1].

لقد جرى في عهد الرئيس شمعون انتخاب مجلسين نيابيين: الأول في تموز عام ١٩٥٣ والثاني في حزيران عام ١٩٥٧.

أ ـ الانتخابات النيابية عام ١٩٥٣:

كانت القوانين الانتخابية التي سبقت عهد الرئيس شمعون تجري فيها الانتخابات النيابية على أساس اللائحة الانتخابية وتشمل المحافظة ككل. وكان التنافس الانتخابي على صعيد محافظة الجنوب يتمحور حول قائمتين رئيستين ـ عدا انتخابات عام ١٩٤٣ ـ الأولى برئاسة أحمد الأسعد والأخرى

---

(١) مقابلة مع السيد محمد صفي الدين.

برئاسة عادل عسيران. وكانت السلطة المحلية في الجنوب تتدخل في هذه الانتخابات لتأمين نجاح مرشحيها، ففي انتخابات عام ١٩٤٧ فازت لائحة الأسعد ـ مرشح السلطة ـ بغالبيتها عدا فوز المرشح عادل عسيران على اللائحة المنافسة، ويرجح أن فوز النائب عادل عسيران يعود إلى التأييد الشعبي الذي كان يحظى به كونه أحد رجالات الاستقلال[١] وينتمي إلى عائلة عريقة لها أملاك كبيرة في جنوب لبنان.

أما في انتخابات عام ١٩٥١ فحقق أحمد الأسعد نجاحاً ساحقاً. إذ نجحت لائحته المؤلفة من ١٤ نائباً بأكملها وسقط عادل عسيران شخصياً في هذه الانتخابات[٢]، وعندما اندلعت الثورة البيضاء على عهد بشارة الخوري كان عادل عسيران يقف إلى جانب المعارضة ضد العهد. وقد شارك في مؤتمر دير القمر الذي دعا إلى الإضراب العام لإسقاط رئيس

---

(١) كان عادل عسيران معادياً للانتداب الفرنسي متحرراً وعروبياً، حمل لواء الدعوة للوحدة العربية عام ١٩٣٦، واعتقل إبان معركة الاستقلال عام ١٩٤٣.
للمزيد من الاطلاع، انظر فؤاد عسيران، «قصص من حياتي» دون دار نشر ومكان الطبع، عام ١٩٨٠، ص ٤٠.

(٢) حاول الفرنسيون في انتخابات عام ١٩٤٣ إبعاد عادل عسيران عن الندوة النيابية، لأنه كان من معارضي الانتداب الفرنسي وشكلوا قائمة في الجنوب برئاسة أحمد الأسعد وعضوية يوسف الزين، علي العبد الله، رياض الصلح، رشيد بيضون، كاظم الخليل، محمد الفضل، مارون كنعان، يوسف سالم، نسيب غبريل. لكن البعثة البريطانية فرضت عادل عسيران على لائحة الأسعد مكان يوسف الزين وقد فازت اللائحة بأجمعها. وبسبب الخلاف بين النائب عادل عسيران والرئيس بشارة الخوري حول بعض الأمور الداخلية، بدأ الرئيس الخوري يؤيد زعامة آلا الأسعد على حساب زعامة آل عسيران في الجنوب، وقد انعكس هذا التأييد على الانتخابات النيابية عام ١٩٤٧ و ١٩٥١.
ـ للمزيد من الاطلاع، انظر علي شعيب، «تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء ١٩١٨ ـ ١٩٤٦»، دار الفارابي، بيروت ١٩٩٠، ص ١٩٨.
ـ يوسف سالم، «٥٠ سنة مع الناس»، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

الجمهورية، أما النائب أحمد الأسعد فكان يقف إلى جانب الرئيس بشارة الخوري محاولاً إقناعه بعدم الاستقالة. إلا أن استقالة الرئيس الخوري وانتخاب الرئيس شمعون عدّ نصراً لعادل عسيران وبداية هزيمة للأسعد على صعيد منطقة الجنوب، لأن العلاقة بين الرئيس شمعون وعادل عسيران كانت وثيقة جداً[1].

دشّن الرئيس كميل شمعون عهده بإعادة ترتيب التركيبة النيابية بما ينسجم مع نزعاته وسياسته. فقبل انتهاء مدة ولاية المجلس النيابي المنتخب عام ١٩٥١ والتي تنتهي في العام ١٩٥٥، حلّ المجلس النيابي ودعا الشعب اللبناني إلى انتخابات نيابية جديدة في تموز عام ١٩٥٣ بموجب القانون الانتخابي الذي عدّله المجلس النيابي في ٣٠ أيار عام ١٩٥٣.

فالقانون الانتخابي الجديد قضى بتقليص عدد مقاعد مجلس النواب من ٧٧ نائباً إلى ٤٤ نائباً، كما قضى بإجراء الانتخابات النيابية على أساس الدائرة المصغرة بدل اللائحة التي تشمل كل أقضية المحافظة حسب القانون الانتخابي السابق، أما هدف الرئيس شمعون في تقليص عدد أعضاء المجلس النيابي فيلخصها في كتابه «Crise au Moyen Orient» بما يلي:

١ ـ الحد من نفوذ زعماء الكتل السياسية الإقطاعية في المجلس النيابي.

٢ ـ القضاء على الرشوة المستشرية في موسم الانتخابات.

٣ ـ التوفير على خزينة الدولة المرهقة[2].

---

(١) كان التحالف وثيقاً بين عادل عسيران والرئيس كميل شمعون، فالاثنان كانا عروبيين كما كانت تربطهما علاقة مميزة مع الجنرال «سبيرس»، المندوب البريطاني في بيروت، في أواخر عهد الانتداب الفرنسي في لبنان.
ـ مقابلة مع السيد محمد صفي الدين.

(٢) Camille Chamoun, «Crise au Moyen Orient», Achevé d'imprimer sur les presses d'imprimerie moderne 177, avenue, Pierre =

إلا أن الأهداف الحقيقية التي كان يسعى إليها الرئيس شمعون من وراء هذا القانون الانتخابي الجديد، تكمن في القضاء على التكتلات النيابية المعارضة لسياسته في المجلس النيابي لا سيما زعامة أحمد الأسعد في الجنوب الذي كان يتحكم بكتلة نيابية مؤلفة من ١٤ نائباً، فضلاً عن علاقته الحميمة بالرئيس بشارة الخوري، ومحاولته إقناع هذا الأخير بعدم الاستقالة في أثناء الثورة البيضاء التي قامت ضده والتي كان الرئيس شمعون أحد مؤجّجي نارها[١].

أما الهدف الحقيقي الآخر للرئيس شمعون فيكمن في تسهيل سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وصولاً إلى تدعيم سياسته ونهجه في الحكم[٢].

انسجاماً مع أهداف العهد من وراء القانون الانتخابي الجديد، أقرّ المجلس النيابي ـ الذي والاه بأكثريته ـ هذا القانون في جلسة المجلس بتاريخ ٣٠ أيار عام ١٩٥٣.

وبموجب القانون الانتخابي الجديد أصبحت محافظة الجنوب مقسّمة إلى سبع دوائر انتخابية هي: دائرة صيدا، دائرة الزهراني، دائرة النبطية، دائرة جزين ـ مغدوشة، دائرة مرجعيون ـ حاصبيا، دائرة صور، دائرة بنت جبيل[٣].

وبذلك يكون القانون الجديد قد قسّم محافظة الجنوب إلى دوائر انتخابية، كل دائرة لها نائب واحد تقريباً (عدا دائرة جزين ـ مغدوشة لها نائبان).

= Brossolette à motrouge, Paris 5 Juin 1963 P. 248.

(١) مقابلة مع السيد محمد صفي الدين.
(٢) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٢٠.
(٣) ناجي كريم الحلو، «حكام لبنان، ١٩٢٠ ـ ١٩٨٠»، مرجع سابق، ص ٩١.

أو خارجها، فضلاً عن الرشوة والضغط والتهديد...[1].

إن الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٥٣ في الجنوب وما أسفرت عنه من فوز عدد من النواب التقليديين الذين لهم أصول، إما إقطاعية أو عائلية، أو ينتمون إلى الطبقة الغنية كان سببه الأساسي غياب مرشحي الشعب الحقيقيين الذين ينتمون إلى الطبقة الشعبية أو المعبّرين عن مطالبها.

فالأحزاب السياسية في الجنوب، لم يكن لها دور فاعل في تلك الفترة. إذ كانت ما تزال في بدء تطورها، وكان تأثيرها على الطبقة الشعبية ضعيفاً، بينما كان للإقطاع السياسي تأثير كبير عليها نظراً لحالة الفقر والإهمال والحرمان والجهل الذي كان مخيّماً عليها.

فالمدارس كانت قليلة جداً والمستشفيات كانت نادرة الوجود، والطرقات كانت غير معبّدة في معظمها.

وفضلاً عن أن هذه الطبقة كانت أسيرة التخلّف والحرمان، كانت الصراعات لا سيما العائلية منها، على أشدها وكان زعماء الإقطاع السياسي يغذّون هذه الصراعات، خصوصاً في مواسم الانتخابات (الاختيارية، البلدية، النيابية)، وكان هدفهم من وراء ذلك استمرار زعامتهم والحفاظ على ممتلكاتهم وامتيازاتهم، فالطبقة الشعبية لم يكن لها حرية الاختيار في الانتخابات النيابية سوى أن تؤيّد هذا الزعيم الإقطاعي أو ذاك، كونها لم تستطع أن تفرض مرشحين لها، وإذا حصل أن رشح أحد الأحزاب السياسية مرشحاً له، فإن الأصوات التي كان ينالها لا تتجاوز المئات قياساً إلى الآلاف التي كان ينالها المرشح الإقطاعي[2].

---

(١) جريدة «الصرخة»، العدد ١٥٧ الصادر في ١٤ تموز عام ١٩٥٣، ص ١.

(٢) رشح الحزب الشيوعي اللبناني في الانتخابات النيابية عام ١٩٥٣، أحد مسؤوليه في منطقة النبطية (عادل صباح) بشكل منفرد عن لائحتي الأسعد وعسيران، ونال صباح ١٦٨ صوتاً أما مرشحو الأسعد فنال كل منهم ما يزيد على خمسة آلاف صوت.

وتجدر الإشارة إلى أن مجرد ترشيح الأحزاب السياسية لأحد أعضائها في جنوب لبنان كان يعد ظاهرة إيجابية على طريق تطور وعي الطبقة الشعبية في الوقت الذي كان الوعي القومي العربي أخذ يتسرب إلى منطقة الجنوب في أعقاب قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ من جهة وهبوب رياح «البعث العربي» إلى العديد من المناطق الجنوبية واعتناق أفكاره ومبادئه من قبل طلبة المدارس والفئات العمالية والفلاحية من جهة أخرى.

ب ـ الانتخابات النيابية عام ١٩٥٧:

إذا كانت انتخابات عام ١٩٥٣ قد أضعفت الإقطاع السياسي المعارض للعهد وجعلت الفريق الثاني يقاسمه السلطة والنفوذ في منطقة الجنوب خصوصاً، فإن الانتخابات النيابية التي جرت في حزيران عام ١٩٥٧ كانت تهدف إلى إنهائه.

حاول العهد أن يوجّه ضربة قاضية إلى زعماء المعارضة النيابية ـ الموالية للناصرية حسب رأيه ـ عن طريق إسقاطها في الانتخابات النيابية عام ١٩٥٧ وصولاً إلى تحقيق حلمه في تجديد ولايته لِست سنوات أخرى من جهة، والاستمرار في انتهاج سياسة خارجية موالية للغرب تعتمد مبدأ ايزنهاور أساساً لها من جهة أخرى.

بدأت حكومة الرئيس سامي الصلح بإعداد مشروع يعدّل القانون الانتخابي الصادر في ٣٠ أيار عام ١٩٥٣ بما ينسجم مع أهداف العهد. وكانت المعارضة النيابية يقظة لهذه الخطة. وعندما قدّمت الحكومة مشروع

= ومرشحو عسيران حوالي أربعة آلاف صوت.

ـ مقابلة مع السيد عادل صباح أجريت في النبطية بتاريخ ١٩٨٩/٩/٣٠. لا بد من الإشارة إلى أن السيد صباح كان فضلاً عن مسؤوليته الحزبية في تلك الفترة، كان مسؤولاً عسكرياً للمقاومة الشعبية في النبطية إبان الانتفاضة عام ١٩٥٨.

إذا كان هدف العهد من الناحية النظرية هو تفتيت الدوائر الانتخابية لإضعاف النفوذ السياسي لزعيم القائمة الموحدة. إلا أنه من الناحية العملية بقي التنافس الانتخابي في منطقة الجنوب بين عادل عسيران وأحمد الأسعد. إذ كان للزعيمين مرشحوهما في كل دوائر الجنوب[1]. وبنتيجة الانتخابات النيابية فاز أربعة نواب من أتباع الأسعد وأربعة آخرين من أتباع عسيران[2].

يتبين لنا من خلال تحليل هذه النتائج النجاح الملموس الذي حققه النائب عادل عسيران قياساً بنتائج عامي ١٩٤٧ و ١٩٥١. ويعتقد أن هذا النجاح يعود إلى عدة عوامل أبرزها:

١ - رغبة العهد في إقامة توازن سياسي بين الزعيمين عادل عسيران وأحمد الأسعد.

---

(١) شكل أحمد الأسعد في الانتخابات النيابية عام ١٩٥٣ في الجنوب لائحة انتخابية تتألف من المرشحين السادة: أحمد الأسعد (دائرة بنت جبيل)، محمد صفي الدين (دائرة صور)، كامل الأسعد (دائرة مرجعيون)، محمد الفضل (دائرة النبطية)، أديب خليفة (دائرة الزهراني)، صلاح البزري (دائرة صيدا)، مارون كنعان ونقولا سالم (دائرة جزين - مغدوشة).
أما اللائحة الانتخابية المنافسة التي شكلها عادل عسيران فكانت تتألف من المرشحين السادة: عادل عسيران (دائرة الزهراني)، كاظم الخليل (دائرة صور)، يوسف الزين (دائرة النبطية)، حسين العبد الله (دائرة مرجعيون)، علي بزي (دائرة بنت جبيل)، نزيه البزري (دائرة صيدا)، رشاد عازار وحنا حداد (دائرة جزين - مغدوشة).
انظر جريدة «النهار»، العدد ٥٣٩٤ الصادر في ٢١ تموز عام ١٩٥٣، ص ٢.

(٢) فاز من لائحة الأسعد كل من السادة: أحمد الأسعد، كامل الأسعد، مارون كنعان ونقولا سالم. وفاز من لائحة عسيران السادة: عادل عسيران، نزيه البزري، يوسف الزين وكاظم الخليل.
للمزيد من الاطلاع على نتائج الانتخابات النيابية عام ١٩٥٣ في محافظة الجنوب انظر «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ١٣ آب عام ١٩٥٣، ص ٤.

٢ ـ القانون الانتخابي الجديد الذي جعل الانتخابات في الجنوب تجري على أساس الدائرة المصغّرة لا على أساس المحافظة، كما كانت عليه في القانون الانتخابي السابق.

٣ ـ التلاعب بالانتخابات النيابية وما تبعها من رشوة وضغط وتزوير.

فالقانون الانتخابي الجديد كان قد فصل منطقة الزهراني عن صيدا وجعلها دائرة انتخابية لها نائب واحد. وبما أن آل عسيران يشكلون أكثرية في هذه المنطقة فضلاً عن زعامتهم التاريخية وأملاكهم الواسعة، ووجود عدد من القرى المسيحية الموالية لهم نتيجة لتحالف آل عسيران مع العهد، لذلك كان من الطبيعي أن يفوز عادل عسيران عن دائرة الزهراني.

وفي مدينة صيدا، فبعد أن فصلت انتخابياً عن دائرة الجنوب وأصبحت دائرة انتخابية مستقلة فاز عنها الدكتور نزيه البزري (لائحة عسيران) على منافسه وقريبه صلاح البزري (لائحة الأسعد). وتعود أسباب نجاح الأول إلى خدماته العديدة للصيداويين كونه طبيباً فضلاً عن رصيده السياسي والشعبي لأنه كان ينتمي إلى حزب النداء القومي[1].

أما العامل الآخر للنجاح الملموس الذي حققته لائحة عسيران فهو تدخّل السلطة إلى جانبه. وقد استخدمت أساليب متعددة لتحقيق هذا الهدف منها: شطب الأسماء المعارضة وإبدال الأوراق داخل أقلام الاقتراع

---

(١) حزب النداء القومي، حزب سياسي تأسس عام ١٩٤٤ بزعامة كاظم الصلح، نادى بعروبة لبنان وتمسك بالوحدة اللبنانية، من أعضائه البارزين: قبولي الذوق، علي بزي، نصري المعلوف.
للمزيد من الاطلاع، انظر سليمان تقي الدين، «المسألة الطائفية في لبنان»، دار ابن خلدون، بيروت، دون تاريخ، ص ٢٧٨.
ـ نزيه حسني، «صيدا ومسألة الزعامة السياسية (معروف سعد)»، المركز الثقافي للتعليم والدراسات الجامعية، صيدا، لبنان، عام ١٩٨٢، ص ٧١.

التعديل إلى اللجان النيابية المختصة لدرسه وتقديمه إلى المجلس النيابي لإقراره، انتقد النواب المعارضون بشدة هذا المشروع حيث رأوا فيه صورة طبق الأصل عن القانون السابق فيما عدا تعديل عدد مقاعد المجلس النيابي التي زيدت من ٤٤ إلى ٦٦ نائباً وقسمت الدوائر الانتخابية إلى ٢٨ دائرة[١].

أما المعارضة السياسية والتي تتمثل بجبهة الاتحاد الوطني، فرفعت بدورها مذكرة إلى الحكومة في أول نيسان عام ١٩٥٧ شرحت فيها موقفها من مشروع القانون الانتخابي الجديد والحالة السياسية العامة في البلاد[٢].

لا بد من الإشارة إلى أن جبهة الاتحاد الوطني كانت تضم الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب النجادة، حزب التحرر العربي، حزب النداء القومي، حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي[٣]. كما

---

(١) انتقد النائب أحمد الأسعد مشروع تعديل القانون الانتخابي الجديد إذ رأى فيه طريقة عشائرية في تقسيم الدوائر، وطالب بزيادة عدد النواب إلى ٨٨ نائباً لأن في ذلك تدعيماً للسلطة التشريعية إفساحاً في المجال أمام تمثيل جميع الطوائف والمناطق وأصحاب الكفاءات والشخصيات السياسية للاشتراك في خدمة المصلحة العامة.

أما النائب كامل الأسعد فرأى في هذا المشروع إضعافاً للسلطة التشريعية ومحاولة للقضاء على روح التكتل النيابي وتعزيزاً للطائفية.

ـ للمزيد من الاطلاع تراجع «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في ٢٨ آذار عام ١٩٥٧، ص ٧٧٩ ـ ٧٨٠ و ٧٨٦ ـ ٧٩٠. ومحضر الجلسة الرابعة المنعقدة في ٢ نيسان عام ١٩٥٧، ص ٨١٠ ـ ٨١٣.

(٢) تضمنت مذكرة جبهة الاتحاد الوطني ما يلي:

١ ـ إقرار مشروع الحكومة السابقة بجعل عدد النواب ٨٨ نائباً.

٢ ـ جعل القضاء الإداري دائرة انتخابية واحدة.

٣ ـ تكليف حكومة محايدة للإشراف على سير الانتخابات.

٤ ـ عدم عقد أي معاهدة أو اتفاقية قبل إجراء الانتخابات النيابية.

ـ جريدة «النهار»، العدد ٦٥٣٦ الصادر في ١٢ نيسان عام ١٩٥٧، ص ٢ و ٨.

(٣) مقابلة مع السيد محسن إبراهيم، أجريت في بيروت بتاريخ ١/١٠/١٩٩٠. لا بد =

انضم إليها عدد من النواب الذي قدموا استقالة جماعية[1] في ٩ نيسان عام ١٩٥٧ احتجاجاً على قبول لبنان بمبدأ ايزنهاور وعقد اتفاقية بموجبه مع الولايات المتحدة الأميركية في ١٦ آذار عام ١٩٥٧[2].

رغم مواقف المعارضة السياسية والنيابية لمشروع تعديل القانون الانتخابي الجديد، فإن المجلس النيابي أقر هذا المشروع بأكثرية نيابية بعد إجراء بعض التعديلات الطفيفة عليه، وذلك في جلسة المجلس المنعقدة في ١١ نيسان عام ١٩٥٧. ويتلخص القانون الانتخابي الجديد بنقطتين بارزتين:

الأولى: جعل أعضاء المجلس النيابي ٦٦ نائباً.

الثانية: تقسيم لبنان إلى دوائر انتخابية مصغرة عددها ٢٨ دائرة[3].

وأصبح لجنوب لبنان بموجب هذا القانون، أحد عشر نائباً موزعين على سبع دوائر انتخابية كالسابق[4].

أما الزيادة، فطرأت على دوائر النبطية، جزين ـ مغدوشة وصور. وأصبح لدائرة النبطية نائبان ولدائرة جزين ـ مغدوشة ثلاثة نواب، ولدائرة صور نائبان. أما باقي الدوائر فتركت على حالها كما كانت في القانون

= من الإشارة إلى أن السيد إبراهيم كان أحد أعضاء جبهة الاتحاد الوطني ويمثل حركة القوميين العرب في هذه الجبهة.

(١) سيرد ذكر أسماء النواب المستقيلين من المجلس النيابي ومضمون استقالتهم في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٢) سيرد شرح مبدأ ايزنهاور في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٣) للمزيد من الاطلاع على مضمون القانون الانتخابي الجديد، انظر «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة التاسعة المنعقدة في ١١ نيسان عام ١٩٥٧، ص ١٠٠٥ ـ ١٠٠٦.

(٤) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في ٣٠ نيسان عام ١٩٥٧، ص ٨٣٧ ـ ٨٣٩.

الانتخابي السابق[1].

إن زيادة مقعد نيابي في كل من دائرة صور والنبطية وجزين - مغدوشة دون غيرها من الدوائر الأخرى إنما يهدف إلى محاولة كسب مقاعد نيابية جديدة في مناطق أو دوائر يسيطر عليها أنصار العهد، كآل الخليل في صور وآل الزين في النبطية، وكسب مقعد ماروني آخر في جزين - مغدوشة.

أما الدوائر الأخرى، لا سيما صيدا، مرجعيون - حاصبيا، بنت جبيل والتي يزيد سكان كل منها على الدوائر الثلاث الأولى التي زيد عدد مقاعدها، فبقيت تتمثل بمقعد نيابي واحد كما كانت عليه في القانون الانتخابي السابق.

وضع القانون الانتخابي الجديد موضع التنفيذ في الرابع عشر من نيسان عام ١٩٥٧. وأصدرت حكومة الرئيس سامي الصلح مرسوماً اشتراعياً يقضي بحل المجلس النيابي من جهة، ودعوة الشعب إلى انتخابات نيابية جديدة في حزيران من العام نفسه من جهة أخرى.

هذه الدعوة دفعت بجبهة الاتحاد الوطني إلى إصدار بيان في ٢٩ أيار تضمن دعوة الشعب اللبناني إلى تظاهرة سلمية في اليوم التالي للتعبير عن رأيه في ضرورة إقالة حكومة سامي الصلح والمجيء بحكومة جديدة محايدة تشرف على الانتخابات[2]. وبالفعل فقد قامت الجبهة بتنظيم المهرجانات الشعبية والتظاهرات الحاشدة في مختلف المناطق اللبنانية. وكان أهم هذه المهرجانات، مهرجان بيروت في ٣٠ أيار الذي شارك فيه زعماء المعارضة من كافة المناطق

---

(١) المصدر نفسه، ص ٨٣٩.

(٢) للمزيد من الاطلاع على مضمون بيان جبهة الاتحاد الوطني، انظر جريدة «النهار»، العدد ٦٥٨٤ الصادر في ٣٠ أيار عام ١٩٥٧، ص ١، أو:

- Camille Chamoun, «crise au Moyen Orient», Page 382, 383.

اللبنانية[١]. وقد تحوّل هذا المهرجان إلى تظاهرة ضخمة جابت شوارع المزرعة والبسطة، وطالبت بإسقاط حكومة سامي الصلح مما أدى إلى وقوع تصادم بين المتظاهرين ورجال الأمن سقط بنتيجته عدد من القتلى والجرحى[٢].

أما في جنوب لبنان فقد أقام الصيداويون مهرجانات انتخابية حاشدة لدعم مرشح القوى الوطنية والتقدمية السيد معروف سعد. وكان يقود الحملة الانتخابية الأحزاب التقدمية والقومية لا سيما الحزب الشيوعي اللبناني، حزب البعث العربي الاشتراكي، حركة القوميين العرب[٣].

وأذاع المرشح معروف سعد بياناً انتخابياً وعد فيه المواطنين بالنضال من أجل رفض مشروع ايزنهاور وحلف بغداد وسائر المشاريع الاستعمارية، والتضامن مع الأقطار العربية وانتهاج سياسة الحياد الإيجابي والتعامل مع الدول التي تحترم سيادة واستقلال لبنان[٤].

---

(١) شارك في مهرجان بيروت في ٣٠ أيار عام ١٩٥٧ كل من السادة: صائب سلام (أصيب في رأسه)، صبري حمادة، أحمد الأسعد، عبد الله اليافي، نسيم مجدلاني (أصيب بجراح).

- «L'Orient», N° 9424, Vendredi 31 Mai 1957, Page 1.

(٢) سقط في هذه التظاهرة خمسة قتلى و ٢٦٦ جريحاً.

ـ نقولا ناصيف، «كميل شمعون آخر العمالقة»، دار النهار للنشر، بيروت ـ لبنان، عام ١٩٨٨، ص ٧٢.

ـ جريدة «النهار»، العدد ٦٥٨٥ الصادر في ٣١ أيار عام ١٩٥٧، ص ١ و ٨.

(٣) مقابلة مع السيد حسيب عبد الجواد، أجريت في صيدا بتاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٨٩. لا بد من الإشارة إلى أن السيد عبد الجواد كان أحد قياديي حزب البعث العربي الاشتراكي في مدينة صيدا في الخمسينات ومسؤولاً عن الأمن الشعبي في المدينة إبان انتفاضة عام ١٩٥٨.

(٤) للمزيد من الاطلاع على البرنامج الانتخابي للمرشح معروف سعد، تراجع مقالة محمد المجذوب في كتاب «معروف سعد: ذكرى... ووفاء»، الطبعة العصرية، صيدا عام ١٩٧٩، ص ٤٠ ـ ٤١.

ترشح عن دائرة صيدا أيضاً كل من الدكتور نزيه البزري والسيد صلاح البزري وبنتيجة الانتخابات النيابية عن دائرة صيدا، فاز المرشح معروف سعد على منافسيه بفارق حوالي أربعمائة وخمسين صوتاً[(١)].

إن نجاح معروف سعد في الانتخابات النيابية عن دائرة صيدا، كان حدثاً هاماً في تاريخ الانتخابات النيابية في تلك الفترة. إذ أنه لأول مرة في تاريخ الانتخابات النيابية في لبنان يصل فيها «ابن بستاني» إلى الندوة النيابية ويصبح نائباً وقائداً وزعيماً بدون ثورة أو ضحايا.

فمعروف سعد أصبح نائباً من طراز جديد تحدى بذلك نظام الطبقية السائد، وخط طريقه بيمينه مبرهناً على أن الزعامة والقيادة ليست وقفاً على أبناء الطبقة الإقطاعية وليست حكراً على العائلات الغنية التي جعلت النيابة والزعامة إرثاً تتناقله بالتداول وبتأييد مطلق من كل سلطة حاكمة تنظر إلى الطبقة الشعبية نظرة دونية[(٢)].

---

(١) إن أسباب نجاح معروف سعد في الانتخابات النيابية عن دائرة صيدا تعود لأسباب عدة أبرزها:

- قوة وتأثير التيار الوطني والقومي في صيدا في مرحلة الخمسينات ودعمه للمرشح معروف سعد.
- تشكيل هذا التيار لجهاز انتخابي منظم كان يوجّه الناخبين عبر إقامة الندوات اليومية لهم ويحرضهم على الاستعمار ومشاريعه وأتباعه في لبنان وصيدا.
- تواجد فريق من هذا الجهاز على صناديق الاقتراع إبان عملية الانتخاب لمنع حصول أي تلاعب.
- التنافس الشديد بين المرشحين الدكتور نزيه البزري والسيد صلاح البزري.
- التحول في الموقف الشعبي الصيداوي عن النائب نزيه البزري بسبب موالاته للعهد.
- نزيه حسني، «صيدا ومسألة الزعامة السياسية»، مرجع سابق، ص ١٢٧.

(٢) لقد ظهر المنحى الطبقي للمعركة الانتخابية بين معروف سعد والدكتور نزيه البزري فكان مؤيدو البزري يقولون: «بعد ناقصنا بستاني» والمقصود بالبستاني معروف سعد، فيرد عليهم مؤيدو سعد بالقول: «ما بدنا الأميركاني بدنا نائب بستاني». والمقصود بالأميركاني المرشح الدكتور نزيه البزري.

أما في المناطق الأخرى من جنوب لبنان فقد ظهرت قائمتان في كل دائرة انتخابية مدعومة كل واحدة منها إما من أحمد الأسعد وإما من عادل عسيران[1].

وبنتيجة هذه الانتخابات فاز خمسة نواب على قائمة الأسعد وخمسة نواب على قائمة عسيران إلا أن أحمد الأسعد سقط شخصياً في هذه الانتخابات[2].

يتبين من خلال نتائج الانتخابات النيابية التي جرت في لبنان عموماً وفي جنوبه خصوصاً أن هذه الانتخابات لم تكن نزيهة رغم وعود الحكومة بذلك، فقد استطاع عهد الرئيس شمعون إسقاط رموز المعارضة أمثال كمال

ـ مقابلة مع حسيب عبد الجواد.
ـ «معروف سعد، ذكرى. . . ووفاء»، مرجع سابق، ص ١١٦.
(١) كانت تتألف قائمة الأسعد من المرشحين السادة: أحمد الأسعد، محمد صفي الدين عن دائرة صور، رفيق شاهين، سليمان الزين عن دائرة النبطية، أديب خليفة عن دائرة الزهراني، علي بزي عن دائرة بنت جبيل، كامل الأسعد عن دائرة مرجعيون ـ حاصبيا، جان عزيز، فريد قوزما، نقولا سالم عن دائرة جزين. أما قائمة عسيران فكانت تتألف من المرشحين السادة: عادل عسيران عن دائرة الزهراني، رضا التامر عن دائرة مرجعيون ـ حاصبيا، كاظم الخليل، د. رضا وحيد عن دائرة صور، يوسف الزين، محمد الفضل عن دائرة النبطية، عبد اللطيف بيضون عن دائرة بنت جبيل، مارون كنعان، فؤاد سرحال، راشد الخوري عن دائرة جزين ـ مغدوشة.
ـ مقابلة مع الرئيس عادل عسيران أجريت بتاريخ ٢٠/٣/١٩٨٩.
(٢) فاز من مؤيدي الأسعد في انتخابات عام ١٩٥٧ كل من المرشحين السادة: علي بزي عن دائرة بنت جبيل، كامل الأسعد عن دائرة مرجعيون ـ حاصبيا، جان عزيز، فريد قوزما، نقولا سالم عن دائرة جزين ـ مغدوشة. وفاز على قائمة عسيران كل من المرشحين السادة: عادل عسيران عن دائرة الزهراني، يوسف الزين ومحمد الفضل عن دائرة النبطية، كاظم الخليل ود. رضا وحيد عن دائرة صور. ـ للمزيد من الاطلاع، انظر «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ١٢ آب عام ١٩٥٧، ص ٣ و ٤.

جنبلاط، صائب سلام، عبد الله اليافي، عبد الله المشنوق، فؤاد عمون، أحمد الأسعد[1]. وقد استعملت أساليب الرشوة، الترغيب والترهيب، تدخل السلطة المحلية إلى جانب المرشحين الموالين للعهد[2]. ومما

---

(١) للمزيد من الاطلاع، انظر جريدة «النهار»، العدد ٦٦٠١ الصادر في ١٧ حزيران عام ١٩٥٧، ص ١.

(٢) في المقابلة التي أجريتها مع السيد محمد صفي الدين، روى لي حادثة حدثت معه شخصياً تبرهن على تدخل رئيس الجمهورية كميل شمعون شخصياً في الانتخابات النيابية عام ١٩٥٧ لصالح المرشح كاظم الخليل، وتتلخص هذه الحادثة بما يلي: قبل إجراء الانتخابات النيابية بوقت قصير، رتّب مدير عام وزارة الداخلية المير عبد العزيز شهاب موعداً للقاء السيد صفي الدين بالرئيس شمعون بناءً على طلب هذا الأخير، وفي الوقت المحدد تمت المقابلة في القصر الجمهوري في القنطاري آنذاك، وفور دخول السيد صفي الدين إلى غرفة الرئيس بادره بالقول: «هل تريد أن تعمل نائباً»؟. أجابه السيد صفي الدين: «نعم من كل بد». فردّ عليه الرئيس شمعون: «إذن عليك أن تتفق مع كاظم الخليل». أجابه السيد صفي الدين بما يفيد استحالة ذلك لأنه أعطى كلاماً لأحمد الأسعد الذي ينوي خوض المعركة عن دائرة صور. فردّ الرئيس قائلاً: «إذن أنت لا تريد أن تعمل نائباً». وقطع المقابلة معه.

- في المقابلة التي أجريتها مع السيد جعفر شرف الدين (نائب صور السابق) بتاريخ ١٩٨٩/٣/٣٠ روى لي عدة حوادث جرت في منطقة صور لإسقاط أحمد الأسعد ومحمد صفي الدين وإنجاح كاظم الخليل ود. رضا وحيد، ومن بين هذه الحوادث:

١ - نقل صناديق الاقتراع من قرية محرونة المؤيدة للأسعد إلى قرية حناويه المؤيدة لكاظم الخليل ومن قرية صديقين الموالية للأسعد إلى قرية الرمادية الموالية لآل الخليل. وقد تم التلاعب بصناديق الاقتراع في هاتين القريتين برضى السلطة المحلية لصالح قائمة الخليل.

٢ - حوادث الدهم والاعتقال التي مارستها السلطة المحلية لمؤيدي الأسعد قبل موعد الانتخابات النيابية بفترة وجيزة، واعتقال المفاتيح الانتخابية بحجة إطلاقهم العيارات النارية واعتقال بعض وكلاء صناديق الاقتراع التابعين لقائمة الأسعد.

٣ - تلاعب مأمور نفوس صور الموالي لكاظم الخليل بلوائح الشطب بحيث أوعز لموظفيه في السراي بتغيير حروف من أسماء أو عائلات منتخبين موالين للأسعد ومن ثم عدم إدراجهم على جداول الشطب، وحرمانهم من الاقتراع. كما أوعز بوضع «تذاكر هوية» لعدد من الموتى الموالين لكاظم الخليل وإدراجها على لوائح الشطب وكذلك إدراج أسماء بعض المغتربين الموالين لآل الخليل.

يجدر ذكره أن فوز عدد من المرشحين المعارضين مرده إما إلى شعبية هؤلاء أو لعدم تمكّن السلطة من التدخل في الانتخابات لإسقاطهم.

إن الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٥٧ لاقت ردود فعل متباينة. فمنهم من وصفها بالنزاهة والديمقراطية، ومنهم من اعتبرها تزويراً فاضحاً من قبل الدولة.

فرئيس الجمهورية كميل شمعون رأى أن هذه الانتخابات قد تمت بشكل طبيعي وهادىء وفي جو من الحرية الكاملة وجّهته أغلبية الناخبين الساحقة بإرادتها وتفهمها واقتناعها دون ضغط ولا إكراه فجاءت نتائجها استفتاء يؤيد ويؤمن استمرار السياسة التي اتبعتها البلاد حتى الآن[١].

كما رأى أيضاً أن سقوط المعارضين لا سيما رموزهم الأساسيين مرده لموالاتهم للسياسة الناصرية التي ترفضها غالبية الشعب اللبناني، وبأن هذه الانتخابات كانت انعكاساً لنفسية الشعب اللبناني تجاه الأحداث المصيرية التي يمر بها لبنان[٢]. أما رئيس الحكومة سامي الصلح فرأى أن فوز مرشحي الحكومة بأكثرية ملموسة يعود إلى تبني الشعب اللبناني للسياسة التي رسمتها الحكومة في بياناتها الوزارية لا سيما بيان ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٥٦ و ٤ نيسان عام ١٩٥٧[٣].

إلا أن الرئيس الصلح عاد واستدرك قائلاً: إن ما حدث من سقوط لمرشحي الزعامات العائلية من المعارضة يعد حدثاً غير مألوف في تاريخ لبنان الانتخابي[٤].

---

(١) جريدة «البيرق»، العدد ٧٥٦٢ الصادر في ١٥ آب عام ١٩٥٧، ص ٤.

(٢) Camille Chamoun, «Crise au Moyen Orient», Page 383-385.

(٣) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في ٢٩ آب عام ١٩٥٧، ص ٣٨.

(٤) سامي الصلح، «احتكم إلى التاريخ»، مرجع سابق، ص ١٥٨.

وكان للنواب الجنوبيين مواقف متباينة من نتائج الانتخابات النيابية، فالنائب عادل عسيران، وفي الكلمة التي ألقاها بمناسبة إعادة انتخابه رئيساً لمجلس النواب، رأى أن انتخابات حزيران عام ١٩٥٧ اتسمت بالطابع الحماسي غير الاعتيادي لأنها جاءت استفتاء لسياسة الحكومة في حقل السياسة الخارجية وفي الحقلين الاقتصادي والعمراني وضماناً لاستقرار الأوضاع في لبنان[١].

وتطرّق النائب علي بزي (نائب بنت جبيل) إلى انتخابات عام ١٩٥٧ في معرض رده على البيان الوزاري لحكومة سامي الصلح في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٩ آب عام ١٩٥٧، إذ رأى أن الحكومة تدخلت بشكل مباشر في هذه الانتخابات خدمة لمرشحيها[٢].

وأسف النائب معروف سعد (نائب صيدا) لتسخير الدولة لأجهزتها من أجل إذكاء نار الفتنة الطائفية ومحاربة الخصوم[٣].

رأى النائب كامل الأسعد، أنه كان يجب على الحكومة أن تترك باب البت بالاتفاقية اللبنانية الأميركية بموجب مبدأ ايزنهاور للشعب المقدم على الانتخابات. فإما أن يكون جديراً بممارسة النظام الديمقراطي فيختار الطريقة الفضلى، وإما أن لا يكون جديراً فتقع التبعة عليه. كما رأى أن نزول السلطة إلى المعركة الانتخابية بشكل سافر كان مفاجئاً للجميع، فضلاً عن الجو البوليسي الذي سبق ورافق الانتخابات والوسائل التي استعملتها السلطة من ضغط وتنكيل ومساومة مع الموظف على وظيفته ومع القرية أو

---

(١) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ١٢ آب عام ١٩٥٧، ص ١٠.

(٢) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في ٢٩ آب عام ١٩٥٧، ص ٤٥.

(٣) محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في ٢٩ آب عام ١٩٥٧، ص ٨٩.

البلدة على مشاريع الري والطرق والكهرباء والمساومة مع المجرمين وذويهم على الإفراج عنهم إذا انتخبوا مع مرشحي الحكومة، فضلاً عن مزج السياسة الخارجية بالداخلية بشكل غريب عجيب ليسهل على الحكومة تنفيذ غايات خارجية وغايات محض شخصية وحزبية ضيقة[1].

وأذاعت جبهة الاتحاد الوطني، في الثالث من تموز عام ١٩٥٧ بياناً حول موقفها من الانتخابات النيابية اتهمت فيه رئيس الجمهورية بالتدخل السافر والفعال في الانتخابات خلافاً لما يوجبه عليه الدستور الذي جعله حكماً بين المواطنين على اختلاف ميولهم ونزعاتهم وحزبياتهم وطوائفهم. كما اتهم البيان الحكومة بدعمها للوائح انتخابية معيّنة موالية للعهد، وتوزيعها لتصاريح حمل السلاح على الأنصار، وإعطائها الحصانة لبعض الخارجين على القانون، وتهديدهم للمنتخبين والضغط عليهم وحجز حرياتهم من قِبل الدرك، والضغط على المخاتير ورؤساء البلديات للتعاون مع مرشحي الدولة، إضافة إلى منع الصحافة من تغطية عملية الانتخابات، وفي ختام البيان أعلنت الجبهة أن مرحلة الكفاح في لبنان قد بدأت لتطهير سمعته وإنقاذ حرياته وصون دستوره ونظام الحكم البرلماني فيه والحفاظ على سيادته ووحدة صفوفه على أساس الميثاق الوطني[2].

إذا كان عهد الرئيس شمعون قد نجح بشكل جزئي في تحقيق أهدافه في انتخابات عام ١٩٥٣ عن طريق تحجيم رؤساء الكتل المناوئة لسياسته، إلا أن نجاحه الباهر قد حققه في انتخابات عام ١٩٥٧ من خلال تلاعبه بالانتخابات النيابية وإسقاطه زعماء المعارضة، كما استطاع أن يوصل إلى الندوة النيابية أكثرية موالية لسياسته ونهجه في الحكم.

وبذلك يكون الرئيس كميل شمعون قد حقّق ما كان يصبو إليه منذ

---

(١) المصدر نفسه، ص ٩٦ - ٩٧ - ٩٨.

(٢) جريدة «البيرق»، العدد ٧٥٤٥ الصادر في ٤ تموز عام ١٩٥٧، ص ١.

تسلمه سدة الحكم في أن يصبح سيد البلاد الأوحد من جهة، وأن يقضي على زعامة منافسيه البارزين الذين كانوا يتحكمون بمصير رؤساء الجمهورية في انتخابات الرئاسة، لا سيما زعامة أحمد الأسعد في جنوب لبنان، من جهة أخرى.

وبعد الفوز الباهر الذي حققه موالو العهد في انتخابات عام ١٩٥٧، انتقل عهد الرئيس شمعون إلى محاولة تحقيق حلمه في تجديد ولايته لست سنوات أخرى عن طريق تعديل الدستور كما فعل سلفه الرئيس بشارة الخوري.

لا بد من الإشارة أخيراً إلى أن سقوط أحمد الأسعد في انتخابات عام ١٩٥٧ لأول مرة منذ ترشيحه للانتخابات، وبروز دور العهد في عدم إيصال الأسعد إلى الندوة النيابية سيزيد في سلبيته تجاه العهد في المرحلة المقبلة.

٤ ـ محاولة تعديل الدستور وتجديد الولاية:

بعد نجاح عهد الرئيس كميل شمعون في إيصال الأكثرية الساحقة من المرشحين الموالين لسياسته إلى المجلس النيابي في انتخابات عام ١٩٥٧، بدأ يعد العدة للانتقال إلى الخطوة التالية التي تؤمن له الاستمرار في نهجه السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي. فبدأ العمل على محاولة تجديد ولايته لست سنوات أخرى عن طريق دفع المجلس النيابي لتعديل المادة «٧٥» من الدستور والتي تجيز لرئيس الجمهورية ـ بعد تعديلها ـ أن يترشح لولاية ثانية فور انتهاء ولايته الأولى.

بدأ العهد خطته هذه على عدة جبهات:

١ ـ جبهة الموالين في المجلس النيابي وخارجه:

فور إعلان نتائج الانتخابات النيابية عام ١٩٥٧، باشر الموالون للعهد داخل المجلس النيابي وخارجه الدعوة لتجديد ولاية الرئيس شمعون وذلك من خلال التصريحات شبه اليومية في الصحف المحلية[1]. حتى أن

---

(١) كتب النائب جورج عقل المعروف بولائه للعهد مقالاً في جريدة «البيرق»، العدد ٧٥٥٤ الصادر في ١٩ تموز عام ١٩٥٧ ص ١ تحت عنوان: «التجديد ضرورة وطنية وتقليد دستوري». وجاء في هذا المقال أن أكثرية الشعب اللبناني تفكر بتجديد الولاية للرئيس شمعون نظراً لسياسته الرشيدة المخلصة والجريئة.
وفي مقال آخر للنائب نفسه في جريدة «البيرق»، العدد ٧٦٥٦ الصادر في ٢٣ كانون الأول عام ١٩٥٧ ص ١، تحت عنوان «الشعب يطالب بالتجديد لشمعون»، جاء في هذا المقال أن الشعب يؤيد بأغلبيته الساحقة سياسة العهد لضمان ما باشر به من =

الرئيس كميل شمعون نفسه لم يخفِ نواياه بالتجديد من خلال اللقاء الذي جرى بينه وبين وفد من القوة الثالثة[1]، حيث أعلن أنه إذا وجد مرشحاً يتعهد ويقدر على تنفيذ تعهده بمتابعة سياسة لبنان الحالية في حقول الاقتصاد والخارجية والعمران، فهو لن يكتفي بالانسحاب له بل ويدعم ترشيحه، أما إذا لم يوجد هذا المرشح فإنه سيحتفظ بحقه في إعادة النظر بموقفه[2].

هذا الموقف الذي أعلنه الرئيس كميل شمعون لوفد القوة الثالثة دفعها إلى إصدار بيان دعت فيه إلى قيام حركة لبنانية تدعو إلى الحفاظ على مقومات النظام الديمقراطي والعمل على تجنب المخاطر التي تهدد لبنان في صميم وجوده. كما ناشدت الرئيس شمعون ألا يزيد الأزمة حدة وتفاقماً وألا يعمل على بقاء هذا الانقسام المريع في الصفوف. كما ناشدت السلطة

= مشاريع وإصلاحات اقتصادية وعمرانية...

أما الوزير كاظم الخليل فقد صرّح لجريدة «البيرق»، العدد ٧٦٥١ الصادر في ١٨ كانون الأول عام ١٩٥٧ ص ١ و ٤، «أنه لن يتأخر عن تأييد الرئيس شمعون لولاية ثانية إذا وجد أن مصلحة البلاد تقتضي ذلك».

أما رئيس مجلس النواب السيد عادل عسيران فصرّح لجريدة «العمل»، العدد ٣٥٩٤ الصادر في الأول من كانون الثاني عام ١٩٥٨ ص ٢٨: «إن محاولة التجديد للرئيس شمعون لست سنوات أخرى شيء طبيعي وذلك من أجل ضمان استمرار سياسته الداخلية والخارجية في حال عدم توفر البديل».

(١) القوة الثالثة: ضمت كلاً من بيار الجميل، هنري فرعون، غسان تويني، الدكتور يوسف حتي، بهيج تقي الدين، جورج نقاش، شارل حلو، محمد شقير، جان سكاف، غبريال المر، نجيب صالحة، يوسف سالم.. إلا أن شارل حلو وبيار الجميل ما لبثا أن خرجا من هذه القوة لأن الرئيس شمعون لم يكن راضياً عن قيامها.

نشأت هذه القوة إثر شعور أعضائها بمحاولة الرئيس شمعون التجديد لولاية ثانية وفي ظل رفض المعارضة لهذه الخطوة.

ـ يوسف سالم، «٥٠ سنة مع الناس»، مرجع سابق، ص ٣٩١ ـ ٣٩٢ ـ ٣٩٣.

(٢) جريدة «البيرق»، العدد ٧٦٦٠، الصادر في ٣ كانون الثاني عام ١٩٥٨، ص ١.

التشريعية بأن تؤدي واجبها في صيانة الدستور من العبث. وفي ختام بيانها، وجهت إنذاراً مبطناً للعهد مفاده أن للشعب الكلمة الأولى والأخيرة وأنه إذا لم يتم تدارك خطورة الموقف فقد يضطر الشعب إلى فرض إرادته بنفسه[1].

رغم بيان القوة الثالثة، استمر الموالون للعهد في خطتهم الداعمة للتجديد وأوعزوا لأنصارهم برفع اليافطات الطويلة في الشوارع تطالب بتجديد الولاية، وبتعليق صور الرئيس شمعون في واجهات المحلات التجارية والشوارع الرئيسة، كما تم حث الأنصار على إرسال البرقيات المطالبة بالتجديد[2].

٢ ـ جبهة المعارضين في المجلس النيابي وخارجه:

وجه الموالون للعهد أنظارهم شطر زعماء المعارضة نواباً وغير نواب لا سيما صائب سلام، كمال جنبلاط، عبد الله اليافي، متسلحين بأساليب الإغراءات العديدة، إلا أن هؤلاء رفضوا المساومة على مصالح الشعب[3].

كما حاولوا استمالة الرئيس السابق الشيخ بشارة الخوري ومصالحته مع الرئيس كميل شمعون إلا أن الرئيس الخوري رفض هذه المحاولة[4].

كما وجهوا أنظارهم شطر البطريرك الماروني (المعوشي) الذي كان

---

(١) جريدة النهار، العدد ٦٧٨٤ الصادر في ١٨ كانون الثاني عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.

(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٤٥٢ الصادر في ٢٨ أيار عام ١٩٥٨، ص ١. انظر ملحق رقم (٣) ص ٣١٣.

(٣) للمزيد من الاطلاع، انظر ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٤) نيقولاي. هـ. هوفهانسيان، «النضال التحرري الوطني في لبنان ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨»، دار الفارابي، بيروت عام ١٩٧٤، ص ١٥٧.

معارضاً لسياسة عهد الرئيس شمعون الخارجية ولتجديد الولاية. إلا أن سيد بكركي كان حازماً في عدم المس بالدستور[1].

لم تكتف المعارضة الوطنية برفض مساومة الموالين، بل خطت خطوة عملية لمقاومة التجديد. فاتفقت مع أركان القوة الثالثة على عقد اجتماع مشترك في منزل السيد هنري فرعون ـ بعد أن وجهت الدعوة إلى خمسة وثمانين شخصية من زعماء البلاد ووجهائها في السابع والعشرين من آذار عام ١٩٥٨ ـ وفي ختام الاجتماع تم تشكيل المؤتمر الوطني وانتخب السيد فرعون رئيساً له وعبد الله اليافي نائباً للرئيس وكمال جنبلاط أميناً للسر. وصدر عن المؤتمر مقررات هامة أبرزها:

١ ـ التمسك بمبادىء الميثاق الوطني عام ١٩٤٣.

٢ ـ مقاومة محاولة تجديد ولاية الرئيس شمعون.

٣ ـ توثيق عرى الأخوة مع البلاد العربية جميعها[2].

٣ ـ جبهة الدولة العربية:

وجّه الموالون أنظارهم شطر الدول العربية علّهم يحظون بتأييد

---

(١) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٤١.

(٢) إن أبرز الشخصيات المشاركة في السابع والعشرين من آذار عام ١٩٥٨ في منزل السيد هنري فرعون هي: عبد الله اليافي، أحمد الأسعد، كمال جنبلاط، صائب سلام، محمد صفي الدين، غسان تويني، شارل حلو، سليمان عرب، نجيب شمس، د. نزيه البزري، فريد جبران، فؤاد عمون، غبريال المر، يوسف سالم، عبد الله المشنوق، ادمون نعيم، توفيق المتني، ادمون رباط، محسن سليم، الدكتور بشارة دهان، عماد الصلح، الدكتور يوسف حتي...

ـ للمزيد من الاطلاع على أسماء الشخصيات المشاركة في الاجتماع، انظر، جريدة «النهار»، العدد الصادر في ٢٨ آذار عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨. وجريدة:

- «Le Jour»; N° 7432, Vendredi 28 Mars 1958, Page 1 et 6.

- Nawaf Salam, «L'insurrection de 1958 au Liban», thèse pour le doctorat 3 ème cycle, 5 volumes, 1979, Université de Paris, Sorbonne, V.II, Page 267.

ملوكها ورؤسائها بتجديد الولاية للرئيس كميل شمعون. وأوكلوا هذه المهمة إلى رئيس المجلس النيابي عادل عسيران لتعاونه الوثيق مع الرئيس شمعون وللنزعة العربية التي كان يتمتع بها. وقد التقى الرئيس عسيران في دمشق بجمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة وهنأه بقيام الوحدة بين مصر وسوريا، وأعلن في خطاب حماسي أن لبنان سيلحق بالقافلة العربية أي الانضمام للوحدة العربية عاجلاً أم آجلاً. ثم تباحث الرئيسان بموضوع التجديد للرئيس شمعون إلا أن الرئيس عبد الناصر أعلن رفضه لهذه الفكرة[1].

كما زار الرئيس عسيران المملكة العربية السعودية لضمان تأييد عاهلها لتجديد الولاية للرئيس شمعون والضغط على بعض زعماء المعارضة بعامل الصداقة المتينة من جهة، والتوسط لدى بعض الدول الأجنبية لإقناعها بالفكرة من جهة أخرى، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل[2].

إن فشل الموالين للعهد في إقناع زعماء المعارضة من جهة وبعض رؤساء وملوك الدول العربية من جهة أخرى، جعلهم يصبّون جهدهم على المجلس النيابي بهدف كسب أكبر عدد من أعضائه لتجديد الولاية.

ففي آذار عام ١٩٥٨، شكّل الرئيس سامي الصلح حكومة جديدة موسّعة من ١٤ وزيراً جميعهم من المجلس النيابي، بهدف تعديل المادة «٧٥» من الدستور التي تسمح لرئيس الجمهورية تجديد ولايته الثانية[3].

وفي أواخر نيسان عام ١٩٥٨، أعلن جورج عقل النائب الموالي

---

(١) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٣٧.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٧.
(٣) ناجي كريم الحلو، «حكام لبنان، ١٩٢٠ ـ ١٩٨٠»، مرجع سابق، ص ٩٧.

للعهد بأن دعوة ستوجه إلى النواب الموالين للاجتماع قريباً بشأن البحث في موضوع وضع عريضة للمطالبة بتعديل الدستور وتجديد ولاية الرئيس شمعون[1].

رداً على نشاط الموالين حول موضوع التجديد، أذاعت جبهة الاتحاد الوطني بياناً في السادس من أيار عام ١٩٥٨ قررت فيه مجابهة قضية التجديد بدعوة شاملة إلى إضراب عام[2].

لا بد من الإشارة إلى أن الرئيس كميل شمعون كان قد اتخذ موقفاً حازماً ـ عندما كان وزيراً في عهد الرئيس بشارة الخوري ـ عندما حاولت الحكومة إصدار مرسوم يقضي بتعديل المادة «٧٥» من الدستور من أجل التجديد للرئيس الخوري لولاية ثانية. فما كان من الوزير شمعون آنذاك إلا أن قدّم استقالته في اليوم نفسه الذي أحيل فيه مرسوم التعديل إلى مجلس النواب، وجاء في كتاب الاستقالة: «. . . إن وظيفتي لا تلزمني بمشاركتكم العبث بالدستور بعد أن عرفت حكومتنا منذ فجر الاستقلال بعبثها بالقوانين والأنظمة عبثاً نال من سمعة الحكم الوطني. . .»[3].

هذا التحول في مواقف الرئيس كميل شمعون، من رفضه العبث بالدستور في عهد الرئيس بشارة الخوري، إلى قبوله العبث به في عهده، دفع بعدد من الموالين للعهد في المجلس النيابي لا سيما نواب القوة الثالثة لتغيير مواقفهم من العهد، والانتقال إلى صفوف المعارضين لفكرة التجديد. وبهذا التحول زاد عدد النواب المعارضين إلى أكثر من الثلث،

---

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٤٣٢ الصادر في أول أيار عام ١٩٥٨، ص ٤.

(٢) للمزيد من الاطلاع على ما ورد في بيان جبهة الاتحاد الوطني، انظر جريدة «السياسة»، العدد ٤٣٦ الصادر في ٧ أيار عام ١٩٥٨، ص ٤.

(٣) مقتطف من نص كتاب الاستقالة للوزير كميل شمعون، للمزيد من الاطلاع يراجع كتاب يوسف مزهر، «تاريخ لبنان العام»، لا يوجد دار نشر، الجزء الثاني، بيروت، بدون تاريخ، ص ١١٠٨ ـ ١١٠٩ ـ ١١١٠.

وأصبح من المتعذر تعديل المادة «٧٥» من الدستور، لأن التعديل يتطلب موافقة ثلثي أعضاء المجلس النيابي.

وتجدر الإشارة إلى أن محاولة تجديد الولاية، وتعديل الدستور قد حققا معجزة جمع خصوم الرئيس شمعون الشخصيين والسياسيين أي المعارضين له عن غاية شخصية والمعارضين له عن مبدأ. لأن محاولة التجديد فيها مساس بالدستور واختلال بالتوازن اللبناني[١].

بعد التلاعب بالانتخابات النيابية عام ١٩٥٧ والتي وسّعت شقة الخلاف بين المعارضة والعهد جاءت قضية محاولة تجديد الولاية لتعمق الهوة أكثر فأكثر، لا سيما بعد الخطوات التنفيذية التي اتخذتها المعارضة في أعقاب الإعلان الجدي عن محاولة تعديل الدستور والتجديد. ومن أهم هذه الخطوات الدعوة إلى الإضراب العام في العاصمة في حال أقر مجلس النواب تعديل الدستور. هذا التصعيد في المواقف السياسية بين العهد والمعارضة كان بمثابة القنبلة الموقوتة التي قد تؤدي أية شرارة إلى إشعال فتيلها.

---

(١) غسان تويني، «الأيام العصيبة»، دار النهار للنشر، بيروت عام ١٩٥٨، ص ٦ و ٧.

الفصل الثاني

سياسة عهد الرئيس كميل شمعون الخارجية

١ ـ موقف العهد من حلف بغداد عام ١٩٥٥ .
٢ ـ موقف العهد من أزمة السويس عام ١٩٥٦ .
٣ ـ موقف العهد من مبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٧ .
٤ ـ موقف العهد من الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ .

١ ـ موقف العهد من حلف بغداد عام ١٩٥٥ :

بعد انحسار النفوذ العسكري الأجنبي عن منطقة الشرق الأوسط مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ونيل معظم الدول العربية استقلالها من الإنكليز والفرنسيين، حاولت بريطانيا أن تملأ الفراغ العسكري الذي خلفه انسحاب جيوش الحلفاء عن طريق ربط اقتصاد دول منطقة الشرق الأوسط (الغنية بالبترول) بعجلة اقتصادها.

فبريطانيا التي ساهمت بشكل فعّال في الضغط على فرنسا من أجل إعطاء لبنان وسوريا استقلالهما، كانت تهدف من وراء ذلك إلى إعادة تقوية نفوذها السياسي والاقتصادي في هذين البلدين بعد أن كانت قد حققت ربط اقتصاد العراق والأردن ومصر والسعودية ودول الخليج العربي بعجلة اقتصادها بموجب اتفاقات ثنائية مع هذه الدول.

ولضمان هذه السياسة، كانت بريطانيا تشجع البلاد العربية على فكرة الاتحاد فيما بينها مما يؤمن لها ضمان مصالحها عن طريق هذا الاتحاد. لذلك كانت فكرة قيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ من وحي السياسة البريطانية، وكذلك تشجيع البلاد العربية على قيام مشروع سوريا الكبرى.

أما الولايات المتحدة الأميركية التي لم يكن لها وجود عسكري في منطقة الشرق الأوسط قبل الحرب العالمية الأولى، فقد بدأت تفكر في التقرّب من البلاد العربية، لا سيما بعد ظهور البترول من جهة، ونظراً لأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية من جهة ثانية. وقد باشرت سياستها بإعلانها مبدأ ترومان في الثاني عشر من شهر كانون الأول عام

إلا أن ظهور الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، وانقسام العالم إلى معسكرين شرقي وغربي، أدى إلى تقارب المصالح بين دول المعسكر الغربي في منطقة الشرق الأوسط، وأصبح هم هذه الدول تطويق الاتحاد السوفياتي والدول الشيوعية بشبكة من الأحلاف العسكرية في منطقة الشرق الأوسط.

وفي ضوء الدراسات الاستراتيجية التي قام بها خبراء الحلف الأطلسي العسكريون توصلوا إلى اتفاق يقضي بأن الحلف لا يمكن أن يؤدي مهمته العسكرية على أكمل وجه في حال نشوب حرب تتعرض لها أوروبا الغربية دون إيجاد جهاز متين للدفاع عن الشرق الأوسط.

وفي ١٣ تشرين الأول عام ١٩٥١ سلّم الممثلون الدبلوماسيون للولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وتركيا مذكرة إلى وزير خارجية مصر تدعو فيها دولهم حكومة القاهرة إلى الاشتراك في مشروع دفاع عن الشرق الأوسط، كما سلمت في اليوم نفسه نسخة عن هذه المذكرة إلى كل من الدول العربية الأخرى. لكن القاهرة رفضت الدعوة بعد يومين[٢].

وفي ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٥١ صرحت الدول الغربية الأربع بأنها قررت إقامة قيادة حليفة عليا للشرق الأوسط، إلا أن الدول العربية رفضت هذا التصريح بما فيها لبنان عدا العراق، بالرغم من أن لبنان كان قد عقد اتفاقية عامة مع الولايات المتحدة الأميركية (النقطة الرابعة) ـ بموجب مبدأ ترومان ـ حول التعاون الفني على أن ترسل الولايات المتحدة خبراء وفنيين

---

(١) نيقولاي هـ. هوفهاسيان، «النضال التحرري الوطني في لبنان»، مرجع سابق، ص ١١٤.

(٢) سامي الصلح، «احتكم إلى التاريخ»، مرجع سابق، ص ١١٤.

إلى لبنان[1].

إن رفض الدول العربية تصريح الدول الغربية بإنشاء قيادة حليفة للشرق الأوسط، دفع الغربيين إلى التخطيط لإحداث تغييرات في حكومات المنطقة شملت سوريا ومصر ولبنان والأردن. وكانت الغاية منها جذب الدول العربية إلى الدخول في الحلف[2].

هذه الخطة التي رسمتها الدول الغربية أحرزت نجاحاً في لبنان إلا أنها لاقت فشلاً ذريعاً في مصر.

ففي مصر كانت ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٢ بقيادة الضباط الأحرار ضربة عنيفة ضد الاستعمار ومخططاته، أما في لبنان فقد استطاعت بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية إيصال السيد كميل شمعون إلى سدة الرئاسة الأولى بعد اضطرار الرئيس بشارة الخوري إلى تقديم استقالته أمام الضغط الشعبي.

وكانت فكرة الدفاع المشترك التي تردد الرئيس بشارة الخوري في تأييدها إلى جانب مصر وسوريا ورفضتها دول الجامعة العربية - عدا العراق - لا تزال حلماً يداعب خيال الدول الغربية. فما ان استقال بشارة الخوري وأصبح كميل شمعون رئيساً للجمهورية حتى عاد الغرب إلى عرض مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط تحت اسم حلف بغداد[3]. هذا الحلف الذي بدأ الحديث عنه في آذار عام ١٩٥٤ وظهر إلى الوجود في مطلع عام ١٩٥٥ هو كناية عن دفاع مشترك بين إيران وتركيا وباكستان والعراق بمباركة الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا ضد

---

(١) سامي الصلح «احتكم الى التاريخ».

(٢) د. حسان حلاق، «التيارات السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢.

(٣) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ١١.

الاتحاد السوفياتي[1].

وفي ١٣ كانون الثاني عام ١٩٥٥ تم الاتفاق على معاهدة الدفاع المشترك بين تركيا والعراق إثر زيارة رئيس الوزراء التركي «عدنان مندريس» إلى بغداد ومن ثم جرت دعوة البلاد العربية الأخرى للانضمام إلى هذا الحلف[2]. أما التوقيع على هذا الحلف بين تركيا والعراق فقد جرى في ٢٤ شباط عام ١٩٥٥[3].

- ردود الفعل العربية على توقيع حلف بغداد:

كانت أول ردة فعل عربية ضد الحلف قد صدرت عن الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي رفض بشدة الاتفاق، وحث الدول العربية على عدم الانضمام إليه[4].

رداً على توقيع حلف بغداد، عقد اجتماع ثنائي بين رئيسي دولتي مصر وسوريا في الثاني من آذار عام ١٩٥٥ أكدا على رفض الحلف. وفي هذا الاجتماع تم الاتفاق على إيجاد مشروع حلف بديل، وافقت على الفكرة - لاحقاً - المملكة العربية السعودية، أما لبنان - بشخص الرئيس شمعون - فقد رفضه لشكه في مصداقية هذا الحلف وإمكانية تنفيذه[5].

لم يكتف الرئيس شمعون بهذا الرفض، إنما قام في مطلع نيسان من

---

(١) مذكرات السيد محمد صفي الدين المنشورة في مجلة «الشراع» البيروتية، العدد ٢٨٥ الصادر في ١٧ أيلول عام ١٩٨٧، ص ٣٣.

(٢) Camille Chamoun, «Crise au Moyen Orient», Page 263.

(٣) للمزيد من الاطلاع على مقررات حلف بغداد، انظر المصدر نفسه، ص ٢٦٥ - ٢٧٠ - ٢٧١. وجريدة «البيرق»، العدد ٦٨٧٧ الصادر في ٢٨ شباط عام ١٩٥٥، ص ٤.

(٤) جريدة «البيرق»، العدد ٦٨٦٠ الصادر في ٨ شباط عام ١٩٥٥، ص ٢.

(٥) Camille Chamoun, «Crise au Moyen Orient», Page 274.

العام نفسه بزيارة إلى تركيا ـ لحقه فيما بعد رئيس وزرائه سامي الصلح - في الوقت الذي كانت تركيا تحشد جيوشها على الحدود السورية للضغط عليها للانضمام إلى الحلف التركي العراقي. وفي ختام هذه الزيارة صدر بيان مشترك عن المحادثات اللبنانية التركية في العاشر من نيسان عام ١٩٥٥[١].

وفي حزيران عام ١٩٥٥ رد الرئيس التركي جلال بايار الزيارة للبنان بعد أن صرّح قبل وصوله إلى مطار بيروت بأن إزالة سوريا عن خريطة العالم لا يستغرق أكثر من أيام معدودة[٢].

حاول الرئيس شمعون أن يتخذ موقفاً محايداً ظاهرياً تجاه حلف بغداد ومؤيداً ضمنياً له، كما حاول أن يظهر نفسه بأنه يسعى إلى تقريب

---

(١) تضمن البيان المشترك التركي اللبناني النقاط التالية:
١ ـ إن السلام والاستقرار في الشرق الأوسط يعدان عاملين جوهريين للسلام والاستقرار في العالم.
٢ ـ إن هذا السلام وهذا الاستقرار يستلزمان إنماء الصداقة بين لبنان والدول العربية وتركيا وتعاوناً عملياً بين جميع البلدان المسؤولة عن رفاهية الشرق الأوسط باعتبار أنه في صالح هذه المنطقة بالذات، ويجب أن يبقى مجال هذا التعاون متاحاً لجميع الدول التي تعترف بها الحكومات الآنفة الذكر والتي تعتبر أهلاً للمساهمة في سلامة الشرق الأوسط وأمنه ورفاهيته.
٣ ـ لا يوجد بين لبنان والبلدان العربية وتركيا، أي تعارض في المصالح من شأنه أن يحول دون تعزيز صداقة وتعاون مصالح كل دولة من هذه الدول.
٤ ـ يجب أن ينطوي هذا التعاون على مساندة تامة تهدف إلى حل جميع المعاضل الدولية التي تهم هذه البلدان أو فريق منها وفقاً لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة والمقررات المتخذة من جانب هذه الهيئة.
٥ ـ ولأجل بلوغ الأهداف المذكورة آنفاً ستقيم الحكومتان اللبنانية والتركية اتصالات وثيقة بينهما وستتشاوران عند الاقتضاء.
ـ جريدة «الأخبار»، العدد ٤١ الصادر في ١٠ نيسان عام ١٩٥٥، ص ٥.
(٢) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ١٢.

وجهات النظر العربية المتعارضة لتجنيب الجامعة العربية من الأخطار التي تتهددها. فقد أعلن أن لبنان يقدر الحجج في صالح الاتفاقية التركية ـ العراقية حق قدرها، وكذلك الاعتراضات عليها وأن المهم هو إيجاد وسيلة للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة، وبالتالي لتجنيب الجامعة العربية الأخطار التي تتهددها[1].

هذه المواقف ـ لعهد الرئيس شمعون ـ المؤيدة ضمناً لحلف بغداد والمعارضة لمشروع الحلف البديل لمصر وسوريا، دفعت الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى توجيه الانتقاد الشديد إلى الرئيس شمعون معتبراً إياه مشتركاً سراً في حلف بغداد[2].

ـ ردود الفعل الجنوبية على توقيع حلف بغداد:

إذا كان موقف عهد الرئيس شمعون من حلف بغداد موقفاً متقلباً ـ بين المحايد والمؤيد ضمناً ـ فإن الموقف النيابي لا سيما موقف النائب أحمد الأسعد فقد كان مغايراً لموقف العهد من قيام حلف بغداد. ففي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٩ آذار عام ١٩٥٦ علّق النائب الأسعد ـ في معرض مناقشته للبيان الوزاري ـ ثقته بالحكومة على أساس تنفيذ كافة المشاريع الداخلية والخارجية ومنها:

«ـ عدم الانضمام إلى حلف بغداد.

ـ عدم الدخول في أحلاف أجنبية.

ـ العمل مع الدول العربية على إبعاد المشاريع الاستعمارية ومواصلة السعي معهم لضمان عزة العرب»[3].

---

(١) «تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ١٩١٧ ـ ١٩٧٠»، مرجع سابق، ص ١٧٩.

(٢) Camille Cahmoun, «Crise au Moyen Orient», Page 274.

(٣) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة المنعقدة في ٢٩ آذار عام =

وفي الثلاثين من آذار من العام نفسه علّق النائب أحمد الأسعد ـ باسم كتلته من نواب الجنوب ـ على الموقف من حلف بغداد بما مفاده أنه يؤيد قيام حلف عربي بحت تنضم إليه جميع الدول العربية، لتنظم علاقاتها السياسية والاقتصادية فيما بينها، وتنسق أوضاعها العسكرية على أسس حديثة ومجدية تضمن للعرب في جميع أقطارهم العزة والكرامة والقوة. كما رأى أنه كان من الأفضل أن لا تنفرد أية دولة من الدول العربية بالارتباط به، أو بأي حلف من الأحلاف الغربية في الوقت الحاضر قبل الرجوع إلى الدول العربية خصوصاً التي وقعت ميثاق الضمان الجماعي العربي. وبذلك تحفظ للعرب وحدتهم وكيانهم من التفسخ والانشقاق وإظهارهم أمام عدوهم المشترك ـ إسرائيل ـ بمظهر الضعيف المنقسم على نفسه[1].

أما ردة الفعل الشعبية، فكانت عنيفة تجاه سياسة الأحلاف العسكرية عموماً وحلف بغداد خصوصاً، لقد وقفت جماهير الشعب اللبناني بكافة فئاته الوطنية والتقدمية في وجه السياسة الاستعمارية الجديدة. فمنذ البدء بالحديث عن نوايا العراق الدخول في حلف تركيا ـ باكستان أوائل عام ١٩٥٤، كانت التظاهرات الشعبية والطلابية تعم مختلف المناطق اللبنانية. ولعل أهم التظاهرات التي حصلت في تلك الفترة هي تظاهرات طلاب الجامعة الأميركية في بيروت في السابع والعشرين من آذار عام ١٩٥٤. وأصدر طلبة حركة القوميين العرب في لبنان بياناً بهذه المناسبة وزعوه على المتظاهرين. وحثّ هذا البيان الشعب العربي على الوحدة العربية الشاملة للوقوف في وجه الاستعمار ومشاريعه، كما حضّ على رفض الحلف التركي ـ الباكستاني[2].

= ١٩٥٦، ص ١٢٠٥ ـ ١٢٠٦.

(١) جريدة «البيرق»، العدد ٦٩٠٤ الصادر في ٣١ آذار عام ١٩٥٥، ص ٢.

(٢) للمزيد من الاطلاع على مضمون بيان طلبة القوميين العرب في لبنان بمناسبة نوايا =

إلا أن تظاهرة الجامعة الأميركية قمعت من قبل السلطة اللبنانية، وسقط فيها قتيل وعدد من الجرحى[1]، كما تم اعتقال عدد من الطلاب وأقفلت الجامعة الأميركية بقرار صادر عن مجلس الوزراء[2].

رداً على قمع تظاهرة الجامعة الأميركية، تظاهر طلاب لبنان استنكاراً واحتجاجاً على تصرفات السلطة. وكانت أهم هذه التظاهرات، تلك التي حدثت في جنوب لبنان لا سيما في مدن صيدا وصور والنبطية وبنت جبيل.

ففي مدينة صور جرت تظاهرة ضخمة نددت بتصرفات السلطة وقمعها لطلاب الجامعة الأميركية، كما نددت بسياسة الأحلاف الاستعمارية. إلا أن حظ هذه التظاهرة لم يكن أوفر من حظ تظاهرة الجامعة؛ إذ ان السلطة العسكرية المختصة في المدينة وبالتنسيق مع أتباعها المحليين ـ آل الخليل ـ تصدت لها وقمعتها بالقوة لدى وصولها إلى مقربة من المقهى القريب من الميناء البحري وأصيب ثلاثة من المتظاهرين بجراح مختلفة[3].

كما أن ردة الفعل الشعبية ضد حلف بغداد قد صدرت في مدينة صور بشكل خاص من الكلية الجعفرية؛ إذ ان طلاب هذه الكلية أقسموا يميناً في

= العراق الدخول في الحلف التركي ـ الباكستاني، انظر ملحق رقم (٤)، ص ٣١٤.

(١) القتيل الذي سقط في هذه التظاهرة هو حسان أبو اسماعيل من الحزب التقدمي الاشتراكي، أما الجرحى فبلغ عددهم ٢٩ جريحاً منهم مصطفى نصر الله.
ـ للمزيد من الاطلاع، يراجع كتاب باسيل الكبيسي، «حركة القوميين العرب»، دار العودة، بيروت، دون تاريخ، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٢) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٣٠ آذار عام ١٩٥٤، ص ١٢٤٠.

(٣) الجرحى الذين أصيبوا في تظاهرة صور هم: حسن محي الدين (جروح بليغة)، حسين شرف الدين (رضوض)، حسن فضل الله (جروح بسيطة).
ـ مقابلة مع السيد حسن محي الدين، أجريت في صور بتاريخ ١٩٨٩/٩/٣٠.
لا بد من الإشارة إلى أن السيد حسن محي الدين كان من مسؤولي حركة القوميين العرب في مدينة صور في فترة الخمسينات.

باحة الكلية على مقاومة حلف بغداد[1].

أما في بلدة بنت جبيل فتظاهر طلاب المدارس في اليوم التالي لقمع تظاهرة الجامعة الأميركية، وتجمعوا أمام المسجد ثم في ساحة «النبية»، وانطلقوا باتجاه السراي حيث الدوائر الحكومية وكانوا يهتفون هتافات معادية للسلطة وللرئيس كميل شمعون ولحلف بغداد[2].

أما في مدينة صيدا، فجرت تظاهرات شعبية حاشدة ضد حلف بغداد والاستعمار. وكانت أهم هذه التظاهرات تلك التي قامت بمناسبة زيارة الرئيس التركي جلال بايار إلى لبنان ومدينة صيدا. ونظم هذه التظاهرة حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب والحزب الشيوعي اللبناني. وضمت هذه التظاهرة طلاب المدارس والمجموعات الشعبية والعمالية الأخرى. وواجهت السلطات العسكرية في صيدا هذه التظاهرة بالقوة حيث ضرب المتظاهرون بأعقاب البنادق[3].

وجرت في بلدة النبطية، تظاهرات ضد حلف بغداد. وكان المشاركون في التظاهرات يعدّون بالمئات، وكان على رأسها الطلاب فضلاً عن مشاركة الطبقات الشعبية الأخرى، وكانت تتجمع في حسينية البلدة ثم تنطلق في الشوارع الرئيسة وتنتهي أخيراً أمام السراي حيث يتم إلقاء خطب تندد بحلف بغداد وبموقف الحكم. ومما يجدر ذكره أن معظم هذه

---

(١) كانت الكلية الجعفرية في مدينة صور تعد معقلاً للتيار القومي في المنطقة حيث كان معظم أساتذتها ينتمون إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب. ومن هذه الكلية كانت تنطلق معظم التظاهرات المنددة بسياسة الأحلاف الاستعمارية.
- انظر ملحق رقم (٥)، ص ٣١٥

(٢) مقابلة مع السيد عبد المجيد بزي، أجريت في بيروت بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٨. كان السيد بزي من أنصار النائب علي بزي في بنت جبيل في الخمسينات.

(٣) مقابلة مع السيد حسيب عبد الجواد.

التظاهرات كانت سلمية ولم تؤد إلى اصطدام مع السلطات العسكرية بسبب عدم تواجد قوة عسكرية كبيرة في البلدة[١].

أما الأحزاب السياسية الوطنية والقومية، فقد أصدرت بيانات شجبت فيها قيام حلف بغداد. ففي شباط عام ١٩٥٥ أصدر الحزب الشيوعي اللبناني - السوري[٢] بياناً ضد الحلف التركي - العراقي ودعا إلى تضامن لبنان وسوريا ضد هذا الحلف، كما ناشد الشعبين اللبناني والسوري والجماهير العمالية والفلاحية والمثقفين الشرفاء وجميع الوطنيين المخلصين رفض هذا الحلف الخطر[٣].

وأصدر حزب البعث العربي الاشتراكي[٤]، في شباط عام ١٩٥٥ بياناً

---

(١) مقابلة مع السيد عادل صباح.

(٢) تأسس الحزب الشيوعي اللبناني عام ١٩٢٤، وانتخب فؤاد الشمالي أول أمين عام له. ارتبطت نشأته بنمو الطبقة العاملة اللبنانية وخوضها النضال الطبقي والسياسي في مقاومة الاستعمار. هدف الحزب إلى تحويل المجتمع تحويلاً ثورياً إلى الاشتراكية وبناء المجتمع الاشتراكي. اتحد مع الحزب الشيوعي السوري عام ١٩٣٠. لكنه عاد وانفصل عنه عام ١٩٥٨ ليعمل بشكل مستقل. إلا أن هذه الاستقلالية لم تتحقق بشكل فعلي إلا في العام ١٩٦٤.
للمزيد من الاطلاع على مبادىء وأهداف الحزب، انظر:
- مقالة لكريم مروة في كتاب «القوى السياسية في لبنان»، طبعة أولى، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٠، ص ١٨٨.
- «نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه» مطبعة الأمل، الجزء الأول، بيروت ١٩٧١، ص ١٠٦ - ١٠٧.

(٣) للمزيد من الاطلاع على مضمون بيان الحزب الشيوعي اللبناني - السوري حول حلف بغداد، راجع جريدة «الأخبار»، العدد الصادر في ٢٠ شباط عام ١٩٥٥، ص ١ و ٨.

(٤) حزب البعث العربي الاشتراكي: أسسه ميشال عفلق عام ١٩٤٧، طرح الخط القومي الاشتراكي التحرري بعد حركة الاندماج بين حزب البعث (مؤسسة ميشال عفلق) والحزب الوحدوي الاشتراكي (مؤسسة أكرم الحوراني). أهم شعاراته: «وحدة - حرية - اشتراكية». «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة». طرح الحزب =

دعا فيه الحكومات العربية إلى تبني سياسة خارجية موحدة تقوم على اعتماد العرب على أنفسهم في الدفاع عن وطنهم وكيانهم، وتقوية ميثاق الضمان الجماعي بإنشاء الجيش العربي المشترك ذي القيادة الموحدة. كما وجه البيان نداء إلى الشعب العربي في كافة البلاد العربية للنضال والتعبير عن إرادته برفض سياسة الأحلاف الاستعمارية[1].

ودعت الهيئات والشخصيات الوطنية، في العاشر من آذار عام ١٩٥٥ لعقد مؤتمر وطني للبحث في موقف الحكم من قضية الأحلاف العسكرية، وانتخب السيد حسين العويني رئيساً لهذا المؤتمر. وبنتيجة الاجتماع اتخذت المقررات التالية[2]:

«١ ـ تأييد الميثاق الوطني المتفق عليه عام ١٩٤٣ والذي تعاهدت عليه مختلف الفئات والعناصر اللبنانية والممثل بالمبدأ القائل: لا امتياز ومركز ممتاز لدولة على أخرى، والمحافظة على استقلال لبنان وكيانه السياسي ضمن نطاق التعاون العربي.

٢ ـ إن إقدام حكومة العراق على توقيع الحلف التركي ـ العراقي يهدد

= قيام نظام ديمقراطي في لبنان بالتحالف مع الأحزاب الوطنية والقومية.
ـ للمزيد من الاطلاع، راجع كتاب «القوى السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص ٢٤٨ وما يليها.

(١) المصدر نفسه، ص ١ و ٧.

(٢) أهم الهيئات والشخصيات الوطنية التي حضرت هذا المؤتمر هي: الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب الاتحاد الدستوري، الهيئة الوطنية، حزب النجادة، نقابات العمال، جمعية الطلاب، المؤتمر الوطني، الجبهة الشعبية، السيد حسين العويني.
وتألفت لجنة متابعة من السادة: حسين العويني، كمال جنبلاط، حسن البحصلي، اميل الخوري، الدكتور داود سلمان، حبيب ربيز، فؤاد الخوري، الأب طانيوس منعم، الشيخ أحمد عارف الزين، السيد ثريا عدرا، الياس الهبر، محمد خير الدويري، نسيب المتني، الدكتور يعقوب الصراف.
ـ جريدة «النهار»، العدد ٥٨٩٩، الصادر في ١١ آذار عام ١٩٥٥، ص ١.

أسس التضامن العربي التي قامت عليها الجامعة العربية، وتضعف مركز الجامعة كمؤسسة إقليمية تسعى لتحقيق التعاون والسلم في هذه المنطقة من العالم، كما يجرها حتماً إلى ارتباطات الأحلاف العسكرية الأجنبية المرتبطة بها تركيا.

٣ ـ معارضة الحلف التركي ـ العراقي ومطالبة الحكومة اللبنانية باتخاذ موقف صريح بعدم الدخول في هذا الحلف وغيره من الأحلاف العسكرية الأجنبية، وذلك محافظة على سيادة لبنان واستقلاله وللحؤول دون عودة الاحتلال الأجنبي.

٤ ـ إن التصريحات المتتالية التي يدلي بها المسؤولون في الدول الأجنبية تترك مجالاً للشك بأن الغرض من هذه الأحلاف هو فرض معاهدة صلح بين الدول العربية وإسرائيل، وإدخالها جنباً إلى جنب في التكتل الذي تسعى إليه هذه الدول.

٥ ـ مطالبة الحكومة اللبنانية بالموافقة على مبادىء وأسس الميثاق المصري ـ السوري ـ السعودي الرامي إلى تنظيم التعاون على أن يكون ذلك ضمن ميثاق الجامعة العربية»[١].

كما صدر عن المؤتمر توصية إلى الحكم والحكومة بإلغاء الزيارة التي سيقوم بها الرئيس كميل شمعون ورئيس حكومته سامي الصلح إلى تركيا[٢].

لم يتمكن الرئيس شمعون من إدخال لبنان رسمياً في حلف بغداد لأن المجلس النيابي بأغلبيته الساحقة رفض انضمام لبنان إلى هذا الحلف والأحلاف العسكرية الأخرى لما في ذلك من انحياز عن سياسة لبنان

---

(١) جريدة «النهار»، العدد ٥٨٩٩، الصادر في ١١ آذار عام ١٩٥٥، ص ١.
(٢) جريدة «البيرق»، العدد ٦٩١٩ الصادر في ١٩ نيسان عام ١٩٥٥، ص ٢.

التقليدية. أما أبرز النواب الذين رفضوا حلف بغداد فهم: أحمد الأسعد، غسان تويني، كمال جنبلاط، عبد الله الحاج، حميد فرنجية[1].

إن رفض النائب أحمد الأسعد لحلف بغداد يعود لأسباب عدة أهمها:

١ ـ الحس القومي العربي الذي كان يتمتع به النائب أحمد الأسعد.

٢ ـ الصراع السياسي بين النائب الأسعد والرئيس كميل شمعون.

٣ ـ تغلغل التيار الوطني والقومي في معظم القرى الجنوبية لا سيما قرى جبل عامل التي كان الأسعد يعتمد عليها انتخابياً.

(١) للمزيد من الاطلاع على مواقف النواب من حلف بغداد، انظر «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٩ آذار عام ١٩٥٦، ص ١٢٠٨ ـ ١٢٤٨.

٢ ـ موقف العهد من أزمة السويس عام ١٩٥٦ :

بعد قيام ثورة الضباط الأحرار في مصر في ٢٣ تموز عام ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر اتخذت مصر سياسة الحياد الإيجابي دستوراً لسياستها في الوقت الذي كانت فيه الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي على أشدها مع بداية الخمسينات.

هذه السياسة التي انتهجتها مصر لم ترضِ الدول الغربية التي كانت تعتبر مصر مركز الثقل السياسي في منطقة الشرق الأوسط من جهة، ومركزاً استراتيجياً هاماً لسياستها في المنطقة من جهة أخرى. لذلك بدأت هذه الدول تضمر لمصر العداء سرّاً. وقد اتضحت السياسة الجديدة لهذه الدول عندما وقعت مصر في أزمة قمح مفاجئة، وطلبت المساعدة من الولايات المتحدة الأميركية. إلا أن هذه الأخيرة تأخرت في الرد ثم عادت لتوافق شرط دفع ثمن القمح بالعملة الصعبة. عندها اضطرت مصر للالتجاء إلى الاتحاد السوفياتي الذي زوّدها بما تطلب من هذه المادة دون شرط[١].

وبعد أزمة القمح جاءت قضية القطن. فعندما أرادت مصر أن تبيع الفائض من محصولها في الأسواق العالمية، تدخلت الولايات المتحدة الأميركية، وخفضت سعر القطن الأميركي بغية منافسة القطن المصري[٢].

أما الحادثة الثالثة التي زادت الشرخ بين مصر والولايات المتحدة

---

(١) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٢٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣.

الأميركية خصوصاً، وبين مصر والدول العربية عموماً فهي قضية تسليح مصر. حيث أن الرئيس عبد الناصر طلب من الدول الغربية تزويده بالسلاح، إلا أن هذه الدول رفضت طلبه هذا خوفاً من اختلال توازن القوى بين مصر وإسرائيل، مما دفع عبد الناصر إلى التوجه نحو الاتحاد السوفياتي. فما كان من الولايات المتحدة الأميركية إلا أن اتخذت قراراً في ١٨ تموز عام ١٩٥٦ بوقف المساعدات المالية لتمويل السد العالي[١].

هذه الأسباب جميعها دفعت بالرئيس عبد الناصر إلى تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز عام ١٩٥٦ وإعلان حرية الملاحة في قناة السويس، كما أعلن في خطابه بمناسبة تأميم القناة أنه سيدفع التعويضات لأصحاب الأسهم[٢].

هذا الموقف الذي اتخذه عبد الناصر دفع بالدول الغربية لعقد مؤتمر في لندن بين ١٦ و ٢٢ آب عام ١٩٥٦ للبحث في قضية تأميم القناة من جانب مصر. وفي ١٢ آب رفض عبد الناصر حضور المؤتمر وقد جارته - في اليوم التالي - الدول العربية بما فيها لبنان بالرغم من الموقف الحرج الذي وضع فيه الرئيس شمعون بين تأييده لمصر من جهة، وعلاقاته الوطيدة مع الدول الغربية من جهة أخرى[٣].

انعقد مؤتمر لندن في الوقت المحدد وصدرت عنه مقررات عدة[٤]، وتشكلت لجنة من الدول المشاركة في المؤتمر لاطلاع مصر على مقرراته، وسلّمت هذه اللجنة الرئيس عبد الناصر في ٣ أيلول عام ١٩٥٦ مذكرة تطلب منه الموافقة على مقررات المؤتمر. إلا أن الرئيس المصري رأى أن

---

(١) Camille Chamoun, «Crise au Moyen Orient», Page 280.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٨١.

(٤) للمزيد من الاطلاع على مقررات مؤتمر لندن، انظر المصدر نفسه، ص ٢٨٧ ٢٨٨ - ٢٨٩.

هذه المقررات تشكل استفزازاً لمصر وشروطاً تعجيزية لها، فرد عليها بمذكرة مضادة وضع فيها شروط مصر حول حل مسألة قناة السويس. إلا أن هذه الشروط لم ترضِ لجنة المؤتمر مما أدى إلى فشل المحادثات وبالتالي إلى وقفها[1].

إن فشل المحادثات بين مصر والدول الغربية دفع هذه الدول إلى التفكير بالقيام بعمل عسكري ضد مصر لإجبارها على قبول مقررات مؤتمر لندن. وقد بدأت بوادر العمل العسكري هذا بتزويد فرنسا وكندا لإسرائيل بطائرات وأسلحة في السابع من آب. كما أعلن رئيس الوزراء البريطاني «ايدن» أن السويس قضية حياة أو موت بالنسبة إلى التاج البريطاني[2].

وبعد فشل مجلس الأمن الدولي في إيجاد حل لمشكلة القناة بسبب الفيتو السوفياتي ضد المشروع الفرنسي البريطاني، بدأت إسرائيل تستعد للهجوم على مصر. كما ظهرت السفن الحربية الفرنسية والإنكليزية في عرض البحر المتوسط. ووعد «غي موليه» رئيس وزراء فرنسا «بن غوريون» رئيس الحكومة الإسرائيلية بأن حكومته ستحمي سلاح طيران إسرائيل[3].

وفي ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٥٦ بدأت إسرائيل هجومها على قناة السويس واخترقت حدود مصر الدولية، وتوغلت مسافة ٧٥ كلم في صحراء سيناء باتجاه قناة السويس. وقد تذرعت أن هجومها هذا كان ضرورياً بسبب هجمات المصريين على المدنيين الإسرائيليين وعلى المواصلات البحرية والبرية. إلا أن ناطقاً بلسان القيادة المصرية نفى بشدة هذه الذرائع[4].

وجدت فرنسا وبريطانيا فرصة للعودة إلى قناة السويس تحت حجة

---

(١) Comille Chamoun, «crise au Moyen Orient Page 290.

(٢) سامي الصلح، «احتكم إلى التاريخ»، مرجع سابق، ص ١٣٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٤) جريدة «البيرق»، العدد ٧٣٦٤ الصادر في ٣٠ تشرين الأول عام ١٩٥٦، ص ١.

حماية القناة، وأرسلتا قواتهما إليها كقوات فصل بين الطرفين المتحاربين. ونبع ذلك إنزال البريطانيين الدفعة الأولى من المظليين في بور سعيد. كما هبط المظليون الفرنسيون في بور فؤاد بالرغم من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بوقف إطلاق النار[١].

طلبت فرنسا وبريطانيا من حكومتي مصر وإسرائيل وقف كل نزاع بري وجوي وبحري فوراً، أو سحب القوات العسكرية على بعد عشرة أميال من القناة. إلا أن مصر رفضت هذا الطلب وأعلنت أنها لن تتوقف عن متابعة القتال طالما في أرضها جندي إسرائيلي[٢].

رداً على موقف مصر بدأ الهجوم البريطاني الفرنسي البري والبحري والجوي على السويس والاسكندرية والقاهرة[٣].

إن تطور المعارك على هذا الشكل، وتدخل فرنسا وبريطانيا مباشرة بالقتال إلى جانب إسرائيل ضد مصر دفع بكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية إلى اعتبار أن الوضع في الشرق الأوسط أصبح يدعو إلى القلق، وبالتالي يهدد الأمن والسلام في العالم. لذلك أنذر الاتحاد السوفياتي كلاً من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل بالتوقف فوراً عن العمليات العسكرية في السابع من تشرين الثاني، وإلا وجد نفسه مضطراً إلى مساعدة مصر عسكرياً. كذلك فإن الولايات المتحدة الأميركية بدأت تضغط على الدول المهاجمة لوقف القتال[٤].

إن الإنذار السوفياتي والضغط الأميركي أوقفا العمليات العسكرية في التاسع من تشرين الثاني عام ١٩٥٦، وقبلت إسرائيل سحب قواتها من

---

(١) سامي الصلح، «احتكم إلى التاريخ»، مرجع سابق، ص ١٣٨.
(٢) جريدة «البيرق»، العدد ٧٣٦٥ الصادر في ٣١ تشرين الأول عام ١٩٥٦، ص ١.
(٣) المصدر نفسه، ص ١.
(٤) سامي الصلح، «احتكم إلى التاريخ»، مرجع سابق، ص ١٣٩.

سيناء باستثناء غزة، كما قبلت مصر بدورها دخول البوليس الدولي إلى منطقة القناة. وبدأت القوات الفرنسية والإنكليزية بالانسحاب من الأراضي المصرية[1].

- ردود الفعل الداخلية على أزمة السويس:

١ - الموقف الرسمي:

بعد إعلان الرئيس عبد الناصر تأميم قناة السويس وحرية الملاحة فيها بإشراف مصري في ٢٦ تموز عام ١٩٥٦ أيدت الدول العربية بما فيها لبنان هذه الخطوة. كما رفضت هذه الدول حضور مؤتمر لندن المنعقد في آب بشأن تأميم القناة من الجانب المصري. كذلك فإن الرئيس شمعون قد أبلغ سفراء كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق وتركيا بعد استقبالهم في ٣٠ تشرين الأول - أي بعد يوم واحد من بدء الهجوم الإسرائيلي على قناة السويس - إن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود المصرية سيعرض السلام في الشرق الأوسط للخطر. وطلب إليهم إبلاغ حكوماتهم وجهة النظر اللبنانية هذه، ووجوب العمل على وقف هذه الاعتداءات حفظاً للسلام العالمي. وبعد مقابلة السفراء اتصل الرئيس شمعون بالشيخ خليل تقي الدين سفير لبنان في القاهرة، وطلب اليه إبلاغ الرئيس عبد الناصر رسالة شفوية تتضمن تأييد لبنان المطلق لمصر، واستعداده للمساهمة عسكرياً في رد الاعتداءات الاسرائيلية[2].

وفي ٣١ تشرين الأول انعقد مجلس الوزراء اللبناني بناء لطلب الرئيس شمعون، دعت الحكومة على أثره ملوك الدول العربية ورؤساءها إلى عقد اجتماع عربي عاجل في بيروت لبحث الحالة الخطيرة في منطقة

---

(١) سامي الصلح، «احتكم الى التاريخ»، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٢) جريدة «البيرق»، العدد ٧٣٦٥ الصادر في ٣١ تشرين الأول عام ١٩٥٦، ص ٢.

الشرق الأوسط. وعلم أن من بين الأبحاث التي سيتناولها الاجتماع المذكور مقاطعة الدول العربية سياسياً واقتصادياً وثقافياً لفرنسا وبريطانيا وقطع جميع العلاقات معهما[1].

ولكي يظهر الرئيس شمعون اهتمامه لقضية الاعتداء على مصر، ونصرة قضيتها أمام الشعب اللبناني، دعا إلى اجتماع وطني في الثاني من تشرين الثاني يعقد في السراي الحكومي لدراسة الموقف الطارىء. ولبّت دعوته الشخصيات السياسية والنيابية وممثلو الأحزاب والهيئات والنقابات والرؤساء والوزراء السابقون. وجاء في الخطاب الذي ألقاه في المناسبة، إن الغاية من هذا الاجتماع هي توحيد القلوب والصفوف لمجابهة الأحداث كتلة واحدة. وإن الرأي هو أن لا يكون لبنان في الصف الثاني، أو الأخير، بل في الصف الأول. وعاهد الحضور باسمه وباسم الحكومة بأن لبنان سوف لن يكون إلا في المقدمة[2].

قابل الملوك والرؤساء العرب الدعوة اللبنانية لعقد مؤتمر في بيروت بالفتور. إلا أن إصرار الرئيس شمعون على عقد المؤتمر، وإرساله موظفاً كبيراً إلى سوريا والسعودية مزوداً بجدول أعمال للمؤتمر يتضمن مقاطعة لبنان للدول الغربية المعتدية، دفع الدول العربية إلى تلبية الدعوة اللبنانية بعقد المؤتمر[3].

وعقد المؤتمر في بيروت في ١٣ تشرين الثاني عام ١٩٥٦ وحضره رؤساء وملوك كل من الدول العربية التالية: اليمن، العراق، الأردن، سوريا، السعودية، السودان، ليبيا وسفير مصر في لبنان. وقد استمر حتى الخامس عشر من تشرين الثاني، واتخذ المجتمعون مقررات عدة أبرزها:

---

(١) جريدة «البيرق»، العدد ٧٣٦٦ الصادر في أول تشرين الثاني عام ١٩٥٦، ص ١.
(٢) جريدة «البيرق»، العدد ٧٣٦٨ الصادر في ٣ تشرين الثاني عام ١٩٥٦، ص ٢.
(٣) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ١٥.

«١ ـ الطلب إلى القوات المعتدية بالانسحاب الفوري وغير المشروط.

٢ ـ اتخاذ الخطوات الضرورية في حال رفض هذه الدول الانسحاب من الأراضي المصرية»[١].

أما فيما يتعلق بقضية قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا، فإن المؤتمر ترك هذا الأمر لرؤساء الدول في اتخاذ قرارات من هذا النوع. وكانت سوريا والسعودية قد قطعتا علاقاتهما مع فرنسا وبريطانيا بعد ثمان وأربعين ساعة من الاعتداء على مصر. كذلك الأردن والعراق فقد قطعتا علاقاتهما مع فرنسا. أما موقف الحكم في لبنان، فلم يكن موحداً لأن رئيس الجمهورية رفض قطع العلاقات مع فرنسا وبريطانيا بحجة أن قطع العلاقات سيؤدي إلى الإساءة للبنان ولن يفيد مصر بشيء، بل على العكس فإن بقاء علاقات لبنان مع هاتين الدولتين سيمكنه من أن يلعب دور الوسيط بينها وبين مصر[٢].

أما رئيس الحكومة عبد الله اليافي والوزير صائب سلام فاحتجا على موقف الرئيس شمعون، وقدما استقالتيهما من الحكومة، وقبل الرئيس شمعون هاتين الاستقالتين[٣]. وعبّر النائب أحمد الأسعد عن موقف كتلته من نواب الجنوب إذ طلب في جلسة مجلس النواب المنعقدة في السادس من تشرين الثاني عام ١٩٥٦ أن تقطع الحكومة اللبنانية علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع فرنسا وبريطانيا[٤].

---

(١) جريدة «البيرق»، العدد ٧٣٨١ الصادر في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٥٦، ص ٢.

(٢) Camille Chamoun, «Crise au Moyen Orient», Pages 303 - 304 - 305.

(٣) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٥٦، ص ٩٦.

(٤) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة السادسة المنعقدة في ٦ تشرين الثاني عام ١٩٥٦، ص ٨٦ ـ ٨٧.

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٥٦ انتقد الأسعد موقف النواب الذين يعتبرون أن للبنان طابعاً خاصاً يتميز عن البلاد العربية.

ورأى أن لبنان لا يختلف عن أي بلد عربي آخر. فالاعتداء على أي بلد عربي هو اعتداء على لبنان والعكس صحيح. وفي ختام كلمته ركّز على النقاط الأساسية التالية:

١ ـ إن لبنان هو واحد من المجموعة العربية لا يمكن أن يتجزأ الحفاظ على استقلاله وكيانه وعزته عن الحفاظ على كيان واستقلال وعزة العرب.

٢ ـ العودة إلى ميثاق عام ١٩٤٣ الذي يدعو إلى التعاون المخلص مع اشقائه العرب إلى أقصى حدود التعاون.

٣ ـ إن لبنان المستقل بكيانه هو عربي باسم موجبات الجوار دولياً والمصلحة المشتركة عملياً، والقضية القومية واقعياً، وباسم الإنسانية مثالياً.

٤ ـ الابتعاد عن كل تردد أو انكماش في السير في موكب العروبة حرصاً على سلامة هذا الوطن[1].

أما النائب مارون كنعان، فكان موقفه مغايراً لموقف الرئيس الأسعد. إذ رأى في الجلسة نفسها بأن قطع العلاقات قد يؤدي إلى الحصار الاقتصادي للبنان من قبل هاتين الدولتين فتتكرر بذلك تجربة المجاعة عام ١٩١٦[2].

---

(١) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٥٦، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٢) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة السادسة المنعقدة في ٦ تشرين

أما على الصعيد الشعبي، فكان لخطوة الرئيس المصري في تأميم قناة السويس أثرها العميق في نفوس الشعوب العربية عموماً واللبنانية خصوصاً، لا سيما الوطنيين منهم. كما أن حرب السويس نفسها فجّرت المشاعر العربية، وتركت انفعالات قوية جداً على نفسية الوطنيين لا سيما في جنوب لبنان. إذ ان هؤلاء وجدوا في تأميم قناة السويس تحدياً للغرب الاستعماري لأول مرة بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨(١).

فعلى أثر تأميم قناة السويس وما رافقها من عدوان ثلاثي على مصر، اندفعت الجماهير الصيداوية والصورية في تظاهرات شعبية عارمة تؤيد وتندد بالعدوان الاستعماري الجديد على مصر. وبموقف العهد الممالىء للاستعمار لا سيما بعد رفضه قطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع فرنسا وبريطانيا. حتى أن الطلبة الصيداويين والصوريين الذين كانوا يحصّلون علومهم في جامعات مصر قد تطوعوا في الحرس القومي المصري للدفاع عن شرف الأمة العربية ضد العدوان الثلاثي(٢).

وكان للسيد معروف سعد والتيار القومي في صيدا، دور هام في دعم مصر. إذ شكل لجاناً لجمع التبرعات وتنظيم الإضراب وتوقيع العرائض ضد بريطانيا وفرنسا. كما قام السيد سعد بعد اتصال مع الرئيس المصري ـ عبر رسل مصريين ـ بتدريب عدد من الشباب في صيدا تمهيداً للسفر إلى مصر بهدف مقاتلة القوات الغازية(٣). أما في بنت جبيل، فتجمع الأهالي

= الثاني عام ١٩٥٦، ص ٨٨.

(١) صورة تذكارية لتظاهرات أهالي صور تأييداً لتأميم قناة السويس، انظر ملحق رقم (٦)، ص٣١٦.

(٢) مقابلة مع السيد حسيب عبد الجواد.

(٣) برز معروف سعد كقائد قومي في الخمسينات من خلال مواقفه الوطنية والقومية، فقد اقتحم قشلة الدرك في صيدا عام ١٩٣٦ بعد تظاهرة شعبية ضد سياسة القمع البريطانية للانتفاضة الفلسطينية وقمع الدرك لهذه التظاهرة. كذلك مارس جميع =

وطلاب المدارس في النادي الحسيني وانطلقوا بتظاهرة ضخمة ـ ضمت المئات من الأشخاص ـ إلى السراي، وكانوا يهتفون هتافات معادية للاستعمار وأعوانه في لبنان وتأييداً لتأميم قناة السويس. إلا أن قوات السلطة ما لبثت أن فرقت المتظاهرين، واعتقلت عدداً من الحزبيين في البلدة ثم أفرجت عنهم بعد إجراء تحقيقات معهم[1].

لم يكتف التيار الوطني والقومي الذي كان يقود التظاهرات الشعبية والطلابية في مدن وقرى جنوب لبنان ضد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وضد موقف الحكم اللبناني المتخاذل بعدم قطعه للعلاقات الدبلوماسية والسياسية مع فرنسا وبريطانيا، إنما شكل هذا التيار لا سيما حزب البعث العربي الاشتراكي، ورداً على حرب السويس، مجموعات

= أشكال التصدي للوجود الاستيطاني الصهيوني على أرض فلسطين ومنع تهريب الخضر والمواد الغذائية، وساهم في لجان دعم المجاهدين الفلسطينيين وتنظيم المتطوعين. كما كان يقوم بعمليات عسكرية بالاشتراك مع الشهيد عبد القادر الحسيني في حيفا ومع عبد الرحيم الحاج محمد في مثلث طولكرم وجنين ونابلس، ثم اتفق، مع الحاج أمين الحسيني (رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين) على إرسال هذا الأخير الأسلحة إلى مرفأ صيدا لاستعمالها ضد الصهاينة. ومن ثم تنظيمه لحرب العصابات في فلسطين بعد صدور قرار تقسيمها، واتفاقه مع السلطات المصرية على شحن الأسلحة من بور سعيد (مصر) إلى صيدا على متن مراكب صيداوية وبعلم السلطات اللبنانية لا سيما رئيس الحكومة رياض الصلح ووزير الدفاع مجيد أرسلان وقائد الجيش اللواء فؤاد شهاب.

ـ نزيه حسني، «الزعامة السياسية في صيدا»، مرجع سابق، ص ١١٤ ـ ١١٧.

(١) من أهم الهتافات التي كان يهتفها المتظاهرون:

«مصر تنادي بأعلى الصوت ... يا مستعمر فات الفوت

نحنا طلاب بنت جبيل ... بنأيدها حتى الموت»

مقابل مع السيد خليل بيضون، أجريت في بيروت بتاريخ ١٣/٦/١٩٩٠. لا بد من الإشارة إلى أن السيد بيضون كان عضواً في حزب البعث العربي الاشتراكي في بنت جبيل في الخمسينات.

عسكرية نواتها عناصر حزبية من صيدا وصور، شاركت في ضرب المصالح الفرنسية والبريطانية في لبنان. ومن أهم أعمال هذه المجموعات: نسف خطوط النفط (الأي - بي - سي) في طرابلس، نسف باخرة في مرفأ بيروت، نسف المركز الثقافي البريطاني في بيروت[1].

وفي مدينة النبطية كان موقف الأهالي مؤيداً بشكل مطلق لمواقف مصر التحررية لا سيما فيما يتعلق بتأميم قناة السويس وتحديها للغرب الاستعماري[2].

إن موقف لبنان الرسمي من أزمة السويس، وعدم قطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع فرنسا وبريطانيا أدى إلى تعميق الهوة بين الحكم من جهة والمعارضة من جهة أخرى. كما عمق التناقض بين لبنان من جهة، وبين شقيقاته العربيات ولا سيما مصر وسوريا من جهة أخرى. وبذلك فإن قدرة الحكم اللبناني على جمع التأييدين العربي والغربي في آن معاً كما كانت في السابق، باتت مستحيلة. كما أن الدور الذي كان يلعبه كوسيط بين النزاعات العربية، قد تقلص، حيث أصبحت مصر وسوريا تنظران إليه كطرف وكجزء من المحور العراقي الأردني. هذا الموقف لا بد سيقود إلى الصدام المباشر في المستقبل بين مصر وسوريا من جهة، والحكم اللبناني من جهة أخرى.

---

(١) مقابلة مع السيد حسيب عبد الجواد.
(٢) مقابلة مع السيد عادل صباح.

٣ ـ موقف العهد من مبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٧ :

إن أهم النتائج التي أسفرت عنها حرب السويس هي انحسار النفوذ البريطاني ـ الفرنسي عن منطقة الشرق الأوسط، وبزوغ نجم الرئيس عبد الناصر في العالمين العربي والغربي، وتمتين علاقات مصر بالمعسكر الاشتراكي.

هذه النتائج دفعت بالولايات المتحدة الأميركية للعمل بسرعة من أجل ملء الفراغ الذي خلفه حلفاؤها الإنكليز والفرنسيون، وكمحاولة لمنع تغلغل النفوذ الشيوعي إلى البلاد العربية[1].

ففي الخامس من كانون الثاني عام ١٩٥٧ وجه الرئيس الأميركي ايزنهاور رسالة إلى الكونغرس الأميركي يعرض فيها الخطوط الرئيسة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه الشرق الأوسط. وهي ما عرفت فيما بعد بمبدأ ايزنهاور[2].

---

(١) كمال جنبلاط، «حقيقة الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٦١.

(٢) تضمن مبدأ ايزنهاور ما يلي:
ـ السماح للولايات المتحدة الأميركية مساعدة أية دولة في منطقة الشرق الأوسط لتقوية اقتصادها من أجل الحفاظ على استقلالها.
ـ السماح للإدارة الأميركية أن تضع برامج مساعدات عسكرية في منطقة الشرق الأوسط ولأي دولة ترغب في هذه المساعدة.
ـ يحق لأي دولة راغبة في المساعدة أن تطلب من الولايات المتحدة الأميركية أن تحمي حدودها، بناء على طلبها، من الشيوعية العالمية.

M.S. Agwani, «The Lebanese Crisis 1958», A Documantary Study Selected = edited and interoduced by M.S. Right (C) 1965 by Indian School of

وفي التاسع من شهر آذار عام ١٩٥٧، أقر الكونغرس الأميركي مبدأ ايزنهاور[١]، فرحّبت الحكومة اللبنانية بالبيان الذي ألقاه الرئيس ايزنهاور أمام الكونغرس الأميركي في الخامس من كانون الثاني عام ١٩٥٧ ـ أي قبل إقراره من قبل الكونغرس الأميركي ـ واعتبرته عاملاً سياسياً من عوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي لدول منطقة الشرق الأوسط[٢].

كما رأى وزير الخارجية اللبنانية الدكتور شارل مالك أن هذا المشروع هام جداً، ولبنان مستعد للتعاون مع الولايات المتحدة على أساسه ضمن حدود وسيادة واستقلال لبنان[٣].

أما الحكومات العربية ـ عدا الحكومة العراقية ـ فقابلت المشروع بشيء من المخاوف المشفوعة بكثير من التحفظات نتيجة التزام الرئيس الأميركي الصمت حيال أي عدوان غربي محتمل من قبل إسرائيل[٤].

وفي العاشر من شهر كانون الثاني من العام ١٩٥٧ أصدرت الحكومة السورية بياناً رفضت فيه مشروع ايزنهاور رفضاً قاطعاً، واعتبرته حلقة جديدة من حلقات الاستعمار للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط[٥].

وفي مؤتمري القاهرة اللذين حضرهما ملوك ورؤساء كل من السعودية والأردن ومصر وسوريا[٦] رفض هؤلاء مبدأ ايزنهاور، وأعلنوا عن دعم دولهم سياسة الحياد الإيجابي، والدفاع عن العالم العربي بواسطة العرب

=

international studies, New-Delhi, Page 33-34.

(١) للمزيد من الاطلاع، يراجع المرجع السابق، ص ٣٤.
(٢) جريدة «بيروت»، العدد ٥٦٧٤ الصادر في ٨ كانون الثاني عام ١٩٥٧، ص ١.
(٣) المصدر نفسه، ص ٤.
(٤) جريدة «بيروت»، العدد ٥٦٧٧ الصادر في ١١ كانون الثاني عام ١٩٥٧، ص ١.
(٥) المصدر نفسه، ص ١.
(٦) عقد المؤتمر الأول في التاسع عشر من شهر كانون الثاني عام ١٩٥٧ والمؤتمر الثاني في الخامس والعشرين من شهر شباط من العام نفسه.

أنفسهم وخارج نطاق الأحلاف الأجنبية[1].

وهكذا، ظهر التباعد أكثر فأكثر في مواقف الدول العربية حول القضايا المصيرية التي تواجهها. فبعد حلف بغداد وأزمة السويس، جاء مبدأ ايزنهاور ليعمّق هذا التباعد. فحكومتا لبنان والعراق انفردتا بقبولهما بمبدأ ايزنهاور. أما الدول العربية الأخرى لا سيما مصر وسوريا، فوقفتا موقفاً رافضاً لهذا المبدأ، واعتبرتاه منافياً لاستقلال وسيادة الدول العربية وشكلاً من أشكال عودة الاستعمار ولكن بوسائل سلمية[2].

إن قبول لبنان بمبدأ ايزنهاور أدى إلى توقيع اتفاقية بين الحكومتين الأميركية واللبنانية في السادس عشر من شهر آذار عام ١٩٥٧ في أعقاب الزيارة التي قام بها «جيمس ريتشارد» المبعوث الأميركي في الرابع عشر من شهر آذار عام ١٩٥٧ [3].

- ردود الفعل على قبول لبنان بمبدأ ايزنهاور:

إن قرار الحكومة اللبنانية بتوقيع الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأميركية بموجب مبدأ ايزنهاور لاقى العديد من الانتقادات وردود الفعل ليس من قبل المعارضة في لبنان بل من قبل الدول العربية والأجنبية أيضاً.

فالدول العربية رأت أن ضمان الأمم المتحدة، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، وكذلك اتفاقية ٢٥ أيار عام ١٩٥٠ المتعلقة بضمان أمن واستقلال وسيادة لبنان في نطاق منظمة الأمم المتحدة كافية لضمان استقلال وسيادة لبنان[4].

---

(١) جريدة «بيروت»، العدد ٥٧١٨ الصادر في ٢٦ شباط عام ١٩٥٧، ص ١.

(٢) Camille Chamoun, «Crise au Moyen Orient», Pages 363-364.

(٣) محمد حسنين هيكل، «عبد الناصر والعالم»، دار النهار للنشر، بيروت عام ١٩٧٢، ص ٢٤٧.

(٤) Camille Cahmoun, «Crise au Moyen Orient», Page 365.

ووجّه الاتحاد السوفياتي رسالة إلى وزارة الخارجية اللبنانية بتاريخ ١١ حزيران عام ١٩٥٧ رداً على قبول لبنان بمبدأ ايزنهاور، تضمنت عتباً على موقف الحكومة اللبنانية، كما ذكّرت بأن الاتحاد السوفياتي كان أول دولة ساعدت لبنان على نيل استقلاله التام. وجاء في الرسالة أن سياسة الاتحاد السوفياتي تهدف إلى عدم تدخل أية دولة في شؤون الدولة الأخرى، بل على العكس تعمل على مساعدة اقتصاد هذه الدول وتطويرها ونيل استقلالها وسيادتها التامة. وجاء في ختام الرسالة تنبيهاً للحكومة اللبنانية بأن الاتحاد السوفياتي يعتبر أن مبدأ ايزنهاور ما هو إلا محاولة لعودة الانتداب الأجنبي إلى لبنان والبلاد العربية[١].

أما على الصعيد الداخلي، فقد وقف نواب المعارضة موقفاً معادياً للاتفاقية. فالنائب أحمد الأسعد رأى في جلسة مجلس النواب المنعقدة في الرابع من نيسان عام ١٩٥٧ أنه كان يجب التريّث بالتهليل والتكبير لمشروع ايزنهاور، ريثما ينتهي الكونغرس الأميركي من درسه. كما أبدى تعجبه من قبول لبنان بالمشروع قبل استشارة الدول العربية من جهة، ولعدم ذكر الاتفاقية للخطر الصهيوني والاستعماري من جهة أخرى[٢].

ورأى نائب صيدا الدكتور نزيه البزري أن اتخاذ قرار توقيع الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأميركية هو أمر خطير، وأنه سيؤدي إلى توتر في الوضعين السياسي والاقتصادي، وأن لبنان ليس بحاجة إلى اتخاذ خطوة خطيرة من هذا النوع خاصة وأننا نعيش في ظروف حرب باردة، وأن الانفراد في إعلان هذا البيان هو إسفين جديد يدق في صميم التضامن العربي. وانتقد الحكومة لقبولها مبدأ ايزنهاور قبل عرضه على مجلس

---

(١) Agwani, «The Lebanese Crisis», Pages 21-22-23.

(٢) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة السادسة المنعقدة في الرابع من نيسان عام ١٩٥٧، ص ٩١٧ ـ ٩١٨.

النواب، واستطلاع موقف الشعب اللبناني، والبحث في هذا المبدأ، وطالب أخيراً الحكومة بحل المجلس النيابي، والدعوة إلى انتخابات جديدة تكون استفتاء على مبدأ ايزنهاور[1].

لا بد من الإشارة إلى أن هذا الموقف الذي اتخذه النائب البزري في المجلس النيابي ربما جاء تحت ضغط التظاهرات الشعبية التي حصلت في صيدا في تلك الفترة، والتي كانت تندد بموقف العهد والموالين له لقبولهم بمبدأ ايزنهاور. وربما كان موقفاً تكتيكياً من النائب البزري لمراعاة شعور الصيداويين الرافضين لهذا المشروع سيما وأن الانتخابات النيابية أصبحت على الأبواب، وربما للحس القومي الذي كان يتمتع به من جهة أخرى.

وتساءل النائب كامل الأسعد عن الفائدة التي تجنيها الحكومة من وراء مبدأ ايزنهاور، ورأى أن استمرار حياة اللبنانيين ليس مهدداً من الشيوعية بل من إسرائيل والاستعمار[2].

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٩ آب عام ١٩٥٧ رد النائب معروف سعد على البيان الوزاري لحكومة الرئيس سامي الصلح بأن لبنان خسر حريته من جراء السياسة الخارجية المنحرفة عن سياسة الحياد الإيجابي بعد توقيعه اتفاقية مع الولايات المتحدة الأميركية بموجب مبدأ ايزنهاور. كما اتهم الحكومة بالتخريب المتواصل للميثاق الوطني، ووعد بالعمل على إبعاد التشويه عن أهداف الشعب؛ وإيضاح هذه الأهداف والعمل على إيقاف الانحراف الذي يدفع فيه لبنان بالرغم من إرادة أبنائه ومصلحتهم[3].

---

(١) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة السادسة المنعقدة في ٤ نيسان عام ١٩٥٧، ص ٩٠٣ ـ ٩٠٤ ـ ٩٠٥.

(٢) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ٥ نيسان عام ١٩٥٧، ص ٩٥٦.

(٣) للمزيد من الاطلاع، تراجع «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة =

ووجّه النائب جان عزيز سؤالاً إلى وزير الخارجية اللبنانية الدكتور شارل مالك في جلسة المجلس النيابي المنعقدة في ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٥٧ حول الجدوى من ربط مصير لبنان بمصير الولايات المتحدة الأميركية ربطاً كيانياً؟[١].

إن توقيع الاتفاقية الأميركية ـ اللبنانية بموجب مبدأ ايزنهاور في ١٦ آذار عام ١٩٥٧، وعدم تجاوب العهد مع مطالب المعارضة النيابية والسياسية والشعبية، دفع عدداً من نواب المعارضة إلى تقديم استقالتهم من المجلس النيابي احتجاجاً على انحياز لبنان الرسمي عن سياسته التقليدية. وتم تقديم الاستقالة الجماعية في التاسع من نيسان عام ١٩٥٧ أي قبل حوالي الشهرين من بدء الانتخابات النيابية الجديدة. وأهم ما جاء في كتاب الاستقالة أنه كان على الحكومة عدم الموافقة على مبدأ ايزنهاور قبل إجراء انتخابات نيابية جديدة، وعرض الاتفاقية اللبنانية ـ الأميركية على المجلس الجديد لنيل الثقة من جهة، والتشاور مع سائر الحكومات العربية من جهة أخرى، حرصاً على المصلحة الوطنية اللبنانية، ووفقاً لميثاق الجامعة العربية. وقد وقّع كتاب الاستقالة هذا كلٌّ من النواب السادة: حميد فرنجية، عبد الله اليافي، أحمد الأسعد، صبري حمادة، عبد الله الحاج، كامل الأسعد، رشيد كرامي[٢]. ولمواجهة الموقف الناجم عن قبول لبنان الرسمي بمبدأ ايزنهاور، شكّل النواب المعارضون المستقيلون بالتعاون مع أحزاب المؤتمر الوطني، والحزب التقدمي الاشتراكي، وحزب النجادة،

= الثالثة المنعقدة في ٢٩ آب عام ١٩٥٧، ص ٨٩ ـ ٩٠ ـ ٩١.

(١) للمزيد من الاطلاع، انظر «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة العاشرة المنعقدة في ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٥٧، ص ٦١١ ـ ٦١٢ ـ ٦١٣.

(٢) للمزيد من الاطلاع على ما ورد في كتاب استقالة نواب المعارضة، انظر «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في التاسع من نيسان عام ١٩٥٧، ص ٩٧٧.

وكتلة رشيد كرامي وبعض الأحزاب السياسية الأخرى، جبهة وطنية عرفت باسم جبهة الاتحاد الوطني. أخذت هذه الجبهة على عاتقها متابعة النشاط السياسي خارج المجلس النيابي بالتعاون مع القوى الوطنية، والقومية والشعبية الأخرى من أجل تقويم كل اعوجاج للحكم ومحاسبة الحكومة على انحرافها عن سياسة لبنان التقليدية وعلى فساد سياستها الداخلية[1].

وفي العاشر من نيسان عام ١٩٥٧، أذاعت جبهة الاتحاد الوطني بياناً موجهاً إلى الشعب اللبناني حددت فيه الأسباب التي تأسست من أجلها، وناشدت اللبنانيين جميعاً أن يكونوا حذرين من التطورات التي قد تحدث في لبنان في المستقبل[2].

أما على الصعيد الشعبي، فقد أصدر الشباب القومي العربي في لبنان[3] بيانات عديدة تندد بمبدأ ايزنهاور، وتدعو الشعب العربي إلى رفض هذا المبدأ الاستعماري، واعتباره مؤامرة لفرض الصلح بين العرب وإسرائيل من جهة، ولربط الوطن العربي بالأحلاف الاستعمارية الغربية من جهة أخرى[4].

---

(١) للمزيد من الاطلاع، انظر جريدة «بيروت»، العدد ٥٧٥٤ الصادر في ١١ نيسان عام ١٩٥٧، ص ١.

(٢) للمزيد من الاطلاع على بيان جبهة الاتحاد الوطني، انظر جريدة «بيروت»، العدد ٥٧٥٤ الصادر في ١١ نيسان عام ١٩٥٧، ص ١.

(٣) الشباب القومي العربي أو حركة القوميين العرب: انطلقت هذه الحركة من الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٤٩ كردة فعل على نكبة فلسطين عام ١٩٤٨. أسسها عدد من الطلاب العرب في الجامعة وعلى رأسهم: جورج حبش، وديع حداد، هاني الهندي، جهاد ضاحي، حسين توفيق. طرحت شعارات: «وحدة ـ تحرر ـ ثأر» آمنت بالوحدة العربية إيماناً مطلقاً.
للمزيد من الاطلاع، راجع كتاب باسيل الكبيسي، «حركة القوميين العرب»، مرجع سابق، ص ٨٩ وما يليها.

(٤) بيانات الشباب القومي العربي بمناسبة قيام مبدأ ايزنهاور، انظر ملحق رقم (٧) ص ٣١٧

وأصدر الحزب الشيوعي اللبناني بياناً دعا فيه جميع القوى الوطنية لجعل معركة الانتخابات النيابية المقبلة موجهة بالدرجة الأولى ضد مبدأ ايزنهاور، وضد الارتباط بأي اتفاق من نوعه يعطي مركزاً ممتازاً لأية دولة(١).

وأصدر الحزب السوري القومي الاجتماعي(٢)، في أيلول عام ١٩٥٧ بياناً حول موقفه من مبدأ ايزنهاور، أعلن فيه أن الفراغ في الشرق الأوسط لا يمكن أن تملأه أية قوة خارجة عن أمم الشرق الأوسط، وبأن هذا المبدأ حاول أن يتجنب ذكر إسرائيل صراحة. وهذا يعني أنه من الممكن أن تكون مساوية لدول الشرق الأوسط في محاربة الشيوعية(٣).

أما على صعيد التحركات الشعبية، فشهدت مناطق جنوب لبنان، لا سيما مدن صيدا وصور والنبطية وبنت جبيل خصوصاً، تظاهرات مستمرة منذ الإعلان عن قيام مبدأ ايزنهاور، وانتهاءً بتوقيع الاتفاقية اللبنانية

---

(١) نيقولاي هـ. هوفهانان، «النضال التحرري في لبنان»، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٢) الحزب السوري القومي الاجتماعي: أسسه في الجامعة الأميركية أنطون سعادة عام ١٩٣٢ بشكل سري، لكنه ظهر إلى العلن عام ١٩٣٥. دعا إلى أمة سورية واحدة ضمن حدودها الطبيعية. وإلى إلغاء النزعات الانفصالية المحلية بما فيها الانفصالية اللبنانية، وكل النزعات الطائفية، إنه حزب قومي علماني في طليعة أهدافه فصل الدين عن الدولة. إن شعار وحدة سو با الطبيعية التي طرحها الحزب دفعت العديد من الشباب المتحمس للانضواء تحـ لوائه. تعرض خلال تاريخه إلى مضايقات كثيرة أيام الانتداب الفرنسي والعهد الاستقلالي الأول. قام بمحاولة انقلابية عام ١٩٤٩ إلا أنها فشلت فأعدم زعيمه أنطون سعادة.

ـ للمزيد من الاطلاع على مبادىء وأهداف الحزب، انظر مقالة لإنعام رعد عن الحزب القومي السوري في كتاب «القوى السياسية في لبنان»، طبعة أولى، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٠، ص ٣١٤ وما يليها.

(٣) للمزيد من الاطلاع، انظر «الشيوعية والشرق الأوسط، دراسة الأخطار الشيوعية ومكافحتها وعلاقتها بالمسألة الفلسطينية»، دون مؤلف، أيلول عام ١٩٥٧، ص ١١ وما يليها.

الأميركية بموجب هذا المبدأ. وكانت تندد بهذه الاتفاقية وتحث الحكومة اللبنانية على التخلي عنها[1].

إن مضي عهد الرئيس كميل شمعون بانحرافه عن سياسة لبنان التقليدية لا سيما سياسة الحياد الإيجابي بين المعسكرين الغربي والشرقي بعد توقيعه الاتفاقية اللبنانية الأميركية سيؤدي إلى عزلة لبنان أكثر فأكثر عن البلاد العربية، لا سيما المجاورة له، وإلى تعميق الهوة بين العهد وأتباعه من جهة، وقوى المعارضة بعد تجميعها في جبهة الاتحاد الوطني من جهة أخرى، مما سيعرّض وحدة البلاد واستقرارها للخطر.

---

(١) مقابلات مع السادة حسيب عبد الجواد، عادل صباح، جعفر شرف الدين وخليل بيضون.

٤ ـ موقف العهد من الجمهورية العربية المتحدة:

إن الاستراتيجية السياسية والعسكرية للدول الغربية، والتي تهدف إلى إقامة شبكة من الأحلاف العسكرية لتطويق الاتحاد السوفياتي والشيوعية العالمية، والتي نتج عنها قيام حلف بغداد عام ١٩٥٥ ومبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٧، لم تؤتِ ثمارها المطلوبة، لأن معظم الدول العربية تخوفت من عودة النفوذ العسكري الأجنبي إلى منطقة الشرق الأوسط بعد انحساره في أعقاب حرب السويس عام ١٩٥٦، وبالتالي رفضت الدخول في هذه الأحلاف.

وكان للرئيس المصري جمال عبد الناصر الدور الفاعل في جمع شمل الدول العربية، وتوحيد كلمتها ضد المشاريع الاستعمارية المطروحة في المنطقة. حيث استطاع أن يوحّد مواقف البلاد العربية ـ عدا العراق ـ في رفض فكرة إنشاء القيادة الحليفة العليا للشرق الأوسط أوائل الخمسينات. كما استطاع أن يحقق شبه إجماع عربي برفض حلف بغداد في المؤتمر المنعقد في القاهرة في ٢٢ كانون الث ي عام ١٩٥٥.

لم يكتف الرئيس المصري بذلك، بل حاول إيجاد حلف عربي في المؤتمر المنعقد في دمشق في ٢ آذار عام ١٩٥٥ والذي وافقت عليه سوريا والسعودية ورفضه لبنان. وعند طرح مبدأ ايزنهاور في الخامس من شهر كانون الثاني عام ١٩٥٧، وقف الرئيس عبد الناصر ضد هذا المبدأ، ودعا الدول العربية إلى عدم الانضمام إليه لأنه اعتبره حلقة من حلقات الأحلاف العسكرية. وفي مؤتمر القاهرة المنعقد ما بين ٢٥ و ٢٧ شباط عام ١٩٥٧

جارت الدول العربية موقف الرئيس المصري، برفضها لمبدأ ايزنهاور عدا العراق ولبنان[1]، وصدرت عن هذا المؤتمر قرارات تدعو العرب للوحدة، والدفاع عن العالم العربي بقواهم الذاتية وخارج نطاق الأحلاف الأجنبية[2].

وكترجمة لمقررات هذا المؤتمر، فضلاً عن دوافع أخرى، أعلنت كل من مصر وسوريا عن رغبتهما في قيام وحدة بينهما. وأعلن قيام هذه الوحدة بشكل رسمي في ٢٢ شباط عام ١٩٥٨. وتم دمج الدولتين في دولة واحدة تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة. وكانت هذه الخطوة الجريئة أول محاولة وحدوية من نوعها في تاريخ العرب الحديث.

التزم عهد الرئيس شمعون الصمت طيلة فترة المباحثات الدائرة بين مصر وسوريا ـ خلال شهري كانون الثاني وشباط عام ١٩٥٨ ـ لوضع دستور لدولة الوحدة.

وفي الثاني والعشرين من شهر شباط، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر من دمشق قيام الوحدة العربية بين مصر وسوريا. وفي الليلة نفسها لهذا الإعلان، خرج الرئيس شمعون عن صمته وقرّر الاعتراف بقيام الجمهورية العربية المتحدة وبدولة الاتحاد العربي[3].

إن اعتراف العهد بقيام الجمهورية العربية المتحدة، لم يكن ناجماً عن قناعة مبدئية بها، وإنما بفعل الضغط السياسي الذي مارسته المعارضة

---

(١) جريدة «بيروت»، العدد ٥٧١٨ الصادر في ٢٦ شباط عام ١٩٥٧، ص ١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١.

(٣) دولة الاتحاد العربي كانت تضم دولتي العراق والأردن، وقد تشكلت هذه الدولة في أوائل عام ١٩٥٨ رداً على محاولة قيام الوحدة العربية بين مصر وسوريا.
ـ للمزيد من الاطلاع، انظر جريدة «النهار»، العدد ٦٨١٥ الصادر في ٢٣ شباط عام ١٩٥٨، ص ٢.

النيابية والسياسية، وبفضل موجة التأييد العارمة للوحدة والتي شملت مختلف المناطق اللبنانية من جهة، وأملاً في محاولة كسب ود الرئيس عبد الناصر بعد قبول لبنان بمبدأ ايزنهاور، وإمكانية موافقته على التجديد للرئيس شمعون لولاية جديدة من جهة أخرى.

إن قيام الجمهورية العربية المتحدة لاقى تأييداً كبيراً في أوساط الجماهير الشعبية اللبنانية. فقد أصدرت جبهة الاتحاد الوطني والأحزاب السياسية القومية العربية المعارضة للعهد بيانات دعت فيها الشعب اللبناني للضغط على حكامه بالانضمام إلى الوحدة[1]، وأرسلت وفوداً إلى دمشق للتهنئة بالوحدة.

لم تكتف المعارضة بإذاعة البيانات وإرسال الوفود، إنما دعت الشعب اللبناني في كافة المناطق لإقامة المهرجانات والاحتفالات ابتهاجاً بهذه المناسبة.

ففي مدينة صيدا، شكل الصيداويون بقيادة التيار القومي العربي في المدينة وعلى رأسه النائب معروف سعد، وفداً شعبياً كبيراً انتقل إلى دمشق وهنأ بقيام الوحدة، كما أقاموا مهرجانات حاشدة في أحياء المدينة[2].

أما في مدينة صور، فكان لحدث قيام الجمهورية المتحدة تأثير كبير على نفسية ومشاعر أهالي المدينة ومنطقتها. وظهر ذلك من خلال الانفعالات القوية التي تفجرت في التظاهرات الحاشدة شبه اليومية، وبالمهرجانات الشعبية التي كان ينظمها ويقودها التيار القومي العربي في المدينة لا سيما حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي.

---

(١) بيان الشباب القومي العربي في لبنان، بمناسبة قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨. انظر ملحق رقم (٨)، ص ٣١٨ ـ ٣١٩ ـ ٣٢٠ ـ ٣٢١.

(٢) صورة تذكارية لوفد أهالي صيدا إلى دمشق للتهنئة بالوحدة، انظر ملحق رقم (٩)، ص ٣٢٢.

كما أرسلت وفود شعبية من مدينة صور ومنطقتها إلى دمشق وهنأت بالوحدة[1]. ولعل أهم المهرجانات الشعبية التي نظمتها الأحزاب القومية العربية المؤيدة للوحدة في جنوب لبنان، ذلك المهرجان الذي أقيم في قرية عيتيت ـ قضاء صور ـ في الثاني من شهر آذار عام ١٩٥٨[2].

أما في منطقة بنت جبيل، فشكل الأهالي وفوداً شعبية تزيد على مائتي شخص وصلت إلى قصر الضيافة في دمشق وهنأت الرئيس جمال عبد الناصر بالوحدة[3]. وفي بلدة النبطية، استقبل أهلها قيام الوحدة بالتأييد العارم وأقاموا المهرجانات والتظاهرات الشعبية احتفالاً بالمناسبة. كما أقيم مهرجان حاشد في مدرسة الزهراء ـ وسط البلدة ـ وألقيت كلمات من قبل مسؤولي الأحزاب في البلدة[4]، وأرسلت وفود شعبية إلى سوريا وصلت إلى قصر الضيافة في دمشق وقدمت التهنئة[5].

لا بد من الإشارة إلى أن الحزب الشيوعي اللبناني في بلدة النبطية قد أيّد قيام الوحدة بين مصر وسوريا خلافاً لموقف قيادته المركزية التي اتخذت موقفاً متحفظاً على قيام الوحدة. فالحزب الشيوعي السوري ـ اللبناني كان يؤيد قيام اتحاد فيدرالي وليس وحدة اندماجية. لأن هذه

---

(١) صور تذكارية لأهالي صور ومنطقتها أثناء احتفالاتهم الجماهيرية بمناسبة قيام الوحدة. انظر ملحق رقم (١٠)، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

(٢) مهرجان عيتيت: كان الشرارة الأولى لانتفاضة عام ١٩٥٨، وسنتناول وقائع هذا المهرجان ونتائجه بإسهاب في الفصل الثالث من هذه الرسالة.

(٣) مقابلة مع السيد عبد المجيد بزي.

(٤) مقابلة مع الدكتور علي جابر أجريت في مدينة النبطية بتاريخ ٣/١٠/١٩٨٩. لا بد من الإشارة إلى أن الدكتور جابر كان عضو قيادة قومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان في الخمسينات وإبان الانتفاضة. كما كان يمثل حزب البعث العربي الاشتراكي في جبهة الاتحاد الوطني.

(٥) مقابلة مع الدكتور إبراهيم المعلم والسيد عادل صباح.

الوحدة ستؤدي بنظره إلى ضرب الحريات الديمقراطية والشعبية، وستحل الأحزاب السياسية، وستعمم صيغة الاتحاد القومي المصري كتنظيم سياسي وحيد على سوريا، كما أن الحزب الشيوعي كان يشكك بصوابية خيار الوحدة، وبوجود أمة عربية واحدة. وبأن البرجوازية المصرية ـ من خلال الوحدة ـ ستلحق الاقتصاد السوري، إنتاجاً وأسواقاً، بمصالحها[1].

أما الأحزاب الأخرى، لا سيما الحزب القومي السوري وحزب الكتائب اللبنانية، فكانت لها مواقف معادية للوحدة العربية.

فالحزب القومي السوري كان ينكر وجود أمة عربية، ويؤمن بالقومية السورية وبوحدة سوريا الكبرى، وأن أية وحدة غيرها تعد أمراً مخالفاً لمنطق التاريخ والجغرافيا[2].

أما حزب الكتائب اللبنانية، فكان يرى في الوحدة العربية خطراً على

---

(١) لا بد من الإشارة إلى أن الحزب الشيوعي اللبناني، بدأ منذ مؤتمره الثاني عام ١٩٦٨ تصحيحاً مضطرداً لخطه السياسي في إعادة الاعتبار لالتزامه بالقضية القومية.
ـ للمزيد من الاطلاع على موقف الحزب الشيوعي السوري ـ اللبناني من الوحدة عام ١٩٥٨، انظر «نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه»، مرجع سابق ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.
ـ محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة عام ١٩٨٨، ص ٤١٢.
ـ مقابلة مع السيد محسن إبراهيم.

(٢) للمزيد من الاطلاع على موقف الحزب القومي السوري من الوحدة عام ١٩٥٨، انظر لبيب زويا، «الحزب القومي الاجتماعي، تحليل وتقييم»، الطبعة الأولى، دار ابن خلدون، بيروت عام ١٩٧٣، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

كيان لبنان ووحدته واستقلاله[1].

---

(1) حزب الكتائب: أسسه بيار الجميل عام ١٩٣٦، جاءت نشأته شبيهة بنشأة الأحزاب الفاشية والنازية في ايطاليا والمانيا واسبانيا. في بداية تأسيسه أوكل إليه الرد على التظاهرات الوحدوية من قبل السلطة اللبنانية والمفوضية الفرنسية وذلك في محاولة للجم المطالب الإسلامية والوطنية في الاستقلال والسيادة.
آمن حزب الكتائب بالقومية اللبنانية ورفض فكرة سوريا الطبيعية والفكر القومي العربي.
للمزيد من الاطلاع على مبادىء وأهداف حزب الكتائب وموقفه من الوحدة العربية، انظر:
- الكتائب، «تاريخ حزب»، دار العمل، الجزء الأول، بيروت عام ١٩٧٩، ص ١٣٩ - ١٤٢.
- جريدة العمل، العدد ٣٦٢٧ الصادر في ٩ شباط عام ١٩٥٨ ص ١ و ٨، والعدد ٣٦٣٩ الصادر في ٢٣ شباط عام ١٩٥٨ ص ٢.

الفصل الثالث

الانتفاضة في جنوب لبنان

أولاً: الشرارات الأولى للانتفاضة: ١ ـ الشرارة الأولى في الجنوب.
٢ ـ الشرارة الثانية في بيروت.
٣ ـ ردود الفعل الأولية.

ثانياً: الإعداد والتنظيم: ١ ـ ظهور المقاومة الشعبية.
٢ ـ إقفال المناطق الوطنية وإقامة المتاريس.
٣ ـ السلاح والتدريب.
٤ ـ التنظيم واللجان.

أولاً: الشرارات الأولى للانتفاضة:

١ ـ الشرارة الأولى في الجنوب

كانت خطة عهد الرئيس شمعون على الصعيد الداخلي، لا سيما بعد قبوله بمبدأ ايزنهاور، ترمي إلى محاولة تمرير سياسته الخارجية عن طريق التضييق على أصوات الوطنيين المناوئين له. وهذا ما حدث فعلاً من خلال قمعه لتظاهرة ٣٠ أيار عام ١٩٥٧، وسقوط القتلى والجرحى وما رافقها من اعتقالات وتضييق على الصحف الوطنية، واعتقال رجالها بعد إلصاق التهم المختلفة بهم[١]. إلا أن ما كان يخشاه العهد هو ازدياد وتغلغل التيار القومي العربي[٢] في الأوساط الشعبية، وفي معظم المناطق اللبنانية لا سيما الجنوبية منها. فبدأ يعمل بكل الوسائل المتاحة لديه لوضع حد لتنامي هذا التيار ولو اضطره الأمر إلى استعمال القوة المسلحة[٣].

وما حادثة مهرجان عيتيت[٤] وما رافقها من قمع للجماهير المؤيدة

---

(١) موسى إسماعيل اليوسف، «ثورة الأحرار في لبنان»، مطبعة الزين، بيروت عام ١٩٥٨، ص ١٠٠ ـ ١٠١ ـ ١٠٢.

(٢) التيار القومي العربي كان يتألف من حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب.

(٣) Camille Chamoun, «Crise au Moyen-Orient» Page 366.

(٤) عيتيت: قرية جنوبية من قرى قضاء صور، تبعد ١٥ كلم عن مركز القضاء، تعلو ٣٠٠ م عن سطح البحر. ـ أنيس فريحة، «أسماء المدن والقرى اللبنانية وتفسير معانيها»، مكتبة لبنان، بيروت عام ١٩٨٥، ص ٤٤٠.

للوحدة العربية إلا دليل على ذلك.

أ ـ مهرجان عيتيت:

ضمن سلسلة الاحتفالات والمهرجانات الشعبية التي كان يقوم بها التيار القومي العربي في لبنان بمناسبة قيام الجمهورية العربية المتحدة، دعا حزب البعث العربي الاشتراكي ـ فرع صور ـ لإقامة مهرجان شعبي في قرية عيتيت بناء لرغبة جماعة من سكانها، وحدد الثاني من آذار عام ١٩٥٨ موعداً لإقامة هذا المهرجان، وتمكن أحد شبان القرية من الحصول على رخصة من الدوائر المختصة في مدينة صور لإقامته(١).

حضر المهرجان حشد كبير من أهالي مدينة صور والقرى المجاورة. وتضمنت كلمات الخطباء التهنئة بقيام الجمهورية العربية المتحدة ومبايعة دولة الوحدة. وقبل نهاية المهرجان حصلت حادثة تحقير للعلم اللبناني قام بها بعض الشباب المتحمسين(٢) مما دفع السلطات العسكرية المختصة في

---

(١) مقابلة مع السيد حسين شرف الدين، أجريت في صور بتاريخ ٢٦/ ٤/ ١٩٨٩. لا بد من الإشارة إلى أن السيد شرف الدين كان أحد مسؤولي حزب البعث العربي الاشتراكي في مدينة صور في فترة الخمسينات.

(٢) جاء في رواية السلطة الرسمية المختصة في مدينة صور للحادثة كما يلي: أثناء احتفال عيتيت بمناسبة قيام الجمهورية العربية المتحدة، قام بعض الشبان ومنهم شريف مصطفى السيد من صور، وانتزع العلم اللبناني الذي كان مركزاً على سطح البناء الذي كان يقام فيه الاحتفال، ومسح به حذاءه وناوله إلى رفاقه، إسماعيل يوسف شام، فاروق فؤاد حمادي، مصطفى ديب بيضون، كامل عبد الحسن بيطار، وجميعهم من صور، حيث حذوا حذو رفيقهم شريف على مشهد من جمهور الحاضرين، ثم قام مصطفى بيضون وحاول أن يحطم العلم على ركبته، عندها أسرع أحد أعضاء الحزب القومي السوري ويدعى محمد مصطفى المقدم من قرية وادي جيلو ـ قرب قرية عيتيت ـ وأخبر رجال الدرك في قرية جويا ـ قضاء صور، فجاء هؤلاء وحاولوا اعتقال الفاعلين فلم يجدوهم.
ـ جريدة النهار، العدد ٦٨٤٦ الصادر في أول نيسان عام ١٩٥٨، ص ٧.

مدينة صور بإصدار مذكرات توقيف بحقهم واعتقالهم[1].

وبعد توقيف المتهمين في سجن صور والتحقيق معهم، أصدر الحاكم المنفرد الجزائي في المدينة القاضي فريد الزغبي في ٢٨ آذار من العام نفسه، حكماً قضائياً يقضي بسجنهم مدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات[2].

لا بد من الإشارة إلى أنه إذا كانت حادثة تحقير العلم اللبناني حقيقة أو وشاية، فإن الأحداث التي جرت قبل صدور الحكم وبعده على المتهمين الخمسة، تدلّ على مدى نوايا السلطة العسكرية، وتشددها تجاه أهالي صور الوطنيين الموالين للتيار القومي العربي. فخلال الفترة الممتدة ما بين اعتقال المتهمين بتحقير العلم اللبناني من قبل السلطات العسكرية، وبين تنفيذ الحكم الصادر عن الحاكم المنفرد الجزائي، حدثت تشكيلات في قيادة

أما رواية جبهة الاتحاد الوطني التي أوردها أمين سرها النائب علي بزي بحضور السيد محمد صفي الدين - الوزير والنائب السابق لمدينة صور - في مؤتمر صحافي عقده في ٢٩ آذار عام ١٩٥٨ أهم ما ورد فيه: إن شباب منطقة صور أقاموا مهرجاناً في قرية عيتيت ابتهاجاً بقيام الجمهورية العربية المتحدة. وأثناء الاحتفال لاحظ أحد الشبان أن العلم اللبناني المركز فوق مبنى الاحتفال ملتف بسبب الريح الشديد، فصعد إلى سطح المبنى لنشره وتركيزه من جديد، فما كان من أحد عملاء السلطة المحلية المدعو محمد المقدم الذي حضر المهرجان بقصد الفتنة إلا أن وشى للدرك بأن شباناً أهانوا العلم اللبناني ومسحوا به أحذيتهم وحاولوا تكسيره، ونتيجة هذه الوشاية، اعتقلت السلطات المختصة في مدينة صور عدداً من الشبان وأودعتهم السجن في المدينة ثم حكمت عليهم أحكاماً تتراوح بين السنة والثلاث سنوات. لا بد من الإشارة إلى أنه من خلال المقابلات التي أجريتها في صور تبين لي أن الرواية الأولى كانت الأصح.

- جريدة «النهار»، العدد ٦٨٤٥ الصادر في ٣٠ آذار عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.

(١) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٤٦ الصادر في أول نيسان عام ١٩٥٨، ص ١. انظر ملحق رقم (١١)، ص ٣٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧. انظر ملحق رقم (١٢)، ص ٣٢٦.

الدرك في صور، حيث تم استبدال النقيب شفيق أبو شقرا في قيادة فصيلة صور مكان النقيب عبد الغني حمد قائد الفصيلة السابق. والمعروف عن النقيب أبي شقرا أنه كان من الموالين شخصياً للرئيس كميل شمعون، لذلك كان تعيينه في تلك الفترة بالذات من أجل استعمال العنف والشدة ضد الجماهير الناصرية[1].

ما كاد القاضي المنفرد الجزائي يلفظ الحكم على المتهمين بتحقير العلم اللبناني في ٢٨ آذار عام ١٩٥٨ حتى قام أهالي المعتقلين وأقرباؤهم وأصدقاؤهم، ولفيف من الأهالي الذين تجمعوا أمام السراي ينتظرون صدور الحكم بتظاهرة سلمية أخذت تندد بالحكم الجائر وتطالب بالإفراج عن المعتقلين[2]. وقد سار المتظاهرون في شوارع المدينة. وعلى الأثر أقفلت المتاجر وشارك أصحابها في التظاهرة ثم عاد المتظاهرون إلى السراي حيث مركز المحكمة والقائمقامية وأخذوا يهتفون هتافات تندد بالحكم الجائر وتطالب بالإفراج عن الموقوفين[3].

---

(١) جريدة «الأخبار»، العدد ١٩٨، الصادر في ٦ نيسان عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.
- مقابلة مع السيد حسين شرف الدين.

(٢) صورة تمثل لفيفاً من أهالي صور يقفون أمام السراي بانتظار صدور الحكم القضائي على أبنائهم. انظر ملحق رقم (١٣)، ص ٣٢٧.

(٣) من أهم الهتافات التي كان يهتفها المتظاهرون امام السراي:

«بدنا الوحدة الوطنية — إسلام ومسيحية
بدنا الأحرار — ما بينحبس غير الأبطال
بدنا تخفيض الحكم»

- جريدة «العمل»، العدد ٣٦٦٨ الصادر في ٢٩ آذار عام ١٩٥٨، ص ٢.

ومن الهتافات الأخرى أيضاً في هذه التظاهرة:
«وين العدل والإنصاف:
الأحرار بينحبسوا
وتطلع براءة عفاف»

- مقابلة مع السيد منيف فرج أجريت في صور ٣٠/ ٤/ ١٩٨٩. ولا بد من الإشارة إلى أن السيد فرج كان أحد مسؤولي حركة القوميين العرب في مدينة صور في مرحلة الخمسينات.

وقد تدخل رجال الدرك لتفريق المتظاهرين، لكنهم فوجئوا بتظاهرة أخرى أكثر عدداً، إلا أن المتظاهرين ما إن وصلوا إلى قرب محل أحد القوميين السوريين حتى انهال عليهم الرصاص، فأصيب أحد المتظاهرين وصرع على الفور(١). وهنا تجمهر الأهالي ومشوا بتظاهرة ثالثة، فما كان من رجال الدرك إلا أن أمطروا المتظاهرين بوابل من الرصاص مما أدى إلى إصابة عدة أشخاص تم نقلهم إلى المستشفى الحكومي في صور(٢). إلا أن القيمين عليه رفضوا استقبالهم، فاضطر ذووهم إلى نقلهم إلى صيدا والدماء تنزف من جراحهم(٣).

وفوجىء رجال الدرك من جهة أخرى، بمئات النسوة وهنّ يحملن صور الرئيس جمال عبد الناصر، ويهتفن ضد الحكم الصادر بحق المتهمين، وضد تعسف رجال الدرك. عندها عمد آمر الفصيلة للاتصال بالجيش والسلطات المختصة في صيدا لإرسال نجدة إلى صور. وعندما وصل أمر طلب النجدة إلى المتظاهرين انسحبوا إلى ظاهر المدينة، وأقاموا على كافة مداخلها حواجز من الحجارة والبراميل والأخشاب وتوزعوا على مختلف المفارق جماعات جماعات(٤).

ما كادت قوات الجيش تصل إلى مدخل المدينة حتى اضطرت إلى التوقف عند الحواجز، فأخذ المتظاهرون يرشقونها بالحجارة. إلا أن قوات

---

(١) جريدة «الأخبار»، العدد ١٩٠ الصادر في ٢٩ آذار عام ١٩٥٨، ص ٤. لا بد من الإشارة إلى أن القتيل الذي في هذه التظاهرة يدعى نبيل يوسف شام.
- مقابلة مع السيد منيف فرج.

(٢) الجرحى الذين أصيبوا في هذه التظاهرة هم: فوزي حسين البواب، شريف عبد الحسين يوسف، يوسف عطايا.
- جريدة «النهار»، العدد ٦٨٤٥ الصادر في ٣٠ آذار عام ١٩٥٨، ص ٢.

(٣) جريدة «الأخبار»، العدد ١٩١ الصادر في ٣٠ آذار عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.

(٤) جريدة «الأخبار»، العدد ١٩٥ الصادر في ٣ نيسان عام ١٩٥٨، ص ١. انظر ملحق رقم (١٤)، ص ٣٢٨.

الجيش تمكنت من السيطرة على الموقف بمؤازرة رجال الدرك وانتشرت في المدينة. عندها التجأ بعض المتظاهرين إلى الكلية الجعفرية، واعتصموا فيها. فما كان من القوات الحكومية إلا أن حاصرت الكلية وأنذرت المعتصمين بالاستسلام ضمن مهلة معينة وانتهى الأمر باستسلامهم جميعاً[1]. عندها دخل قائد فصيلة الدرك في صور - أبو شقرا - الكلية الجعفرية، وأخذ رجاله يحطمون الأبواب ويشتمون طلاب القسم الداخلي فيها أقبح الشتائم، ويضربون أساتذتهم وناظر الكلية بقسوة[2]. وتم اعتقال ما يزيد على ٢٦١ شخصاً ثم إرسالهم إلى سجن صيدا[3]. وفي اليوم التالي أعلن أهالي صور الإضراب العام. وأضربت المدينة إضراباً شاملاً. وفي ٣٠ آذار قامت تظاهرة نسائية كبرى احتجاجاً على اعتقال عدد كبير من الأهالي، وطالبت بإطلاق سراحهم، وتصدى لها رجال الدرك وأخذوا بإطلاق الرصاص في الهواء وحتى بضرب السيدات. عندها تدخل الجيش ثانية لتهدئة الحالة، وبقيت المدينة مضربة حتى تحقيق المطالب التالية:

١ - نقل قائمقام المدينة اميل البستاني وكذلك قائد فصيلة الدرك أبي شقرا.

٢ - إطلاق سراح المعتقلين وإعادة النظر في الحكم الذي صدر عن الحاكم المنفرد بحق المتهمين.

إلا أن السلطات المختصة في المدينة رفضت هذه الشروط، ولم تكتفِ بسياسة القمع والتنكيل بالمواطنين العزل، بل عمدت إلى قطع المياه عن المنازل التي اشترك سكانها بالإضراب، مما حمل السكان إلى الاستعانة بمياه البرك والآبار[4]. كذلك فإن السلطات المحلية في صور حاولت أن

---

(١) جريدة «العمل»، العدد ٣٦٦٩، الصادر في ٣٠ آذار عام ١٩٥٨، ص ٤.
(٢) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٤٥ الصادر في ٣٠ آذار عام ١٩٥٨، ص ٢.
(٣) جريدة «العمل»، العدد ٣٦٦٩ الصادر في ٣٠ آذار عام ١٩٥٨، ص ٤.
(٤) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٤٦، الصادر في ١ نيسان عام ١٩٥٨، ص ١.

تستحصل من مجلس الأمن الداخلي على قرار يقضي بإقفال الكلية الجعفرية بناء على طلب وزير الاقتصاد الوطني ونائب صور الأستاذ كاظم الخليل، إلا أن المجلس أحال القضية إلى مجلس الوزراء حيث رفضت أكثرية أعضائه اتخاذ قرار من هذا النوع[1].

وفي الثاني من نيسان كانت لجنة التضامن الجنوبية مع أبناء صور[2] قد حددت موعداً لذهاب كل من يوسف ونقولا سالم إلى مدينة صور لتهدئة الحالة فيها. وعندما علم أهالي المدينة بذلك بدأوا يتجمعون في تظاهرة حاشدة يتقدمهم رجال الدين لاستقبال الوفد وإطلاعه على مطالب المدينة. وقبل وصول الوفد - وربما لمنع وصوله إلى المدينة - تصدى رجال الدرك للمتظاهرين وأمطروهم بزخات من الرصاص. وكان يعاونهم في إطلاق النار أفراد من الحزب القومي السوري[3]. وصرع الرصاص

(١) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٤٦ الصادر في ١ نيسان عام ١٩٥٨، ص ١.
(٢) لجنة التضامن مع أهالي صور: تشكلت هذه اللجنة في بيروت في ٣١ آذار عام ١٩٥٨ في منزل السيد أحمد الأسعد على أثر قمع السلطات العسكرية في مدينة صور لمظاهرة الأهالي الذين رفضوا الحكم القضائي الصادر بحق المتهمين الخمسة بتحقير العلم اللبناني في ٢٨ آذار عام ١٩٥٨، وكانت تهدف هذه اللجنة إلى دعم صمود أهالي صور وكانت تضم: أحمد الأسعد، صبري حمادة، يوسف سالم، علي بزي، معروف سعد، شفيق مرتضى، د. نزيه البزري، محمد صفي الدين، صلاح البزري، سليمان عرب، محمد علي الرز، سعيد فواز، زهير عسيران، د. علي بدر الدين، عباس حلاوي، جعفر شرف الدين، محمد جواد، نصرت أبو خليل، سليمان الزين، محمود صفا، شفيق لطفي، د. علي جابر، د. لبيب أبو ظهر، عارف الزين.
- جريدة «النهار»، العدد ٦٨٤٧ الصادر في ٢ نيسان عام ١٩٥٨، ص ١.
(٣) لا بد من الإشارة إلى أن الحزب القومي السوري كان حزباً ناشطاً في مدينة صور نظراً للشعارات القومية التي طرحها في أعقاب نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ لا سيما وحدة سوريا الكبرى، رفض اغتصاب فلسطين وتجزئة الوطن السوري. إلا أن وقوف هذا الحزب إلى جانب عهد الرئيس شمعون وأنصاره آل الخليل في مدينة صور ومنطقتها ضد الجماهير الوطنية والقومية الناصرية فضلاً عن مساندته للعهد =

ثلاثة من المتظاهرين، وجرح خمسة وعشرون آخرون بينهم خمس سيدات[1].

أما السيدان يوسف ونقولا سالم فوصلا في أثناء الاصطدام إلى مدخل المدينة. إلا أنهما منعا من الدخول إليها، وعلى الأثر قصدا القاسمية[2]، حيث قابلا قائد المنطقة العسكرية، وأطلعاه على ما يجري في صور، وطلبا منه تدخل الجيش فلبى طلبهما. وما ان ظهر الجيش عند مداخل صور حتى انسحب رجال الدرك[3].

ب - ردود الفعل على حوادث صور:

كان للحوادث الأليمة التي وقعت في مدينة صور ردود فعل رسمية

= الشمعوني فيما بعد في محاولة القضاء على الانتفاضة الشعبية المسلحة التي قامت ضده في أعقاب اغتيال الصحافي نسيب المتني في ٨ أيار عام ١٩٥٨، أدت مواقف الحزب هذه إلى بدء انحساره بشكل شبه نهائي بعد انتهاء الانتفاضة.

- للمزيد من الاطلاع على مبادىء الحزب القومي السوري، انظر أنور الخطيب، «المجموعة الدستورية، دستور لبنان»، الجزء الثاني، مطابع قدموس الجديدة، بيروت عام ١٩٧٠، ص ٥٠٨ - ٥٠٩.

(١) القتلى الذين سقطوا في هذه التظاهرة هم: معن حلاوة، محمد قاسم، إبراهيم سلامة. أما الجرحى فهم: أميرة محفوظ، منيرة فارس، فاطمة شور، زهرة محفوظ، أم يوسف نزال، الشيخ محمد عقيل، عباس ومحمد شغري، حسن بيضون، محمود شعبان، مصطفى بحر، محمد شميط، حسن خالد، عبد الرؤوف صفي الدين، عباس بحر، محمد ؛ ر، جميل فاخوري، عدنان سلامة، محمد الحوراني، الطفل محمد حب الله، علي شور، مصطفى الضاوي، العريف سامي عبد الصمد، الدركي نهرا.
للمزيد من الاطلاع، انظر جريدة «العمل»، العدد ٣٦٧٣ الصادر في ٤ نيسان عام ١٩٥٨، ص ٢. وجريدة «الأخبار»، العدد ١٩٨ الصادر في ٦ نيسان عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.

(٢) القاسمية: منطقة تقع شمالي مدينة صور، يقوم عليها جسر يعرف بجسر القاسمية أو جسر الليطاني حيث يصب نهر الليطاني في البحر المتوسط.

(٣) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٤٨، الصادر في ٣ نيسان عام ١٩٥٨، ص ١.

وشعبية. فعلى الصعيد الرسمي، ظهرت أول ردة فعل من وزير العدلية بعد أن كلّفه مجلس الوزراء الذهاب إلى صور وإعداد تقرير مفصل عما جرى. وأهم ما تضمنه التقرير أن المتظاهرين رفضوا قرار قائد الدرك في المدينة بعدم التظاهر، وأحدثوا شغباً وفوضى، وحدث إطلاق نار من قبلهم فرد رجال الدرك دفاعاً عن النفس فسقط عدد من القتلى والجرحى بين الطرفين[١].

وأيّد الوزير كاظم الخليل (نائب صور) تقرير وزير العدلية، واتهم بعض المعارضين لا سيما النائب علي بزي والسيد محمد صفي الدين (نائب صور السابق) بتحريض الأهالي على التظاهر[٢].

ورأى النائب كامل الأسعد أن معالجة الحكم لحوادث صور تمت بذهنية إجرامية. وما سفك الدماء الذي قامت به السلطة في صور إلا حلقة في سلسلة المجازر الداخلية التي افتعلتها في كل بقعة من لبنان[٣].

أما النائب معروف سعد فكان رأيه مختلفاً عن آراء زملائه حول ذيول مهرجان عيتيت، وحول الإضرابات التي وقعت في أعقابه. إذ اتهم القوميين السوريين بافتعال هذه المشاكل[٤]. وتساءل النائب رضا وحيد (نائب صور) عن الأسباب التي دفعت الحكومة لاستخدام الرصاص في قمع

---

(١) للمزيد من الاطلاع على ما ورد في تقرير وزير العدلية حول حوادث صور في ٢ نيسان عام ١٩٥٨، انظر «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٣ نيسان عام ١٩٥٨، ص ٥٠٩ ـ ٥١٠.

(٢) للمزيد من الاطلاع على تصريح الوزير الخليل، راجع جريدة «العمل»، العدد ٣٦٧٢ الصادر في ٣ نيسان عام ١٩٥٨، ص ١.

(٣) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٣ نيسان عام ١٩٥٨، ص ٥٢٠ ـ ٥٢١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥١٦ ـ ٥١٧.

تظاهرات صور في الوقت الذي يوجد بحوزتها القنابل المسيلة للدموع؟[1].

أما على الصعيد الشعبي، فظهرت أول ردة فعل من النائب السابق لمدينة صور السيد محمد صفي الدين الذي أكّد علمه، وهو في سراي صيدا في أثناء بدء الحوادث بأن التدابير التي لجأ إليها الدرك لقمع تظاهرة الأهالي في صور صدرت أوامرها من بيروت، من العهد مباشرة[2].

وأصدر تجمع من أبناء الجنوب نداءً استنكر فيه مجزرة صور، وناشد أبناء الجنوب إلى اليقظة ونبذ التفرقة الطائفية والتضامن مع أبناء صور لتحقيق مطالبهم في إطلاق سراح المعتقلين ومعاقبة المسؤولين عن سفك الدماء. كما دعا التجمع أبناء الجنوب والشعب لمساعدة عائلات الضحايا[3].

وفي اليوم التالي لصدور الحكم القضائي على المتهمين بتحقير العلم اللبناني، وبعد سقوط قتيل وعدد من الجرحى، احتشد أهالي بلدة النبطية في النادي الحسيني، ونظموا تظاهرة حاشدة ضمت مئات المواطنين، هتف فيها المتظاهرون ضد تصرفات السلطة، ثم طيّروا برقية استنكار إلى الصحافة[4].

وفي مدينة صيدا، شارك أهلها في التظاهرة التي نظمها أهالي

---

(١) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة المنعقدة في ٨ نيسان عام ١٩٥٨، ص ٥٠٨ مكرر. لا بد من الاشارة إلى أن النائب رضا وحيد كان قد فاز على قائمة كاظم الخليل عن دائرة صور في الانتخابات النيابية عام ١٩٥٧.

(٢) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٤٨، الصادر في ٣ نيسان عام ١٩٥٨، ص ٨.

(٣) للمزيد من الاطلاع على نداء تجمع أبناء الجنوب، انظر جريدة «النهار»، العدد ٦٨٤٥ الصادر في ٣٠ آذار عام ١٩٥٨، ص ١. انظر ملحق رقم (١٥)، ص ٣٢٩.

(٤) للمزيد من الاطلاع على مضمون برقية أهالي النبطية إلى الصحافة، انظر جريدة «النهار»، العدد ٦٨٤٦ الصادر في أول نيسان عام ١٩٥٨، ص ٨.

المعتقلين في صور في ٢٩ آذار عام ١٩٥٨ في أثناء نقل السلطة أبناءهم إلى سجن صيدا، وأقفلت المحلات وأضربت المدينة، وتقدم التظاهرة كل من النائب معروف سعد والدكتور نزيه البزري (نائب صيدا السابق آنذاك)، وكان المتظاهرون يهتفون هتافات تتضمن مطالبة السلطة الإفراج عن المعتقلين[١].

وفي بلدة بنت جبيل جرت تظاهرة سلمية ـ بعد الصلاة في المسجد ـ في ٢ نيسان عام ١٩٥٨ إثر ورود الأهالي أخبار سقوط القتلى والجرحى في صور، نددت بسياسة العهد في قمع الأبرياء المسالمين من أهالي صور. كما وجه أهالي قرية اليهودية، برقية إلى المسؤولين والصحف تتضمن استنكار الأهالي لسياسة التعسف والظلم والاستبداد التي مارستها السلطة ضد أبناء صور الوطنيين[٢].

كما قامت وفود كثيرة من قرى جنوب لبنان بزيارة الصحف، ووقّعت عرائض الاحتجاج على مجزرة صور، وطالبت بمحاكمة المسؤولين الذين أراقوا الدماء وأزهقوا الأرواح. وكان أهم تلك البرقيات: برقية من أهالي

---

(١) لا بد من الإشارة إلى أن مشاركة الدكتور نزيه البزري إلى جانب النائب معروف سعد في هذه التظاهرة يعدّ تحولاً هاماً في سياسة الدكتور البزري تجاه العهد الشمعوني.
ـ للمزيد من الاطلاع على تفاصيل تظاهرة أبناء صيدا تأييداً لإخوانهم أهالي صور، انظر جريدة «النهار»، العدد ٦٨٤٥ الصادر في ٣٠ آذار عام ١٩٥٨، ص ١. وجريدة «العمل»، العدد ٣٦٧٢ الصادر في ٣ نيسان عام ١٩٥٨، ص ١.

(٢) للمزيد من الاطلاع، انظر جريدة «العمل»، العدد ٣٦٧٢ الصادر في ٣ نيسان عام ١٩٥٨، ص ١. وجريدة «النهار»، العدد ٦٨٥٠ الصادر في ٥ نيسان عام ١٩٥٨، ص ٢.
ـ اليهودية: قرية لبنانية تقع في جنوب لبنان ـ قضاء بنت جبيل، تدعى اليوم السلطانية، ترتفع ٦٠٠ م عن سطح البحر وتبعد ١٣ كلم عن مركز القضاء.
ـ أنيس فريحة، «أسماء المدن والقرى اللبنانية، وتفسير معانيها»، مرجع سابق، ص ٤٤٨.

قرية شقرا وأخرى من أهالي قرية جويا[1].

ورفع أهالي عيترون عريضة إلى رئيس مجلس الوزراء احتجاجاً على الاضطهاد والتنكيل بأبناء صور، وطالبوا المسؤولين بإطلاق سراح المعتقلين، وإجراء تحقيق لمعرفة مدبري الفتنة ومعاقبة المسؤولين عن الحوادث الدامية. كما أرسل الأهالي عريضة مماثلة إلى رئيس مجلس النواب[2].

وأذاع اتحاد شباب صور بياناً في الثاني من نيسان عام ١٩٥٨ اتهم فيه كلاً من القائمقام وآمر فصيلة الدرك أبو شقرا بالتخطيط للمجزرة ضد أهالي صور الوطنيين بالتعاون والتنسيق مع جماعة آل الخليل في المدينة. كما دعا البيان الأهالي إلى متابعة النضال لتحقيق المطالب العادلة في نقل كل من القائمقام وآمر فصيلة الدرك والإفراج عن المعتقلين[3].

---

(١) ـ قرية شقرا: تقع في قضاء بنت جبيل، تبعد ١٤ كلم عن مركز القضاء وتعلو ٥٥٠ متراً عن سطح البحر.
ـ أنيس فريحة، «أسماء المدن والقرى اللبنانية وتفسير معانيها»، مرجع سابق، ص ٤٤٨.
ـ قرية جويا: تقع في قضاء صور، تبعد ١٨ كلم عن مركز القضاء وتعلو ٣٠٠ م عن سطح البحر.
ـ المصدر نفسه، ص ٤٣٨.
للمزيد من الاطلاع عن مضمون برقيات أهالي شقرا وجويا، انظر جريدة «الأخبار»، العدد ١٩٨ الصادر في ٦ نيسان عام ١٩٥٨، ص ٨.

(٢) ـ قرية عيترون: تقع في قضاء بنت جبيل، تبعد ٦ كلم عن مركز القضاء، ترتفع ٧٢٥ م عن سطح البحر.
ـ أنيس فريحة، «أسماء المدن والقرى اللبنانية وتفسير معانيها»، مرجع سابق، ص ٤٤٨.
للمزيد من الاطلاع على مضمون برقيتي أهالي عيترون، انظر جريدة «الأخبار»، العدد ٢٠٠ الصادر في ٨ نيسان عام ١٩٥٨، ص ٧.

(٣) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٤٨ الصادر في ٣ نيسان عام ١٩٥٨، ص ٨. انظر ملحق =

كما أذاعت جبهة الاتحاد الوطني في الثاني من نيسان أيضاً بياناً إلى الشعب اللبناني اتهمت فيه الحكم بمحاولته فرض سياسة القمع، والتنكيل والإرهاب على المواطنين. كما اتهمت الحكم بالتخطيط للمجزرة التي حصلت في صور عن طريق تعيينها بشكل مفاجىء لآمر فصيلة الدرك أبو شقرا «المعروف بولائه الشخصي للرئيس شمعون». ونبّه البيان أخيراً إلى الخطر الذي سينتج عن مثل هذه الممارسات وما يتبعها من تهديد لوحدة الوطن وكيانه[1].

أما الهيئات الدينية في جبل عامل، فبرز موقفها من خلال موقف المجتهد الأكبر العلاّمة الشيخ محمد التقي صادق إمام بلدة النبطية الذي أدلى بتصريح في الخامس من نيسان حول مجزرة صور. وأهم ما ورد في هذا التصريح «إن قضية الطائفية هي أبواب فتحها الأجنبي للدخول منها إلى البلاد ولتفرقة الشعب حتى تتم له السيادة، فجميع الأديان تنبذ التفرقة الطائفية وتدعو إلى الوفاق والسلام. كما رأى أن الحكام في لبنان قد اتخذوا الفتن وسيلة للوصول إلى أهدافهم وتنفيذ شهواتهم وأغراضهم. وحادثة صور فتنة لتفرقة الطائفة نفسها ليتمكن ذوو الغايات والشهوات من السيطرة على الحكم والإمرة والنفوذ. فضرب النساء وانتهاك الحرمات وقطع المياه والهجوم على الكلية الجعفرية وضرب المعلمين والطلاب حادث غريب في بابه»[2].

ج - نتائج حوادث صور:

إزاء الموقف الصلب الذي وقفه أهالي صور الوطنيون في وجه

= رقم (١٦)، ص ٣٠٠.

(١) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٤٨ الصادر في ٣ نيسان عام ١٩٥٨ ص ٨.

(٢) للمزيد من الاطلاع على تصريح مفتي الطائفة الشيعية، انظر جريدة «الأخبار»، العدد ١٩٨ الصادر في ٦ نيسان عام ١٩٥٨، ص ٧.

التدابير القمعية للسلطة، وأتباعها من جماعة آل الخليل والحزب القومي السوري في المدينة من جهة، ونتيجة للضغوطات التي مارسها النواب المعارضون في جنوب لبنان وانتقادهم لتصرف السلطة الخاطىء في معالجة الأحداث في صور من جهة ثانية، وبفعل وقوف الأهالي في مدن وقرى جنوب لبنان، خصوصاً متظاهرة ومضربة ومستنكرة لمجازر السلطة في صور من جهة ثالثة. وبناء على تدخل اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش وإصراره، اضطرت الحكومة إلى الإذعان لمطالب الأهالي في مدينة صور وذلك بالإفراج عن المعتقلين، ونقل قائد فصيلة الدرك أبو شقرا وجميع رجال الدرك وتعيين العقيد هشام قريطم مكانه[1]، وكذلك تم نقل القائمقام اميل البستاني وتعيين مصباح الخطيب مكانه كوكيل للقائمقامية في المدينة[2].

وفي اليوم التالي لصدور قرار الحكومة، أعلنت اللجنة التنفيذية للجنة التضامن مع أهالي صور في الرابع من نيسان عام ١٩٥٨ قراراً بإنهاء الإضراب في المدينة بعد أن دام تسعة أيام متتالية. وهكذا عاد الهدوء الحذر إلى مدينة صور بعد أن حصدت أحداثها أربعة قتلى وأكثر من خمسين جريحاً.

لقد ساهمت حوادث صور ما بين أوائل آذار عام ١٩٥٨ وأوائل نيسان من العام نفسه في تعميق الهوة بين الجماهير الوطنية في منطقة صور خصوصاً، وفي جنوب لبنان عموماً من جهة، وبين العهد الشمعوني ومؤيديه من جهة أخرى.

---

(١) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٤٩ الصادر في ٤ نيسان عام ١٩٥٨، ص ١.
(٢) مجلة «العرفان»، المجلد رقم ٤٥ الصادر عام ٥٧ ـ ١٩٥٨، ص ٧٩٧.
ـ جريدة «العمل»، العدد ٣٦٨٣ الصادر في ٤ نيسان عام ١٩٥٨، ص ١.

لقد حاول العهد من خلال حوادث صور أن يقمع بالقوة التيار الوطني والقومي الموالي للناصرية من جهة، وأن يفرض نهجه في موالاة الغرب من جهة ثانية، وكذلك محاولته الاستمرار في العمل على تجديد ولايته لست سنوات أخرى من جهة ثالثة.

إلا أن هذه السياسة التي اتبعها العهد لم تثبط من عزيمة أبناء صور الوطنيين الذين استطاعوا بفضل نضالهم وانتفاضتهم التي استمرت تسعة أيام متواصلة أن يفرضوا على الحكم مطالبهم التي أعلنوها منذ بداية الحوادث، والقاضية بنقل كل من قائد فصيلة الدرك والقائمقام وبالإفراج عن المعتقلين.

من جهة أخرى، فإن ذيول حوادث صور قد أبقت النار تحت الرماد. فحالة الغليان والهياج ضد تصرفات السلطة ومؤيديها ـ لا سيما آل الخليل في صور والحزب القومي السوري ـ بقيت متأججة في نفوس المواطنين الوطنيين. وكان يقود هذه الحالة في المدينة الأحزاب الوطنية والقومية وبالأخص حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني.

وفي السادس من أيار عام ١٩٥٨ أي قبل اندلاع الانتفاضة في لبنان بيومين فقط، أصدر الشباب القومي العربي (التابع لحركة القوميين العرب) بياناً بمناسبة ذكرى شهداء لبنان، حيث قارن فيه بين شهداء ٦ أيار عام ١٩١٦ على أيدي الأتراك وبين شهداء لبنان، وخصوصاً شهداء صور في نيسان عام ١٩٥٨. واعتبر البيان أنه إذا كانت ذكرى شهداء أيار الأولى قد رسمت صورة بشعة للسفاحين الأتراك، فإن ذكرى شهداء نيسان الثانية قد رسمت صورة أبشع للسفاحين في لبنان الذين داسوا حرمة الشعب في سبيل الحكم، وفي سبيل المزيد من امتصاص خيرات الشعب واستغلاله. وقد وجه البيان نداء للشعب اللبناني يحثه على مواصلة النضال، وتقديم المزيد من الشهداء لإتمام رسالة الشهداء والتضحية لتحطيم العهد الذي تنكر

للشهداء وطعن ببطولاتهم[1].

إن حالتي الغليان والهياج سيطرتا على مشاعر الوطنيين ونفوسهم في صور خصوصاً والجنوب ولبنان عموماً ضد تصرفات السلطة وسياستها القمعية وأدتا إلى تعميق الهوة بين المعارضة الوطنية من جهة، وبين العهد وأتباعه من جهة أخرى، فضلاً عن استمرار العهد في تعنّته في محاولة تعديل الدستور للتجديد للرئيس شمعون لولاية أخرى من جهة ثالثة. كل ذلك جعل إمكانية انفجار الوضع على مستوى لبنان على قاب قوسين أو أدنى.

٢ ـ الشرارة الثانية للانتفاضة في بيروت:

أ ـ اغتيال الصحافي نسيب المتني:

إذا كان مهرجان عيتيت وما نتج عنه من غليان في صفوف أهالي صور خصوصاً والشعب اللبناني في كافة مناطقه الوطنية عموماً هو الشرارة الأولى التي أشعلت فتيل الانتفاضة في لبنان، فإن الانفجار الكبير الذي دوى في أرجاء لبنان من أقصاه إلى أقصاه كان اغتيال الصحافي نسيب المتني صاحب جريدة التلغراف فجر الثامن من أيار عام ١٩٥٨.

كان نسيب المتني من الصحفيين الذين تعرضوا أكثر من مرة لمحاولة اغتيال في عهد الرئيس شمعون بسبب سياسته المعارضة للنهج الشمعوني لا سيما فيما يتعلق بسياسته الخارجية، وانحرافه عن مبادىء الميثاق الوطني وموالاته للغرب.

فإثر النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات النيابية عام ١٩٥٧، بدأ

(١) بيان الشباب القومي العربي في لبنان في ٦ أيار عام ١٩٥٨، انظر ملحق رقم (١٧)، ص ٣٣١.

نسيب المتني وغيره من الصحفيين يكتبون عن مهزلة هذه الانتخابات وما رافقها من تزوير لإرادة المواطنين. كما وجّه انتقاداته اللاذعة إلى الحكم وراح يصف الهوة السحيقة التي سيتردى بها الشعب إن هو لازم الصمت على تصرفات الحكم، لا سيما فيما يتعلق بمحاولة تعديل الدستور وتجديد الولاية[1].

وكانت أحداث صور إثر مهرجان عيتيت قد شغلت حيزاً هاماً في صحيفة التلغراف، حيث أظهر فيها صاحبها بصراحته المعروفة حقيقة ما جرى ولا سيما فيما يتعلق بتعسّف وظلم السلطة في مواجهتها للأهالي المسالمين في المدينة[2].

وكان من البديهي أن تثير هذه الصراحة حفيظة حماة العهد، فشرعوا يعتقلون الصحفيين الأحرار ويضيقون عليهم الخناق، ويقيمون عليهم الدعاوى، وعلى رأس من شملهم الاعتقال الصحافي نسيب المتني صاحب التلغراف، وخيري الكعكي صاحب الشرق، وحنا غصن صاحب الديار، وسليم اللوزي صاحب الحوادث، ونسيب نمر المدير المسؤول للأخبار، وكان أشهر هؤلاء الصحفيين تهجماً على العهد هو الصحافي نسيب المتني[3].

ولما لم يصل عهد الرئيس شمعون إلى نتيجة حاسمة في إيقاف التيار الوطني والقومي الجارف، لجأ إلى سياسة البطش والتنكيل، فقام «أحد أتباع العهد» بمحاولة اغتيال نسيب المتني، واستطاع أن يضربه بموسى في

---

(١) موسى إسماعل اليوسف، «ثورة الأحرار في لبنان»، مرجع سابق، ص ١٠٠ ـ ١٠٣.

(٢) مقابلة مع السيد محمد صفي الدين. لا بد من الإشارة إلى أنني لم أوفق في الاطلاع على جريدة التلغراف العائدة لتلك الفترة رغم تفتيشي المتواصل عليها.

(٣) موسى اليوسف «ثورة الأحرار في لبنان»، مرجع سابق، ص ١٠٤.

وجهه ضربات غير قاتلة(١)، مما اقتضى أن تدبر له عملية اغتيال أخرى. ففي إحدى الليالي عندما كان نسيب المتني متوجهاً إلى بيته بعد منتصف ليل ٨ أيار، حيث أنهى العمل في جريدته، تصدى له أحد الأشخاص وأطلق عليه الرصاص فأصيب بإحدى عشر رصاصة أدت إلى مصرعه(٢).

ب - ردود الفعل على اغتيال الصحافي نسيب المتني:

١ - موقف العهد:

رأى الرئيس كميل شمعون أن حادثة الاغتيال للصحافي المتني قد تمت في ظروف غامضة(٣).

أما رئيس الحكومة سامي الصلح فاتهم رجال المخابرات السورية باغتيال المتني(٤).

٢ - موقف النواب الجنوبيين:

رأى النائب كامل الأسعد في جلسة مجلس النواب المنعقدة في الثامن من أيار عام ١٩٥٨ أن مصرع الصحافي المتني هو مصرع الحرية في لبنان، وأن ذنبه الوحيد أنه كان يؤمن بحرياته ورسالته، ولم يكن يتوانى عن إبداء رأيه وانتقاده لفساد الحكم، ومهاجمته للحاكمين وتسمية الأشخاص بأسمائها(٥).

---

(١) موسى اليوسف، «ثورة الأحرار في لبنان»، مرجع سابق، ص ١٠٥ - ١٠٦.
(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٤٣٧ الصادر في ٨ أيار عام ١٩٥٨، ص ١.
(٣) Camille Chamoun, «Crise au Moyen Orient», Page 399.
(٤) سامي الصلح، «احتكم إلى التاريخ»، مرجع سابق، ص ١٧٣. للمزيد من الاطلاع على بيان رئيس الحكومة، انظر جريدة «السياسة»، العدد ٤٣٨ الصادر في ٩ أيار عام ١٩٥٨، ص ٢.
(٥) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الحادية عشرة المنعقدة في ٨ أيار عام ١٩٥٨، ص ٦٥٥ - ٦٥٦.

وأعلن النائب جان عزيز في الجلسة نفسها، أن اغتيال نسيب المتني كان بسبب سياسة العهد، السياسة القائمة على الاستفزاز والتسليح والتنكيل، ووجه سؤالاً لرئيس الحكومة عما فعلت حكومته فيما يتعلق بحراسة الصحافي المغدور سيما وأنه تعرض سابقاً لمحاولة اغتيال[1].

ورأى النائب علي بزي في الجلسة نفسها أيضاً أن حوادث القتل التي تحدث منذ مدة دون أن يحاكم المجرمون، هي التي شجعت القاتل على قتل نسيب المتني. كما رأى أن الجو الموجود في البلاد منذ عام ونيف لا يمنع الناس من أن يقتتلوا، وفي ختام كلمته أشار إلى «أن جريمة اغتيال المتني لن تعرف. ولو عرفت لطمست لأن الآلة التي تعمل بها الحكومة ليست آلة كشف الحقائق بل طمسها»[2].

٣ ـ الموقف الشعبي:

١ ـ موقف الصحافة الوطنية:

بعد ساعات قليلة على حادث اغتيال الصحافي نسيب المتني دعا مجلس نقابة محرري الصحافة في جلسة استثنائية، صباح الثامن من أيار، جميع الصحف في لبنان إلى الإضراب العام لمدة ثلاثة أيام ابتداءً من العاشر من أيار استنكاراً وشجباً لاغتيال صاحب التلغراف[3].

٢ ـ موقف جبهة الاتحاد الوطني:

اجتمعت جبهة الاتحاد الوطني في لبنان في الثامن من أيار وأذاعت بياناً على الشعب اللبناني أهم ما جاء فيه:

---

(١) «محاضر جلسات مجلس النواب» محضر الجلسة الحادية عشرة المنعقدة في ١٨ أيار عام ١٩٥٨ ص ٦٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٥٩ ـ ٦٦٠.

(٣) للمزيد من الاطلاع على بيان مجلس نقابة محرري الصحافة، انظر جريدة «السياسة»، العدد ٤٣٨ الصادر في ١٩ أيار عام ١٩٥٨، ص ١.

ـ اعتبار الحاكمين مسؤولين عن حادث الاغتيال.
ـ إعلان الإضراب العام في كافة أنحاء البلاد[1].

٣ ـ بيان القوة الثالثة:

أعلنت القوة الثالثة في الثامن من أيار تضامنها مع قرار الصحافة وجبهة الاتحاد الوطني الدعوة للإضراب العام استنكاراً لحادث اغتيال الصحافي المتني[2].

٤ ـ موقف مؤتمر الأحزاب والشخصيات الوطنية:

أذاع مؤتمر الأحزاب والشخصيات الوطنية في لبنان في الثامن من أيار بياناً إلى الشعب اللبناني استنكر فيه الجريمة، واتهم الحكم بتدبير حادث الاغتيال. كما دعا إلى الإضراب العام، وطلب من المواطنين التجاوب حقناً لدمائهم ودفاعاً عن حرياتهم الأساسية[3].

وفي ١٠ أيار أعلن النائب السابق لمدينة صيدا الدكتور نزيه البزري استنكاره لجريمة اغتيال المتني، ورفضه لسياسة عهد الرئيس شمعون ونهجه في الحكم. كما شارك الدكتور البزري في التظاهرة الحاشدة التي انطلقت في شوارع مدينة صيدا تندد بعهد الرئيس شمعون وتتهمه باغتيال الصحافي المتني[4].

كما استنكر أبناء مدن وقرى الجنوب جريمة اغتيال المتني، وطيّروا برقيات إلى الصحف المحلية في لبنان. وكان أهم تلك البرقيات، برقية

---

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٤٣٨ الصادر في ٩ أيار عام ١٩٥٨، ص ١.
انظر ملحق رقم (١٨)، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣.
(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٤٣٨ الصادر في ٩ أيار عام ١٩٥٨، ص ٨.
(٣) المصدر نفسه، ص ٨.
(٤) مقابلة مع الدكتور نزيه البزري، أجريت في صيدا بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢٠.

أهالي بنت جبيل وصور والنبطية[1].

كما تظاهر الأهالي - وعلى رأسهم التيار الوطني والقومي - في مدن وقرى الجنوب استنكاراً لجريمة اغتيال المتني، واتهموا الحكم بتدبير حادث الاغتيال. وكان أهم هذه التظاهرات تلك التي جرت في مدن صيدا وصور وفي قرية النبطية[2].

٣ - ردود الفعل الأولية على الانتفاضة:

أ - الإضراب العام

تجاوبت كافة المناطق الوطنية في لبنان عموماً، وفي الجنوب خصوصاً، مع الدعوات التي وجهتها جبهة الاتحاد الوطني ومؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والصحافة الوطنية، إلى الإضراب العام استنكاراً لجريمة اغتيال الصحافي نسيب المتني.

ففي مدينة صيدا، ومنذ أن عمّ خبر الاغتيال، اجتمعت الأحزاب والقوى الوطنية والقومية برئاسة النائب معروف سعد ودعت الصيداويين إلى الإضراب والتظاهر ضد السلطة بعد أن حملتها مسؤولية الاغتيال[3].

وقد وزع الصيداويون البيانات الصادرة عن جبهة الاتحاد الوطني ومؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية[4].

---

(١) للمزيد من الاطلاع على مضمون هذه البرقيات، انظر جريدة «السياسة»، العدد ٤٣٩، الصادر في ١٣ أيار عام ١٩٥٨، ص ٧. انظر أيضاً ملحق رقم (١٩)، ص ٣٣٤.

(٢) مقابلات شخصية أجريت مع كل من السادة: حسيب عبد الجواد، حسين شرف الدين، عادل صباح ومنيف فرج.

(٣) مقابلة مع السيد حسيب عبد الجواد.

(٤) المصدر نفسه.

وبذلك يكون الصيداويون بكافة فئاتهم قد منعوا أي اختراق أو تأثير على أجواء الإضراب في المدينة.

وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن عاملاً آخر ساهم في منع الاختراق أو التأثير السلبي على حركة الإضراب في صيدا، هو عدم تواجد حقيقي للقوى المؤيدة لعهد الرئيس شمعون كالحزب القومي السوري أو حزب الكتائب اللبنانية[1].

كذلك، فإن مدن وقرى الجنوب تجاوبت مع الإضراب[2]، وحاولت جماعة آل الخليل في مدينة صور يساندها القوميون السوريون مقاومة حركة الإضراب في المدينة عن طريق تهديد التجار بعدم إقفال محلاتهم. إلا أن هؤلاء لم يصغوا لهذا التهديد بل فضلوا الإقفال والمشاركة في حركة الإضراب العام[3].

استمر الإضراب في كافة المناطق الوطنية من الثاني عشر من أيار عام ١٩٥٨ حتى نهاية شهر تموز من العام نفسه (تاريخ انتخاب اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش رئيساً للجمهورية اللبنانية). وذلك عندما أذاعت جبهة الاتحاد الوطني بياناً دعت فيه أصحاب المتاجر والمحلات إلى إعادة الحركة بشكل جزئي من الصباح وحتى الساعة الحادية عشر قبل الظهر ابتداءً من الرابع من أيلول. والتزمت جميع المدن والقرى الوطنية في جنوب لبنان بقرار جبهة الاتحاد الوطني[4].

---

(١) مقابلة مع السيد مصطفى صالح أجريت في صيدا بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٥. لا بد من الإشارة إلى أن السيد صالح كان أحد مسؤولي حركة القوميين العرب في مدينة صيدا في مرحلة الخمسينات.

(٢) جريدة النهار، العدد ٦٨٧٩ الصادر في ١٣ أيار عام ١٩٥٨، ص ٨.

(٣) مقابلة مع السيد حسين شرف الدين.

(٤) جريدة النهار، العدد ٦٩٧٥ الصادر في ٤ أيلول عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.

ب ـ التظاهرات:

كانت مدينة طرابلس السباقة في التعبير عن استنكارها لجريمة اغتيال الصحافي نسيب المتني. إذ استجابت لدعوة الإضراب العام. وفي اليوم التالي لحادثة الاغتيال، قامت تظاهرة حاشدة في المدينة ضمت أكثر من ألف شخص من المصلين الخارجين من جامع المنصور، وتزامنت مع تشييع جثمان المتني في بيروت. وكان متظاهرو طرابلس يهتفون ضد رئيس الدولة ويرددون شعارات تطالب بسقوط العهد. فما كان من رجال قوى الأمن الداخلي إلا أن قمعوا التظاهرة بقوة السلاح، فأطلقوا نيرانهم على المتظاهرين العزل وسقط منهم ٣٥ قتيلاً و ١٧٠ جريحاً[١].

إثر الحوادث الدامية في طرابلس وجّهت جبهة الاتحاد الوطني ومؤتمر الأحزاب نداءً إلى الشعب بمواصلة الإضراب العام المعلن سابقاً. كما دعت إلى تظاهرة كبرى في بيروت في الثاني عشر من أيار تأييداً لأهالي طرابلس ضد تعسف السلطة. وهتف المتظاهرون بسقوط مبدأ ايزنهاور وعملائه في لبنان. وواجهت السلطة المتظاهرين بالقوة لا سيما في منطقة النويري والبسطة وقبر الوالي وأطلقت نيرانها عليهم[٢]، مما أدى إلى سقوط ثمانية قتلى وثلاثون جريحاً[٣]. عندها هجم المتظاهرون على مركز الإسعاف البلدي ـ حيث أطلقت النار على المتظاهرين ـ فأحرقوه بعد أن هرب من فيه، ثم أكملوا طريقهم إلى الشوارع الرئيسة في العاصمة ينادون بسقوط الرئيس شمعون، ويعلنون الجهاد في سبيل تحقيق هذا المطلب[٤].

---

(١) للمزيد من الاطلاع على نتائج تظاهرة طرابلس، انظر جريدة «السياسة»، العدد ٤٣٩ الصادر في ١٣ أيار عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.
(٢) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٢٢٥.
(٣) جريدة «السياسة»، العدد ٤٣٩ الصادر في ١٣ أيار عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.
(٤) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

أما في جنوب لبنان، فقامت التظاهرات في مختلف مدنه وقراه استنكاراً لتعسف السلطة، وقمعها لتظاهرتي طرابلس وبيروت. ففي بلدة النبطية، قامت تظاهرة صاخبة في ١٢ أيار لم يقم رجال الدرك المتواجدون في مخفر البلدة بأي تحرك مضاد. كما وجه الأهالي إنذاراً إلى قوات السلطة في البلدة حذروها من العواقب بعد أن وصل إلى علمهم أن أسلحة تم توزيعها على القوميين السوريين في البلدة. كما وزّع أهالي النبطية بياناً على الصحف قرروا فيه الجهاد في سبيل الوطن وإنقاذه من أيدي حكامه الطغاة[١].

وشهدت مدينة صور تظاهرات حاشدة استنكاراً لقمع تظاهرتي طرابلس وبيروت، شارك فيها الأهالي من مختلف الفئات. وكان يتقدمها المشايخ و «السيّاد» وممثلو الأحزاب السياسية لا سيما حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني. ندد المتظاهرون بوحشية السلطة، وطالبوا الرئيس شمعون بالاستقالة ووقف سفك دماء الأبرياء[٢].

وفي عدلون ـ قضاء الزهراني ـ اعتصم المتظاهرون في مخفر الدرك استنكاراً لتعسف السلطة ضد مظاهرتي طرابلس وبيروت[٣].

وفي بنت جبيل، تجمع الأهالي في ساحة البلدة ووقفوا دقيقة صمت على أرواح ضحايا حوادث طرابلس وبيروت[٤]

---

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٤٤٠ الصادر في ١٤ أيار عام ١٩٥٨، ص ٥ و ٨. لا بد من الإشارة إلى أن عملية توزيع الأسلحة على القوميين السوريين تدلل على مدى العلاقة الوثيقة بين العهد والحزب القومي السوري إبان انتفاضة عام ١٩٥٨.

(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٤٤٢ الصادر في ١٦ أيار عام ١٩٥٨، ص ٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥.

(٤) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٩٠ الصادر في ٢٥ أيار عام ١٩٥٨، ص ٥.

كما تظاهر طلاب المدارس في قضاء حاصبيا، وحملوا يافطات كتب عليها عبارات تطالب رئيس البلاد بالاستقالة حقناً للدماء. وهجم المتظاهرون على مراكز الدرك الذين حاولوا إطلاق الرصاص لتفريقهم، إلا أنه لم تقع إصابات في صفوف الطرفين[1].

وفي صيدا، قام المتظاهرون بمحاولة شل حركة السير بين صيدا وبيروت، ومنعوا صهاريج البترول من الوصول إلى بيروت من مرفأ الزهراني. وأذاعت الهيئات الشعبية في المدينة إنذاراً إلى شركة «مدريكو» البترولية تحذرها فيه بإحراق مستودعات البترول في مصفاة الزهراني إذا واصلت إرسال البترول إلى بيروت[2]. وكانت أهم التظاهرات التي قام بها الصيداويون تلك التي جرت في ٢٠ أيار حيث كانت هتافات المتظاهرين تطالب بسقوط شمعون وأتباعه[3].

---

(١) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٨٣ الصادر في ١٧ أيار عام ١٩٥٨، ص ٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ٥.
(٣) جريدة «السياسة»، العدد ٤٤٦ الصادر في ٢١ أيار عام ١٩٥٨، ص ٤.

ثانياً: الاعداد والتنظيم:

١ - ظهور المقاومة الشعبية:

واجهت القوات العسكرية الرسمية للسلطة بالقوة المسلحة حركة الإضراب، والتظاهرات التي قامت بها الجماهير الوطنية اللبنانية في مختلف المناطق تلبية لطلب جبهة الاتحاد الوطني إثر اغتيال الصحافي الشهيد نسيب المتني. فوجهت رصاص بنادقها إلى صدور المتظاهرين العزل في طرابلس وبيروت، مما أدى إلى سقوط عشرات الضحايا ومئات الجرحى. كما أطلقت حكومة سامي الصلح على زعماء المعارضة لقب العصاة. ولم تكتف بذلك بل صممت على إجهاض حركة الإضراب بالقوة. كما وجّه الرئيس شمعون إنذاراً لرجال المعارضة الوطنية تضمن ما مفاده: إن كنتم رجالاً فأثبتوا[١].

أمام تجاهل عهد الرئيس شمعون لإضراب الشعب وتظاهراته وصيحاته المدوية بضرورة اعتزال رئيس البلاد للحكم، وأمام لجوء حكومة سامي الصلح إلى قمع حركة الإضراب والتظاهرات بالقوة، وإطلاق الرصاص على أفراد الشعب المعتصمين في أحيائهم، وأمام اقتناع زعماء المعارضة بأن حركة الإضراب والتظاهرات لن تزحزح الرئيس شمعون عن كرسي الرئاسة كما حلّ بسلفه الرئيس بشارة الخوري، ظهرت ـ وكردة فعل على موقف السلطة ـ أعمال عسكرية في لبنان عموماً وفي الجنوب خصوصاً، لا سيما في مدينة صيدا. وتجلى ذلك في إلقاء المتفجرات التي

---

(١) موسى اليوسف، «ثورة الأحرار في لبنان»، مرجع سابق، ص ١٢٨.

لم تسفر عن أية أضرار سوى استمرار الإضراب وإشاعة جو من التوتر العام ضد السلطة، ثم تطور الوضع إلى نسف خطوط سكة الحديد لمنع مرور قطار البترول عليها[1] .

وما لبث الصيداويون أن شكلوا قوة عسكرية من الشباب المتحمّس بقيادة النائب الوطني معروف سعد أطلقوا عليها اسم المقاومة الشعبية[2] .

أما في منطقتي حاصبيا ومرجعيون فإن نواة المقاومة الشعبية بدأت تظهر في أواسط شهر أيار لا سيما في منطقة شبعا الحدودية[3] . فتشكلت بناء على طلب النائب السابق أحمد الأسعد، في قرى العرقوب (شبعا، كفرشوبا، كفرحمام، الهبارية) لجان محلية أو محاكم شعبية يتألف كل منها من رئيس وأعضاء وكاتب وأمين صندوق[4] .

وقد حافظت منطقة جزين ـ بشكل عام ـ طيلة فترة الانتفاضة على هدوئها واستقرارها. وذلك بفضل سياسة الحياد التي اتخذها زعماؤها السياسيون أمثال النائب جان عزيز ونقولا سالم. وقد عزز هذا الحياد توقيع كل من جان عزيز وأحمد الأسعد ومعروف سعد وكمال جنبلاط لعريضة تعلن حياد منطقة جزين[5] . هذا، ولا بد من الإشارة إلى أن هذه المنطقة لم تكن يوماً من الأيام تربة لنمو الأحزاب خصوصاً تلك التي تتلون بألوان

---

(١) مقابلة مع السيد حسيب عبد الجواد.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٨١ الصادر في ١٥ أيار عام ١٩٥٨، ص ٤.

(٤) «مذكرات الشيخ أسعد سويد»، مخطوط غير منشور في مكتبة ابنه العميد الدكتور ياسين سويد، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

ـ مقابلة مع السيد علي مصطفى عبد الله، أجريت في بيروت بتاريخ ٢/٦/ ١٩٩٠.
لا بد من الإشارة إلى أن السيد عبد الله كان قائداً للمقاومة الشعبية في شبعا إبان انتفاضة عام ١٩٥٨.

(٥) مقابلة مع الدكتور نزيه البزري.

طائفية فاقعة رغم أن غالبية سكانها تنتمي إلى الطائفة المسيحية.

أما في مدينة صور، رغم كونها منطقة عسكرية، فإنها سبقت غيرها من مدن وقرى الجنوب في تشكيل جبهة وطنية تضم الأحزاب الوطنية والقومية في المدينة، لا سيما حركة القوميين العرب، حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الشيوعي اللبناني، وعدداً من الوطنيين المستقلين. وكانت تهدف هذه الجبهة إلى قيادة العمل الوطني في المدينة ومواجهة الأحداث الطارئة، لا سيما تلك التي أعقبت مهرجان عيتيت، وما أسفرت عنه من نتائج. كما كانت مهمتها ضبط العلاقة بين التيارات الوطنية للصالح العام فضلاً عن أنها كانت صلة الوصل مع المعارضة في صيدا، وباقي المناطق الوطنية الأخرى لا سيما جبهة الاتحاد الوطني في بيروت. وقد استمرت الجبهة في تأدية دورها ـ حتى بعد تشكيل قيادة المقاومة الشعبية في المدينة ـ إبان الانتفاضة لا سيما فيما يتعلق بالاتصال بالقيادات السياسية للمقاومة الشعبية خارج مدينة صور، ودعم المقاومة في المدينة مادياً ومعنوياً، وكذلك الاتصال بالنائب السابق أحمد الأسعد من أجل تأمين السلاح للمقاومين ولجبهة الاتحاد الوطني في بيروت لتأمين المال واللباس والأدوية والمؤن للمقاتلين[١].

وعندما بدأت طلائع المقاومة الشعبية تظهر في الأفق في منتصف شهر أيار كردة فعل على قمع السلطة الرسمية، وبعد تحرشات السلطة وأتباعها في المدينة ـ آل الخليل والحزب القومي السوري ـ بالمواطنين في صور، واستفزازهم في محاولة لإجهاض حركة الإضراب في المدينة وصولاً إلى إخراجها من حركة المعارضة العامة، اجتمع قادة الأحزاب السياسية المعارضة في صور، لا سيما الحزبين الرئيسين المعارضين، حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي وشكلا قيادة عسكرية موحدة أطلق

---

(١) مقابلة مع السيد جعفر شرف الدين.

عليها اسم قيادة المقاومة الشعبية[١]، كانت منذ ذلك الحين نواة ظهور المقاومة الشعبية المسلحة في المدينة[٢].

وفي النبطية، تشكلت ـ منذ اندلاع الانتفاضة ـ نواة المقاومة الشعبية في البلدة وذلك لمنع قوى السلطة الرسمية وأتباعها من أية محاولة اختراق للبلدة والقرى المجاورة لها. إلا أن قوى السلطة وأتباعها قامت بمحاولة استفزاز المواطنين، لا سيما بعد وصول بعض الأسلحة إلى عناصر الحزب القومي السوري من مخفر الدرك في البلدة، مما دفع أفراد المقاومة الشعبية للرد على الاستفزاز، فتم مصرع أحد عناصر القوميين السوريين. وفي اليوم التالي اجتمعت الأحزاب الوطنية والقومية في المدينة وشكلت قيادة للمقاومة الشعبية[٣]. وكان إمام بلدة النبطية الشيخ محمد التقي صادق يباركها ويحيطها بدعمه. كما كان أنصار النائب السابق أحمد الأسعد يشكلون دعماً ومناخاً لها. وقد اتخذت القيادة مركزاً لها في مدرسة الزهراء (وسط بلدة النبطية قرب النادي الحسيني)[٤]. وفي منطقة بنت جبيل، تأخر ظهور المقاومة الشعبية، بعض الوقت كونها منطقة عسكرية على الحدود مع فلسطين المحتلة من جهة، وبسبب النقص في التنظيم السياسي والعسكري للقوى المناهضة لعهد الرئيس شمعون وأتباعه المحليين من جهة أخرى. إلا أن الشعور الوطني والقومي كان مسيطراً على غالبية الأهالي فيها لا سيما

---

(١) مقابلة مع السيد يوسف حبيب، أجريت في بيروت بتاريخ ١٩٨٩/٦/٣٠. لا بد من الإشارة إلى أن السيد حبيب كان أحد مسؤولي حزب البعث العربي الاشتراكي في صور إبان الانتفاضة عام ١٩٥٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ضمت قيادة المقاومة الشعبية في بلدة النبطية كلاً من: د. إبراهيم المعلم، عادل صباح (عن الحزب الشيوعي)، محي الدين محي الدين، حسين سرحان (عن حزب البعث العربي الاشتراكي)، حبيب صادق، مهدي صادق (مستقلين).
ـ مقابلة مع السيد حبيب صادق أجريت في بيروت بتاريخ ٢٠/ ٥/ ١٩٩٠.

(٤) المصدر نفسه.

بعد قيام الوحدة العربية بين مصر وسوريا، وبسبب الموقف من عهد شمعون الموالي للغرب. إلا أنه ومنذ اندلاع الانتفاضة في ١٢ أيار، اندفع الشباب الملتزم في الأحزاب الوطنية والقومية وأنصار النائب السابق أحمد الأسعد إلى حمل السلاح الفردي الذي كان بحوزتهم وشكلوا مجموعات مسلحة للدفاع عن النفس ضد أي تعد من قوات السلطة، أو غيرها الموالية للعهد مثل القوميين السوريين[١].

لا بد من الإشارة إلى أن السيد أحمد الأسعد كان حريصاً على عدم حدوث أية مقاومة عسكرية في منطقة بنت جبيل ربما لخوفه من فقدان تأييد المسيحيين له في قرى تلك المنطقة. أما القرى المسيحية في المنطقة (عين ابل، دبل، رميش..) فلم تحرك ساكناً طيلة فترة الانتفاضة بسبب قلة عدد سكانها، وعدم وجود قوى موالية للسلطة فيها من قوميين سوريين أو كتائب، وبسبب وجودها بجوار قرى عديدة فيها أكثرية شيعية مؤيدة للتيار الوطني والقومي وللسيد أحمد الأسعد[٢].

٢ ـ إقفال المناطق الوطنية وإقامة المتاريس:

خطا قادة المعارضة في البلاد الخطوة الثانية. وهي إقفال المناطق الوطنية في وجه قوى السلطة الحكومية، وأتباعها بعد تشكيلهم لفرق المقاومة الشعبية.

إن سقوط القتلى والجرحى في تظاهرتي طرابلس وبيروت ـ وكردة فعل على تصرف السلطة في محاولتها إنهاء الإضراب بالقوة المسلحة ـ دفع النائب معروف سعد وبالتنسيق مع قادة الأحزاب الوطنية والقومية في المدينة إلى إقفال «بلدة» صيدا القديمة في وجه قوات الحكومة والموالين

---

(١) مقابلة مع السيد خليل بيضون.
(٢) المصدر نفسه.

لها حتى تكون المقر والملجأ الأمين للقوى الشعبية المعارضة. وبذلك يكون النائب سعد قد عزل صيدا القديمة عن المناطق الأخرى التي كانت تسيطر عليها قوات الجيش والدرك وعناصر من القوميين السوريين في المدينة. وكان هؤلاء يتمركزون في القلعة البرية والقلعة البحرية والطرقات الرئيسة باتجاه بيروت شمالاً وصور جنوباً[1].

بعد ذلك اتخذت قيادة المقاومة الشعبية في صيدا قراراً يقضي بتحصين البلدة القديمة خوفاً من محاولات اختراق لها، فأقامت الحواجز والمتاريس الترابية ومراكز للتفتيش وللمراقبة عند مداخلها[2]. وانتقل النائب معروف سعد ومعظم قيادة المقاومة الشعبية الصيداوية إلى البلدة القديمة المقفلة.

وقدّر عدد المتاريس التي وضعت على مداخل البلدة القديمة حوالي أربعة عشر متراساً[3]. وقد وضعت قيادة المقاومة الشعبية عدداً من المقاومين بشكل ثابت ومتحرك للمراقبة على سطوح الأبنية المقابلة لمواقع قوى السلطة العسكرية، فضلاً عن أن قوات المقاومة الشعبية كانت منتشرة في البساتين المحيطة بالشارع العام (طريق بيروت ـ صور) وجسر سينيق (جنوبي صيدا) حتى جسر الأولي (شمالي صيدا). وفي الوقت نفسه كانت

---

(١) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٨٨ الصادر في ٢٣ أيار عام ١٩٥٨، ص ٣.

(٢) محمد مجذوب، معروف سعد، «عندما قاومنا»، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٥٩، ص ٨٥.

(٣) إن أهم المتاريس التي وضعت على مداخل بلدة صيدا القديمة هو: متراس البوابة الفوقا مقابل شركة الكهرباء القديمة تحت القلعة البرية حيث كان يتمركز الجيش، متراس رجال الأربعين عند المدخل الجنوبي للبلدة القديمة بمحاذاة البحر ومقابل القلعة البرية، متراس درج الأميركان مقابل مدرستي الأميركان والفرير سابقاً، متراس بوابة الشاكرية مقابل «قشلة» الدرك شمالاً والطريق الرئيسة شرقاً، متراس خان الإفرنج مقابل الشارع المحاذي للبحر..
- مقابلة مع السيدين حسيب عبد الجواد ومصطفى صالح.

مشرفة على خط سكة الحديد. كما وضعت المجموعات المسلحة التابعة لها على مداخل ومنافذ البلدة القديمة ليلاً نهاراً[١].

أما قوى السلطة العسكرية في المدينة، فكانت تتمركز في القلعتين البرية والبحرية و «القشلة» (مركز الدرك ويقع في الطرف الشمالي من البلدة القديمة)، ومركز السنترال القديم (شارع الريفولي ـ وسط المدينة)، ومركز المحافظة، حيث مخفر الدرك ومكتب المحافظ والقائمقام ودوائر القضاء، وشركة الكهرباء، وعلى جسري سينيق والأولي، وكذلك في الأبنية المطلة على الشارع الرئيسي للمدينة (شارع رياض الصلح) والمقابلة للبلدة القديمة[٢].

وفي مدينة صور وبعد تشكيل قيادة المقاومة الشعبية في أواخر أيار، أي بعد اندلاع الانتفاضة بأيام معدودة، قررت قيادة المقاومة في المدينة إقفال بلدة صور القديمة، وجعلها منطقة عسكرية يحظر دخولها على قوات السلطة العسكرية وأتباعها[٣]. وكانت الحدود الجغرافية للمنطقة المقفلة تمتد من بوابة صور الرئيسة باتجاه نادي التضامن، فالكلية الجعفرية وصولاً إلى منطقة خراب الإنكليز لجهة الجنوب والغرب[٤]. أما الأحياء التي شملتها هذه المنطقة فهي: حي المصاروة، حي الجامع، حي المنارة، الحارة التحتا، حارة الجورة. أما الحي المسيحي فترك حراً. وكانت قوات الجيش تسيطر عليه كما كانت تتمركز في الأبنية العالية المشرفة على البلدة المقفلة، فضلاً عن تمركزها في مواقع هامة أخرى كبنك سوريا ولبنان (البنك المركزي حالياً)، بناية فرحات قرب البلدية، منطقة خراب الإنكليز. أما جماعة آل الخليل والحزب القومي السوري ورجال الدرك، فكانوا

---

(١) مقابلة مع السيدين حسيب عبد الجواد ومصطفى صالح.
(٢) مقابلة مع السيد مصطفى صالح.
(٣) مقابلة مع السيد يوسف حبيب.
(٤) مقابلة مع السيد حسين شرف الدين.

يسيطرون على المناطق الأخرى للمدينة لا سيما مدخلها الرئيس (الجهة الشرقية) حيث يوجد بيت آل الخليل، وكانوا يتحركون بحرية في هذه المناطق[1].

رافق إقفال بلدة صور القديمة من قبل المقاومة الشعبية، إقامة متاريس رملية على مداخلها من أجل تحصينها ومنع اختراقها. وقد وجهت قوات السلطة إنذاراً للمقاومين بضرورة رفع المتاريس وفتح أبواب المدينة. إلا أن هؤلاء لم يذعنوا للإنذار[2].

وفي بلدة النبطية، قررت قيادة المقاومة الشعبية التي تشكلت في أواخر أيار، وضمت ممثلين عن الأحزاب الوطنية والقومية والمستقلين برعاية ومباركة إمام البلدة، إقفال البلدة لا سيما بعد حادثة الاستفزاز التي قام بها أحد أفراد القوميين السوريين والتي أدت إلى مصرعه. وتم وضع الحواجز على مداخل البلدة لا سيما في الليل، وذلك منعاً لأية محاولة تسلل قد تقوم بها السلطة العسكرية والقوميون السوريون[3]. وكانت أهم تلك الحواجز: حاجز قرب مدرسة الزهراء (مقر قيادة المقاومة الشعبية)، حاجز على مفرق النبطية الفوقا (لجهة الشرق)، حاجز على مدخل النبطية

---

(١) مقابلة مع السيد حسين شرف الدين.

(٢) أهم المتاريس الرملية التي أقامتها المقاومة الشعبية على مداخل بلدة صور القديمة هي: متراس على بوابة صور الرئيسة، متراس عند نادي التضامن، متراس على مدخل حي المنارة، متراس قرب منزل أبو علي المملوك، متراس على مدخل حي الجورة المواجه لخراب الإنكليز، متراس قرب محل حسين الشب، متراس عند مدخل الحارة التحتا (وراء سينما ريفولي اليوم).
- مقابلة مع السيدين حسين شرف الدين ومنيف فرج.

(٣) لا بد من الإشارة إلى أن عناصر القوميين السوريين الذين كانوا في البلدة قبل اندلاع الانتفاضة قد غادروها ومن بقي منهم - لا سيما بعد مقتل أحدهم - فقد أخذت المقاومة الشعبية من أهله تعهداً أمام إمام البلدة بعدم القيام بأي تحرك أو استفزاز.
- مقابلة مع السيد عادل صباح.

(لجهة الجنوب)، حاجز في حي البياض (لجهة الشمال)، حاحز على مفرق النبطية لجهة بلدة كفرمان (شمال شرق النبطية)، حاجز عند مبنى مدرسة الراهبات المؤدي إلى الحي المسيحي[١]. وكانت هذه الحواجز ثابتة في الليل، أما في النهار، فكانت تجول دوريات متحركة في شوارع البلدة. وكان معظم أفراد المقاومة الشعبية من العناصر الحزبية أو من أصدقائهم أو من المستقلين الموثوق بهم. وكان كل من يمر على الحاجز الليلي عليه أن يعرّف عن نفسه على بعد أمتار من الحاجز ومن ثم يتقدم، فيتم التعرف عليه، ويسأل عن سبب تجوله ليلاً ومن ثم يتابع سبيله بعد التأكد منه[٢].

أما قوى السلطة العسكرية، فكانوا يتواجدون في مخفر البلدة القريب من مدرسة الزهراء. وكان عددهم محدوداً ولم يحركوا ساكناً طيلة مدة الانتفاضة لا سيما وأنه لم يكن في البلدة موقع عسكري للجيش. حتى إن المقاومة الشعبية استطاعت أن تفاوضهم على عدم الخروج بسلاحهم إلى البلدة[٣].

أما في المناطق الأخرى لا سيما منطقة حاصبيا ـ مرجعيون العسكرية المتاخمة للأراضي الفلسطينية المحتلة حيث ثكنة مرجعيون العسكرية، فإنه وعند اندلاع الانتفاضة سيطرت المقاومة الشعبية ـ التي تشكلت من أنصار أحمد الأسعد، وعناصر حزبية من التيار الوطني والقومي ـ على الموقف نتيجة للشعور القومي العارم لدى أهالي المنطقة وتأييدهم المطلق

---

(١) مقابلة مع السيد عادل صباح.

(٢) مقابلة مع السيد محي الدين محي الدين، أجريت في النبطية بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٣. لا بد من الإشارة إلى أن السيد محي الدين كان أحد أعضاء قيادة المقاومة الشعبية في النبطية إبان انتفاضة عام ١٩٥٨.

(٣) مقابلة مع الدكتور إبراهيم المعلم، أجريت في النبطية بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٣. لا بد من الإشارة إلى أن الدكتور المعلم كان أحد أعضاء قيادة المقاومة الشعبية في النبطية إبان انتفاضة عام ١٩٥٨ وأحد مسؤولي الحزب الشيوعي اللبناني في البلدة في تلك الفترة.

للجمهورية العربية المتحدة.

ففي منطقة العرقوب كانت المقاومة الشعبية تسيطر على قرى كفرشوبا، شبعا، الهبارية، كفرحمام عدا راشيا الفخار[1]، التي يسيطر عليها القوميون السوريون، وكانت القرى الأخرى في قضائي حاصبيا ومرجعيون بمعظمها تقريباً تحت سيطرة المقاومة الشعبية، عدا حاصبيا مركز القضاء ومرجعيون مركز القضاء أيضاً، فكانتا تحت سيطرة الجيش اللبناني[2].

أما القوميون السوريون وأنصار الرئيس كميل شمعون، فكانوا يسيطرون ـ فضلاً عن راشيا الفخار ـ على بعض القرى المسيحية مثل القليعة، الكفير، كوكبا، الخربة[3].

وكانت عناصر المقاومة الشعبية في القرى التي تسيطر عليها تقيم الحواجز الليلية على أطراف القرى ومداخلها تحسباً لأي هجوم من قبل القوى المضادة[4].

---

(١) إن قرى العرقوب (كفرشوبا، شبعا، الهبارية، كفرحمام، راشيا الفخار) تقع جميعها في قضاء حاصبيا.
ـ أنيس فريحة، أسماء المدن والقرى اللبنانية وتفسير معانيها، مرجع سابق، ص ٤٥٢.

(٢) مقابلة مع السيد عمر عمر، أجريت في بيروت بتاريخ ٣٠/٥/١٩٩٠. لا بد من الإشارة إلى أن السيد عمر كان أحد مسؤولي حزب البعث العربي الاشتراكي في منطقة العرقوب إبان انتفاضة عام ١٩٥٨، كما كان أحد أعضاء لجنة المقاومة الشعبية في قرية كفرحمام في تلك الفترة.

(٣) إن قرى الكفير، كوكبا، الخربة تقع في قضاء حاصبيا. أما قرية القليعة فتقع في قضاء مرجعيون.
ـ أنيس فريحة، «أسماء المدن والقرى اللبنانية وتفسير معانيها»، مرجع سابق، ص ٤٥١ و ٤٥٢.

=

(٤) «مذكرات الشيخ أسعد سويد»، مرجع سابق، ص ١٦٧.

٣ ـ السلاح والتدريب:

بعد ظهور فرق المقاومة الشعبية المسلحة بدأ قادة المعارضة في لبنان عموماً والجنوب خصوصاً، بالتفكير في إيجاد السبل المناسبة لتأمين السلاح سيما وأن حكومة الرئيس سامي الصلح قد اتخذت قراراً حاسماً يقضي بقمع حركة الإضراب بالقوة المسلحة.

ففي صيدا بدأت قيادة المقاومة الشعبية التي اتخذت مقراً لها في النادي المعني، ثم في ثانوية المقاصد الإسلامية، البحث عن السبل لتأمين السلاح. فالسلاح لم يكن مؤمناً لدى المقاومين بالشكل المطلوب، إذ أنه لم يكن في حوزتهم سوى السلاح الفردي بما فيه بنادق الصيد، فضلاً عن بعض البنادق الألمانية الصنع والمسدسات ورشاشات من نوع «ستن» الإنكليزية الصنع إلى جانب بعض القنابل اليدوية الدفاعية التي كان يملكها بعض أنصار النائب معروف سعد والتي كانوا محتفظين بها منذ نكبة فلسطين[١]، أما الذين كانوا يحملون السلاح فلا يتجاوز عددهم الخمسين عنصراً في بداية الأحداث[٢].

ومع اشتداد ضغوطات قوات السلطة على قوى المعارضة لعهد شمعون في لبنان عموماً، وبعض مناطق الجنوب خصوصاً، استطاع المقاومون الصيداويون ـ قبل نهاية شهر أيار عام ١٩٥٨ ـ من الحصول على كمية من الأسلحة الخفيفة التي كانوا يشترونها بالمال من بعض أنصار

= ـ مقابلة مع السيد عمر عمر.

(١) مقابلة مع السيد أحمد المجذوب، أجريت بتاريخ ٢٨ تموز عام ١٩٨٩.
لا بد من الإشارة إلى أن السيد المجذوب كان أحد أنصار النائب معروف سعد إبان الانتفاضة عام ١٩٥٨.

(٢) مقابلة مع السيد حسيب عبد الجواد.

الرئيس شمعون ومن القوميين السوريين[١]. كما أن قيادة المقاومة الشعبية بدأت بإرسال المقاومين إلى سوريا لجلب السلاح وكان معظم الذين يرسلون ينتمون لحزب البعث العربي الاشتراكي. أما الطريق التي كان يسلكها المقاومون فهي: صيدا ـ داريا ـ بسابا ـ مزرعة الشوف ـ المختارة ـ دير العشاير ـ سوريا، ومن ثم أصبح يخزن السلاح في بلدة مزبود (إقليم الخروب) وفي حارة صيدا. ومنها كان يتم تهريبه إلى المناطق الأخرى لا سيما إلى مدينة صور عبر شاحنات الفاكهة «والسواد»[٢].

أما الأسلحة التي كانت تهرب من سوريا فكانت تشمل بنادق، رشاشات، برنات، قنابل يدوية، متفجرات وذخائر. ولم يزد عدد القطع التي وصلت إلى منطقة صيدا طيلة فترة الأحداث على أربعمائة قطعة بينها خمس أو ست رشاشات متوسطة[٣].

وكانت السلطات العسكرية تعتقد أن المقاومين في صيدا يملكون كميات كبيرة من الأسلحة التي كانت تهرب من سوريا إلى مخيم اللاجئين الفلسطينيين في «عين الحلوة» قرب صيدا منذ العام ١٩٥٧، ومن ثم كان ينقل إلى الصيداويين، وأن بعض الصيداويين والفلسطينيين الموالين لسوريا تلقوا تدريبات عسكرية جيدة قبل أحداث عام ١٩٥٨[٤]. كما كانت تعتقد أن أحمد الأسعد كان يرسل كميات من الأسلحة إلى المقاومين في صيدا بشخص النائب معروف سعد، وكان الأسعد يرسل هذه الأسلحة مع أتباعه

---

(١) معروف سعد، محمد مجذوب، «عندما قاومنا»، مرجع سابق، ص ١١٠ ـ ١١١ ـ ١١٢.

ـ لا بد من الإشارة إلى أنه من خلال المقابلات الشخصية التي أجريتها مع بعض الشخصيات الصيداوية التي عاصرت أو شاركت في الانتفاضة لم يؤكدوا كثيراً هذه المعلومات.

(٢) مقابلة مع السيد مصطفى صالح.

(٣) مقابلة مع السيد حسيب عبد الجواد.

(٤) جريدة «العمل»، العدد ٣٥٩٥ الصادر في ٢ كانون الثاني عام ١٩٥٨، ص ٢.

من بانياس في سوريا إلى صيدا ومختلف المناطق الوطنية اللبنانية، وأن السلطات اللبنانية قد اعتقلت عدداً من هؤلاء، فاعترفوا بذلك[١].

أما أنصار عهد الرئيس شمعون، وعناصر الحزب القومي السوري في صيدا ومنطقتها، فكان السلاح يوزع عليهم قبل بدء الأحداث بأكثر من سنة. وكانت الأسلحة تأتي من الولايات المتحدة الأميركية ومن دول حلف بغداد، إلى الجيش اللبناني وقوات الدرك. وهؤلاء بدورهم يوزعونها على فرق الأنصار التابعة للعهد وللقوميين السوريين[٢].

وكان التدريب على السلاح يتم لأفراد المقاومة الشعبية والمتطوعين في حارة صيدا وفي بلدة صيدا القديمة المقفلة وفي ثانوية المقاصد الإسلامية ثم في منطقة المسلخ، كما كانت بعض العناصر الحزبية (حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب) تتلقى تدريباً عسكرياً خاصاً في سوريا تستمر الدورة حوالي الشهر أو أكثر[٣].

وكان معظم مسلحي المقاومة الشعبية في صيدا أما من أصدقاء معروف سعد الذين اشتركوا معه في حرب فلسطين عامي ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، أو من الشباب ذوي الخبرة في حمل السلاح واستعماله، أو من بعض عناصر الدرك والأمن الداخلي الذين التحقوا بالمقاومة منذ بدايتها حماساً واندفاعاً، أو من الشباب المتطوع في أحياء البلدة القديمة. وقد وصل عدد أفراد المقاومة الشعبية الذين كانوا يحملون السلاح إلى حوالي مائتي عنصر[٤]، حتى أن النائب معروف سعد كان يقوم بالتدريب على السلاح نتيجة لخبرته السابقة في حرب فلسطين كما أشرنا

---

(١) جريدة «العمل»، العدد ٣٧٧٦ الصادر في ٢٦ تموز عام ١٩٥٨، ص ٣. انظر ملحق رقم (٢٠)، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦ ـ ٣٣٧ ـ ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

(٢) كمال جنبلاط، «حقيقة الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٥٢.

(٣) مقابلة مع السيد مصطفى صالح والسيد أحمد المجذوب.

(٤) مقابلة مع السيد أحمد المجذوب.

سابقاً[1].

وفي مدينة صور كانت المقاومة الشعبية تملك منذ بداية ظهورها عدة بنادق إنكليزية وفرنسية الصنع وكذلك رشاشات «برن» و «أف أم» لا يتجاوز عدد جميع هذه القطع الثلاثين قطعة[2]. وكان معظم هذه القطع بحوزة السيد إبراهيم الرملاوي وجماعته[3] الذين كانوا يقومون بعمليات فدائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما بعد حرب السويس عام ١٩٥٦. وكانت هذه الأسلحة تهرب لهذه الجماعة من الجيش اللبناني عن طريق أحد ضباطه وبعلم القيادة[4].

إلا أن تحرشات جماعة آل الخليل[5] ومن ورائهم السلطة العسكرية،

---

(١) صورة تمثل النائب معروف سعد يقوم بالتدريب على السلاح وإلى جانبه نائب جزين جان عزيز خلال أحداث عام ١٩٥٨، انظر ملحق رقم (٢١)، ص ٣٤٠.

(٢) مقابلة مع السيد منيف فرج.

(٣) إبراهيم الرملاوي: مواطن من مزرعة مشرف قضاء صور، انتقل إلى حيفا قبل نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، ثم عاد إلى مدينة صور بعد النكبة وتزوج من فتاة من آل شرف الدين، ثم دخل في سلك التعليم في الكلية الجعفرية في صور وأصبح ناظراً فيها، وبعد حرب السويس عام ١٩٥٦ بدأ بتنظيم مجموعات من الفلسطينيين للقيام بعمليات فدائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالتنسيق مع معروف سعد في صيدا ومع عناصر من الجيش اللبناني الذين كانوا يزودونه بالسلاح ـ بعلم القيادة ـ وخلال انتفاضة عام ١٩٥٨، انضم الرملاوي وجماعته إلى المقاومة الشعبية في صور وأصبح قائداً عسكرياً لها. مقابلة مع الأستاذ مصطفى شرف الدين (صهر إبراهيم الرملاوي) أجريت بتاريخ ٢٨/ ٧/ ١٩٨٩.

(٤) مقابلة مع السيد جعفر شرف الدين.

(٥) آل الخليل: عائلة إقطاعية عريقة في مدينة صور، برز فيها منذ العام ١٩٣٧ السيد كاظم الخليل حيث دخل المجلس النيابي عن محافظة الجنوب وأعيد انتخابه عام ١٩٤٣ على لائحة رياض الصلح وأحمد الأسعد وعادل عسيران، وكذلك في انتخابات عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٧، تسلم حقائب وزارية طيلة عهد الرئيس شمعون وكان مؤيداً لعهده ومنافساً لأحمد الأسعد في منطقة الجنوب عموماً وفي منطقة صور خصوصاً. لقد قامت زعامة كاظم الخليل واخوته في منطقة صور على مبدأ العنف

لا سيما قوات الدرك في صور، وإطلاقهم النار أكثر من مرة على نادي التضامن[1] - حيث كان يتجمع المقاومون في بداية الانتفاضة - دفع قيادة المقاومة الشعبية - بعد إقفالها للبلدة القديمة - إلى البحث عن السبل لإيجاد السلاح الكافي تحسباً لأي هجوم قد يقوم به آل الخليل بمؤازرة قوى السلطة العسكرية. واستقر الرأي على إرسال المجموعات الحزبية من حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب إلى سوريا عبر عدة طرق:

الأول: يبدأ من صيدا، داريا، بسابا، مزرعة الشوف، المختارة، دير العشاير، سوريا.

الثاني: يبدأ من صور، مزرعة مشرف، بنت جبيل، عيترون، بليدا، المطلة[2]، الغجر[3]، بانياس.

= والبطش والإرهاب ضد الخصوم. إلا أن هذه السياسة قد ارتدت عليهم فيما بعد لا سيما بعد أحداث عام ١٩٥٨ وانحسر نفوذهم في منطقة صور حتى إنهم منعوا من الدخول إليها لسنوات عديدة. وبسبب مواقفهم المعادية للمقاومة الفلسطينية وللحركة الوطنية إبان الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ بقوا خارج المنطقة وما يزالون حتى الوقت الحاضر.

(١) نادي التضامن: تأسس عام ١٩٤٣، بدأ نشاطه في المجالات الرياضية والثقافية والاجتماعية حتى أوائل الخمسينات، وإبان ظهور حركة القوميين العرب في لبنان، انخرط بعض أعضاء النادي في صفوف هذه الحركة واستطاعوا أن يحوّلوا النادي إلى منبر وطني يدافع عن حقوق المواطنين في مدينة صور ومنطقتها ضد الزعامة التقليدية لا سيما آل الخليل. وكان ع ، رأس هؤلاء الحركيين السيد محمد الزيات أحد أبناء صور. - «من دفتر الذكريات الجنوبية»، مرجع سابق، ص ١١١.

(٢) المطلة: إحدى القرى اللبنانية التي ضمها الانتداب الفرنسي إلى فلسطين إثر إعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠.
- الياس وجرجي جدعون، «الدليل السوري العام»، لا يوجد دار نشر، بيروت ١٩٢٢، ص ٥٩.
- سلام الراسي، «لئلا تضيع»، طبعة رابعة، مؤسسة نوفل، بيروت ١٩٨٥، ص ١٠٤.

(٣) الغجر: قرية سورية قريبة جداً من الحدود اللبنانية من جهة قضائي حاصبيا -

الثالث: يبدأ من صور، مزرعة مشرف، بنت جبيل، عيترون، محيبيب، حولا، المطلة، الغجر، بانياس.

الرابع: يبدأ من صور، بئر السلاسل، خربة سلم، الصوانة، قبريخا، العديسة، المطلة، الغجر، بانياس[١].

وقد استطاع عدد كبير من المقاومين الوصول إلى بانياس في سوريا حيث كانوا يتسلمون السلاح من أحمد الأسعد، ويتدربون عليه فترة قصيرة من الزمن ثم يعودون إلى مراكزهم في منطقة صور أو غيرها من المناطق الجنوبية[٢].

إلا أن عدداً من هؤلاء المقاومين ضلوا الطريق في أثناء عودتهم من بانياس محملين بالسلاح، فدخلوا الأراضي الفلسطينية المحتلة قرب قرية المطلة حيث وقعوا في كمين نصبته لهم القوات الإسرائيلية مما أدى إلى اشتباكهم مع هذه القوات، فقتل أحدهم وجرح آخر وأسر الآخرون حيث نقلتهم القوات الإسرائيلية إلى داخل الأراضي المحتلة، ومن ثم سلمتهم إلى السلطات العسكرية اللبنانية التي أصدرت بحقهم أحكاماً بالإعدام[٣].

= مرجعيون.

(١) للمزيد من الاطلاع على طرق جلب السلاح من بانياس في سوريا، انظر ملحق رقم (٢٢)، ص ٣٤١ ـ ٣٤٢.

(٢) كان النائب السابق أحمد الأسعد قد ترك بيروت منذ بدء الانتفاضة المسلحة وانتقل إلى قريته الطيبة قضاء مرجعيون ومن ثم انتقل إلى قرية كفرشوبا ومن هناك انتقل إلى بانياس السورية وأخذ يزود المقاومين بالسلاح والعتاد. ونتيجة لعمله هذا وجهت السلطات العسكرية اللبنانية له تهمة التخطيط لقلب نظام الحكم بالقوة المسلحة وأصدرت بحقه حكم الإعدام.

ـ انظر ملحق رقم (٢٠)، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦ ـ ٣٣٧ ـ ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

(٣) جريدة «العمل»، العدد ٣٧٧٢، الصادر في ٢٢ تموز عام ١٩٥٨، ص ٣.

ـ جريدة «النهار»، العدد ٦٩٤١، الصادر في ٢٥ تموز عام ١٩٥٨، ص ٣.

أما الأسلحة التي كان يعود بها المقاومون من بانياس، فكانت من نوع رشاشات (بارتا) وبنادق «٣٦» فرنسية الصنع ورشاشات «بور سعيد» وقذائف «اينيرغا» وقنابل يدوية وتجهيزات الألغام[١].

إلا أن حادثة الاشتباك مع القوات الإسرائيلية، واعتقال عدد من المقاومين وتسليمهم إلى السلطات اللبنانية، دفع قيادة المقاومة في مدينة صور إلى تغيير خطتها في جلب السلاح، بحيث تم الاتفاق مع النائب معروف سعد على تزويدها بالسلاح عبر طريق صيدا ـ صور أو عبر الطرق الوعرة. وقد تم إرسال كميات من هذه الأسلحة عبر الشاحنات الخاصة بآل الخليل التي كانت تنقل «السواد» إلى بساتينهم في المنطقة. وكان ذلك يتم دون علمهم طبعاً وبالاتفاق مع سائقي هذه الشاحنات بعد حصول هؤلاء على مبالغ من المال[٢].

أما بقية المناطق الجنوبية، فبعد أن تشكلت فيها فرق المقاومة الشعبية بدأت تفتش عن السلاح الفردي من أجل الدفاع عن نفسها أمام أتباع السلطة لا سيما القوميين السوريين. وعندما اشتدت الهجمة على المقاومين نظراً لتوافر السلاح مع خصومهم، بدأوا يتوافدون إلى بانياس في سوريا لتأمين السلاح ومن ثم العودة إلى قراهم أو إلى مواقعهم العسكرية.

وإذا كان قادة المقاومة الشعبية في الجنوب قد أرسلوا عدداً من المقاومين إلى بانياس لجلب السلاح للوقوف في وجه تحرشات السلطة العسكرية وأتباعها، فإن القوى المضادة للانتفاضة كان السلاح يتدفق عليها من قيادتي الدرك والجيش في الجنوب، أي من مخازن الأسلحة من بعض الثكنات العسكرية، والتي كانت بدورها ترسل من القيادة في بيروت بعد تدفقها من الولايات المتحدة الأميركية ومن دول حلف

---

(١) جريدة «العمل»، العدد ٣٧٣٠ الصادر في ١٠ حزيران عام ١٩٥٨، ص ١.
(٢) مقابلة مع السيدين حسين شرف الدين ومنيف فرج.

بغداد[1].

فجماعة آل الخليل في صور كانوا يتزودون بالسلاح من ثكنة الجيش القريبة من منزلهم الكائن على مدخل صور لجهة الشرق. وكان هؤلاء بدورهم يهربون جزءاً من هذا السلاح إلى عناصر القوميين السوريين في صور وصيدا وبعض مناطق مرجعيون والنبطية وغيرها..[2]

وكان التدريب على السلاح لجماعة آل الخليل في صور ومنطقتها، وكذلك للقوميين السوريين، يتم على أيدي عناصر من الدرك والجيش اللبناني، وغالباً ما كان التدريب لأنصار آل الخليل يتم في البساتين العائدة لهم في منطقة «شبريحا»[3] القريبة من

---

(1) جريدة «السياسة»، العدد ٤٧٦ الصادر في ٢٥ حزيران عام ١٩٥٨، ص ١.
لا بد من الإشارة إلى أن جريدة السياسة أوردت مصدراً آخر للسلاح كان يتدفق على جماعة آل الخليل في مدينة صور، هو المركز اليهودي في الناقورة (على الحدود اللبنانية الإسرائيلية) حيث كان آل الخليل يرسلون جماعتهم إلى المركز المذكور لاستلام السلاح. كما أوردت الصحيفة نفسها أن زوارق إسرائيلية كانت تأتي ليلاً إلى شاطىء صور المقابل لمنزل آل الخليل وتفرغ الأسلحة التي يوجد عليها الدمغة السورية المصرية التي كانت إسرائيل قد استولت عليها من الجيش المصري والسوري إبان حرب السويس عام ١٩٥٦ وحرب فلسطين عام ١٩٤٨. وكان القصد من ذلك إيهام الرأي العام أن السلاح كان يتدفق إلى لبنان من الجمهورية العربية المتحدة، وكان جماعة آل الخليل ينقلون السلاح المذكور من الشاطىء إلى منزلهم.
للمزيد من الاطلاع انظر جريدة «السياسة»، العدد ٤٨٨ الصادر في ١٠ تموز عام ١٩٥٨، ص ٤ و ٨. والعدد ٥١٢ الصادر في ٨ آب عام ١٩٥٨، ص ٤. لا بد من الإشارة إلى أن هذه المعلومات لم تؤكدها الصحف الأخرى الصادرة في تلك الفترة، كما لم تؤكدها الشخصيات الصورية التي أجريت المقابلات معها.

(2) جريدة «السياسة»، العدد ٥٠١ الصادر في ٢٦ تموز عام ١٩٥٨، ص ٥.

(3) شبريحا: قرية صغيرة تقع في قضاء صور، تبعد حوالي ٣ كلم عن مركز القضاء وتعلو ٢٠ متراً عن سطح البحر.
- أنيس فريحة، «أسماء المدن والقرى اللبنانية وتفسير معانيها»، مرجع سابق، =

مدينة صور[١].

أما المقاومة الشعبية، فكانت تدرب عناصرها على السلاح في مراكز متعددة في المناطق المقفلة التي كانت تسيطر عليها.

وفي مدينة صور كان التدريب على استعمال السلاح يتم في منطقة تعرف «بخراب الإنكليز»، وفي الشوارع الداخلية للمدينة المقفلة. وشاركت الفتاة الصورية إلى جانب رفاقها في المقاومة الشعبية التدريب على استعمال السلاح فضلاً عن مهماتها الأساسية الأخرى كإسعاف الجرحى ومداواة المرضى وتأمين الطعام والماء[٢]. وكان يقوم بعملية التدريب - في أثناء اندلاع الانتفاضة - أحد أفراد الجيش اللبناني الذي التحق بصفوف المقاومة الشعبية، ثم تولاها فيما بعد بعض العناصر الذين تدربوا في بانياس السورية[٣].

وفي مدينة صيدا، كان التدريب على السلاح يتم في عدة مراكز، وشمل الشبان والفتيات[٤]، وكانت مدة التدريب تستمر شهراً كاملاً، كما كان يقدم لكل متدرب أو متدربة في نهاية الدورة بطاقة عسكرية. كما كان يتقاضى كل مقاوم مبلغاً من المال وبشكل أسبوعي يكفي حاجته[٥]. أما المدربون فكانوا من العسكريين الذين انضموا إلى صفوف المقاومة الشعبية

= ص ٤٣٩.

(١) مقابلة مع السيد إبراهيم حلاوة أجريت في صور بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٩. لا بد من الإشارة إلى أن السيد حلاوة كان من جماعة آل الخليل في صور وأحد المدربين العسكريين أيضاً.

(٢) مقابلة مع السيد علي حلاق، أجريت في صور بتاريخ ٢/٧/١٩٨٩. لا بد من الإشارة إلى أن السيد حلاق كان أحد أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي في مدينة صور.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) جريدة «السياسة»، العدد ٥١٤ الصادر في ١٠ آب عام ١٩٥٨، ص ٧.

(٥) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٢١٥.

منذ اندلاع الانتفاضة والتحقوا بصفوفها فيما بعد[١].

وفي بلدة النبطية، لم يكن فيها أكثر من خمس بنادق إنكليزية الصنع فضلاً عن بعض المسدسات. وبعد الحادثة مع القوميين السوريين التي أودت بحياة أحدهم، استطاع الأهالي الحصول على أسلحة صيد في محلات خاصة لبيعها في البلدة. إلا أن تطور الأحداث في لبنان عموماً وخوفاً من قيام السلطة العسكرية وأتباعها بمحاولة اختراق البلدة والسيطرة عليها، بدأ الأهالي بالتوجه إلى سوريا لجلب السلاح. بعدها تم تنظيم العملية من قبل الأحزاب المتواجدة في البلدة بحيث بدأت هذه الأحزاب ترسل عناصرها وأنصارها إلى بانياس في سوريا لجلب السلاح. وكان أهل القليعة ـ الموالون لعهد الرئيس شمعون وهم من المسيحيين ـ يحاولون عرقلة عملية تهريب المقاومين للسلاح مما دفع بعض المقاومين إلى أن يضلوا الطريق إذ دخل بعضهم الأراضي الفلسطينية المحتلة، فأطلقت عليهم قوات الاحتلال الإسرائيلي النار وأصيب بعضهم وتمكن رفاقهم من نقلهم إلى قراهم بعد تضميد جراحهم[٢].

أما الأسلحة التي كان يجلبها المقاومون من بانياس، فكانت بنادق إنكليزية وفرنسية الصنع وبازوكات وبرنات وقنابل يدوية وبعض الديناميت والمتفجرات. وبلغ عدد هذه القطع ما يزيد على سبعمائة قطعة[٣]. وفي مرحلة لاحقة بدأت اللجنة العليا للمقاومة الشعبية الاتصال بالنائب معروف

(١) مقابلة مع السيد حسيب عبد الجواد.
(٢) مقابلة مع السيد عادل صباح.
(٣) المصدر نفسه.
ـ لا بد من الإشارة إلى أن الشخصيات الأخرى التي قابلتها في النبطية رأت أن عدد القطع المذكور مبالغ فيه وربما كان لجماعة النائب السابق أحمد الأسعد النصيب الأكبر منه.

سعد لتنسيق العمل الوطني وجلب السلاح من سوريا[1].

أما الطرق التي كان يسلكها المقاومون في النبطية لجلب السلاح من سوريا فكان أهمها: الأول يبدأ من النبطية، سهل الميدنة في قرية كفرمان، الجرمق، بلاط، مرجعيون، كفرشوبا، بانياس في سوريا، والآخر يبدأ من قرية يحمر، دير ميماس، كفركلا، نهر الوزاني، الغجر، بانياس. والثالث يبدأ من النبطية، كفرمان، الجرمق، بلاط، مرجعيون، سهل الخيام، نهر الوزاني، الغجر، بانياس[2].

أما القوميون السوريون في النبطية ـ في بداية الانتفاضة وقبل خروجهم من البلدة ـ فكانوا يتلقون الأسلحة من جماعة آل الخليل في صور، إذ أنهم كانوا يتسللون من منطقة جزين إلى العيشية ومن ثم إلى صور، وكانوا يعسكرون في جبل مريصع المقابل لقرية أنصار لجهة الجنوب لقطع طريق أنصار ـ النبطية ـ صور على المقاومة الشعبية[3].

وكان التدريب على السلاح يتم في الفترة الأولى عن طريق أحد أبناء القرى السبع (صلحة) الذي كان قد تلقى تدريباً عسكرياً جيداً في فلسطين. وفي مرحلة لاحقة أخذ عناصر الجيش اللبناني المتقاعدون أو الذين التحقوا بصفوف المقاومة الشعبية يقومون بالتدريب على السلاح لعناصر المقاومة الشعبية. وكانت عملية التدريب تجري خارج بلدة النبطية على طريق

---

(١) مقابلة مع د. إبراهيم المعلم.

(٢) للمزيد من الاطلاع انظر ملحق رقم (٢٢)، ص ٣٤١ ـ ٣٤٢.

(٣) مقابلة مع السيد نمر جابر، أجريت في قرية ميفدون ـ قضاء النبطية بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٨٩. لا بد من الإشارة إلى أن السيد جابر كان أحد المدربين العسكريين لعناصر المقاومة الشعبية في منطقة النبطية إبان فترة الانتفاضة. ومما يجدر ذكره أيضاً أنه تلقى تدريباً جيداً على أيدي ضباط من الجيش الإنكليزي إبان الحرب العالمية الثانية، انظر ملحق رقم (٢٣)، ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤.

ميفدون قرب تلة معزولة على الطريق العام[1].

وفي منطقة مرجعيون - حاصبيا، فمنذ أن اندلعت الانتفاضة إثر اغتيال الصحافي نسيب المتني، بدأ الأهالي يفتشون عن السلاح. فمنهم من اشتراه بالمال أو حصل عليه من سوريا عن طريق المقاومين الذين كانوا يجلبونه من مزرعة زبدين[2] وبانياس في سوريا عن طريق أحمد الأسعد. فأهالي شبعا مثلاً كانوا قد اشتروا عدداً من القطع من عناصر القوميين السوريين، أو من التجار الذين كانوا يبيعونه بعد أن يحصلوا عليه من سوريا عن طريق التهريب، إذ ان المسافة سيراً على الأقدام أو حتى على الدواب كانت تستغرق بين شبعا ومجدل شمس أو بانياس حوالي خمس ساعات[3].

وكان بعض عناصر الدرك والجيش اللبناني في شبعا يدربون عناصر المقاومة الشعبية على السلاح في منطقتي «جنعم» و «داف الشيخ»[4].

وكانت مدة التدريب على السلاح لا تستغرق أكثر من ساعتين، أما التدريب على الأمور العسكرية الأخرى (الهجوم والانسحاب..) فكانت تدوم حوالي أسبوعين تقريباً[5]. وبلغ عدد المسلحين من شبعا خلال الانتفاضة حوالي خمسة وثمانين مسلحاً[6].

أما أنواع الأسلحة التي كانت بحوزة المقاومين، فكانت بنادق

---

(١) مقابلة مع السيدين حبيب صادق وعادل صباح.

(٢) زبدين: مزرعة من مزارع بلدة شبعا الحدودية. «مذكرات الشيخ أسعد سويد»، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٣) مقابلة مع السيد علي مصطفى عبد الله.

(٤) لا بد من الإشارة إلى أن السيد علي مصطفى عبد الله كان أهم المدربين على السلاح في شبعا حيث كان في سلك الدرك، وعندما بدأت الانتفاضة، التحق بصفوف المقاومة الشعبية في شبعا وأصبح قائداً لها.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) مقابلة مع السيد علي مصطفى عبد الله.

بلجيكية وأخرى فرنسية من نوع «٣٦»، بنادق إنكليزية، رشاشات هوتشكز، مدافع من نوع «٨١»، رشاشات من نوع «٥٠٠»، بازوكات ورشاشات بور سعيد[١].

وكان أهالي القليعة يتلقون السلاح من الجيش اللبناني عن طريق العقيد فؤاد لحود شخصياً، كما كانوا يساعدونه في استكشاف مواقع عناصر المقاومة الشعبية أو تحركاتهم في أثناء نقلهم السلاح من سوريا[٢].

وفي منطقة بنت جبيل كان عناصر المقاومة الشعبية وأنصار أحمد الأسعد يجلبون السلاح من بانياس في سوريا عبر طرق متعددة أبرزها: طريق بنت جبيل، عيترون، بليدا، المطلة، الغجر، بانياس. وطريق بنت جبيل، محيبيب، سهل الحولة، المطلة، الغجر، بانياس[٣].

وكان جلب السلاح يتم سيراً على الأقدام[٤]، وقد حصل اصطدام بين عدد من المقاومين في أثناء جلبهم السلاح، وبين القوات الإسرائيلية قرب المطلة حيث تم أسر سبعة عشر من المقاومين تم نقلهم إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن ثم سلمتهم هذه القوات إلى السلطات اللبنانية[٥].

٤ ـ التنظيم واللجان:

في الأسابيع الأولى لبدء الانتفاضة المسلحة في الجنوب، وتشكيل

---

(١) مقابلة مع السيد علي مصطفى عبد الله.
(٢) مقابلة مع السيد حبيب صادق.
(٣) مقابلة مع السيد عبد المجيد بزي. للمزيد من الاطلاع، انظر ملحق رقم (٢٢) ص ٣٤١ ـ ٣٤٢.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٤١ الصادر في ٢٥ تموز عام ١٩٥٨، ص ٣. انظر ملحق رقم (٢٠)، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦ ـ ٣٢٧.

قيادة المقاومة الشعبية في بيروت والمناطق الوطنية الأخرى، ومن ثم إقفال هذه المناطق في وجه السلطة وأتباعها، وإقامة المتاريس وتأمين السلاح وتدريب المقاومين والمتطوعين عليه، رافق هذه الخطوات جميعها خطوة أكثر أهمية تهدف إلى تعزيز صمود المقاومين وتنظيم حياتهم اليومية. وتكمن هذه الخطة في تشكيل اللجان المحلية في كل منطقة من المناطق الوطنية.

ففي صيدا، عقدت مختلف الفئات والفعاليات الصيداوية اجتماعات عديدة منذ اندلاع الانتفاضة وتقرر بنتيجة هذه الاجتماعات تشكيل لجان تشرف على سير المعركة وتساعد على تنظيمها(١)، وأهم هذه اللجان التي تشكلت:

١ ـ لجنة القيادة العسكرية العليا: وتتبعها دائرة للشرطة وكان النائب معروف سعد القائد الأعلى لهذه القيادة، أما مجلس القيادة، فكان يضم كلاً من: صلاح سعد، خضر سكينة، عبد الله ميناتو، محمد وسمير مجذوب.

٢ ـ اللجنة المالية: مهمتها جمع التبرعات من الأغنياء والميسورين، واستلام المساعدات المالية من جبهة الاتحاد الوطني. وكان يعطى كل عنصر عسكري أو إداري مبلغاً لا يزيد على عشرين ليرة كل عشرة أيام(٢).

٣ ـ لجنة المساعدات: مهمتها توزيع مبالغ من المال بشكل إعانات على الفقراء وبصورة مستمرة وقد شملت المساعدات حوالي ٥٠٠ عائلة، كذلك السهر على مصلحة العمال واستمرارية رواتبهم بمعدل ٥٠٪(٣).

٤ ـ لجنة تنظيم السير إلى خارج صيدا.

---

(١) معروف سعد، محمد مجذوب، «عندما قاومنا»، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٢) كانت تضم هذه اللجنة كلاً من: صلاح طه البابا، محمد علي الشماع، مصطفى القطب، أحمد المجذوب، علي البزري.

ـ مقابلة مع السيدين حسيب عبد الجواد وأحمد المجذوب.

(٣) المصدر نفسه.

٥ ـ لجنة الدعاية والنشر: مهمتها الاتصال بالصحف والاهتمام بإذاعة صوت الشعب التي أنشأتها المقاومة الشعبية في صيدا. وهي كناية عن مكبرات للصوت كانت تذيع البيانات الصادرة عن المقاومة الشعبية[١].

٦ ـ اللجنة التموينية: وكانت تضم عدداً من التجار والكوادر النقابية في المدينة. أما مهمتها فكانت تموين المدينة، وتأمين وجبات الطعام للعناصر العسكرية والإدارية في المقاومة الشعبية. وقد اتخذت هذه اللجنة قراراً يقضي بالسماح لأصحاب المحلات التجارية بفتح محلاتهم ساعة واحدة من الخامسة إلى السادسة مساءً. وقد ساعدت هذه الطريقة على تعزيز الإضراب[٢].

٧ ـ اللجنة الأمنية: مهمتها حفظ الأمن في المدينة المقفلة ومنع التجوال في أثناء الاشتباكات، وفض المنازعات وإلزام أصحاب العمل دفع نصف الرواتب للعمال. كما منعت التجول ـ على جميع المدنيين ـ بعد الساعة الثانية عشر ليلاً باستثناء أفراد المقاومة الشعبية الذين كانوا يتعرفون إلى بعضهم بتبادل كلمة السر، وكانت هذه اللجنة تضم حوالي ٢٥ عنصراً[٣].

٨ ـ المحكمة الشعبية: مهمتها الفصل في القضايا المدنية والجزائية، وحتى القضايا السياسية كفض المنازعات وحسم الخلافات بين المستأجرين وأصحاب الأملاك وغير ذلك. وكان رؤساء هذه المحكمة من ذوي الخبرة

---

(١) كانت تضم هذه اللجنة كلاً من: صلاح طه البابا، بهاء الدين البساط، محمد المجذوب، أحمد المجذوب، شعبان بركات، حسن قواص.
ـ مقابلة مع السيد أحمد المجذوب.

(٢) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٨٧ الصادر في ٢٢ أيار عام ١٩٥٨، ص ٥.

(٣) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٨٨ الصادر في ٢٣ أيار عام ١٩٥٨، ص ٣.
ـ أهم أعضاء هذه اللجنة: حسين شريف، حسيب عبد الجواد، عفيف أبو زينب.
ـ مقابلة مع السيد حسيب عبد الجواد.

والاختصاص والنزاهة والعدل. وكانت جلسات هذه المحكمة تتم بشكل علني ويحضرها من يشاء. أما مركزها، فكان قيادة الأمن الشعبي في صيدا كما كانت قيادة الشرطة والسجن في المبنى نفسه[١].

٩ ـ قيادة العمليات الخارجية: مهمتها قطع الطرقات ومنع السير على الطريق الرئيسة للمدينة، وتأمين نقل السلاح إلى البلدة المقفلة والاتصال بالخارج.

١٠ ـ قيادة المراكز الحساسة والمنافذ الرئيسة ومداخل البلدة القديمة[٢].

أما من الناحية الصحية، فاستطاعت قيادة المقاومة الشعبية استحداث مركز نقاهة وعلاج المرضى والجرحى في كلية المقاصد. كما كان يستخدم مستشفى الراهبات وبعض المستوصفات في البلدة القديمة لهذه الغاية[٣].

من خلال هذا التنظيم للمقاومة الشعبية في صيدا، استطاعت قيادة المقاومة في المدينة أن تحوّل صيدا القديمة إلى دويلة صغيرة مستقلة عن الحكم الشمعوني، وتتمتع بحكم ذاتي واستقلال داخلي، وتملك مصالح ودوائر تشبه إلى حد كبير دوائر الدولة ومؤسساتها[٤].

وبعد تشكيل هذه اللجان، وجهت هيئة المقاومة الشعبية في صيدا بياناً إلى المواطنين دعتهم فيه إلى التعاون مع هذه اللجان، وتقديم الاقتراحات والآراء لانتظام العمل للوصول إلى تحقيق وحدة الشعب الصيداوي في وجه مخططات العهد الشمعوني الموالي لسياسة

---

(١) معروف سعد، محمد مجذوب، «عندما قاومنا»، مرجع سابق، ص ١٧١ ـ ١٧٢.
لقد تألفت هذه اللجنة من المحامي عاكف عسيران، توفيق عسيران، كمال منصور.
ـ مقابلة مع السيد حسيب عبد الجواد.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٢١٨.

الاحلاف الغربية[1].

أما في مدينة صور، فكانت قيادة المقاومة الشعبية، بعد إقفالها للمدينة القديمة وإقامة المتاريس على مداخلها، بدأت بتشكيل اللجان الشعبية التي كانت تشتمل على كل نواحي الحياة اليومية، وبخاصة الاجتماعية والمعيشية والأمنية. وأهم اللجان التي شكلتها قيادة المقاومة في مدينة صور:

١ ـ اللجنة التموينية: مهمتها تأمين المواد الغذائية للمدينة المقفلة وللمقاومين (طبخ الطعام اليومي لأفراد المقاومة). كما وضعت هذه اللجنة يدها على جميع محلات السمانة بالاتفاق مع أصحابها بعد تسجيل ما لكل تاجر من مواد. وكانت اللجنة تشرف على بيعها وتحاسب التاجر بالمواد الخاصة به، وكانت تهدف اللجنة من وراء هذه العملية إلى ضرب أي احتكار يمكن أن ينشأ، وكانت المواد الغذائية الضرورية مؤمنة كما لو أن الأسواق طبيعية[2].

٢ ـ اللجنة الأمنية: مهمتها مراقبة تحرك السلطة، وأتباعها ورصد الحواجز الطيارة والثابتة لها، وجلب المعلومات عن طريق إرسال الأولاد إلى مكان تجمع أتباع السلطة، وسماع الأخبار منهم ونقلها إلى المقاومين. وكذلك إرسال الرسائل مع النساء إلى المقاومين خارج المدينة. كما كانت مهمة هذه اللجنة مراقبة من يدخل إلى المدينة المقفلة وملاحقة المشتبه بهم، وكذلك الفصل في الخصومات. وكان المخالفون يودعون في سجن خاص أقامته قيادة المقاومة في المدرسة الرسمية للبنات. كما شملت مهمتها أيضاً ضبط الأمن بين المواطنين ومنع الاحتكاك بين المقاومين

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٤٦٤ الصادر في ١١ حزيران عام ١٩٥٨، ص ٥. انظر ملحق رقم (٢٤)، ص ٣٤٥.
(٢) مقابلة مع السيد يوسف حبيب.

والأهالي[1].

٣ ـ اللجنة الصحية: مهمتها إسعاف المرضى والجرحى في المنطقة المقفلة بالإسعافات الأولية المتوافرة، والتي تم الحصول عليها من تبرعات الأهالي في بداية الانتفاضة. ومما يجدر ذكره أن المنطقة المقفلة لم يكن فيها طبيب واحد، لأن الأطباء كانوا موجودين خارج حدودها والبالغ عددهم أربعة أطباء. أما إسعاف المقاومين الجرحى والمرضى، فكان يقوم به بعض الممرضات أو القابلات القانونيات. أما الأدوية فكانت مقتصرة على الأسبرين وبعض الشاش و «الدواء الأحمر». إلا أن حدة الاشتباكات فيما بعد، وسقوط عدد من الجرحى دفع بقيادة المقاومة الشعبية في صور إلى طلب كميات من الأدوية من اللجنة الصحية المركزية للمقاومة الشعبية في بيروت. وبالفعل فقد وصلت عدة دفعات من كميات هذه الأدوية حتى أثناء فترة تضييق الحصار على المدينة[2].

وقد اتخذت اللجنة مركزاً لها في أحد منازل الأشخاص الموالين لآل الخليل. أما في حالة الإصابات الخطرة لبعض الجرحى، والتي يصعب إسعافها في المدينة المقفلة، فكانت اللجنة الصحية تتصل بالصليب الأحمر اللبناني وتطلب منه المساعدة في نقل هؤلاء المصابين إلى المستشفيات[3].

٤ ـ اللجنة العسكرية: مهمتها تامين السلاح والذخيرة والتدريب اليومي للمقاومين والمتطوعين. وكان يناوب في مركز القيادة يومياً عضو من أفراد قيادة المقاومة له سلطة القرار، وكان يعرف كلمة السر المتعارف

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) مقابلة مع السيد يوسف حبيب.
(٣) المصدر نفسه.

عليها بين المقاتلين، ويتجول في المدينة متفقداً المواقع العسكرية. كما أنيط بهذه اللجنة مهمة إقامة المتاريس وحفر الخنادق عند الاقتضاء[1].

٥ ـ اللجنة المالية: كانت مهمتها تأمين الأموال اللازمة لشراء المواد التموينية والأدوية. وذلك من تبرعات المتمولين والمغتربين، وكذلك دفع بعض الأموال للمقاتلين لسد حاجاتهم اليومية ومساعدة عائلاتهم[2].

٦ ـ اللجنة الإعلامية: كانت مهمتها طبع المنشورات، أو كتابة الشعارات على الجدران. وكانت المنشورات تسحب على آلة الستانسل في الفترة الأولى ومن ثم أصبحت تكتب باليد، ويشترك في كتابتها عدد كبير من الأساتذة والطلاب، ومن ثم توزع على الأهالي لإطلاعهم على آخر مجريات الأحداث في لبنان. أما الشعارات فقد كانت تتناول رأس الحكم وأتباعه في لبنان عموماً وفي صور خصوصاً[3].

وفي بلدة النبطية درس الحزب الشيوعي قضية التنظيم، وتشكيل اللجان لتنظيم شؤون مختلف نواحي الحياة، وبشكل مستقل عن قيادة الحزب في بيروت وكذلك عن جبهة الاتحاد الوطني بسبب انقطاع الاتصالات. وتم الاتفاق على إقامة جبهة وطنية يديرها الحزب الشيوعي تتألف من: د. إبراهيم المعلم (مسؤولاً عن الشؤون الصحية)، عادل صباح (مسؤولاً عن الشؤون العسكرية وشؤون المسلحين)، محي الدين محي الدين، حسين سرحان، حبيب صادق (مسؤولاً عن العلاقات الخارجية) مهدي صادق (مسؤولاً عن الشؤون المالية)، أما الرئيس الفخري

---

(١) مقابلة مع السيد يوسف حبيب.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) من أهم هذه الشعارات: «ليسقط الخائن شمعون»، «الموت لأذناب شمعون»، «بدنا نحكي عالمكشوف.. شمعون ما بدنا نشوف».
ـ مقابلة مع السيد علي حلاق.

لهذه اللجنة فكان إمام البلدة الشيخ محمد التقي صادق[١].

وكانت مهمة اللجنة الصحية تطبيب المسلحين وعائلاتهم بشكل مجاني مع إعطائهم الأدوية. وما لم يكن متوافراً منها لدى اللجنة كان يدفع ثمنه على نفقة اللجنة المالية، وبعد فقدان كميات الأدوية التي كانت بحوزة اللجنة الصحية، تم الاستعانة بأدوية المستوصف الصحي التابع للدولة في البلدة.

أما اللجنة الأمنية فأنشأت مركزاً ثابتاً لها في مدرسة الزهراء (مركز القيادة العسكرية). وكانت مهمتها التحقيق مع المشبوهين لا سيما القوميين السوريين وغيرهم. وقد تمت محاكمة أحد عناصرهم بعد التحقيق معه ومصادرة بندقية ٦ ملم مع منظار كانا بحوزته. وحكم عليه بالإعدام، إلا أن تدخل اللجنة العليا بالأمر أدى إلى منع صدور الحكم وبالتالي الإفراج عن الموقوف بعد تعهّد منه بإخلاء المنطقة وهذا ما حصل فعلاً[٢].

كما كانت اللجنة الأمنية تقوم بمهمة التنسيق بين المسلحين في قرى المنطقة كي تبقى على اطلاع دائم بالأوضاع الأمنية والمستجدات التي قد تحصل. وكانت المهمة الأساسية للجنة تدريب الشبان على السلاح والحصول عليه مع الذخائر من بانياس في سوريا فضلاً عن مهمة حل الخلافات والمنازعات بين الأهالي والإشراف على مراقبة الأسعار وضبط المخالفات والتعديات[٣].

وكانت اللجنة الأمنية تدفع لكل مسلح مبلغاً من المال (ليرتين يومياً للمسلح الأعزب، ثلاث ليرات للمسلح المتزوج دون أولاد، أربع ليرات

---

(١) مقابلة مع د. إبراهيم المعلم.
(٢) المصدر نفسه،
(٣) مقابلة مع السيد عادل صباح.

للمسلح المتزوج وله أولاد)[1].

أما مالية اللجنة، فكان مصدرها الأساسي من جبهة الاتحاد الوطني في بيروت. إذ بلغ مجموع ما أرسلته الجبهة إلى اللجنة العليا للمقاومة الشعبية في النبطية خلال الأحداث حوالي خمسة عشر ألف ليرة لبنانية. أما المصدر الثاني المحلي لمالية اللجنة، فكان يأتي عن طريق التبرعات التي كانت تجبيها اللجنة من التجار كل يوم اثنين (يوم السوق الشعبي في المدينة)، كما أنها كانت تفرض ضريبة على كل سيارة أجرة (٥ ليرات) وسيارة نقل الخضار والفاكهة (١٠ ليرات)[2].

وعلى الصعيد التمويني لم يحدث أية أزمة في بلدة النبطية ومنطقتها، لأن المواد والسلع كانت متوافرة في المحلات التجارية رغم استمرار الإضراب. وكانت اللجنة العليا تسمح بفتح المحلات يومياً من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الحادية عشرة أي بمعدل ساعتين يومياً[3].

أما في منطقة حاصبيا ـ مرجعيون، فشكل الأهالي ـ بطلب من أحمد الأسعد ـ لجاناً شعبية محلية أشبه بالمحاكم الشعبية تضم كل منها رئيساً وأعضاء وكاتباً وأمين صندوق، وكان يتم اختيار هؤلاء من أصحاب الرأي وذوي الكفاءة، وكانت مهمة اللجنة إدارة شؤون القرية ومنع تعديات الأهالي بعضهم على بعض وحفظ الأمن ومنع الفوضى[4].

ففي قرية كفرحمام مثلاً شكل الأهالي محكمة شعبية كان مركزها مدرسة البلدة يرأسها الشيخ أسعد سويد إمام البلدة[5]، وكان يتم وضع

---

(١) مقابلة مع السيد عادل صباح.
(٢) مقابلة مع الدكتور علي جابر والسيد عادل صباح.
(٣) مقابلة مع د. إبراهيم المعلم.
(٤) «مذكرات الشيخ أسعد سويد»، مرجع سابق، ص ١٧٥.
ـ مقابلة مع السيد عمر عمر.
(٥) كانت المحكمة الشعبية في كفرحمام تضم كلاً من السادة: الشيخ أسعد سويد =

حارس على باب المدرسة في أثناء اجتماعات المحكمة، أو في أثناء محاكمة أحد المخالفين. وقامت هذه المحكمة بحفظ الأمن في القرية، وحفظ حقوق الأفراد والجماعات وردع المعتدين على حقوق الغير أو على الحقوق العامة(١).

وكان أحمد الأسعد مرجعاً لهذه المحاكم وله الكلمة الفصل لا سيما عندما يتقدم المحكوم عليه من محكمة شعبية في قرية ما باعتراض على حكم صدر عليه، فكان يراجع أحمد الأسعد شخصياً في كفرشوبا فيرسل هذا بدوره أحد أتباعه للتأكد من الموضوع من رئيس المحكمة الصادر عنه الحكم، ومن ثم يفصل في الموضوع بشكل نهائي(٢).

إلا أن أهم المحاكم الشعبية التي تشكلت في منطقة حاصبيا - مرجعيون هي محكمة شبعا التي كانت تعد مرجعاً للمقاومين في منطقة العرقوب، وترتبط مباشرة بأحمد الأسعد. وكان مركز هذه المحكمة في منزل السيد محمد حسن ناصر. وكان السيد علي مصطفى عبد الله رئيساً لها(٣).

وكانت مهمة هذه المحكمة الإشراف على الأوضاع التموينية

= رئيساً، عمر عمر كاتباً، حسين يوسف علاء الدين أميناً للصندوق، محمد عبد الله شحرور عضواً، محمد سمور عضواً، عبدو حميد عضواً، عبد المعطي أبو كرنيب عضواً.
- «مذكرات الشيخ أسعد سويد»، مرجع سابق، ص ١٧٥.

(١) «مذكرات الشيخ أسعد سويد»، مرجع سابق، ص ١٧٦.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٦ - ١٧٧.
(٣) تشكلت المحكمة الشعبية في شبعا من السادة: علي مصطفى عبد الله: قائداً ومسؤولاً عن المحكمة، إسماعيل مصطفى حمدان، علي حسين ضاهر، أحمد عبد الرزاق السعدي، مشهور قعدان، سليمان خالد الخطيب، محمد أحمد هاشم، محمد قاسم خوندي، علي حسين هاشم.
- مقابلة مع السيد علي مصطفى عبد الله، انظر ملحق رقم (٢٥)، ص ٣٤٦.

والاجتماعية والأمنية في البلدة. وقد أقامت الحواجز الأمنية على أطراف البلدة خوفاً من تسلل عناصر القوميين السوريين الذين كانوا قد تركوا البلدة قبل اندلاع الأحداث بفترة وجيزة، أو من قبل الجيش اللبناني في منطقة مرجعيون.

والجدير ذكره أنه لم يكن يوجد في البلدة من قوى السلطة غير مخفر الدرك الذي يتألف من ثمانية عناصر لم يحركوا ساكناً منذ اندلاع الأحداث حتى نهايتها.

وعلى الصعيد التمويني كانت منطقة العرقوب بشكل خاص تعتبر المنفذ الوحيد من لبنان إلى سوريا، حيث كان يستورد عن طريقه المواد التموينية من سوريا إلى كافة المناطق اللبنانية. وكان مركز قيادة المقاومة الشعبية في شبعا يعد الصلة بين السلطات السورية، والمقاومة الشعبية في لبنان فيما يتعلق باستيراد المواد التموينية. إذ أن هذه السلطات كانت تطلب من قائد المقاومة الشعبية في شبعا ضبط عملية الاستيراد. وذلك بالطلب من الأهالي الحصول على كتاب خاص من أحد الأشخاص المعتمدين لدى السلطات السورية لاستيراد المواد التموينية[١].

وكان قائد المقاومة الشعبية في شبعا وكفرشوبا، يمتلك ختماً (باسم المقاومة الشعبية) لا يسمح لأي شخص العبور إلى الأراضي السورية للحصول على المواد التموينية إلا بعد الاستحصال على تصريح خاص ممهور بهذا الختم[٢].

أما القرى الأخرى في منطقتي حاصبيا ـ مرجعيون والتي كانت خاضعة لسيطرة المقاومة الشعبية، فقد تشكلت فيها لجان شعبية محلية، كانت تقوم بحراسة هذه القرى تحسباً لأي تعدٍ من القوميين السوريين

(١) مقابلة مع السيد علي مصطفى عبد الله، انظر ملحق رقم (٢٦)، ص ٣٤٧.
(٢) المصدر نفسه. انظر ملحق رقم (٢٥)، ص ٣٤٦.

وأنصار العهد الشمعوني والجيش اللبناني[1].

وفي منطقة بنت جبيل لم تتشكل فيها لجان، أو محاكم شعبية محلية كباقي المناطق الوطنية، لأن الأوضاع في هذه المنطقة كانت طبيعية جداً، ولم تحدث فيها مشاكل أو حوادث تذكر، بل حافظت على هدوئها طيلة فترة الانتفاضة. إلا أن حالة الغليان والترقب كانت تسود المنطقة. وقد ساعد على هذا الهدوء عدم وجود قوميين سوريين أو قوى أخرى معادية للانتفاضة حتى أن مواقع الجيش اللبناني في المنطقة قد حافظت على حيادها التام تقريباً[2].

---

(١) مقابلة مع السيد عمر عمر.
(٢) مقابلة مع السيد خليل بيضون.

الفصل الرابع

اندلاع الانتفاضة المسلحة في الجنوب

أولاً: المواجهة العسكرية:

١ ـ الانتفاضة ومحاولة شل المواصلات الرئيسة في الجنوب.

٢ ـ الاشتباكات المسلحة.

ثانياً: ردود الفعل على الانتفاضة المسلحة

١ ـ ردود الفعل الداخلية.

٢ ـ ردود الفعل الخارجية.

أولاً: المواجهة العسكرية

١ ـ الانتفاضة ومحاولة شل المواصلات الرئيسة في الجنوب

كان أول عمل عسكري قامت به المقاومة الشعبية في صيدا بعد إقفالها أحياء المدينة القديمة في وجه قوات السلطة وأتباعها، قيام المقاومين ليل ١٣ أيار عام ١٩٥٨ بنسف خط سكة الحديد الساحلية لمنع شحن البترول من مصفاة الزهراني (جنوب صيدا) إلى بيروت[١].

وبعد إصلاح الخط المنسوف من قبل السلطة، لجأ المقاومون إلى إنذار أصحاب الصهاريج بعدم نقل البترول إلى بيروت وإلا سيتم إحراق كل صهريج لا يمتثل للأوامر. وبالفعل ففي السادس عشر من أيار أحرق المقاومون ثلاثة صهاريج كانت محملة بالبترول ومتجهة إلى بيروت[٢].

إثر هذه الحادثة قرّر أصحاب الصهاريج تسليم صهاريجهم إلى المقاومة الشعبية في صيدا رغم القرار الصادر عن الحكومة بوضع هذه الصهاريج تحت تصرفها. وكان لهذه الخطوة التي اتخذتها المقاومة الشعبية أثر كبير لأنها حرمت مؤسسات الدولة في بيروت من المحروقات[٣].

وبعد عملية عرقلة نقل البترول إلى بيروت، لجأت المقاومة الشعبية

---

(١) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٨٠ الصادر في ١٤ أيار عام ١٩٥٨، ص ١.
(٢) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٨٣ الصادر في ١٧ أيار عام ١٩٥٨، ص ٥.
(٣) جريدة «السياسة»، العدد ٤٧٥ الصادر في ٢٤ حزيران عام ١٩٥٨، ص ٥.

في صيدا إلى عرقلة وصول الإمدادات العسكرية من السلطات في بيروت إلى قواتها وأتباعها في الجنوب عبر الطريق الساحلية. إذ قامت المقاومة الشعبية ليل ١٤ أيار عام ١٩٥٨ بوضع عبوة ناسفة على الجسر الذي يصل صيدا بالزهراني وصور (جسر سينيق اليوم) مما أحدث أضراراً كبيرة بالجسر أوقف عملية الإمدادات عبره باتجاه الجنوب[١].

وفي ليل ١٨ أيار حاول المقاومون الشعبيون في صيدا نسف جسر الأولي عن طريق وضع عبوات ناسفة. إلا أن هذه العبوات لم تحدث أضراراً كبيرة في الجسر[٢].

كما قام المقاومون في ليل ٢٠ أيار بوضع عبوات ناسفة على جسر الزهراني من أجل عرقلة أعمال وتحركات قوى الحكومة إلا أن الأضرار جاءت طفيفة[٣].

ومن ضمن خطة المقاومة الشعبية الهادفة إلى عرقلة حركة المرور على الجسور التي تربط المناطق الجنوبية بعضها بالبعض الآخر، قام بعض عناصرها في منطقة مرجعيون ليل ٢١ أيار بتفجير عبوة ناسفة على جسر «الحيمري» الواقع على طريق مرجعيون ـ المصنع، وذلك لمنع وصول الإمدادات العسكرية لقوى الجيش والدرك وأتباعهم في المنطقة من جهة البقاع[٤].

كما نسف المقاومون جسر سوق الخان الواقع على «نهر الهبراني»[٥] لأنه يربط طريق مرجعيون ـ المصنع الدولية بالعرقوب المعبر الوحيد خوفاً

---

(١) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٨١ الصادر في ١٥ أيار عام ١٩٥٨، ص ٤.
(٢) جريدة «العمل»، العدد ٣٧١٠ الصادر في ٢١ أيار عام ١٩٥٨، ص ٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢.
(٤) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٨٩ الصادر في ٢٤ أيار عام ١٩٥٨، ص ٣.
(٥) «الهبراني» أحد روافد نهر الحاصباني، سمي «بالهبراني» لأنه يمر في قرية الهبارية.

من هجوم الجيش بآلياته ودباباته. كما تم نسف عبارة على طريق راشيا الفخار لمنع وصول آليات الجيش إلى القرية[1].

وفي ٢٣ أيار تمكن رجال المقاومة الشعبية في منطقة مرجعيون من نسف جسر الحاصباني الذي يربط مرجعيون بحاصبيا[2].

وفي ١٦ حزيران كمنت مجموعة من المقاومة الشعبية في صيدا لإحدى قاطرات سكة الحديد في أثناء مرورها في صيدا بطريقها إلى محلة الزهراني . وقد زرع أفراد المجموعة لغماً أرضياً انفجر بالقاطرة لدى وصولها إلى مكان يعرف «بزاروب القطعة»، فخرجت عجلاتها عن الطريق. وجرح في هذا الانفجار أحد عشر جندياً كانوا داخل القاطرة وقتل سائقها. واستطاع أفراد المجموعة المهاجمة من أسر ثلاثة من رجال الجيش الذين انضموا فيما بعد إلى صفوف المقاومة الشعبية[3].

وفي فجر العاشر من تموز قام مقاومو صيدا المنتشرون في الهضاب المحيطة بالمدينة بنسف آخر قطار لنقل البترول تملكه الحكومة. وقد انقلب على نفسه وتدحرجت قاطراته[4].

٢ ـ الاشتباكات المسلحة:

إلا أن إقفال بعض المناطق الوطنية في الجنوب بوجه قوات السلطة العسكرية، وأتباعها دفع هذه القوات إلى محاولة إخضاع هذه المناطق

---

(١) مقابلة مع السيد عمر عمر.

(٢) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٨٩ الصادر في ٢٤ أيار عام ١٩٥٨، ص ٣.

(٣) جريدة «السياسة»، العدد ٤٦٩ الصادر في ١٧ حزيران عام ١٩٥٨، ص ٤.
لا بد من الإشارة إلى أن هذه الحادثة وما ذكر فيها من مقتل سائق وأسر جنود قد تم نفيها من معظم الشخصيات الصيداوية التي أجريت مقابلات معهم والذين عاصروا تلك الفترة.

(٤) جريدة «السياسة»، العدد ٤٨٨ الصادر في ١١ تموز عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.

بالقوة عن طريق القصف المركز والعشوائي لمواقع المقاومة وللأحياء الشعبية من جهة، وعن طريق فرض الحصار التمويني على هذه المناطق من جهة أخرى. إلا أن دفاع المقاومين عن مناطقهم دفع القوات المهاجمة إلى التمركز في مواقع عسكرية مقابلة ومشرفة على المناطق الوطنية المقفلة. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يحصل عمليات اقتحام عسكرية كبيرة من قبل السلطة للمناطق الوطنية وإنما اقتصرت العمليات العسكرية على المناوشات بين المواقع المتقابلة، وعلى القصف أحياناً على أحياء المناطق المقفلة كمحاولة للضغط على المقاومين للاستسلام. ويعود موقف قيادة قوات الحكومة هذا إلى الموقف المحايد لقائد ثكنة صيدا العقيد حسامي. ففي صيدا حصل أول اشتباك مسلح بين قوى الجيش والدرك من جهة، وقوات المقاومة الشعبية من جهة أخرى. في ٢٤ أيار عام ١٩٥٨ عندما حاولت القوى الحكومية التصدي لعناصر من المقاومة الشعبية كانت تحاول وضع متراس قرب البوابة الفوقا مقابل القلعة البرية حيث يتمركز الجيش اللبناني، إلا أن الاشتباك المذكور لم يؤدِ إلى أية إصابات في صفوف الطرفين[١].

وفي ٢٦ أيار قامت الطائرات العسكرية بالتحليق فوق صيدا القديمة لاستكشاف مواقع المقاومة الشعبية، كما تم استقدام قوات إضافية من قوى الحكومة إلى المواقع العسكرية المقابلة للمنطقة المقفلة. من جهة أخرى عززت قوات المقاومة الشعبية استحكاماتها واتخذت التدابير الاحتياطية للدفاع عن مواقعها من أي هجوم محتمل قد تتعرض له[٢].

وفي ٢ حزيران وقعت اشتباكات بين الطرفين وبالأسلحة المختلفة.

---

(١) مقابلة مع السيد حسيب عبد الجواد.
جريدة «السياسة»، العدد ٤٥٠ الصادر في ٢٥ أيار عام ١٩٥٨، ص ٤.

(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٤٥١ الصادر في ٢٧ أيار عام ١٩٥٨، ص ٥.
من خلال المقابلات التي أجريتها مع الشخصيات الصيداوية لم يؤكد أحد منهم الأخبار التي أوردتها الجريدة المذكورة عن تحليق الطائرات.

إلا أنه لم تقع إصابات في صفوف المتقاتلين، واقتصرت هذه الاشتباكات على قصف قوات الحكومة لمواقع المقاومة ورد هذه المواقع بالأسلحة الخفيفة والرشاشات(١).

وفي ٤ حزيران تجددت الاشتباكات العنيفة بين الطرفين، واشتركت فيها قوات الجيش المتمركزة في القلعة البحرية. إلا أن هذه الاشتباكات لم تسفر أيضاً عن إصابات في الأرواح(٢).

وكان أهم الاشتباكات التي وقعت في صيدا بين قوات المقاومة الشعبية، وقوات الحكومة وأتباعها، تلك التي جرت قرب بناية كازانوفا الواقعة عند مدخل صيدا الجنوبي، والتي كانت تسيطر عليها القوات الحكومية وأتباعها. بدأت هذه المعركة عندما كان أفراد المقاومة الشعبية يحصنون المدينة المقفلة القديمة من جهة «باب النصر» أو «كازانوفا» وذلك بتعبئة أكياس الرمل لإقامة المتاريس والحواجز الرملية. فما لبث أن انهمر عليهم الرصاص من القوات الحكومية المعسكرة في الجهة المقابلة، فأصيب اثنان من المقاومين بجروح، وحاولت قوات الحكومة تساندها عناصر من القوميين السوريين الهجوم على مواقع المقاومة من جهة باب النصر، غير أن المقاومين استطاعوا أن يصدوا هذا الهجوم بعد أن خاضوا مع القوات المهاجمة معركة حقيقية للمرة الأولى، أسفرت عن تراجع القوى المهاجمة إلى مواقعها بعد أن فقد الطرفان بعض الجرحى(٣).

أما المعركة الأخرى التي وقعت بين الطرفين المتقاتلين في صيدا،

---

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٤٥٧ الصادر في ٣ حزيران عام ١٩٥٨، ص ١.
(٢) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٩٩ الصادر في ٥ حزيران عام ١٩٥٨، ص ١.
(٣) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٢١٧.
لا بد من الإشارة إلى أن هذه الحادثة اعتبرتها الشخصيات الصيداوية التي قابلتها، مضخمة ولم تحصل أية محاولة هجوم من قبل السلطة كما لم يجرح أحد من المقاومين.

فكانت معركة «القلعة البرية». بدأت هذه المعركة عندما قصفت القوات الحكومية المتمركزة في القلعة البرية الأحياء الداخلية للمدينة المقفلة بقنابل «السلبند»، ثم بقذائف المصفحات مما أدى إلى تدمير بعض المنازل. كما سقط قتيل وبعض الجرحى في صفوف المقاومة الشعبية. إلا أن المقاومين ردوا على القصف الحكومي بهجوم مباغت على القلعة البرية مستخدمين القنابل اليدوية، مما دفع قوات الحكومة إلى طلب وقف إطلاق النار[1].

إثر هذه المعركة فرّ سبعة من قوات الحكومة مع أحد الضباط والتحقوا بصفوف المقاومة الشعبية[2].

وفي ١٤ حزيران حاول بعض العناصر المسلحة من القوميين السوريين التسلل إلى داخل المدينة المقفلة غير أن عناصر المقاومة الشعبية تصدت لهم، وفتحت النيران عليهم، فأردت أحدهم قتيلاً كما أصيب آخرون بجراح[3].

وفي ضواحي مدينة صيدا (محلة الهلالية)، وقع اشتباك مسلح في ١٧ حزيران بين قوات المقاومة الشعبية وقوات الحكومة. وذلك عندما استطاع مسلحو المقاومة محاصرة مجموعة من القوميين السوريين وبعض المسلحين الأردنيين الذين جاؤوا إلى لبنان لمساعدة عهد الرئيس كميل شمعون وأنصاره، عندها تدخلت قوات الجيش، وحاولت فك الحصار، فدارت بين الطرفين اشتباكات عنيفة استمرت ثلاث ساعات أدت في نهايتها إلى فرار عدد من المحاصرين وأسر البعض الآخر[4].

وفي ٢٢ حزيران وقع اشتباك مسلح آخر بين الطرفين في المدينة

---

(١) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٢٢١.
(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٤٦٥ الصادر في ١٢ حزيران عام ١٩٥٨، ص ٤.
(٣) جريدة «السياسة»، العدد ٤٦٨ الصادر في ١٥ حزيران عام ١٩٥٨، ص ٥.
(٤) جريدة «السياسة»، العدد ٤٧٠ الصادر في ١٨ حزيران عام ١٩٥٨، ص ٤.

استمر خمس ساعات استعملت فيه الأسلحة الأوتوماتيكية والمدافع الرشاشة ومدافع الدبابات التي سلطت على منازل الأهالي في المدينة القديمة. حصلت هذه المعركة بعد التغييرات في قيادة الدرك في صيدا إذ تم تعيين القائد «زغيب» مكان العقيد «حسامي» - المتهم بالتعاون مع المقاومة الشعبية - قائداً لمنطقة صيدا العسكرية، ولدى تسلمه منصبه أمر القائد الجديد بالهجوم على صيدا القديمة وضربها بالمدفعية. إلا أن جماعة العقيد حسامي أعلنوا تمردهم على أوامر القائد زغيب، وفرّ بعضهم وانضم إلى صفوف المقاومة الشعبية، مما دفع بالقائد الجديد إلى إيقاف الهجوم والاكتفاء بالقصف المدفعي. وأدى القصف العشوائي على أحياء المدينة القديمة إلى وقوع أضرار مادية في عدد من البنايات والمنازل(١).

وبعد فترة هدوء استمرت عدة أيام، باغتت القوات الحكومية المدينة المقفلة - بسبب وفاة أحد الجرحى من الضباط في الاشتباك السابق - بالقذائف المدفعية في الوقت الذي كان فيه الأهالي يستغلون فترة الهدوء لشراء ما يلزمهم. واستمر القصف مدة أربع ساعات سقط بنتيجته عدد من الجرحى في صفوف الأهالي الآمنين كما تهدمت عدة منازل. فما كان من قوات المقاومة إلا أن قامت بهجوم معاكس على مواقع قوات الحكومة فدب الرعب في نفوسها. وأدى الهجوم إلى إصابة عدد من قوات الحكومة. وغنم المقاومون بعض الأسلحة والذخيرة، وتم تدمير مصفحة(٢).

وفي ٣ تموز هاجمت قوات المقاومة الشعبية المتمركزة في التلال المحيطة بمدينة صيدا وحدات من القوات الحكومية، وضربت عليها حصاراً لمدة نصف ساعة. وأسفرت هذه المعركة عن تدمير مصفحة وتعطيل أخرى

---

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٤٧٥ الصادر في ٢٤ حزيران عام ١٩٥٨، ص ١ و ٥.

(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٤٨١ الصادر في ٣ تموز عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.
هذا الخبر لم يؤكده من قابلتهم في صيدا.

كما تعطلت دبابة من نوع «شيرمان»[١].

وفي ٥ تموز دارت معركة حامية بين قوات الحكومة وقوات المقاومة الشعبية، وذلك عندما قامت القوات الحكومية تساندها الدبابات والمصفحات بهجوم على مدخل صيدا الجنوبي باتجاه المدينة المقفلة، إلا أن قوات المقاومة صدت الهجوم، وقامت بهجوم معاكس على حامية من القوات الحكومية كانت تعسكر عند المدخل الجنوبي للمدينة. ونشبت بين الطرفين معركة دامت ساعة كاملة استطاع أفراد المقاومة الشعبية بنتيجتها الوصول إلى سطح بناية كازانوفا من الخلف ومفاجأة القوات الحكومية بنيران الرشاشات، مما أدى إلى استسلام أفراد الحامية وعددهم عشرة عناصر مع أسلحتهم البالغة خمسة رشاشات وتسع بنادق وسبعة مسدسات وسبعين قنبلة يدوية وأكثر من ألفي رصاصة. واقتاد أفراد المقاومة الشعبية الأسرى إلى الهضاب المحيطة بالمدينة حيث مواقع للمقاومة الشعبية[٢].

وفي ليل ٢٦ تموز نشبت معركة بين قوات المقاومة الشعبية، وعناصر من القوميين السوريين في محلة عين الحلوة (ضواحي صيدا)، عندما حاول هؤلاء تهريب الأسلحة التي طمروها سراً على بعد أمتار من ثكنة الجيش في المنطقة بعد أن علمت المقاومة الشعبية بأمرها. وأسفرت المعركة عن مقتل اثنين من القوميين السوريين، ولم يستطع المقاومون الاستيلاء على الأسلحة المطمورة بسبب وصول مصفحات الجيش إلى المكان المذكور[٣].

وفي مدينة صور ومنطقتها، بعد أن شكل الأهالي الوطنيون قيادة

---

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٤٨٢ الصادر في ٤ تموز عام ١٩٥٨، ص ١.

(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٤٨٤ الصادر في ٦ تموز عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.
هذه الأخبار اعتبرتها الشخصيات الصيداوية التي قابلتها مضخمة جداً.

(٣) جريدة «السياسة»، العدد ٥١٢ الصادر في ٢٧ تموز عام ١٩٥٨، ص ٤.
الأخبار مضخمة أيضاً ـ حسب الشخصيات الصيداوية التي قابلتها ـ ولم يقتل أحد من القوميين السوريين.

المقاومة الشعبية ولجانها المتعددة لتنظيم الحياة داخل المدينة المقفلة، وبعد أن أقاموا المتاريس على مداخلها واستطاعوا تأمين السلاح لمواجهة أي تحرش أو هجوم من قبل السلطة وأتباعها، وبعد أن اشتدت المعارك العسكرية في مختلف المناطق اللبنانية، كان لا بد للسلطات العسكرية العليا من إصدار الأوامر إلى قواتها المحلية في مدينة صور لبدء الهجوم على المدينة المقفلة خصوصاً وأن قيادة السلطة في مدينة صور كانت موالية للعهد ولآل الخليل. وبالفعل فقد بدأت المناوشات العسكرية المتوقعة بين الفريقين، وكانت تتخذ طابع البرودة أحياناً والحدة أحياناً أخرى. وفي شهر حزيران حاولت جماعة من أتباع آل الخليل القيام بهجوم على نادي التضامن (مركز قيادة المقاومة الشعبية في صور)، وحصلت اشتباكات بين هذه الجماعة، وبين قوات المقاومة الشعبية التي كانت قد أقامت متراساً ترابياً كبيراً أمام النادي المذكور. ودامت الاشتباكات بين الطرفين أكثر من ثلاث ساعات ارتد في نهايتها المهاجمون إلى مواقعهم بعد أن سقط بعض الجرحى من الطرفين[1].

وفي أوائل تموز قامت قوات الحكومة المتمركزة في الكلية الجعفرية بهجوم آخر على نادي التضامن المقابل للكلية، واستعمل المهاجمون المدفعية في قصف أحياء المدينة المقفلة مما أدى إلى إصابة بعض المنازل إصابات مباشرة وتهدم بعضها. ولما حاولت القوات المهاجمة التقدم تصدت لها قوات المقاومة واضطرتها إلى التراجع[2]. وفي الليلة نفسها هاجمت جماعة آل الخليل ـ بتسهيل من القوات الحكومية ـ منازل الأهالي المسالمين في ضواحي المدينة والمعروفين بعدم ولائهم لآل الخليل وسطت على أموالهم وأرزاقهم[3].

---

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٤٧٨ الصادر في ٢٧ تموز عام ١٩٥٨، ص ٨.
(٢) المصدر نفسه، ص ٨.
(٣) جريدة «السياسة»، العدد ٤٨٠ الصادر في ٢ تموز عام ١٩٥٨، ص ٥.

ولم ينج اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات من تعديات جماعة آل الخليل عليهم. ففي ٨ تموز قامت عناصر من هذه الجماعة بهجوم على مخيم للاجئين في محلة البص (قرب صور)، وطلبت من شبان المخيم التطوع معهم، وحمل السلاح إلى جانبهم. ولما لم يفلحوا في مسعاهم بدأوا بهم ضرباً وركلاً مما أدى إلى وقوع اشتباك بين الطرفين أدى إلى سقوط عدد من الجرحى، ودفع بأهالي المخيم للاتصال بمكتب هيئة الأمم المتحدة واطلاعهم على الأمر، فجرت اتصالات مع المسؤولين أدت إلى إيقاف التعديات على المخيم[(١)].

وفي ١٥ تموز ـ تاريخ دخول القوات العسكرية الأميركية إلى لبنان لنجدة حكم الرئيس كميل شمعون ـ بدأت قوات الحكومة، وجماعة آل الخليل بمهاجمة قوات المقاومة الشعبية. واستمرت الاشتباكات عدة أيام متواصلة قصفت فيها المدينة المقفلة بالمدفعية من عدة مصفحات ودبابات، وردّ المقاومون على القصف باستعمال سلاح جديد لأول مرة هو قذائف «البازوكا» المضاد للدبابات. وبنتيجة القصف والقصف المضاد أصيب مبنى نادي التضامن وأحد المساجد ببعض الأضرار المادية، وكذلك مبنى الكلية الجعفرية. كما قتلت امرأة من الأهالي وطفلان وأحد عناصر المقاومة الشعبية، وجرح اثنان آخران. كما أصيب ستة من المواطنين بجراح طفيفة. وكانت خسائر القوات الحكومية وأتباعها كبيرة قدرت بثمانية قتلى، وثلاثة من أنصار آل الخليل. أما عدد الجر ى فزاد على ٣٥ جريحاً[(٢)].

---

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٤٨٦ الصادر في ٩ تموز عام ١٩٥٨، ص ٥.
(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٤٩٥ الصادر في ١٩ تموز عام ١٩٥٨، ص ٤.
لا بد من الإشارة إلى أنه من خلال المقابلات التي أجريتها مع بعض الشخصيات في صور أكّدوا حصول هذه الاشتباكات رغم تضخيم جريدة السياسة للمعلومات الخاصة بهذه الاشتباكات. كما ذكروا لي أسماء الذين استشهدوا من الأهالي والمقاومين وهم: علي حمزة، حبيب ياسين زيدان، إبراهيم بيضون.

وفي أواخر تموز عاودت جماعة آل الخليل تؤازرها قوى السلطة بهجوم على المدينة المقفلة من جهة الكلية الجعفرية، وبدأت بإطلاق نيران الرشاشات وقذائف الدبابات على مواقع المقاومة الشعبية، وعلى الأحياء السكنية في المدينة. ودامت المعركة عدة ساعات أصيب بنتيجتها عدد من المقاومين بجراح مختلفة، كما أصيب عدد آخر من القوات المهاجمة. وعلى الأثر تدخل نائب صيدا السيد معروف سعد لدى قيادة الجيش في صيدا لوقف تعديات جماعة آل الخليل على الأهالي، استجابت القيادة للطلب. إلا أن قيادة الجيش في صور رفضت الانصياع لأوامر القيادة في صيدا، واستمرت في قصفها للمدينة المقفلة بالمصفحات مما أدى إلى تهديم عشرات المنازل[1]. وردت قوات المقاومة على القصف المدفعي بقصف مماثل أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى في صفوف الطرفين[2].

---

(١) بلغ عدد القذائف التي قصفت بها قوات السلطة أحياء مدينة صور المقفلة حوالي ٣٠٠ قذيفة. أما المنازل التي تهدمت من جراء هذا القصف فهي: منزل حسن الشغري، منزل سماحة مفتي صور السيد محمد جواد شرف الدين، منزل السيد إبراهيم مملوك، منزل السيد يوسف مرتضى، منزل سليمان الدادا، منزل يوسف حبيب، منزل إبراهيم بيطار، منزل حبيب زيدان، منزل السيد جعفر شرف الدين، منزل السيد محمود نعمة، منزل السيد حسن عز الدين، منزل السيد محمود قدادو ومحله التجاري، منزل السيد يوسف الرفاعي، منزل السيد داود الزيّات، منزل السيد حسين شحادة، منزل العلامة السيد عبد الحسين شرف الدين.
- جريدة «السياسة»، العدد ٥٠١ الصادر في ٢٦ تموز عام ١٩٥٨، ص ٥.

(٢) حسب ما أوردته جريدة السياسة، بلغت خسائر القوات الحكومية وأتباعها: تسعة جنود ودركيين و ١٤ عنصراً من جماعة آل الخليل، أما خسائر المقاومة الشعبية والأهالي فبلغت: ثلاثة مقاومين وجرح أربعة من الأهالي.
- جريدة «السياسة»، العددين ٤٩٧ و ٥٠١الصادرين في ٢٢ و ٢٦ تموز عام ١٩٥٨، ص ٥ و ١.
إن هذه الأخبار مضخمة حسب رأي بعض الشخصيات التي قابلتها في صور لا سيما =

ومما يجدر ذكره أن المستشفى الحكومي في مدينة صور والذي تسيطر عليه قوات الحكومة وأتباعها، رفض المسؤولون عنه استقبال جرحى قوات المقاومة الشعبية، مما دفع النائب معروف سعد ـ بعد إجراء اتصال معه من قبل قيادة المقاومة في صور ـ إلى إرسال سيارة إسعاف مع ممرضتين إلى صور، وبالتنسيق مع قيادة الجيش في صيدا. إلا أن جماعة آل الخليل أوقفت السيارة في محلة البص وصادرتها واحتجزت من فيها[1].

بعد فشل قوات الحكومة وأتباعها في إخضاع الأهالي في مدينة صور القديمة عن طريق القصف المدفعي المتواصل، لجأت هذه القوات إلى خطة جديدة علّها تساعد في استسلام المقاومين. والخطة تقضي بتضييق الحصار على المدينة المقفلة من جهة، وزيادة وتيرة القصف المدفعي من جهة أخرى. وتذرعت السلطة العسكرية بحصارها هذا برفض المقاومين للإنذار الذي وجهته لهم بوجوب رفع المتاريس وفتح أبواب المدينة أمامهم[2]. إلا أن الأهالي كانوا قد وضعوا كل الاحتمالات قبل إقفالهم للمدينة القديمة. فاستقدموا إلى الأحياء الداخلية كميات كبيرة من المواد الغذائية الضرورية ووضعوها في مخازن خاصة بعد أن اتفقوا مع أصحابها على تسعيرها. كما طلبوا كميات من الأدوية الضرورية الخاصة بالإسعافات الأولية عن طريق اللجنة الصحية المركزية التابعة للمقاومة الشعبية في بيروت. هذا فضلاً عن تأمين السلاح والذخائر لمواجهة أي هجوم محتمل وأي حصار قد يطول. واستمر الحصار أكثر من شهرين. قطعت فيها المياه والكهرباء عن المدينة، ومنعت المواد الغذائية من الدخول إليها. وبعد

= فيما يتعلق بعدد القتلى.

(١) المصدر نفسه، ص ٥ و ١.

(٢) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٢٢٤.
ـ مقابلة مع السيد حسين شرف الدين.

صمود المواطنين وصبرهم على الضيم، وبسبب فشل السلطة العسكرية وأتباعها في الوصول إلى النتيجة المرجوة من حصارها هذا، عادت إلى القصف العشوائي على أحياء المدينة المقفلة. وكان القصف هذه المرة من مواقع القوات الحكومية المتمركزة قرب «خراب الإنكليز» المواجه لمتراس المقاومة الشعبية من جهة الغرب. وأدى هذا القصف إلى إصابة عدد من المنازل بأضرار بالغة.

هذا القصف وذاك الحصار، ضايقا المقاومة الشعبية والأهالي خصوصاً بعد أن فقدت المقاومة الكثير من ذخيرتها مما دفع بقيادة المقاومة الشعبية إلى التفكير بخطة جديدة تهدف إلى تخفيف الحصار عن المدينة من جهة، ومحاولة تأمين الأسلحة والذخائر من جهة أخرى. وبعد اجتماعات متواصلة للقيادة في المدينة تم التوصل إلى خطة تقضي بإنشاء قيادة عسكرية خارج مدينة صور مهمتها تجميع المقاومين في منطقة صور، وتنظيمهم وتأمين السلاح لهم من بانياس في سوريا، ومن ثم القيام بهجمات عسكرية على المواقع الخلفية للقوات الحكومية وأتباعها من أجل الضغط على هذه القوات لتخفيف الحصار عن المدينة من جهة، ووقف القصف المدفعي العنيف عليها من جهة أخرى، ومحاولة إدخال السلاح والذخائر إليها من جهة ثالثة.

وبالفعل، تم وضع الخطة بأن تكون القيادة خارج مدينة صور في قرية مزرعة مشرف[1]، أما اختيار هذه القرية فيعود لسببين:

الأول: إن عدداً كبيراً من شبان قرية مزرعة مشرف كان منضوياً تحت

---

(1) مزرعة مشرف: قرية تقع في قضاء صور تبعد عنها حوالي ١٨ كلم لجهة الشرق، تعلو عن سطح البحر ٤٠٠ م.
- أنيس فريحة: «أسماء المدن والقرى اللبنانية وتفسير معانيها»، مرجع سابق، ص ٤٤١.

لواء المقاومة الشعبية، فضلاً عن أن السيد إبراهيم الرملاوي كان قد سكن فيها فترة طويلة من الزمن قبل انتقاله إلى مدينة صور.

الثاني: وعورة مسالكها بسبب ضيق الطريق الترابية للبلدة. وهي الطريق الرئيسة حيث يصعب وصول قوات السلطة إليها بآلياتها(١).

وكلفت قيادة المقاومة الشعبية في صور كلاً من إبراهيم الرملاوي وعبد الرؤوف صفي الدين وحسن الأردني للقيام بهذه المهمة (مهمة إنشاء قيادة عسكرية خارج صور رديفة للقيادة في المدينة). وبالفعل استطاع هؤلاء مع عدد آخر من المقاومين الخروج ليلاً من المدينة المقفلة عن طريق البحر بعيداً عن مراقبة موقع الجيش، واستطاعوا الوصول إلى منطقة رأس العين، ومنها تابعوا طريقهم إلى قرية مزرعة مشرف وبدأوا بتجميع المقاومين في القرى المجاورة بعد أن بدأ هؤلاء يتوافدون إليهم. وبعد ذلك توجه السيد صفي الدين مع عدد من المقاومين إلى بانياس في سوريا لتأمين الأسلحة والذخائر. وبقي الرملاوي والأردني في المزرعة يعملان على تجميع القوات العسكرية للمقاومة الشعبية، وتنظيم صفوفها من أجل وضع الخطط العسكرية للبدء بالهجمات على مواقع الجيش من الخلف. واستطاع السيد صفي الدين مع أفراد مجموعته من الوصول إلى بانياس ومقابلة أحمد الأسعد، واستلام السلاح والذخائر منه والعودة إلى مزرعة مشرف. في هذه الأثناء انضمت جماعة من البدو وعلى رأسها «أبو فايز الهيبي» إلى مجموعة الرملاوي في مزرعة مشرف ـ بعد أن أجرى الرملاوي اتصالاً مع الهيبي نظراً للصداقة الحميمة بينهما ـ كما أجرى الرملاوي اتصالات مع النائب أحمد الأسعد لإعطاء الأوامر لعناصره المسلحة في منطقة صور لتضع نفسها تحت تصرف القيادة العسكرية في مزرعة مشرف.

---

(١) مقابلة مع السيد عبد الرؤوف صفي الدين أجريت في صور بتاريخ ١٩٨٩/٨/٤.
كان السيد صفي الدين أحد مسؤولي حزب البعث العربي الاشتراكي في صور إبان الانتفاضة.

وبالفعل استجاب الأسعد للطلب، وأمر جماعته بالانضواء تحت قيادة الرملاوي. وقد استجاب نعمة رميتي وجماعته في قرية محرونة[1]، كما استجاب محمد حيدر وجماعته في قرية دير قانون النهر[2]. إلا أن عاطف زطام وجماعته في قرية جويا[3] رفضوا الانضواء تحت قيادة الرملاوي، وفضلوا أن يعملوا منفردين في مناوشة قوى السلطة وآل الخليل[4].

وبعد إنشاء قيادة المقاومة الشعبية في مزرعة مشرف، اتخذت قيادة المقاومة الشعبية في صور قراراً آخر يقضي بتوسيع دائرة العمل العسكري الشعبي والاتصال بالقرى، فقررت إنشاء قيادة عسكرية أخرى في قرية العباسية قضاء صور اتخذت شكل ميليشيا عسكرية كان هدفها أيضاً تخفيف الضغط العسكري عن مدينة صور، ومحاولة فك الحصار المضروب عليها من قبل قوات الحكومة وأتباعها عن طريق مهاجمة تجمع هذه القوات في

---

(١) نعمة رميتي: كان من أتباع الأسعد، يتزعم أكثر من ٦٠ عنصراً تحت السلاح معظمهم من قرى المجادل، محرونة، والقرى المجاورة.
- قرية محرونة: قرية تقع في قضاء صور وتبعد ٢١ كلم وتعلو ٣٥٠ متراً عن سطح البحر. أنيس فريحة، «أسماء المدن والقرى اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٤٤١.

(٢) محمد حيدر: أحد أتباع أحمد الأسعد في منطقة صور، كان له جماعة مسلحة تضم حوالي ٣٠ عنصراً في قرية دير قانون النهر، تربى عند آل الخليل ثم أصبح موالياً للأسعد، ثم انخرط في حركة القوميين العرب وبقي على علاقة بالأسعد.
- دير قانون النهر: تقع في قضاء صور، تبعد ١٢ كلم عن صور وتعلو عن سطح البحر ١٥٠ م.
- أنيس فريحة، «أسماء المدن والقرى اللبنانية»، وتفسير معانيها، مرجع سابق، ص ٤٣٩.

(٣) عاطف زطام: أحد أتباع السيد أحمد الأسعد في منطقة صور، كان له مجموعة مسلحة في قرية جويا (قضاء صور) تضم أكثر من ٢٠ مسلحاً. كان هدفها الانتقام من جماعة آل الخليل والقوميين السوريين، إلا أنها كانت تقوم أحياناً بأعمال غير أخلاقية منها السرقة وفرض الخوات وغير ذلك.
- مقابلة مع السيد جعفر شرف الدين.

(٤) مقابلة مع السيد جعفر شرف الدين.

مدخل صور الجنوبي[1]. وعندما استكملت القيادة العسكرية للمقاومة الشعبية ـ في كل من مزرعة مشرف والعباسية ـ استعداداتها القتالية من مقاومين وسلاح وذخائر، بدأت خطتها بالهجوم على مواقع الجيش في مدينة صور من ناحيتين:

ـ الناحية الشرقية للمدينة مستهدفة الثكنة العسكرية (ثكنة بنو بركات اليوم)، وتولت قيادة مزرعة مشرف الهجوم عليها.

ـ الناحية الجنوبية للمدينة مستهدفة مدخل صور الجنوبي حيث يوجد تجمعات لآل الخليل والقوميين السوريين. وقد تشكلت عدة مجموعات مسلحة للقيام بالعمليات العسكرية التي اتخذت طابع حرب العصابات من ثلاث محاور:

١ ـ محور قانا ـ الحوش ـ صور.
٢ ـ محور جويا ـ البازورية ـ المعشوق ـ صور.
٣ ـ محور العباسية ـ صور.

وقد استطاعت هذه المجموعات العسكرية أن تشن عدة عمليات ليلية مباغته على مواقع الجيش والدرك وأتباعهما من آل الخليل والقوميين السوريين، وأن تشتبك معهم، من ثم تنسحب إلى مواقعها بسبب عدم التكافؤ بين الفريقين في السلاح والذخيرة. إذ ان المقاومين كانوا يستعملون أسلحة خفيفة ورشاشات وقنابل يدوية و «قذائف انيرغا» بينما كانت قوات السلطة وأتباعها يستعملون قذائف الدبابات وقنابل «السلبند» وغيرها من الأسلحة الثقيلة. وبالرغم من عدم التكافؤ بين أسلحة الطرفين استطاعت قوات المقاومة الشعبية خارج المدينة أن توجه ضربات قوية إلى أعدائها، وأن تخفف الضغط العسكري عن المدينة المحاصرة[2].

---

(١) مقابلة مع السيد منيف فرج.
(٢) مقابلة مع السيد جعفر شرف الدين.

إن هجمات مجموعات المقاومة الشعبية هذه دفعت بالسلطة العسكرية وأتباعها في منطقة صور إلى تسيير دوريات عسكرية من ثكنة صور باتجاه المحاور المذكورة ومحاولة تعقب المقاومين. وقد قصفت هذه الدوريات المؤللة عدة مرات قرى العباسية ومحرونة ومزرعة مشرف، فكان المقاومون يردون بالمثل. وفي أواخر حزيران عام ١٩٥٨ تعقب الجيش اللبناني وجماعة آل الخليل أفراد المقاومة الشعبية من جهة محور جويا ـ البازورية ـ صور وتمركزوا على إحدى تلال جويا المشرفة على محرونة ومزرعة مشرف والمجادل، وبدأوا بقصف هذه القرى بالمدافع الثقيلة. إلا أن المقاومين استطاعوا التسلل إلى مقربة من مواقع الجيش. ودارت بين الفريقين معركة عنيفة سقط بنتيجتها عدد من القتلى والجرحى في صفوف الطرفين، كما تهدم عدد من بيوت السكان في القرى المذكورة، وتم تدمير مصفحة وشاحنتين للقوات الحكومية(١).

كذلك، دارت اشتباكات متعددة بين عناصر المقاومة الشعبية التابعين لقيادة مزرعة مشرف، وبين جماعات آل الخليل الذين كانوا يتمركزون عند مثلث باتوليه ـ عين بعال ـ حناوية (قرى في قضاء صور) وأيضاً في منطقة الشِعبْ، إلا أن هذه الاشتباكات لم تسفر عن سقوط قتلى(٢).

وامتدت هذه الاشتباكات إلى منطقة بنت جبيل حيث دارت اشتباكات عديدة بين المقاومين التابعين لقيادة مزرعة مشرف وبين جماعة حسن

---

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٤٧٧ الصادر في ٢٦ حزيران عام ١٩٥٨، ص ٥.
من خلال المقابلات التي أجريتها مع الشخصيات السياسية في مدينة صور وجوارها تبين أن هذه المعلومات مضخمة خاصة لجهة سقوط القتلى.

(٢) الشعب: منطقة جنوبية تابعة لقضاء صور تضم عدة قرى هي: شمع، طيرحرفا، شاحين، جبين.
ـ مقابلة مع السيد محمد صفي الدين.

الأسعد[1] المتحالفة مع العهد الشمعوني وأنصاره القوميين السوريين وآل الخليل. إلا أن هذه الاشتباكات لم تسفر عن سقوط قتلى رغم وقوع جرحى من الطرفين[2].

لقد نجحت قيادة المقاومة الشعبية في صور في تحقيق بعض أهدافها لا سيما في نقل المعركة إلى خارج المدينة عن طريق إنشاء قيادات عسكرية في مزرعة مشرف والعباسية رديفة للقيادة في صور أخذت تناوش قوى الحكومة وأتباعها. مما دفع هذه القوى إلى سحب جزء من قواتها المحاصرة للمدينة، وتسييرها كدوريات في المناطق القريبة من مراكز قيادتي المقاومة المستحدثتين في مزرعة مشرف والعباسية.

وبفضل هذه المناوشات والهجمات لفرق المقاومة الشعبية خارج المدينة، عمدت القوات الحكومية إلى التفاوض مع قيادة المقاومة الشعبية في صور لفك الحصار عن المدينة. وتمت المفاوضات في منطقة البياض - قضاء صور في منزل الشيخ إبراهيم سليمان (إمام البلدة) بحضور ممثلين عن الطرفين. وتم الاتفاق على أن تفك القوات الحكومية الحصار عن مدينة صور القديمة، وأن تسمح للمواد التموينية والأدوية بالدخول إلى المدينة، وأن تتعهد بعدم مساعدة جماعة آل الخليل مقابل وقف العمليات العسكرية للمقاومة الشعبية خارج منطقة صور. وبقي هذا الاتفاق ساري المفعول حتى نهاية الانتفاضة[3].

وفي بلدة النبطية لم تحصل أية مناوشات تذكر لأن قوى السلطة في

---

(١) لا بد من الإشارة إلى أن تحالف السيد حسن الأسعد مع العهد الشمعوني يعود إلى الخلاف الشخصي مع السيد أحمد الأسعد وبسبب المنافسة الانتخابية بينهما في منطقة بنت جبيل
- مقابلة مع السيد خليل بيضون.

(٢) مقابلة مع السيد عبد الرؤوف صفي الدين.

(٣) مقابلة مع السيد مصطفى شرف الدين.

البلدة (مفرزة الدرك) التزمت الهدوء وعدم التحرك. كذلك فإن القوميين السوريين كانوا قد تركوا البلدة لا سيما بعد الحادثة التي جرت في بداية الأحداث والتي أودت بأحد عناصرهم. إلا أن الحادثة الهامة التي حصلت في منطقة النبطية بين قوات المقاومة الشعبية، وبين قوات السلطة تلك التي حدثت في قرية يحمر الشقيف[1] ، وكانت هذه القرية في تلك الأثناء تعدّ المركز الأساسي للدخول والخروج إلى النبطية لجلب السلاح من سوريا من جهة، وطريقاً لعبور آليات الجيش اللبناني إلى مرجعيون من جهة أخرى. وكانت خطة قيادة الجيش في منطقة مرجعيون تهدف إلى قطع الطريق على المقاومين ومنعهم من جلب السلاح من سوريا[2] . لذلك حاولت احتلال قرية يحمر، سيما بعد وصول معلومات مفادها أن قيادة المقاومة الشعبية في البلدة قد ألغت الحراسة على طريق النبطية ـ يحمر، فوجدت قيادة الجيش في ذلك فرصة لمباغتة قرية يحمر واحتلالها، ومن ثم الدخول إلى النبطية من الجهة الشمالية[3] . وبالفعل أمر قائد موقع مرجعيون العقيد فؤاد لحود المعروف بولائه الشخصي للرئيس شمعون ـ بالهجوم على قرية يحمر الشقيف، وأرسل قوة عسكرية بقيادة الملازم زين مكي، فطوق القرية وبدأ بقصفها بقنابل الدبابات مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص وسقوط عدد من الجرحى، وتهديم بعض المنازل. وصلت الأخبار إلى قيادة المقاومة الشعبية في النبطية، فأسرع عناصر المقاومة بقطع طريق كفرتبنيت ـ مرجعيون وتلغيمها. ومن ثم انتشر المسلحون حول قوات الجيش المحاصرة للبلدة، فأصبحت هذه القوات بين نارين: نار المسلحين داخل

---

(1) يحمر الشقيف: قرية جنوبية ـ تتبع قضاء النبطية. تعلو عن سطح البحر ٥٢٠ م، تبعد عن مركز القضاء حوالى ١٠ كلم.
ـ أنيس فريحة: «أسماء المدن والقرى اللبنانية وتفسير معانيها»، مرجع سابق، ص ٤٤٧.

(2) مقابلة مع الدكتور علي جابر.

(3) مقابلة مع السيد نمر جابر.

قرية يحمر، ونار المقاومين من الخلف من جهة زوطر الشرقية وأرنون بعد أن تم تمويه المقاتلين بأغصان الأشجار - واستطاع المقاومون قطع طريق العودة على قوات الجيش - التي لم يكن يوجد إسناد لها - وأنذروها بالاستسلام. وكادت تحدث معركة دامية بين الطرفين لولا اتصال العقيد لحود بإمام بلدة النبطية الشيخ محمد التقي صادق والطلب منه التفاوض. وبالفعل تدخل إمام البلدة، وبعض الشخصيات السياسية في المنطقة (النائب يوسف الزين)، واللجنة العليا للمقاومة الشعبية، وعقد اجتماع في منزل مختار بلدة يحمر حضره العقيد فؤاد لحود شخصياً، وتم الاتفاق على عدم تكرار حادث التعدي على الأهالي من قبل الجيش فضلاً عن دفع التعويضات البشرية والمادية للأهالي الذين تضرروا بأرواحهم وأملاكهم. ووعد العقيد لحود بتحقيق هذه الوعود، وبقي الوضع هادئاً في منطقة النبطية منذ تلك الحادثة وحتى نهاية الانتفاضة[1].

أما منطقة حاصبيا مرجعيون فكانت - منذ اندلاع الانتفاضة - تتوزع فيها مناطق النفوذ بين القوى الحكومية (جيش ودرك)، وأتباعها من قوميين سوريين وشماعنة، وبين المقاومة الشعبية. فالجيش اللبناني كان يسيطر على حاصبيا (مركز القضاء). أما قرى القضاء فكانت تابعة للمقاومة الشعبية عدا قريتي كوكبا وراشيا الفخار اللتين كانتا تحت سيطرة القوميين السوريين. أما منطقة مرجعيون، فكان الجيش اللبناني يسيطر على مرجعيون (مركز القضاء)، أما قرى مرجعيون، فكانت تابعة للمقاومة الشعبية وخصوصاً لجماعة أحمد الأسعد باستثناء قريتي القليعة والخربة (برج الملوك اليوم) اللتين كانتا تابعتين للشماعنة والقوميين السوريين[2].

---

(١) مقابلة مع كل من د. إبراهيم المعلم، عادل صباح، حبيب صادق، نمر جابر.
(٢) - مقابلة مع السيد علي مصطفى عبد الله.
- مقابلة مع الأستاذ أحمد سويد أجريت بتاريخ ٢٣/ ٥/ ١٩٩٠. لا بد من الإشارة إلى أن الأستاذ سويد كان أحد مسؤولي حركة القوميين العرب في منطقة حاصبيا.

وعندما بدأت الأحداث في أواسط أيار عام ١٩٥٨، ترك القوميون السوريون القرى التي كانت تخضع لسيطرة المقاومة الشعبية لا سيما في منطقة العرقوب (شبعا، الهبارية، كفرحمام، كفرشوبا) عدا قرية راشيا الفخار التي كانوا يسيطرون عليها، والتي كانت تعدّ معقلاً لهم. ومنذ اندلاع الانتفاضة المسلحة، أقام القوميون السوريون في هذه القرية ـ على جبل الشحار الممتد بين قرى راشيا الفخار وكفرحمام والهبارية ـ مواقع عسكرية ثابتة، وحفروا الخنادق وبدأوا يتدربون على إطلاق النار من هذه المواقع باتجاه بلدة كفرحمام وضواحيها لا سيما البيادر، بحجة أنهم يطلقون النار على الشيوعيين المتمركزين هناك[١]. كما استقدم القوميون السوريون إلى راشيا الفخار عناصر حزبية من خارج البلدة تحسباً لأي هجوم محتمل، وأقاموا الحواجز المسلحة على مداخل بلدتهم لتفتيش كل شخص يدخل إليها[٢].

أما قرى العرقوب الأخرى المجاورة لراشيا الفخار، فلم يكن في حوزة أهاليها المؤيدين للانتفاضة سوى بنادق الصيد، وبعض المسدسات التي اشتروها بمالهم الخاص. إلا أن تمركز عناصر من الشيوعيين في تلال

= مرجعيون إبان انتفاضة عام ١٩٥٨.

(١) في أيلول عام ١٩٥٧ اغتال أحد القوميين السوريين في راشيا الفخار مسؤول الحزب الشيوعي في كفرحمام السيد أسعد موسى أبو نقولا، مما دفع الشيوعيين إلى مهاجمة منزل القاتل وسحبه إلى مكان جثة المغدور وقتله بقربه. بعدها تدخلت قوى السلطة وبدأت تلاحق الشيوعيين في قرية كفرحمام والقرى المجاورة، فاضطر هؤلاء للهرب إلى سوريا وأخذوا يتدربون على السلاح متحينين الفرصة للعودة والانتقام من القوميين السوريين. وعندما بدأت الانتفاضة، عاد هؤلاء إلى قراهم وتمركزوا على التلال المطلة على قرية راشيا الفخار.

- مقابلة مع السيد عمر عمر.
- «مذكرات الشيخ أسعد سويد»، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٢) «مذكرات الشيخ أسعد سويد»، مرجع سابق، ص ١٦١.

بعض هذه القرى لا سيما التلال المطلة على راشيا الفخار، وإطلاق النار عليهم من قبل القوميين السوريين نبّه الأهالي في قرى العرقوب للتفكير في امتلاك السلاح تحسّباً لأي اشتباكات قد تحدث في المستقبل. فبدأوا يتوافدون إلى منطقة «زبدين»، إحدى مزارع شبعا والموقع الخلفي للمقاومة الشعبية على الحدود اللبنانية ـ السورية. وعندما تكررت حوادث إطلاق النار من قبل القوميين السوريين، تدخل أهالي كفرحمام، وطلبوا منهم التوقف عن إطلاق النار والتزام الهدوء. إلا أن هؤلاء لم يذعنوا للطلب[1]. وكان أحمد الأسعد ووجهاء قرى العرقوب ضد أي عمل عسكري لاعتبارات سياسية وانتخابية من جهة، وحقناً للدماء من جهة أخرى. إلا أن الاستفزازات المتكررة للقوميين السوريين دفع بالمقاومين الشعبيين في منطقة العرقوب إلى عقد اجتماع برئاسة أحمد الأسعد في قرية كفرشوبا للتشاور في كيفية وضع حد لهذه الاستفزازات[2]. وقرر المجتمعون إرسال وفد إلى راشيا الفخار لمفاوضة القوميين بشروط ثلاثة:

١ ـ تسليم السلاح الموجود في البلدة إلى المقاومة الشعبية يعقب ذلك عقد اجتماع مصالحة بين الطرفين لإزالة الخلافات.

٢ ـ إعادة السلاح إلى مكان استلامه، وإخراج العناصر الغريبة التي دخلت البلدة، وبالمقابل الطلب من الشيوعيين ترك مراكزهم العسكرية والعودة إلى قراهم.

٣ ـ إخلاء راشيا الفخار من القوميين السوريين[3].

---

(١) «مذكرات الشيخ اسعد سويد»، مرجع سابق، ص ١٦٢.

(٢) عُقِد الاجتماع في منزل السيد حسين الخطيب وحضره عدد من وجهاء البلدة هم: محمد عبدالله يحيى، صالح ذيب صالح، عز الدين القادري، عثمان ذيب صالح، فيصل ذياب وحسين قصب. وكل هؤلاء كانوا من أركان الانتفاضة في البلدة. ـ مقابلة مع السيد عمر عمر.

(٣) مقابلة مع السيد عمر عمر.

رفض القوميون السوريون هذه الشروط في حضور الوفد. عندها تم إبلاغهم بأن المقاومة الشعبية ستلجأ إلى القوة لتنفيذ هذه الشروط. وبالفعل، وبعد عودة الوفد إلى كفرحمام، بدأ الهجوم بعد ساعات قليلة من ثلاث جهات: الشمال، الجنوب والشرق. أما جهة الغرب فتركت منفذاً للأهالي للهرب إلى مرجعيون أو الخيام. وقد اشترك في الهجوم حوالي خمسمائة عنصر من المقاومة الشعبية من قرى العرقوب (مسلحو كفرحمام وكفرشوبا من الشرق ومسلحو الهبارية من الشمال). وعندما علم أهالي راشيا الفخار بالهجوم بدأوا بالهرب من الجهة الغربية، ولم يبق إلا النساء والأطفال والعجزة حتى إن القوميين السوريين الذين كانوا يتمركزون في المواقع الأمامية تركوا هذه المواقع وهربوا من البلدة. ودخل المقاومون الشعبيون البلدة دون أية مقاومة تذكر. وقاموا بتفتيش منازل القوميين السوريين إلا أنهم لم يتعرضوا لممتلكاتهم وأرزاقهم[1].

وتوجه القوميون السوريون الذين هربوا من راشيا الفخار، إلى مرجعيون حيث طلبوا الحماية من العقيد فؤاد لحود قائد موقع مرجعيون العسكري في الجيش اللبناني حيث أقام لهم خيماً ومراكز عسكرية للتدريب[2].

أما الحادثة الأخرى التي وقعت بين المقاومة الشعبية والقوميين السوريين في منطقة حاصبيا ـ مرجعيون فكانت تلك التي جرت في قرية ميمس الدرزية. حيث قام القوميون السوريون بهجوم على مواقع المقاومة

ـ «مذكرات الشيخ أسعد سويد»، مرجع سابق، ص ١٦٩ ـ ١٧٠.

(١) لم يتعرض المقاومون الشعبيون الذين دخلوا راشيا الفخار إلا إلى منزل جورج معلوف مسؤول القوميين السوريين في البلدة حيث تم نسف منزله رداً على نسف القوميين السوريين لمنزل توفيق طانيوس مسؤول الحزب الشيوعي في البلدة.

ـ مقابلة مع السيد عمر عمر.

(٢) المصدر نفسه.

الشعبية في التلال المجاورة بقيادة أحد الضباط السوريين الفارين من سوريا. وقد جرح قائد الهجوم نفسه، كما سقط عدد من القتلى والجرحى. وأسر المقاومون عدداً من المهاجمين بينهم ابن مختار قرية ميمس وآخر من مرجعيون وثالث من حاصبيا، واعتقل مقاتل أردني كان يقاتل في صفوف القوميين السوريين[1].

أما الحادثة الثالثة التي وقعت في تلك المنطقة فكانت في قرية ابل السقي ـ قضاء مرجعيون حيث اشتبكت مجموعة من المقاومة الشعبية بجماعة من القوميين السوريين، وأدى الاشتباك إلى مقتل ثلاثة من القوميين السوريين[2].

أما الحادثة الرابعة فكانت محاولة عناصر المقاومة الشعبية السيطرة على بلدة القنطرة ـ قضاء مرجعيون. حيث كان يتواجد فيها جماعة تابعة لحسن الأسعد (الخصم الانتخابي لأحمد الأسعد والموالي للرئيس كميل شمعون) تؤازرها عناصر من القوميين السوريين. إلا أن المجموعة المهاجمة اصطدمت مع دورية للجيش اللبناني صادف مرورها في ذلك الوقت مما أدى إلى اشتباك بين الطرفين، وسقط بنتيجته أحد المقاومين وأسر اثنان آخران[3].

إثر هذه الحادثة بدأ عناصر المقاومة الشعبية في منطقة حاصبيا ـ مرجعيون يقومون بهجمات على مواقع قوات السلطة من جيش ودرك في هذه المنطقة. ففي ليل ١٩ أيار شنت قوات المقاومة الشعبية هجمات على مخافر الدرك في منطقة مرجعيون مما دفع برجال المخافر للانسحاب منها

---

(١) مقابلة مع السيد عمر عمر.
(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٤٤٦ الصادر في ٢١ أيار عام ١٩٥٨، ص ١.
(٣) مقابلة مع السيد ديب المصري، أجريت في بيروت بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٠.
لا بد من الإشارة إلى أن السيد المصري كان أحد مسؤولي حزب البعث العربي الاشتراكي في منطقة حاصبيا ـ مرجعيون إبان الانتفاضة عام ١٩٥٨.

والتجمع في حامية مرجعيون[1].

وفي أواخر شهر أيار، توجهت مجموعة من المقاومة الشعبية من شبعا إلى حاصبيا واستطاعت السيطرة عليها عدا السراي في البلدة. وكان الزعيم الدرزي نجيب شمس (أحد زعماء الدروز في منطقة حاصبيا) على علم بهذا الهجوم[2].

وفي الفترة نفسها، هاجم حوالي ثلاثين عنصراً من المقاومة الشعبية «باب الثنية» قرب الخيام ـ قضاء مرجعيون، حيث يوجد مركز للقوات الحكومية، وتمكنوا من احتلال المركز، واستولوا على كمية من الأسلحة والمعدات، وأسروا سبعة دركيين وثلاثة من موظفي الأمن العام وخمسة من رجال الجمرك[3].

رداً على هذه العملية، قام الجيش اللبناني المتمركز في قرية الخيام بقصف مواقع المقاومة الشعبية في قرى العرقوب، مما دفع رجال المقاومة إلى الرد عليه بالمثل. إلا أن هذا القصف أحدث أضراراً مادية في بعض منازل أهالي الخيام. عندها تم الاتصال بين هؤلاء، وبين قادة المقاومة الشعبية في العرقوب (قيادة المقاومة الشعبية في شبعا)، وطلبوا منهم عدم الرد لأن في ذلك تحقيقاً لأهداف الجيش في خلق تفرقة بين أهالي شبعا

---

(1) جريدة «السياسة»، العدد ٤٤٧ الصادر في ٢٢ أيار عام ١٩٥٨، ص ١.
(2) مقابلة مع السيد عمر عمر.
- لا بد من الإشارة إلى أن موقف دروز حاصبيا ـ مرجعيون الداعم والمشارك في الانتفاضة كان منسجماً مع موقف إخوانهم دروز الشوف الذين كانوا يخوضون معارك ضارية مع قوات الحكومة وأتباعها في تلك المنطقة.
- للمزيد من الاطلاع على المواجهات العسكرية بين دروز الشوف والقوات الحكومية، انظر، ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ١٣٣ وما يليها.
(3) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٨٩ الصادر في ٢٤ أيار عام ١٩٥٨، ص ٣.

(السنة) وأهالي الخيام (الشيعة). وقد تجاوبت قيادة المقاومة الشعبية في شبعا والعرقوب مع هذا الطلب. إلا أنها عندما كانت تتعرض للقصف من قبل الجيش في الخيام، كانت ترد بقصف مرجعيون والقليعة حيث مراكز قوى الحكومة نفسها(١).

وفي السادس والعشرين من أيار طوق مسلحو المقاومة الشعبية سراي حاصبيا، وعزلوا قوات الحكومة فيها عن قيادتهم، ووجهت قوات المقاومة الشعبية في الجنوب إنذاراً لقائد قوات الحكومة في السراي بوجوب الاستسلام، وتسليم السراي لئلا تضطر قيادة المقاومة لنسفها واحتلالها. إلا أن القوات الحكومية لم تصغ للإنذار مما دفع قوات المقاومة إلى إحكام الطوق على السراي. فوقع اشتباك بين الطرفين سقط فيه قتيلان من قوات الحكومة وتم أسر عريف وسبعة دركيين(٢).

على أثر الهزائم المتلاحقة للقوميين السوريين على أيدي رجال المقاومة الشعبية في منطقة مرجعيون ـ حاصبيا، وبعد الهجمات التي قام بها المقاومون على قوى الحكومة، بدأ الجيش اللبناني يتدخل بشكل مباشر ضد المقاومة الشعبية وضد القرى الوطنية، لا سيما أن قائد الجيش في منطقة مرجعيون ـ حاصبيا كان العقيد فؤاد لحود المعروف بولائه الشخصي للرئيس كميل شمعون.

ففي منتصف حزيران تقدمت قوات الجيش اللبناني بقيادة العقيد لحود إلى تلة مطلة على قرية كفرحمام كفر وبا وطلبت من أهاليها (بواسطة مكبر للصوت) إرسال وفد برئاسة مختار البلدة ووجهائها للتفاوض مع العقيد لحود. وتشكّل وفد من الشيخ أسعد سويد وعبد الله عمر وعبد المعطي أبو كرنيب وناطور البلدة، ولم يكن المختار في القرية. وطلب العقيد لحود من

(١) مقابلة مع السيد علي مصطفى عبد الله.
(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٤٥١ الصادر في ٢٧ أيار عام ١٩٥٨، ص ٥ و ٨.

الوفد الالتزام بالهدوء والسكينة، وعدم الاشتراك في الهجمات التي تشن على قوات الحكومة، ثم طلب من الوفد أن يرسلوا أحدهم إلى كفرشوبا، بعد أن سلمه العقيد لحود إنذاراً إلى مختار البلدة يتضمن حضوره مع عدد من الأسلحة الموجودة في حوزة المسلحين. إلا أن مختار كفرشوبا لم يستجب لمطالب العقيد مما دفع هذا الأخير إلى قصف القرية بحوالي ٣٥ قذيفة مدفعية وتم تدمير منزل كمال يحيى في كفرشوبا[1].

بعد قصف كفرشوبا، بدأت قوات الجيش اللبناني تقوم بعمليات منظمة ضد قوات المقاومة الشعبية في منطقة حاصبيا ـ مرجعيون. ففي ٢٣ حزيران قامت بتطويق قرية حولا (قضاء مرجعيون)، وأسفرت هذه العملية عن إلقاء القبض على عدد من المسلحين من أفراد المقاومة الشعبية، وتم ضبط كمية من الأسلحة والذخائر التي كانت بحوزتهم[2].

وشهدت بلدة قبريخا ـ قضاء مرجعيون[3] قصفاً عنيفاً بالمدفعية من قبل موقع للجيش اللبناني في منطقة بئر الصراعي[4]. وأعقب القصف المدفعي مداهمة للبلدة حيث تم اعتقال ثلاثة وعشرين رجلاً وقتل أحد

---

(١) «مذكرات الشيخ أسعد سويد»، مرجع سابق، ص ١٦٤ ـ ١٦٥ ـ ١٦٦.
الجدير ذكره أن قرية كفرشوبا قصفت من قبل الجيش اللبناني خلال فترة الانتفاضة بحوالي ١٣٠ قذيفة صاروخية.
ـ مقابلة مع السيد عمر عمر.

(٢) جريدة «العمل»، العدد ٣٧٤٤ الصادر في ٢٤ حزيران عام ١٩٥٨، ص ٤.

(٣) قبريخا: بلدة في قضاء مرجعيون، تبعد ٥٠ كلم عن مركز القضاء، تعلو ٤٥٠ م عن سطح البحر، عدد سكانها حوالى ٤٠٠٠ نسمة. أنيس فريحة، «أسماء المدن والقرى اللبنانية وتفسير معانيها»، مرجع سابق، ص ٤٥٠.

(٤) بئر الصراعي: منطقة تقع بين بلدتي الطيبة والقنطرة وتطل على بلدة قبريخا.
ـ للمزيد من الاطلاع، انظر د. علي حجازي، «قبريخا، دراسة فولكلورية أدبية»، أطروحة دكتوراه في الأدب العربي بإشراف د. جبور عبد النور، جامعة القديس يوسف، بيروت عام ١٩٨٥، غير مطبوعة، ص ٦ ـ ٧ ـ ٨ ـ ٩.

المقاومين[1].

وحيث أن رضا التآمر كان مع هذه القوة فقد رد جماعة أحمد الأسعد بالتنسيق مع عناصر المقاومة الشعبية بإحراق مزرعة «التامرية» التي تخص رضا التآمر الخصم الانتخابي لأحمد الأسعد في المنطقة[2].

وفي أوائل تموز، شنت قوات الجيش اللبناني هجوماً مضاداً على قوات المقاومة الشعبية من حامية مرجعيون. إلا أن المقاومة استطاعت صد الهجوم، وتكبيد القوات الحكومية عدداً من الإصابات بينهم ضابط برتبة ملازم أول. وقد استعملت المقاومة الشعبية في تلك المنطقة لأول مرة مدفعية من عيار «٨١»، وقصفت ثكنة مرجعيون العسكرية بشكل كثيف مما دفع قائدها إلى طلب الهدنة[3].

وفي منتصف تموز، تقدمت مجموعة للجيش اللبناني من ثكنة مرجعيون إلى بيادر راشيا الفخار وجبل الشحار المطل على كفرحمام وكفرشوبا والهبارية، تعززها الدبابات والمصفحات، وبدأت القصف على مواقع المقاومة الشعبية. واستمر القصف عدة ساعات، استقدم فيها الجيش الطائرات التي أخذت تستكشف مواقع المقاومة. ورد عناصر المقاومة الشعبية على القصف الحكومي بقصف مماثل. وأسفرت الاشتباكات عن سقوط قتيلين للمقاومة الشعبية وجرح ثالث[4].

---

(١) القتيل هو علي قاسم حجازي.
ـ المصدر نفسه.
(٢) التامرية: عبارة عن عدة منازل تخص رضا التامر وعائلته.
ـ المصدر نفسه.
(٣) جريدة «السياسة»، العدد ٤٨١ الصادر في ٣ تموز عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.
(٤) أدى القصف المدفعي على قرية الهبارية إلى سقوط قتيل من البلدة يدعى محمد سعيد بكري، وقتل أيضاً زغيب عازار من قرية راشيا الفخار كان مع المقاومة الشعبية وجرح قاسم سمور من كفرحمام.

بعد هذه الاشتباكات، قام الجيش اللبناني بقصف قرية كفرحمام وكفرشوبا بشكل مركز. إلا أنه لم تقع إصابات في الأرواح. وكان هدف القصف هو محاولة تذكير أهلها بالاتفاق السابق الذي تم بين العقيد لحود ووفد من أبنائها والذي يتضمن الإخلاد للسكينة، وعدم الاشتراك في العمليات العسكرية ضد القوات الحكومية[١].

كما أن الجيش اللبناني في منطقة مرجعيون ـ حاصبيا، لم يستخدم الطائرات فقط للاستكشاف، وإنما لأغراض القصف أيضاً، حيث قصف تلة مطلين (تشرف على قريتي كفرحمام وكفرشوبا)، وتلة الشيخ يحيى (تشرف على كفرحمام)، والوادي الفاصل بين التلتين بعد استكشاف مجموعات للمقاومة الشعبية في هذه الأماكن[٢].

لم يكتف الجيش اللبناني في منطقة العرقوب بالقصف المدفعي وبقصف الطيران لمواقع المقاومة الشعبية في قرى العرقوب والتلال والأودية المحيطة بها، إنما لجأ إلى محاصرة هذه القرى من الناحية التموينية فمنع وصول المواد الغذائية والضرورية من مرجعيون إلى هذه القرى. هذا الوضع دفع بأهالي العرقوب للحصول على هذه المواد من مدينة القنيطرة في سوريا. إلا أن عمليات التهريب التي ازدادت في تلك المرحلة، دفعت المقاومة الشعبية بالاتفاق مع السلطات السورية إلى تنظيم عمليات استيراد المواد الغذائية بموجب تصاريح خاصة ممهورة بختم المقاومة الشعبية لكل قرية[٣].

رداً على حصار الجيش لقرى العرقوب، قامت المقاومة الشعبية بقطع

= للمزيد من الاطلاع، انظر «مذكرات الشيخ أسعد سويد»، مرجع سابق، ص ١٧٤.

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مقابلة مع السيد علي مصطفى عبد الله.

المياه من خزانات الهبارية عن مرجعيون والقرى المساندة للجيش اللبناني ومن ثم نسفت هذه الخزانات مما أدى إلى انقطاع المياه عن القرى الأخرى المؤيدة للمقاومة الشعبية. ولم تضخ المياه إلا في أواخر شهر آب بناء على طلب الضابط الجديد الذي حلّ مكان العقيد لحود. فقام الضابط الجديد بالاتصال بوجهاء ومخاتير قرى قضاءي حاصبيا ومرجعيون، وطلب إليهم التوسط لدى قيادة المقاومة الشعبية في العرقوب لإعادة ضخ المياه. وبعد وساطة كل من السيد نجيب شمس والشيخ أسعد سويد تم إصلاح الخزانات وإعادة ضخ المياه لقرى العرقوب ومرجعيون[١].

لا بد من الإشارة إلى أن الاشتباكات المسلحة وعمليات القصف والقصف المتبادل بين قوات السلطة وأتباعها من قوميين سوريين وآل الخليل وجماعة حسن الأسعد ورضا التامر وغيرها، وبين قوات المقاومة الشعبية، التي شهدتها بعض مناطق الجنوب. لا سيما المدن (صيدا وصور)، لم تمتد إلى باقي المناطق الجنوبية (بنت جبيل، الزهراني، جزين). إلا أن ذلك لم يمنع حصول بعض الحوادث الفردية في هذه المناطق التي لم يكن لها التأثير الهام على مجريات الأحداث العامة منها:

ففي منطقة بنت جبيل جرى حادث إطلاق نار بين دورية للجيش اللبناني، ومجموعة تابعة للمقاومة الشعبية في منطقة تعرف «النقعة» قرب قرية عيترون ـ قضاء بنت جبيل. وذلك عندما كان أفراد المقاومة ينقلون السلاح من بانياس إلى صور حيث فوجئوا بدورية الجيش اللبناني، وحصل إطلاق نار بين الطرفين أدى إلى مقتل أحد المقاومين ويدعى عبد الحسن عباس. وكانت منطقة بنت جبيل تخضع لسيطرة التيار الوطني والقومي وحافظت القرى المسيحية فيها (عين ابل، دبل، رميش، قوزح..) على

---

(١) مقابلة مع السيد علي مصطفى عبد الله.
ـ انظر ملحق رقم (٢٧)، ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩.

هدوئها طيلة فترة الأحداث[1]. أما منطقة جزين التي حافظت على هدوئها طيلة فترة الانتفاضة، فلم تقع فيها سوى حادثة فردية بين مسلحين تابعين للمقاومة الشعبية، وبين مخفر الدرك في البلدة. ولم تسفر هذه الحادثة عن وقوع إصابات[2].

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين قادة المقاومة الشعبية في الجنوب، وبين زعماء جزين كانت متينة مما أدى إلى تحييد هذه المنطقة طيلة فترة الانتفاضة كما سبقت الإشارة.

وفي منطقة الزهراني، حصل اشتباك مسلح بين عناصر تابعة للمقاومة الشعبية، وبين موقع للجيش اللبناني على جسر العاقبية ـ قضاء الزهراني (الطريق الدولية بين صيدا وصور) بسبب المضايقات والإهانات التي كان يتعرّض لها أبناء صيدا وصور لدى مرورهم على هذا الحاجز. وقام عناصر من المقاومة الشعبية بمهاجمة الموقع المذكور عن طريق البحر، وأطلقوا على أفراده نيران أسلحتهم والقنابل اليدوية، فبادلهم رجال المركز النار بالمثل. وتمكن المهاجمون من اعتقال عنصرين من عناصر الموقع ومقتل آخر. أما خسائر المهاجمين فكانت مقتل مقاوم وإصابة آخر بجروح[3].

---

(١) مقابلة مع السيدين خليل بيضون وعبد المجيد بزي.

(٢) جريدة «العمل»، العدد ٣٧١٤ الصادر في ٢٥ أيار عام ١٩٥٨، ص ١.

(٣) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٧٥ الصادر في ١٤ أيلول عام ١٩٥٨، ص ٣.
ومما يجدر ذكره أن هذه المعلومات تعتبر مضخمة حسب رأي بعض الشخصيات الصيداوية التي قابلتها إلا أنها اعترفت بمقتل أحد أنصار الجيش ثم سحبه إلى صيدا.

ثانياً: ردود الفعل على الانتفاضة:

١ ـ ردود الفعل الداخلية:

أ ـ موقف العهد وأتباعه:

إن أول ردة فعل على الانتفاضة المسلحة التي اندلعت في الثاني عشر من أيار عام ١٩٥٨، إثر الحوادث الدامية في طرابلس وبيروت، كانت من قبل مجلس الوزراء اللبناني الذي انعقد في اليوم نفسه بحضور الرئيس شمعون، واعتبر أنه بالإمكان إيقاف الاضطرابات في مدة لا تتجاوز الأربع والعشرين ساعة دون الاستعانة بالجيش[١].

ومن المعتقد أن الرئيس شمعون كان يركز في كلامه هذا على دور قوى الدرك والأنصار وقوى الأحزاب الموالية له من قوميين سوريين وكتائب[٢].

غير أن التنظيم السريع لصفوف المقاومة الشعبية، وإقفال المناطق الوطنية، وإقامة المتاريس وحفر الخنادق ومواجهة القوات الحكومية وأتباعها ـ كردة فعل ـ بالسلاح، وإنزال الضربات بها لا سيما في طرابلس وبيروت والبقاع والشوف والجنوب، دفعت بالرئيس شمعون ثانية إلى دعوة مجلس الوزراء للانعقاد في الخامس عشر من أيار، واتهامه للجمهورية العربية المتحدة بأنها هي التي تحارب في لبنان عن طريق مدها للثوار

---

(١) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٥٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ٥٤.

بالأسلحة والمعدات والرجال. وقد حاول الرئيس شمعون أن يستحصل من الوزراء على موافقة لطرح القضية اللبنانية على مجلس الأمن الدولي. إلا أن معارضة بعض الوزراء لهذه الفكرة دفعت بالرئيس شمعون إلى التخلي عن فكرته هذه[1].

حاول الرئيس شمعون بعد ذلك، الاستعانة بقائد الجيش اللواء فؤاد شهاب حيث اجتمع به، وأخذ رأيه في كيفية وقف الاضطرابات من جهة، ومحاولة عرض القضية اللبنانية على مجلس الأمن الدولي من جهة أخرى. إلا أن اللواء شهاب رفض التحدث في الموضوع الثاني بحجة أنه رجل عسكري، ولا يحق له التدخل في الشؤون السياسية. إلا أن إصرار الرئيس شمعون على محاولة انتزاع موقف منه، دفع اللواء شهاب إلى إبداء ملاحظته حول هذا الموضوع بأنه لا يرى ضرورة لعرض القضية على مجلس الأمن الدولي لأن الوضع لم يصل إلى هذه الدرجة من الخطورة. أما موقفه من وقف الاضطرابات، وضرورة قمعها بالقوة وإعلان حالة الطوارىء في البلاد، فكان رده بأن الجيش لم يستطع القيام بأكثر مما قام به، وأن الجيش يقوم بالمهمة الموكولة إليه خير قيام[2].

بعد فشل الرئيس شمعون في إقناع الوزراء وقائد الجيش في ضرورة تقديم شكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة إلى مجلس الأمن الدولي، وجّه أنظاره شطر الأحزاب الموالية لسياسته، الحزب القومي السوري وحزب الكتائب اللبنانية. فاستدعى إليه كلاً من أسد الأشقر (رئيس الحزب القومي السوري)، وبيار الجميل (رئيس حزب الكتائب)، وتباحث معهما بوجود وزير خارجيته شارل مالك في ضرورة رفع الشكوى إلى مجلس الأمن. وقد وافقه المجتمعون على طلبه، وذهبوا معه إلى أكثر من ذلك.

---

(١) جريدة «النهار»، العدد ٦٨٨٨ الصادر في ٢٣ تموز عام ١٩٥٨، ص ٢.

(٢) كمال الصليبي، «تاريخ لبنان الحديث»، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

فاقترح رئيس الكتائب طلب الحماية الأميركية. إلا أن الباقين فضلوا أن تكون الحماية من الدول الثلاث أي الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، فرنسا[١].

وبناءً لهذا الموقف، استدعى الرئيس شمعون سفراء الدول الثلاث إلى القصر الجمهوري، وشرح لهم الوضع اللبناني والانتفاضة المسلحة، وتدخل الجمهورية العربية المتحدة مما يهدد السلام في الشرق الأوسط، وأن الموقف يتطلب التدخل العاجل من قبل دولهم استناداً إلى البيان الثلاثي الصادر في ٢٥ أيار عام ١٩٥٠[٢]. ثم طلب الرئيس شمعون إلى سفراء الدول الثلاث إعلام دولهم بحقيقة الموقف من لبنان. إلا أن الرئيس شمعون لم يتلق أي جواب إيجابي من هذه الدول. فعاد وكرّر محاولته ثانية، فاستدعى سفراء الدول الثلاث وتباحث معهم في ضرورة اتخاذ دولهم موقفاً حازماً من الانتفاضة المسلحة. وكان رد السفراء أن حكوماتهم توافق مبدئياً على طلبه شرط أن يثبت أن لبنان في حالة خطر، وذلك عن طريق تقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي ضد تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية[٣].

أما رئيس الحكومة سامي الصلح، فقد أذاع في السادس عشر من أيار بياناً موجهاً إلى اللبنانيين ـ عبر الإذاعة ـ وكان مقرراً أن يذيع هذا البيان في جلسة مجلس النواب التي لم تنعقد في التاسع من أيار لعدم اكتمال

(١) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٢) البيان الثلاثي الصادر في ٢٥ أيار عام ١٩٥٠: أصدرته الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا ويتلخص بالمحافظة على خطوط الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل وقد أعلنت فيه الدول الثلاث عزمها على مقاومة كل ما من شأنه إجراء أي تغيير في هذه الخطوط.
ـ «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ٦ كانون الثاني عام ١٩٥٥، ص ٥.

(٣) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٥٥.

النصاب. وأهم ما جاء في بيان الرئيس الصلح: «.. إن أعمال التخريب التي تقوم في لبنان منذ حوالي السنتين، من قطع للمواصلات الهاتفية، ونسف للجسور والطرقات العامة، وتعطيل لأنابيب المياه والمنشآت الكهربائية والاعتداء على المؤسسات العامة، وإلقاء المتفجرات ليلاً ونهاراً في الأحياء العامة والمحلات الآهلة وإشعال الحرائق والغدر بقوى الأمن والضابطة الجمركية في المراكز النائية والتشنيع بالضحايا... وما تدفق الأسلحة ووسائل التخريب والتدمير وعملاء القتل والإرهاب.. كل هذه الأعمال تقضي الأمانة على الحكومة أن تطلع الرأي العام اللبناني على الشيء اليسير من النشاط الذي بدأه المكتب الثاني السوري في لبنان بالاتفاق مع العناصر اللبنانية ذات النوايا الملتوية، وبعض اللاجئين الفلسطينيين الذي يستغل المكتب الثاني السوري وضعهم الخاص لتحريضهم وإثارتهم...»[١].

أما قضية اغتيال الصحافي نسيب المتني، فقد اعتبرها الرئيس الصلح أنه قد تم على أيدي رجال المكتب الثاني السوري في لبنان من أجل خلق بلبلة لإشعال نار الانتفاضة[٢].

ب ـ موقف المعارضة وأنصارها:

إن محاولة عهد الرئيس شمعون وأتباعه الاستعانة بالدول الأجنبية لقمع الانتفاضة بعد فشل القوات الحكومية وأتباعها في ذلك، وبعد وقوف قائد الجيش اللواء شهاب موقفاً محايداً من الأحداث الجارية ورفض زج الجيش في النزاع الداخلي، إن محاولة العهد هذه، لاقت ردة فعل عنيفة

---

(١) مقتطف من بيان رئيس الحكومة سامي الصلح في السادس عشر من آذار عام ١٩٥٨ إلى اللبنانيين. للمزيد من الاطلاع على بيان الرئيس الصلح انظر جريدة «النهار»، العدد ٦٨٨٣ الصادر في ١٧ أيار عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.

(٢) سامي الصلح، «احتكم إلى التاريخ»، مرجع سابق، ص ١٧٣.

من قبل المعارضة وأنصارها، لا سيما جبهة الاتحاد الوطني ومؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية. فقد وجهت جبهة الاتحاد الوطني في الخامس عشر من شهر أيار عام ١٩٥٨ رسالة إلى السفير الأميركي في بيروت رداً على مؤتمره الصحفي في مبنى السفارة الأميركية، والذي أعلن فيه استعداد حكومته لدعم الحكومة اللبنانية، ومساعدتها للتغلب على المصاعب نتيجة الانتفاضة التي قامت بها أكثرية الشعب اللبناني. وأهم ما ورد في رسالة الجبهة هو تنبيه السفير إلى أن واجب الحكومة الأميركية يقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعب اللبناني، وأن أية محاولة للتدخل ستؤدي إلى معارضة شديدة من قبل الشعب اللبناني ضد الحكومة الأميركية وضد عهد الرئيس شمعون[١].

كما وجهت الجبهة رسالة احتجاج إلى السفير العراقي في بيروت على تدخل الحكم في العراق إلى جانب عهد الرئيس شمعون، ومده بالسلاح والذخائر والمتطوعين[٢].

ووجه مؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية في السادس عشر من أيار تصريحاً إلى الدول الأجنبية يتهمها فيه بالتدخل في شؤون لبنان الداخلية وأهم ما جاء في هذا التصريح:

١ - إن مؤتمر الأحزاب يعارض معارضة شديدة أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية اللبنانية.

٢ - إن المؤتمر يحذر المواطنين في هذا الظرف الخطير من نتائج هذا التدخل الذي سيكون العامل الوحيد في خراب وحدة الشعب اللبناني، وعودة القوات الأجنبية إلى عهد الانتداب.

---

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٤٤١ الصادر في ١٥ أيار عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.
(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٤٥١ الصادر في ٢٧ أيار عام ١٩٥٨، ص ٢.
انظر الملحق رقم (٢٨)، ص ٣٥٠

٣ ـ إن هذا التدخل سيؤدي إلى زيادة التوتر، وإلى تقسيم الشعب اللبناني وتفتيت وحدته الداخلية.

٤ ـ إن هذا التدخل سيؤدي إلى زعزعة السلام في المنطقة، وسيكون سبباً في تعريض لبنان للخطر وبالتالي السبب في اندلاع حرب عالمية جديدة[1].

وفي السابع عشر من أيار عام ١٩٥٨، وجهت جبهة الاتحاد الوطني بياناً ردّت فيه على مزاعم الحكومة اللبنانية ووزير خارجيتها شارل مالك إثر البيانات الصادرة حول تدخل المكتب الثاني السوري واللاجئين الفلسطينيين في شؤون لبنان الداخلية إلى جانب المعارضة. وأهم ما جاء في هذا البيان:

١ ـ لا المكتب الثاني السوري ولا الفلسطينيون ولا رجال حكومة الجمهورية العربية المتحدة لهم علاقة بالنزاع الداخلي القائم في لبنان اليوم.

٢ ـ إن النزاع الداخلي القائم في لبنان، لا يعدو كونه قضية لبنانية داخلية تقف فيها الحكومة من جانب والشعب من جانب آخر. فلقد تكررت التعديات على الدستور، وعلى حرمة القانون وعلى الحريات العامة وعلى أرواح الأبرياء من المواطنين بسبب سياسة الانحياز، والبطش والتنكيل التي انتهجها المسؤولون. فكانت السبب الأول لهذه النقمة الشعبية الشاملة.

٣ ـ من المؤسف أن تؤدي هذه السياسة في تغذية النعرات الطائفية، وتفرقة الصفوف الوطنية. فكما أن في الحكم رجالاً مسلمين ومسيحيين، كذلك في المعارضة رجال ينتمون إلى مختلف الهيئات المسيحية والمسلمة يعملون سوية بروح وطنية مشتركة لإعادة الأمر إلى نصابه، والخروج من هذه المحنة التي بات حلها مستعصياً بسبب الإمعان في هذه السياسة الخرقاء. ومن الضروري أن تتنبه الضمائر اللبنانية لعدم الانزلاق في هذه

---

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٤٤٢ الصادر في ١٦ أيار عام ١٩٥٨، ص ٥.

التجربة الخطرة التي من شأنها أن تمزّق هذا الوطن شر تمزيق.

٤ ـ إن الحكم الصحيح لا يمكن أن يقوم بقوة السلاح والبطش والاستنجاد بالدول الغربية ودعوتها إلى التدخل لإكراه النفوس على الرضوخ لما لا تشتهيه. إن الحكم الصالح ينبثق من إرادة الشعب وحده. وهذه الإرادة قد زالت عن الحاكمين فمن الضروري أن يزولوا بزوالها.

٥ ـ لقد بلغ مسامع الشعب اللبناني أن الدول الغربية قد أخذت تستعد لإجراء مناورات في شرقي المتوسط آملاً في أن يؤثر ذلك في معنوياته وصموده. فاتجاه كل هذه المناورات الداخلية والخارجية مما يجب أن يفهم المدبرون لها أن الشعب لم يؤخذ في الماضي بهذا التهويل والتهديد، ولن يؤخذ اليوم بمثله، بل سيجدونه أشد صلابة في مقاومة هذا التدخل حتى النهاية ليفرض الحل الذي يحترم إرادته ويحفظ للبنان وحدته وكيانه واستقلاله»[1].

كما وجه مؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية في الثامن عشر من أيار نداءً إلى قوات الجيش والدرك وإلى الشعب اللبناني، وأهم ما جاء في هذا النداء:

«إلى الضباط وأفراد الجيش اللبناني:
أيها الضباط اللبنانيون

إن الدولة اللبنانية تمر بمرحلة مصيرية خطرة من تاريخها. إن مؤامرة الطاغية شمعون أصبحت في مرحلتها الأخيرة. إن الشعب اللبناني يضع ثقته في الجيش اللبناني، ويعلم أنه لن يحصل سفك دماء للشعب البريء، ويعرف أنه سيكون متأسفاً لسفك دماء الشعب من أجل أغراض أنانية لشمعون وحكمه، ولتحقيق مصالح أمبريالية في لبنان وبيع لبنان إلى

---

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٤٤٤ الصادر في ١٨ أيار عام ١٩٥٨، ص ٥.
انظر ملحق رقم (٢٩)، ص ٣٥١ ـ ٣٥٢.

ايزنهاور.

لنا كل الثقة أنكم ستحافظون على وحدة لبنان، وعلى وحدة جيشكم. وطلبنا أن تنسحبوا انسحاباً كلياً من التعاون مع شمعون وحكمه. وستفهمون وضع شعبكم اللبناني الفخور وتبقون في ثكناتكم وترفضون أن تصوبوا سلاحكم نحو شعبكم. إن الموقف النبيل من قبل قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب سيضعكم فوق إصدار أوامركم ضد الشعب.

إلى الضباط وأفراد الدرك اللبناني:

من أجل منع سفك الدماء نطلب منكم أن تلتزموا ثكناتكم، وأن ترفضوا كل الأوامر الصادرة ضد شعبكم. إن قائدكم جالس في مكتبه يتلقى الأوامر من شمعون، ويعطيكم إياها من أجل إراقة دماء الشعب. إن دمكم أهم بكثير من شمعون وطغمته. وفّروا دماءكم وابقوا في ثكناتكم لأن أولادكم بحاجة إليكم.

إلى عموم أبناء الشعب اللبناني:
أيها المواطنون الشرفاء

إن ساعة الخلاص قد دنت وهي أقرب مما تتصورون. إن شمعون وجماعته يحضرون للرحيل. وكل ما علينا أن نفعله أن نبقى متحدين. إن عهد القمع والفساد قد انتهى. إن عهد الأمبريالية قد انتهى. إن مشروع ايزنهاور ومشروع الأعداء قد انتهى. إن تهديدات القوى الأمبريالية لن تخيفنا. إن الأسطول السادس أو العاشر لن يجبرونا أن نركع للجزارين. إن نصف مليون جندي من حلف «الناتو» لم يستطيعوا الانتصار على الشعب الجزائري في خلال أربع سنوات. لنبقَ مستمرين في إضرابنا حتى النصر. إن الثمن الذي ندفعه الآن هو صغير جداً بالمقارنة مع الحرية، والمجد اللذين سنتمتع بهما مستقبلاً. إن النصر يمكن أن يكون نتيجة ساعة واحدة

من الصبر...»[1].

وفي السابع عشر من أيار، أدلى النائب السابق السيد أحمد الأسعد بتصريح لجريدة السياسة حول الأحداث، دعا فيه الشعب اللبناني إلى عدم الأخذ بالإشاعات التي تروجها الصحف المشبوهة بأنه قد ترك المعارضة. كما أعلن عن تضامنه مع أعضاء جبهة الاتحاد الوطني لتحقيق أهداف الانتفاضة في خلاص لبنان من الفتن التي يدبرها أتباع الاستعمار لا سيما عهد الرئيس شمعون. وأخيراً دعا إلى العمل صفاً واحداً لإسقاط الرئيس شمعون»[2].

أما نائب بنت جبيل الأستاذ علي بزي - أمين سر جبهة الاتحاد الوطني - فأدلى لجريدة السياسة في التاسع عشر من أيار عام ١٩٥٨ بتصريح أهم ما جاء فيه: «لم يعد أي مواطن في لبنان أميناً على حياته وحريته وكرامته في ظل الرئيس الحالي بعد أن حوّل الإضراب السلمي إلى مجزرة سالت فيها دماء أبنائنا ونسائنا وأطفالنا نتيجة لشهوته وتعنته واستهتاره.. فلا يمكن أن ينتهي الإضراب ويطمئن المواطنون إلى أن الدولة هي لحمايتهم وليست للتنكيل بهم إلا بعد أن يتخلى رئيس الجمهورية عن رئاسته. هذا الرئيس الذي طعن الوطن في كيانه واستقلاله، وبتفرقة كلمة أبنائه، وإثارة النعرات الطائفية والحزبية وتسليح فئة من اللبنانيين لتقاتل فئة أخرى، ومطالبته أخيراً الدول الأجنبية بالتدخل في شؤون لبنان الداخلية.. إن القضية هي قضية ثقة. ولا ثقة للشعب اللبناني على الإطلاق بالحاكمين وأتباعهم، ولا بعهودهم التي طالما نكثوا بها ولم يحترموها[3]».

---

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٤٤٤ الصادر في ١٨ أيار عام ١٩٥٨، ص ١.
(٢) المصدر نفسه، انظر ملحق رقم (٣٠)، ص ٣٥٣ - ٣٥٤.
(٣) مقتطف من تصريح النائب علي بزي لجريدة السياسة. للمزيد من الاطلاع، انظر جريدة «السياسة»، العدد ٤٤٥ الصادر في ٢٠ أيار عام ١٩٥٨، ص ١.

أما نائب صيدا السيد معروف سعد، فصرّح في ٢٤ أيار عام ١٩٥٨ لمندوب جريدة السياسة بأن لا حل للأزمة إلا برحيل الحكام، لأن هؤلاء انحرفوا عن سياسة لبنان التقليدية، وربطوا لبنان بعجلة الأحلاف العسكرية والمشاريع الاستعمارية من جهة، ولأنهم قسموا الشعب إلى قسمين، وجعلوا البلد بلدين من جهة ثانية، وزوروا الانتخابات النيابية الأخيرة لإبعاد أحرار البلاد والمجيء بالمحاسيب والأزلام لضمان تجديد الولاية من جهة ثالثة، وسلحوا الأنصار وحاكوا المؤامرات على القومية العربية من جهة رابعة، ثم بثوا روح التفرقة الطائفية ونكلوا بأحرار البلاد وكان آخرهم الصحافي نسيب المتني[١].

وفي الثامن والعشرين من شهر أيار نشرت جريدة السياسة بياناً للنائب سعد كان سيوزعه على مراسلي الصحافة العالمية. إلا أن نشوب معركة بين المقاومة الشعبية والقوات الحكومية وأتباعها، حال دون لقاء هؤلاء المراسلين بالنائب سعد. وقد انفردت جريدة السياسة بنشر هذا البيان وأهم ما ورد فيه. أنه إذا كان الشعب يحمل اليوم السلاح ضد حكامه، فما ذلك إلا لأن هؤلاء الحكام قد تنكروا للأمانة التي وضعها في حكامه لا سيما رئيس الجمهورية الذي عمل وما يزال يعمل للقضاء على الديمقراطية والحرية والعدالة في لبنان[٢].

ثم تناول النائب سعد في تصريحه أسباب قيام الانتفاضة، ورأى أن الأسباب الحقيقية تعود إلى موقف الرئيس شمعون من أزمة السويس، وعدم مجاراته الدول العربية في قطع علاقاته السياسية والدبلوماسية في فرنسا وبريطانيا، ثم الموافقة على مشروع ايزنهاور قبل إقرار البرلمان الأميركي

---

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٤٥٠ الصادر في ٢٥ أيار عام ١٩٥٨، ص ٥.
انظر ملحق رقم (٣١)، ص ٣٥٥.

(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٤٥٢ الصادر في ٢٨ أيار عام ١٩٥٨، ص ١ و ٤.

له، ومن ثم حمايته وتشجيعه للقوميين السوريين الذين اتخذوا من لبنان مقراً لمؤامراتهم ضد أحرار العرب في سوريا ومصر، ثم تزويره للانتخابات النيابية في حزيران عام ١٩٥٧ لضمان تجديد ولايته، ثم محاولته بث روح التفرقة الطائفية بين اللبنانيين، ثم التنكيل بالوطنيين وأحرار البلاد. وكان آخرها اغتيال الصحافي نسيب المتني. وأخيراً أكد النائب سعد: «إن انتفاضة الشعب اللبناني ضد حكامه هي انتفاضة لبنانية صرفة لا دخل فيها للجمهورية العربية المتحدة ولا لموسكو، وإن غاية الشعب هي تحرير لبنان من الحكام الذين ضلوا السبيل، والذين أعمتهم شهوة الحكم والسيطرة. وبأن هذه الانتفاضة سلمية تشترك فيها جميع الطوائف من المواطنين»[1].

ج - موقف الجيش اللبناني:

لقد كان للجيش اللبناني - قيادة وأفراداً - موقف متميز من الانتفاضة المسلحة التي اندلعت في الثاني عشر من أيار عام ١٩٥٨، والتي كانت قد بدأت بحركة إضراب عام استنكاراً لاغتيال الصحافي نسيب المتني. إلا أن مواجهة عهد الرئيس شمعون لحركة الإضراب، ومن ثم للتظاهرات السلمية بالقوة المسلحة، وإصرار العهد وأتباعه على إجهاض حركة الإضراب بكل الوسائل، دفع المعارضة إلى تصعيد موقفها من المواجهة السياسية إلى المواجهة العسكرية - كردة فعل على قمع السلطة - واستطاعت في وقت قصير تنظيم صفوفها، وتحصين مناطقها والحصول على السلاح حتى باتت مستعدة للرد على أي هجوم محتمل من قبل السلطة.

وهكذا، ظهرت مع بداية المواجهة العسكرية جبهتان عسكريتان متصارعتان: جبهة مهاجمة هي جبهة العهد وأتباعه، وجبهة مدافعة عن نفسها هي جبهة المعارضة وأنصارها. بين هاتين الجبهتين كانت تقف قوة

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٤٥٢ الصادر في ٢٨ أيار عام ١٩٥٨، ص ١ و ٤.

عسكرية ضاربة محايدة إلى حد ما، هي قوة الجيش اللبناني - قيادة وأفراداً - واتخذت هذه القوة موقفاً محايداً بين الجبهتين المتصارعتين[١].

إلا أن هذا الموقف المحايد للجيش لم يكن ثابتاً خلال مراحل الانتفاضة. فقد كان يختلف بحسب مواقف قادته في المناطق الجنوبية. فهناك قادة عسكريون وقفوا إلى جانب العهد وأتباعه، وآخرون وقفوا على الحياد[٢].

فالقائد الأعلى للجيش اللواء فؤاد شهاب كان له موقف ثابت من الانتفاضة. إذ أنه كان يرى أن موقف الجيش يجب أن يكون الذود عن حياض الوطن في وجه الاعتداءات الخارجية، وبالتالي ليس في إمكان الجيش الفصل بين فريقين متنازعين سياسياً. كما كان يعتبر أن الانتفاضة في لبنان هي انتفاضة داخلية أي ثورة محكومين على حاكمين، فلا ضرورة لجر الجيش إليها[٣]، وإن الجيش يجب أن يكون دائماً على الحياد لأن الصراع هو بين أطراف لبنانية متنازعة على الصعيد السياسي. وقد بدا الموقف المحايد للواء شهاب جلياً عندما استدعاه الرئيس شمعون لأخذ رأيه حول كيفية وضع حد للاضطرابات في لبنان، واستمزاج موقفه من تقديم الشكوى إلى مجلس الأمن الدولي ضد تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية. وكان رد اللواء النصح بعدم الإقدام على هذه الخطوة لأن الأمور لم تصل بعد إلى هذه الدرجة من الخطورة.

وعندما طالبه الرئيس شمعون بإعلان حالة الطوارىء في البلاد، واستعمال الجيش بقوة، رفض اللواء شهاب هذا الطلب بشدة معتبراً أن الجيش لن يستطيع القيام بأكثر مما قام به، وهو يقوم بالمهمة الموكولة إليه

---

(١) Camille Chamoun, «Crise au Moyen Orient», Page 408-409.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩.

(٣) اسكندر الرياشي، «رؤساء لبنان كما عرفتهم»، مرجع سابق، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

خير قيام[1].

وعندما حاولت القوة الثالثة التوسط بين المعارضة والحكم عن طريق تكليف اللواء شهاب تشكيل حكومة توحد الصفوف، اعتذر اللواء عن قبول هذه المهمة، وفضل البقاء في قيادته العسكرية لأنه كان يعتقد بعدم زج الجيش في المعترك السياسي وخاصة في هذه الظروف بالذات[2].

هذا الموقف المحايد الذي وقفه اللواء شهاب من الأحداث قد أثنى عليه زعماء المعارضة وقادتها ومؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية، واعتبروه موقفاً نبيلاً وحثوا قائد الدرك على التمثل به. وذلك في ندائهم الموجه في السابع عشر من أيار إلى ضباط الجيش والدرك[3].

إذا كان موقف قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب هو عدم التدخل في الأحداث الدائرة لنصرة فريق على آخر، وإذا كان موقفه هذا بقي ثابتاً حتى نهاية الأحداث، إلا أن القادة العسكريين في لبنان عموماً، والجنوب خصوصاً كان موقفهم يتأرجح بين الانحياز للعهد وأتباعه، أو الوقوف على الحياد.

فالمقدم معلوف ـ قائد منطقة صور العسكرية ـ كان موالياً للعهد وأتباعه. لذلك وقف منذ بداية الأحداث إلى جانب قوى الدرك وأتباعها آل الخليل والقوميين السوريين. وقد ساهم ـ وبشكل فعّال ـ في زج الجيش في مدينة صور ومنطقتها في الصراع الدائر بين الأطراف المتنازعة إلى جانب قوى العهد وأتباعه. فقام بأفظع الأعمال، وهدم البيوت الآمنة، وأوقع الهلع والذعر في نفوس السكان الآمنين، وشارك في حصار المدينة المقفلة الثائرة، مما دفع الأهالي إلى رفع الشكاوى لقيادة الجيش أكثر من مرة من

---

(١) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٣) جريدة «السياسة»، العدد ٤٤٤ الصادر في ١٨ أيار عام ١٩٥٨، ص ٥.

أحل استبداله . واستجابت قيادة الجيش أخيرا" لطلب الاهالي ، فأستبدله بالمقدم عزيز الأحدب الذي عرف بحيادة بين الاطراف المتصارعة في مدينة صور ومنطقتها (١) .

إثر تسلم القائد الجديد لمركزه الجديد ، اتصل بأعضاء اللجنة السياسية التابعة للمقاومة الشعبية في صور ، وتفاهم معهم بأنه لم يأت للقمع،وإنما لإقامة هدنة .كما قال لهم " أنا منكم وفيكم ولكن إذا أطلقتم النار على الجيش فأنا سأرد بالمثل " (٢) .

وبعد نجاح فترة الهدنة التي نتجت عن تعيين المقدم الأحدب ، قام هذا الأخير بزيارة لقيادة المقاومة الشعبية في مدينة صور المقفلة حتى بلغ فيه الحد أنه أخذ يوجه المقاومين إلى ضرورة تحصين المتاريس ، وسقفها أكثر مما هي عليه (٣) .

أما العقيد فؤاد لحود القائد موقع مرجعيون ، فكان منحازا" للعهد وأتباعه ، وكان يعاونه شبكة من الضباط العسكرين أمثال المقدم غرقتي قائد الفوج الاول في منطقة مرجعيون والضابط كلوفيس فرنسيس في القليعة ، والنقيب الياس الحاج في الخيام . وكان هؤلاء الضباط في حالة مواجهة مباشرة مع المقاومين في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرتهم ، فكانوا يقصفون المناطق التي تسيطر عليها المقاومة الشعبية ، ومما يجدر ذكره ان القوات الاسرائيلية كانت تقوم برصد واستكشاف تحركات المقاومة الشعبية في المناطق القريبة من الحدود اللبنانية السورية الاسرائيلية ، لاسيما فيما يتعلق بتهريب السلاح (٤).

---

(١) جريدة "السياسة" ، العدد ٤٩٨ الصادر في ٢٣ تموز عام ١٩٥٨ ، ص٤ .

(٢) مقابلة مع السيد جعفر شرف الدين .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) جريدة "السياسة" ، العدد ٤٨١ الصادر في ٣ تموز عام ١٩٥٨ ، ص١ و ٨ .

أما في صيدا ومنطقتها ، فكانت القيادة العسكرية للجيش اللبناني في هذه المنطقة بشكل عام تقف على الحياد بين الطرفين المتصارعين خاصة و أن قائد ثكنة صيدا العسكرية الزعيم جميل الحسامي كان من المقربين للواء شهاب ، وكانت تربطه علاقة صداقة مع النائب معروف سعد (١) .

إلا أن موقف قيادة الجيش في صيدا لم يبق ثابتا" خلال فترة الأحداث ، لأنه كانت تجري بين الفترة والأخرى تبديلات في القادة العسكريين في المنطقة . وذلك بحسب الضغوطات التي كانت تمارس على قائد الجيش من قبل العهد . فعندما يتم تعيين ضابط موال للعهد فإن نار الاشتباكات كانت تستعر بين الطرفين ، ويشارك الجيش في القصف المدفعي على أحياء المدينة المقفلة مما يؤدي إلى المزيد من الخراب والدمار. وعندما ترتفع أصوات الأهالي مطالبة بتغيير قائد المنطقة العسكرية تتم الاستجابة للطلب . وما أن يتسلم القائد الجديد مسؤولياته العسكرية حتى يبدأ بالاتصال بالمقاومة للتعاون في وقف الاشتباكات وإعلان الهدنة (٢) .

٢- ردود الفعل الخارجية :

أ - موقف الدول العربية :

إن أول ردة فعل عربية صدرت حول الاحداث اللبنانية عام ١٩٥٨ كانت من الجمهورية العربية المتحدة بلسان رئيسها جمال عبد الناصر الذي عقد مؤتمرا" صحفيا" في السادس عشر من أيار عام ١٩٥٨ ردا" على مواقف عهد الرئيس شمعون باتهام الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في شؤون

---

(١) مقابلة مع السيد حسيب عبد الجواد .

(٢) معروف سعد ، محمد المجذوب ، "عندما قاومنا" ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .

لبنان الداخلية. وأهم ما ورد في هذا البيان الصحفي: «.. إن الشعب اللبناني يعرف من اغتال الصحافي نسيب المتني، ومن هدده منذ أربعة أشهر لأنه صحافي حر.. إن الجمهورية العربية المتحدة لن ترضَ بسفك الدماء في لبنان. وإن الحكومة اللبنانية تدعي كذباً وافتراءً بأن الجمهورية العربية المتحدة هي السبب الأساسي لأحداث لبنان، وأنها تريد أن تجعل من أزمة لبنان قضية دولية.. إن الحوادث الأخيرة في لبنان هي نتيجة لسياسة الدولة اللبنانية لا سيما الخارجية منها التي ناصرت حلف بغداد، وقبلت بمبدأ ايزنهاور ضد أغلبية الشعب اللبناني، مما أدى إلى الصراع بين الحكومة من جهة والشعب اللبناني من جهة أخرى.. إن الحكومة اللبنانية قد وزّعت الأسلحة على أزلامها ومؤيديها. وكان نتيجة ذلك كثرة حوادث القتل والجرائم ضد المعارضة اللبنانية.. إن ثورة الشعب اللبناني تأتي رداً على محاولة الرئيس شمعون التجديد لولايته لأن هذا الشعب رفض استمرار سياسة رئيسه المنحرفة...»[1].

أما حكومة دولة الاتحاد العربي التي تضم العراق والأردن، فكانت تدعم عهد الرئيس شمعون منذ اندلاع الانتفاضة المسلحة، وذلك عن طريق إرسال المساعدات المادية والأسلحة والمتطوعين. وقد ثبتت هذه الحقيقة فيما بعد عندما حدث انقلاب ١٤ تموز عام ١٩٥٨ في العراق بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم. وقد وجه الزعيم قاسم منذ تسلمه السلطة نداءً إلى القوات العراقية في لبنان يطلب منهم إما الانضمام إلى أفراد المقاومة

---

(١) مقتطف من التصريح الذي أدلى به الرئيس جمال عبد الناصر في ١٦ حزيران عام ١٩٥٨، للمزيد من الاطلاع، انظر جريدة «النهار»، العدد ٦٨٨٣ الصادر في ١٧ أيار عام ١٩٥٨، ص ١.
أو كتاب المؤرخ الهندي:

AGWANI, «The Lebanese Crisis», Page 101-107.

الشعبية، أو العودة الى العراق فوراً[1] .

ب ـ موقف الدول الأجنبية:

إن أول ردة فعل أجنبية صدرت حول الانتفاضة المسلحة في لبنان كانت من سفير الولايات المتحدة الأميركية في بيروت الذي عقد مؤتمراً صحفياً بتاريخ ١٤ أيار عام ١٩٥٨ أعلن فيه استعداد حكومته لدعم الحكومة اللبنانية، ومساعدتها على المصاعب التي تواجهها نتيجة الانتفاضة التي قامت بها أكثرية الشعب اللبناني[2] .

وأعقبه وزير الخارجية الأميركية «دالس» بتصريح أمام الكونغرس الأميركي في الخامس عشر من أيار، أعلن فيه أن حكومته مستعدة لإنزال قوات عسكرية أميركية في لبنان[3] . كما عقد المستر «وولز» سكرتير الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط مؤتمراً صحفياً في ٢٠ أيار رد فيه على أسئلة الصحفيين بقوله: «إنه من الممكن تطبيق مبدأ ايزنهاور لمساعدة الحكومة اللبنانية إذا طلبت هذه الحكومة ذلك، لأن مبدأ ايزنهاور يتضمن في إحدى بنوده: إن الاستقلال لدول الشرق الأوسط هو عامل مهم للسلام العالمي، ولمصالح الولايات المتحدة الأميركية . . »[4] .

---

(١) موسى اليوسف، «ثورة الأحرار في لبنان»، مرجع سابق، ص ١٧٢ ـ ١٧٣ .

(٢) للمزيد من الاطلاع على المؤتمر الصحفي لسفير الولايات المتحدة الأميركية في بيروت في ١٤ أيار عام ١٩٥٨ ، انظر كتاب المؤرخ الهندي:

AGWANI, «The Lebanese Crisis», Page 105-107.

(٣) نيقولاي هـ. هوفهانسيان، «النضال التحرري الوطني في لبنان»، مرجع سابق، ص ١٧٢ .

(٤) مقتطف من المؤتمر الصحفي لسكرتير الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط حول التطورات في لبنان. للمزيد من الاطلاع، انظر كتاب المؤرخ الهندي:

AGWANI, «The Lebanese Crisis», Page 103-104-105.

وفي الثامن والعشرين من أيار رد الرئيس الأميركي ايزنهاور على سؤال وجهه إليه مراسل جريدة «النيويورك تايمز» بالقول: «... من الممكن أن تتدخل الولايات المتحدة الأميركية عسكرياً بموجب مبدأ ايزنهاور إلى جانب أية دولة في منطقة الشرق الأوسط إذا تعرضت لاعتداء من دول شيوعية أو مسيطر عليها من قبل الشيوعية العالمية..»[١].

ومما يجدر ذكره أن الولايات المتحدة الأميركية كانت قد بدأت تمد حكومة الرئيس كميل شمعون بالأسلحة والذخائر والقنابل المسيلة للدموع، فضلاً عن الدبابات منذ ما قبل اندلاع الانتفاضة، وإن الدعم المعنوي المستمر الذي كانت تظهره قطع الأسطول السادس الأميركي في البحر المتوسط أمام الشاطىء اللبناني خير برهان على ذلك[٢].

أما الاتحاد السوفياتي، فكانت أول ردة فعل صادرة عنه حول الأحداث في لبنان ما ورد في بيان صادر في وكالة «تاس» في التاسع عشر من شهر أيار عام ١٩٥٨. وأهم ما ورد في هذا البيان: «.. إن الدول الأجنبية قد اختارت لبنان لمؤامراتها في منطقة الشرق الأوسط. إن سفراء الدول الغربية الثلاث: الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا لم ينصرفوا كدبلوماسيين بل كسياسيين... إن الدوائر السياسية في الاتحاد السوفياتي ترى أن القضية اللبنانية هي قضية داخلية، وليس لأية دولة الحق في التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية.. إن أية محاولة لاستغلال التطورات الداخلية في لبنان سيخلق وضعاً خطيراً في منطقة الشرق الأوسط

---

(١) AGWANI, «the lebanese Crisis», Page 108.

(٢) نيقولاي هـ. هوفهانسيان، «النضال التحرري الوطني في لبنان»، مرجع سابق، ص ١٧٢.

قد يترتب عليه نتائج خطيرة لاستقلال لبنان وبلبلة السلام في منطقة الشرق الأوسط...»[1].

---

(١) مقتطف من بيان وكالة «تاس» السوفياتية في ١٩ أيار عام ١٩٥٨، للمزيد من الاطلاع انظر كتاب المؤرخ الهندي:
AGWANI, «The Lebanese Crisis», Page 103-104-105.

الفصل الخامس

الانتفاضة اللبنانية بين التعريب والتدويل

أولاً: تعريب الانتفاضة.

ثانياً: تدويل الانتفاضة.

ثالثاً: التدخل العسكري الأميركي المباشر.

أولاً - تعريب الانتفاضة:

إثر الاجتماع الثاني الذي عقده الرئيس كميل شمعون مع سفراء الدول الغربية الثلاث (الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا)، دعا مجلس الوزراء إلى الاجتماع مرة ثانية في العشرين من أيار لبحث موضوع رفع شكوى إلى مجلس جامعة الدول العربية، ومجلس الأمن الدولي ضد تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية، وبعد نقاش وجدال طويلين، تمت الموافقة على تقديم الشكوى إلى مجلس الجامعة العربية أولاً، وإذا تعذر الوصول إلى نتيجة مرضية للبنان، تعود القضية لتطرح على مجلس الأمن الدولي[١] ، إلا أن الرئيس شمعون قرر إثر انتهاء الجلسة أن يقدم الشكوى إلى مجلس جامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي معاً، حيث أبرقت وزارة الخارجية اللبنانية إلى سفيرها في القاهرة مساء الثلاثاء الواقع في ٢٠ أيار قرارها بتقديم الشكوى، وكلفت السفارة بتقديم الشكوى فوراً للأمانة العامة للجامعة، مع الطلب بأن ينعقد مجلس الجامعة في أسرع وقت ممكن، وعلى مستوى عال، وفي أحد البلدين السودان أو ليبيا[٢] .

١ - نص الشكوى:

في ساعة متأخرة من مساء ٢٠ أيار أذاعت وزارة الخارجية اللبنانية

(١) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٥٦.
(٢) المصدر نفسه، ص ٥٨.

بلاغاً يتضمن نص الشكوى إلى مجلس جامعة الدول العربية وإلى مجلس الأمن الدولي في وقت واحد:

«شكوى مقدمة من لبنان لاسترعاء انتباه مجلس الجامعة إلى حالة خلاف من شأن استمرارها تعريضِ حالة السلم والأمن الدوليين للخطر. وهذان الحالة والخلاف ناجمان عن تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان. وذلك عن طريق تسلل العصابات المسلحة من سوريا إلى لبنان، وإقدام هذه العصابات على إزهاق أرواح اللبنانيين، وهدم ممتلكاتهم، واشتراك مواطني الجمهورية العربية المتحدة في أعمال الإرهاب والثورة ضد السلطات القائمة في لبنان، وتزويد الأفراد والعصابات الثائرين بالأسلحة من سوريا، وشن حملة دعاية عنيفة في الجمهورية العربية المتحدة تدعو للإضراب والتظاهر، وقلب السلطات القائمة في لبنان وعن طريق أعمال تحدٍ أخرى»[1].

٢ ـ الموقف الداخلي من الشكوى:

قبيل تقديم الشكوى إلى مجلس جامعة الدول العربية وإلى مجلس الأمن الدولي ضد تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية، عقد وزير الخارجية اللبنانية الدكتور شارل مالك مؤتمراً صحفياً حضره عدد من الصحفيين المحليين والأجانب، برّر فيه تقديم الشكوى بسرد عدة حوادث تبرهن على تدخل الجمهورية العربية المتحدة وأبرز هذه الحوادث:

«١ ـ حادث تهريب السلاح الذي قام به سفير بلجيكا في سوريا - لويس دي صان ـ حيث عثر في سيارته على كمية من الأسلحة والذخيرة

---

(١) «قضية لبنان أمام مجلس الأمن»، النصوص الكاملة لمحاضر الجلسات الرسمية، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت عام ١٩٥٨، دون مؤلف، ص ٥.

تبين أنه يقوم بتهريبها من دمشق إلى لبنان.

٢ ـ حادث الزورقين اللذين ضبطا في جونيه والسعديات بينما كانا ينقلان الأسلحة للثوار.

٣ ـ حادث المصنع الذي ذهب ضحيته ستة قتلى من اللبنانيين على أيدي القوات السورية»[١].

وعقد الرئيس كميل شمعون في ٢١ أيار مؤتمراً صحفياً حضره العشرات من مراسلي الصحف والوكالات الأجنبية والعالمية والمصورين وممثلي محطات التلفزة. وأهم ما ورد فيه: «ان الأزمة التي يمر بها لبنان ليست أزمة حكم، أو حكومة وإنما هي قضية وجود لبنان بلداً حراً في الشرق الأدنى، بلداً يعيش فيه المسلم والمسيحي معاً في سلام ووئام، بلداً قادراً على تقرير حياته ومصيره حراً مستقلاً. إن الجمهورية العربية المتحدة تتدخل في شؤون لبنان الداخلية من أجل إحداث تغيير جذري في السياسة اللبنانية، ومن أجل جعل سياستنا الوطنية متماشية مع سياستها. وهذا ما لا نستطيع تحقيقه لأن صداقاتنا الدولية هي صداقات عميقة لا تستطيع تغييرها..»[٢].

ورداً على أسئلة الصحفيين، أجاب «.. إن تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية. يعود إلى شهر تشرين الثاني عام ١٩٥٦، عندما لم يقطع لبنان علاقاته السياسية والدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا بفعل

(١) مقتطف من المؤتمر الصحفي لوزير الخارجية اللبنانية الدكتور شارل مالك، للمزيد من الاطلاع، انظر جريدة «النهار»، العدد ٦٨٨٦ الصادر في ٢١ أيار عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.نعيم الزيلع «شمعون يتكلم»، مطبعة الجهاد، بيروت عام ١٩٦٠، ص ١٥.

(٢) مقتطف من المؤتمر الصحفي لرئيس الجمهورية كميل شمعون، للمزيد من الاطلاع، انظر جريدة «النهار»، العدد ٦٨٨٧ الصادر في ٢٢ أيار عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.

حرب السويس»[1].

إن محاولة الحكومة اللبنانية تدويل الأزمة اللبنانية، ورداً على المؤتمرين الصحفيين للوزير مالك وللرئيس شمعون، وجهت جبهة الاتحاد الوطني في الخامس والعشرين من أيار برقية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية حول تقديم الشكوى اللبنانية إلى مجلس الجامعة، وأهم ما جاء في البرقية: «.. إن الحكومة اللبنانية جعلت الخلاف في لبنان ـ من خلال شكواها ـ ينحصر بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة، إلا أن الحقيقة مغايرة لذلك تماماً، لأن الخلاف في لبنان هو بين الحكومة العاتية، والشعب المدافع عن سيادته وكرامته وحقوقه..»[2]، كما جاء في البرقية تمني الجبهة على الأمين العام رد الشكوى اللبنانية، وإذا استحال ذلك، فمن الضروري دعوة المعارضة اللبنانية لإطلاع دول الجامعة على حقيقة الوضع اللبناني[3].

وفي اليوم نفسه، وجهت جبهة الاتحاد الوطني برقية مماثلة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أهم ما جاء فيها: «إن الجبهة تستنكر تقديم الحكومة اللبنانية شكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة، لأنها تعتبر أن النزاع في لبنان هو نزاع داخلي صرف، قام به الشعب اللبناني لحماية حرياته العامة ومبادىء حقوق الإنسان...»[4].

---

(١) جريدة النهار، العدد ٦٨٨٧ الصادر في ٢١ أيار عام ١٩٥٨، ص ١ و٨.

(٢) مقتطف من البرقية التي وجهتها جبهة الاتحاد الوطني إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية حول تقديم الشكوى اللبنانية إلى مجلس الجامعة. للمزيد من الاطلاع، انظر جريدة «السياسة»، العدد ٤٥١ الصادر في ٢٧ أيار عام ١٩٥٨، ص ٢.
ـ انظر ملحق رقم (٣٢)، ص ٣٥٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢.

(٤) مقتطف من البرقية التي وجهتها جبهة الاتحاد الوطني إلى الأمين العام للأمم المتحدة. للمزيد من الاطلاع، انظر جريدة «السياسة»، العدد ٤٥١ الصادر في ٢٧ أيار عام ١٩٥٨، ص ٢. انظر ملحق رقم (٣٢). ص ٣٥٦.

أما مؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية، فقد وجه برقية احتجاج في الخامس والعشرين من أيار إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد «داغ همرشولد» وأهم ما ورد فيها: «إن الشكوى التي تقدمت بها الحكومة اللبنانية إلى مجلس الأمن الدولي حول تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية قد أحدثت نقمة عارمة في أوساط اللبنانيين لمحاولة الحكومة تدويل الأزمة اللبنانية، والتي لم تتعدّ كونها أزمة داخلية ناشئة عن انحراف الحكام عن سياسة لبنان التقليدية، واستعمالهم أساليب الإرهاب والقوة للبقاء في كراسيهم. إن اتهام الجمهورية العربية المتحدة ما هو إلا افتراء وتحد لهذه الدولة»[(١)].

إزاء هذه المواقف المتعارضة بين الحكم والمعارضة من قضية شكوى لبنان إلى مجلس جامعة الدول العربية، ومجلس الأمن الدولي، ظهرت في الأفق محاولة وساطة بين الطرفين قامت بها القوة الثالثة من أجل إنهاء الأزمة عن طريق اللبنانيين أنفسهم. وتتلخص محاولة القوة الثالثة في تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة اللواء فؤاد شهاب ـ قائد الجيش ـ تعمل على تهدئة الحالة، وتمهد لحل ترضى عنه مختلف الفئات. إلا أن اللواء شهاب اعتذر مجدداً مكرراً كلامه السابق، بأنه لن يتدخل في السياسة؛ كما أصرّ من جهة أخرى على إبعاد الجيش عن التدخل في الأمور السياسية[(٢)].

إن فشل هذه المحاولة دفع المعارضة إلى محاولة الضغط على الحكم والحكومة لسحب الشكوى. فبعد استقالة كل من الوزيرين رشيد بيضون وبشير العثمان ـ تحت ضغط المعارضة ـ بدأ الضغط على رئيس مجلس

---

(١) مقتطف من برقية الاحتجاج التي وجهها مؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، للمزيد من الاطلاع، انظر جريدة «السياسة»، العدد ٤٥١ الصادر في ٢٧ أيار عام ١٩٥٨، ص ٢.
ـ انظر ملحق رقم (٣٢)، ص ٣٥٦
(٢) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٧٧.

النواب السيد عادل عسيران من أجل تقديم استقالته. وكان بعض علماء الشيعة قد اجتمعوا به في أواخر أيار وطالبوه بالاستقالة، فكان رده بأنه سيقف هذا الموقف في الوقت المناسب[1]. إلا أن عدم تنفيذ الرئيس عسيران لهذا الوعد بحجة أنه من الأفضل أن يبقى في منصبه ليؤدي الدور المطلوب منه، والذي يهدف إلى الحد من تدهور الوضع الداخلي، دفع بعلماء الشيعة إلى إصدار بيان في أول حزيران وأهم ما جاء فيه:

«١ ـ الاستنكار الشديد لاستمرار رئيس المجلس النيابي في موقفه المؤلم الذي سنحاسبه عليه.

٢ ـ مواصلة الجهود متعاونين مع رؤساء الأديان والمذاهب على حقن الدماء، واستعادة ميثاقنا الوطني وللمحافظة على كيان لبنان واستقلاله وتحقيق أماني اللبنانيين. والله سبحانه المسؤول الذي سيحفظ لبنان من الدسائس والمكائد...»[2].

إن بيان علماء الشيعة هذا ساهم في توتير العلاقات بين الرئيسين شمعون وعسيران فيما بعد. وظهر ذلك في معارضة هذا الأخير لبعض التدابير التي حاولت السلطة اتخاذها على الصعيدين الداخلي والخارجي ـ لا سيما استدعاء الجيوش الأجنبية فيما بعد ـ واتخاذه موقفاً سلبياً منها[3].

٣ ـ موقف دول الجامعة العربية من الشكوى:

بعد أن أبلغ سفير لبنان في القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول

---

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٤٥٥ الصادر في ٣١ أيار عام ١٩٥٨، ص ٥.

(٢) وقع هذا البيان العلماء السادة: مهدي إبراهيم، محمد التقي صادق، حسن معتوق، محمد علي المقداد، عباس أبو الحسن، رضا فرحات، علي مهدي إبراهيم. للمزيد من الاطلاع على بيان علماء الشيعة، انظر جريدة «السياسة»، العدد ٤٥٦ الصادر في ١ حزيران عام ١٩٥٨، ص ٨.

(٣) جريدة «السياسة»، العدد ٤٦٥ الصادر في ١٢ حزيران عام ١٩٥٨، ص ٢.

العربية بالشكوى اللبنانية ضد تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية، وبعد أن تبلّغت دول الجامعة نص الشكوى اللبنانية، قرر الأمين العام دعوة مجلس الجامعة إلى الانعقاد في السابع والعشرين من أيار عام ١٩٥٨. وفي الوقت المحدد، انعقد مجلس الجامعة في مدينة بنغازي (ليبيا)، واكتفى بتسجيل الشكوى والاستماع إلى الخطب التمهيدية. وحضر الاجتماع كل من الدول التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، الجمهورية اللبنانية، المملكة الليبية، المملكة اليمنية، المملكة العراقية. وتألف الوفد اللبناني برئاسة وزير العدل بشير الأعور، وعضوية الأمين العام المساعد لوزارة الخارجية محمد علي حمادة، وسفير لبنان في ليبيا نزيه لحود، وعضو المجلس النيابي إدوار حنين، وعدد من المستشارين[1].

عقد مجلس جامعة الدول العربية جلسته الأولى في أول حزيران. وقدّم الوفدان العراقي والأردني مشروع اقتراح يشجب تدخل الجمهورية العربية المتحدة في لبنان شجباً صريحاً، وبلهجة قاسية وعنيفة.

أما الوفد الليبي، فتقدم بمشروع قرار يوصي الدول العربية بوقف الإذاعات الهجومية، وعدم التدخل في شؤون بعضها. إلا أن الوفد اللبناني رفض هذا المشروع، وأصرّ على أن يصدر المجلس قراراً بصحة الشكوى في الأساس، وأن يقر بوقوع التدخل فعلاً، وأن يتضمن القرار أيضاً أمراً بوقف التدخل أو منعه.

أما وفد الجمهورية العربية المتحدة فرفض أي قرار يتخذه المجلس في القضية، وترك الباب مفتوحاً للمناقشات، شرط أن يسحب لبنان شكواه من مجلس الأمن. أما المندوب اليمني فقد استنكر سفر وزير خارجية لبنان شارل مالك إلى نيويورك لمتابعة الشكوى أمام مجلس الأمن في الوقت

---

(١) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ١٠٥.

الذي ينظر فيه مجلس الجامعة في الشكوى نفسها[1].

عقد مجلس جامعة الدول العربية أربع جلسات، واستمرت اجتماعاته حتى الخامس من حزيران. وفي هذه الجلسات عرض الوفد اللبناني أسباب وظروف الشكوى متهماً الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في شؤون لبنان الداخلية عن طريق مدّها للمعارضة بالمال والسلاح والمتطوعين، فضلاً عن الحملات الصحفية والإعلامية التي تشنها ضد الحكومة اللبنانية. وطالب مجلس الجامعة باتخاذ قرار يقضي بعدم التدخل. إلا أن مندوب الجمهورية العربية المتحدة، وفي سياق مناقشته للشكوى، رأى أن لبنان يجرّ الاستعمار إلى أراضيه، وإلى الدول العربية الأخرى، وأنه أصبح مركزاً للتآمر على الجمهورية العربية المتحدة.. كما رأى أن الخلاف الناشب في لبنان هو خلاف داخلي لا علاقة للجمهورية العربية المتحدة به. كما تطرق إلى الإذاعات السرية التي توجّه من لبنان، وبعلم السلطات اللبنانية، ثم أتى على ذكر ترحيل واضطهاد رعايا الجمهورية العربية المتحدة في لبنان من قبل السلطات اللبنانية[2].

٤ ـ قرار مجلس جامعة الدول العربية:

رغم المناقشات الحادة في جلسات مجلس الجامعة بين مندوبي لبنان والجمهورية العربية المتحدة، استطاع المجلس الوصول إلى قرار كان قد قدم مشروعه المندوب الليبي. وينص على ما يلي:

١ ـ العمل على إيقاف كل ما من شأنه أن يعكر صفو العلاقات بين الدول الأعضاء وبمختلف الوسائل.

٢ ـ أن تسحب الحكومة اللبنانية شكواها من مجلس الأمن.

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٢) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ١٠٧.

٣ ـ توجيه نداء إلى مختلف الفئات اللبنانية لإيقاف الاضطرابات والقلاقل والعمل على تسوية الخلافات الداخلية بالطرق الدستورية السلمية.

٤ ـ إيفاد لجنة يعينها مجلس الجامعة من بين أعضائه لتهدئة الخواطر وتحقيق ما قرره المجلس[١].

٥ ـ موقف الحكومة اللبنانية من قرار مجلس جامعة الدول العربية:

بعد صدور قرار الجامعة العربية، اجتمع مجلس الوزراء اللبناني على الفور، واتخذ قراراً يقضي برفض القرار، لأنه لم يفِ بالمطلوب أي باتخاذ قرار يمنع تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية[٢].

---

(١) المصدر نفسه، ص ١١١.
ـ نعيم الزيلع، «شمعون يتكلم»، مرجع سابق، ص ١٧.
(٢) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ١١٢.

ثانياً ـ تدويل الانتفاضة:

١ ـ نص الشكوى والموقف الداخلي منها[1]:

بعد رفض مجلس الوزراء اللبناني قرار مجلس جامعة الدول العربية، قرر الاستمرار في شكواه إلى مجلس الأمن الدولي، وشكل وفداً يرأسه وزير الخارجية الدكتور شارل مالك.

وفي الثاني من حزيران تاريخ انعقاد أول جلسة لمجلس الأمن الدولي لمناقشة الشكوى اللبنانية، أذاع مؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات اللبنانية بياناً إلى الرأي العام اللبناني. وأهم ما جاء في هذا البيان: «إن تدويل الأزمة اللبنانية الداخلية من قبل الحكومة اللبنانية، ما هو إلا تقويض لمقومات الاستقلال اللبناني، والانحدار به إلى مستوى الحماية الدولية. إن سعي الحكومة اللبنانية بالتواطؤ مع السياسة الأنكلوأميركية، لإرسال قوة دولية لحماية حدود لبنان، هو تحدٍ مكشوف ضد الاستقلال اللبناني، والعودة به إلى ظل الحماية والوصاية والاحتلال العسكري.. مما قد يزيد الأزمة الحاضرة تعقيداً وتحويل ساحة لبنان إلى ميدان حرب دولية طاحنة، تقضي على آمال اللبنانيين في العودة إلى الاستقرار والهدوء وطمأنينة العيش.

---

(١) كنا قد أشرنا إلى أن الحكومة اللبنانية، وبقرار من الرئيس شمعون، قدمت الشكوى إلى مجلس جامعة الدول العربية وإلى مجلس الأمن الدولي في ٢٠ أيار عام ١٩٥٨، لذلك فإن نص الشكوى ورد على الصفحة ٢٣٠ من هذا الكتاب.

إن الأزمة الحاضرة لا تحل إلا على يد اللبنانيين أنفسهم. ومن الإجرام بحق هذا الوطن أن تستنجد الحكومة اللبنانية بالدول الأجنبية لتغطية فشلها في الحكم واستمرار بقائها في كراسيها بقوة السلاح الأجنبي»[1].

٢ ـ موقف دول مجلس الأمن من الشكوى:

اجتمع مجلس الأمن الدولي مساء الثامن من حزيران عام ١٩٥٨ للبحث في الشكوى اللبنانية، وعرض كل من مندوبي لبنان والجمهورية العربية المتحدة وجهة نظره من الشكوى. فالدكتور شارل مالك ـ مندوب لبنان ـ رأى أن تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية لا يزال يتم بشكل واسع، وغير شرعي، عن طريق تزويد الثوار بالمال والسلاح والمتطوعين، وكذلك عن طريق الحملات الإعلامية الهجومية من قبل إذاعات الجمهورية العربية المتحدة على الحكومة اللبنانية.

أما الدكتور عمر لطفي ـ مندوب الجمهورية العربية المتحدة ـ فرد على الدكتور مالك بالقول: إن الحكومة اللبنانية تحاول أن تتخذ صفة دولية لمشكلة داخلية صرف، لتجذب انتباه الرأي العام العالمي عن الوضع في لبنان.. كما رأى أن اتهام الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل ما هي إلا إهانة نرفضها رفضاً قاطعاً[2].

وحثّ مندوب العراق الدكتور فاضل الجمالي مجلس الأمن على اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية الدول العربية الأخرى، وليس لبنان فقط،

---

(١) مقتطف من بيان مؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات اللبنانية إلى الرأي العام اللبناني، للمزيد من الاطلاع، انظر جريدة «السياسة»، العدد ٤٦٣ الصادر في ١٠ حزيران عام ١٩٥٨، ص ١.

(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٤١٣ الصادر في ١٠ حزيران عام ١٩٥٨، ص ٢.

من الشيوعية والناصرية لأن الرئيس عبد الناصر يهدف إلى السيطرة على العالم العربي..»[1].

ورأى مندوب الولايات المتحدة الأميركية السيد «جيمس باكو» أنه ليس لدى حكومته أية فكرة للتدخل في شؤون لبنان. لكنه أكّد أن الاتهامات التي أوردها مالك خطيرة[2].

أما مندوب الاتحاد السوفياتي «سوبوليف» فرأى أن الدكتور مالك قد أخفق في إقناع مجلس الأمن، وأن الخطر الصارخ الذي يلوح في سماء لبنان هو التدخل من الغرب، وليس من الجمهورية العربية المتحدة[3].

واقترح مندوب السويد مشروع قرار يقضي بإرسال فريق من المراقبين الدوليين إلى لبنان لضمان حدوده من تسلل غير شرعي لأشخاص أو أسلحة أو غيرها...»[4].

أما مندوب فرنسا السيد «بيار دي فوسيل» فقد رأى أن بيّنات د. مالك مقنعة وواضحة. فالقضية ليست قضية وجود معارضة سياسية في لبنان، بل هناك ثورة مسلحة تتلقى الإمدادات من خارج لبنان[5].

ورأى مندوب بريطانيا السير «بيرسون ديكسون» أن حكومته تتوقع أن تتلقى الحكومة اللبنانية تأييد الأكثرية الساحقة في مجلس الأمن، نظراً لعدالة شكواها، وأنها تستحق ليس العطف والتأييد بل العون والتعويض.. إن المعلومات المتوافرة لدى بريطانيا تؤيد الاتهامات الموجهة ضد الجمهورية العربية المتحدة وأن التهجم الإعلامي على لبنان قائم ويدعو إلى

---

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٤١٣ الصادر في ١٠ حزيران عام ١٩٥٨ ص٢.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.

القلق..[1].

وفي الجلسة الختامية المنعقدة في الحادي عشر من حزيران طرح مشروع القرار السويدي على التصويت، فحاز على تأييد عشرة أعضاء، وامتناع الاتحاد السوفياتي[2].

٣ ـ قرار مجلس الأمن الدولي:

نص قرار مجلس الأمن الدولي على ما يلي: «بعد الاستماع إلى اتهامات ممثلي لبنان المتعلقة بتدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية، ورد ممثلي الجمهورية العربية المتحدة، يقرر مجلس الأمن الدولي، أن يرسل بسرعة فريق مراقبة إلى لبنان، ليضمن عدم حدوث تسلل غير شرعي لأشخاص أو أسلحة أو معدات أخرى عبر الحدود اللبنانية، ويسمح للأمين العام باتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق ذلك، ويطلب من فريق المراقبة إبقاء مجلس الأمن على اطلاع بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة..»[3].

٤ ـ الموقف الداخلي من قرار مجلس الأمن الدولي:

بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي في الحادي عشر من شهر حزيران عام ١٩٥٨، القاضي بإرسال فريق من المراقبين الدوليين إلى لبنان لضمان عدم حدوث تسلل غير شرعي لأشخاص، أو أسلحة أو معدات أخرى عبر الحدود اللبنانية. أصدرت جبهة الاتحاد الوطني، في اليوم

---

(١) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٠٣ الصادر في ١٠ حزيران عام ١٩٥٨، ص ١.
(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٤٦٥ الصادر في ١٢ حزيران عام ١٩٥٨، ص ٢.
ـ سامي الصلح، «احتكم إلى التاريخ»، مرجع سابق، ص ١٨٠.
(٣) جريدة «السياسة»، العدد ٤٦٥ الصادر في ١٢ حزيران عام ١٩٥٨، ص ٣.

التالي، بياناً حدّدت فيه موقفها من قرار مجلس الأمن. وأهم ما جاء في هذا البيان: «إن جبهة الاتحاد الوطني قد اطلعت على قرار مجلس الأمن الدولي بشأن الشكوى الباطلة التي تقدمت بها الحكومة اللبنانية ضد الجمهورية العربية المتحدة.. إن الجبهة ترى:

١ ـ إن قرار مجلس الأمن هذا لا يمت بأية صلة إلى مشكلتنا. فهي قضية لبنانية داخلية محضة.

٢ ـ إن هذا القرار لن يؤثر بأي شكل من الأشكال في توجيه حركتنا، ولن يحولها عن أهدافها التي طالما نادت بها. وهي إنقاذ لبنان من ديكتاتورية شمعون جلاد الحرية والديموقراطيات.

٣ ـ إذا كان هذا القرار يهدف حقاً إلى تخفيف حدة الأزمة في لبنان، فإنه يتوجب على فريق المراقبة أن يضمن بصورة خاصة أنه لا يجري تسلل من تركيا والعراق والأردن للأشخاص والمعدات الحربية عن طريق المرافىء الجوية والبحرية بالإضافة إلى الفيض العظيم من الأسلحة، والمعدات الواردة إلى لبنان من أميركا وبريطانيا، والتي كان توزيعها على المنظمات الفاشية المنحلة، وشبه العسكرية، وعلى المجرمين المسرحين من السجون في هذه الفترة بالذات بغير إثارة الفتن، وكبت العناصر الوطنية المتحررة والقضاء على الحركة الشعبية. كل ذلك، كان السبب الأساسي في تدهور الموقف إلى هذا الدرك الخطير.

٤ ـ إن الأذى الذي يلحق بلبنان، ليس ناجماً عن تدفق الأشخاص والأسلحة والذخائر والمعدات الحربية فحسب، ولكنه أشد ضرراً حين يكون سياسياً ناجماً عن التدخل الذي تمارسه الدول الغربية، والدول التي تدور في فلكها. كما تعبّر عنه بشكل مفضوح تصرفات سفارات هذه الدول في لبنان، والتي تعيد إلى الأذهان عهد المندوبين الساميين أيام الانتداب.

٥ ـ إن هذا التدخل الأجنبي السافر بالذات هو أيضاً من الأسباب الأساسية التي أدت إلى الثورة الشعبية المستعرة في لبنان والذي يهدف إلى

تحرير لبنان منه.

٦ ـ إن لا حل لهذه الأزمة إلا ما تفرضه إرادة الشعب اللبناني المتحرر من كل ارتباط أجنبي، أو تأثير خارجي، والمتمسك بكيان لبنان والمتفهم للاستقلال والحرية والحريص على الكرامة الوطنية»[١].

٥ ـ دور المراقبين الدوليين والموقف منهم:

في الثاني عشر من شهر حزيران، وصل أول فريق من المراقبين الدوليين إلى لبنان آتياً من القدس، ولحقه في الأيام التالية باقي المراقبين. وكان يتولى قيادتهم المستر «غالوبلازا» الأكوادوري يعاونه الجنرال «أودبول» النروجي والمستر «ا. ديال» الهندي. واتخذ فريق المراقبة لنفسه مراكز رئيسة هي: طرابلس، صيدا، شتورا، بشري، زحلة، صغبين ومرجعيون[٢].

وبعد أسبوع من وصول المراقبين الدوليين إلى لبنان والبدء بمهمتهم الموكولة إليهم، وصل الأمين العام للأمم المتحدة المستر «داغ همرشولد» إلى بيروت في ١٩ حزيران. وبقي حوالي أسبوع اجتمع خلالها مع الرئيسين شمعون والصلح، وكذلك مع فريق المراقبين الدوليين. وبحث معهم ما يجب القيام به، ثم سافر إلى مصر واجتمع بالرئيس عبد الناصر، وناشده بذل جهوده لتهدئة الوضع في لبنان[٣].

وبعد عودته من مصر إلى لبنان، اجتمع «همرشولد» ثانية بالرئيس شمعون، وتبادلا وجهات النظر في الأزمة اللبنانية. وظهر تباين في

---

(١) النص الحرفي لبيان جبهة الاتحاد الوطني في ١٢ أيار عام ١٩٥٨، نقلاً عن جريدة «السياسة»، العدد ٤٦٦ الصادر في ١٣ حزيران عام ١٩٥٨، ص ٤.
(٢) سامي الصلح، «احتكم إلى التاريخ»، مرجع سابق، ص ٧٥.
(٣) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

مواقفهما حول مدى تدخل الجمهورية العربية المتحدة في الشؤون الداخلية اللبنانية، «فهمرشولد» رأى أن التدخل مبالغ فيه بعكس ما كان يراه الرئيس شمعون[1]. كما ظهر التباين بينهما حول تفسير قرار مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بدور المراقبين ومهمتهم في لبنان. فالرئيس شمعون يرى أن القرار يعني أن صلاحيات فريق المراقبة تتناول أعمال البوليس. وهي قريبة من صلاحيات قوة الطوارىء الدولية الموجودة على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية. أما الأمين العام للأمم المتحدة، فكان يرى أن صلاحيات فريق المراقبين محصورة بالمراقبة فقط، وليس لأعضاء الفريق أي صلاحيات بوليسية لا على الحدود ولا في المدن[2].

وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده الرئيس شمعون في الخامس والعشرين من شهر حزيران عام ١٩٥٨، والذي حضره عدد من المراسلين الأجانب، تحدث عن تطورات القضية اللبنانية، وعن تدخل الجمهورية العربية المتحدة في الشؤون الداخلية اللبنانية. كما تطرق إلى دور المراقبين الدوليين، ورأى أنه إذا فشل فريق المراقبة بمهمته، فإن قوة البوليس الدولي، ستكون الأداة الصالحة لمنع التدخل. وإذا لم تستطع هذه القوات أيضاً من وقف التدخل، فإننا سنستخدم نصوص المادة «٥١» من ميثاق الأمم المتحدة، ونطبق مبادىء الدفاع المشروع عن النفس، إفرادياً وجماعياً[3].

أما مواقف المعارضة والمراجع الدينية، والهيئات والشخصيات الوطنية، فكانت مغايرة لموقف العهد. فجبهة الاتحاد الوطني بلسان أبرز أركانها في بيروت ـ صائب سلام ـ أعرب عن اقتناعه بوجهة نظر «همرشولد». كما رأى أن القضية اللبنانية هي قضية وطنية داخلية، مهما

(١) المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

(٢) جريدة «النهار»، العدد ٦٩١٤ الصادر في ٢٢ حزيران عام ١٩٥٨، ص ٢.

(٣) جريدة «النهار»، العدد ٦٩١٧ الصادر في ٢٦ حزيران عام ١٩٥٨، ص ٨.

حاول الرئيس شمعون ورئيس حكومته ووزير خارجيته تدويلها، وأن غاية ما تهدف إليه هي المحافظة على كيان لبنان ووجوده واستقلاله وعروبته، وتحرره من كل ارتباط وانحياز[1]. أما المراجع الدينية العليا، لا سيما غبطة البطريرك الماروني، ومفتي الجمهورية اللبنانية، والمرجع الأعلى للطائفة الشيعية، والمرجع الأعلى للطائفة الدرزية، فقد بعثوا بمذكرات إلى المستر «همرشولد» أكدوا له فيها أن الأزمة اللبنانية هي أزمة داخلية، كما فندوا مزاعم الحكومة اللبنانية عن تدخل الجمهورية العربية المتحدة، وأكدوا أن انحراف الرئيس شمعون عن سياسة لبنان التقليدية كان سبب الأزمة القائمة في لبنان[2].

وفي الثالث من شهر تموز أرسل فريق المراقبين الدوليين إلى الأمين العام للأمم المتحدة أول تقرير له عن أعماله في لبنان بموجب المهمة الموكلة إليه. نفى هذا التقرير وجود أي تدخل من قبل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية، كما أكّد أن الأسلحة التي كانت بحوزة المقاومين لم تكن سورية أو مصرية، وإنما كانت إنكليزية وفرنسية وإيطالية[3].

وعقد رئيس فريق المراقبين الدوليين في لبنان المستر «بلازا» مؤتمراً صحافياً في فندق «ريفييرا» في الثالث من تموز أي في اليوم نفسه لإرسال التقرير إلى الأمين العام. عرض فيه ما تضمنه التقرير لا سيما فيما يتعلق بعدم ثبوت أية أدلة قاطعة على وجود تدخل من قبل الجمهورية العربية المتحدة[4].

---

(١) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٢٥٦.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٧.
(٣) نيقولاي. هـ. هوفهانسيان، «النضال التحرري الوطني في لبنان»، مرجع سابق، ص ١٧٤.
(٤) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٢٤ الصادر في ٥ تموز عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.

وفي نهاية شهر تموز أرسل فريق المراقبين الدوليين تقريراً ثانياً إلى الأمين العام للأمم المتحدة كرّر فيه ما جاء في التقرير الأول. إلا أنه تضمن، هذه المرة، وجود تسلل محدود للمسلحين عبر الحدود السورية إلى لبنان[١].

إن التقريرين اللذين رفعهما فريق المراقبين الدوليين خلال شهر تموز عن مهمته في لبنان لقيا نقمة وقلقاً من جانب الحكومة اللبنانية. إذ اتهمت المراقبين بعدم تفهم الوضع اللبناني، وبعجزهم عن تنفيذ قرار مجلس الأمن.

وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في الرابع من تموز، ناقش المجلس تصريحات همرشولد، وتقريري المراقبين، وحمل الوزراء بعنف على فريق المراقبين واتهموه بالتحيز إلى جانب المعارضة والوقوع تحت تأثيرات خارجية[٢].

وفي السابع من تموز، أدلى الرئيس شمعون بتصريح لمراسل جريدة «الدايلي مايل» الإنكليزية، في بيروت، رأى فيه: إن المراقبين الدوليين الذين انتدبتهم الأمم المتحدة، قد تصرفوا في لبنان كما يتصرف السواح تماماً، وأنهم يقضون معظم وقتهم بين النادي الجوي، وشواطىء بيروت، أو في زيارة منطقة الأرز، وبأن الشيء الوحيد الذي يقومون به هو التجول في القرى اللبنانية، واستطلاع من مع الرئيس ومن ضده[٣]. كما رأى أن تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة، فضلاً عن تقريري المراقبين، قد أعطت للرئيس عبد الناصر «شيكاً على بياض» للقيام بعمليات تسلل واسعة

---

(١) نعيم الزيلع، «شمعون يتكلم»، مرجع سابق، ص ٢٠.
(٢) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٢٤ الصادر في ٥ تموز عام ١٩٥٨، ص ٢.
(٣) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٢٦ الصادر في ٨ تموز عام ١٩٥٨، ص ٢.

النطاق[1].

كما رأى الرئيس شمعون، أنه إذا استمرت عمليات التسلل عبر الأراضي اللبنانية، فإن ذلك لن يشكل خطراً على استقلال لبنان فحسب، بل على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. عند ذلك، فإن احتمال تدخل الولايات المتحدة بموجب مبدأ ايزنهاور يكون له ما يبرره[2].

أما الوزير الدكتور البير مخيبر، المكلف بالاتصال بلجنة المراقبين الدوليين، فرد على تقرير المراقبين الأول في الثامن من تموز عام ١٩٥٨، واتهم فيه التقرير بالتحيز لصالح الجمهورية العربية المتحدة، سيما وأن هناك إثباتات دامغة لدى الحكومة اللبنانية عن تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية. وخصوصاً عن طريق مد الثوار بالأسلحة والعتاد وحتى بالمتطوعين. كما اتهم الدكتور مخيبر المراقبين الدوليين بعدم قيامهم بمهامهم على أكمل وجه. إذ أنهم لم يقوموا بمراقبة الحدود اللبنانية السورية بشكل كاف[3].

أما رئيس الحكومة اللبنانية سامي الصلح، فأذاع بدوره بياناً شديد اللهجة، فنّد فيه بإسهاب ودقة، التقرير الأول للمراقبين الدوليين. وأهم ما ورد في هذا البيان: «.. كيف يتاح لهؤلاء المراقبين أن يشاهدوا السلاح المتدفق من سوريا، أو المسلحين الوافدين منها وهم قليلو العدد، وقد منعوا من التجول في مناطق الحدود، وفي معظم الأمكنة التي يسيطر عليها المسلحون... وكيف يتاح لهم ذلك حتى لو أعطاهم المسلحون الحرية الكاملة في التجول. فهؤلاء ليسوا سذجاً حتى يحملوا السلاح على الطرق المعبدة وحدها وفي رابعة النهار فقط. ولديهم مئات الكيلومترات من

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢.
(٢) نعيم الزيلع، «شمعون يتكلم»، مرجع سابق، ص ٤١.
(٣) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٢٧ الصادر في ٩ تموز عام ١٩٥٨، ص ٢ و ٧.

الأراضي الحرجية التي يعجز المراقبون عن الوصول إليها، ولديهم أيضاً الأحراج الكثيفة والليالي الطوال التي تحجبهم عن أعين المراقبين وغير المراقبين..»[1].

أما حزب الكتائب اللبنانية الموالي للعهد، فانتقد أيضاً تقرير المراقبين على لسان رئيسه الشيخ بيار الجميل الذي رأى أن التقرير ينطوي على متناقضات وتأكيدات مغايرة للحقيقة. كما رأى أن التقرير يعوزه التجرد، وأن نشاط المراقبين داخل الأراضي اللبنانية، واتصالاتهم بزعماء المعارضة والرؤساء الروحيين يشكل تدخلاً سافراً في شؤون لبنان الداخلية، وتعرضاً للسيادة الوطنية اللبنانية[2].

أما المعارضة وأتباعها، فكان لها موقف متعارض من مواقف العهد وأنصاره تجاه المراقبين الدوليين ومهمتهم. فجبهة الاتحاد الوطني، أذاعت في الرابع من تموز بياناً رحّبت فيه بتقريري المراقبين الدوليين، ورأت فيهما اتهاماً صريحاً للحكومة اللبنانية التي عمدت إلى تضليل الرأي العام العالمي، فيما أذاعته من اتهامات باطلة عن تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية[3].

إذا كان هناك تباين على الصعيد الداخلي بين مواقف العهد، والمعارضة حول دور المراقبين الدوليين. فإن هذا التباين بدا أكثر بروزاً على الصعيد الدولي.

فوزير خارجية الولايات الم حدة الأميركية المستر «جون فوستر

---

(١) مقتطف من بيان رئيس الحكومة اللبنانية سامي الصلح حول موقفه من المراقبين الدوليين. للمزيد من الاطلاع، انظر جريدة «النهار»، العدد ٦٩٢٧ الصادر في ٩ تموز عام ١٩٥٨، ص ٢ و ٧.

(٢) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٢٥٩.

(٣) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٢٤ الصادر في ٥ تموز عام ١٩٥٨، ص ١.

دالس»، وبعد لقائه بالمستر «همرشولد» أبدى له خيبة أمل حكومة بلاده من تفريري المراقبين الدوليين[١].

أما موقف الحكومة البريطانية، فكان مماثلاً لموقف الولايات المتحدة الأميركية[٢].

ومن الطبيعي أن تكون مواقف الدولتين متطابقة لأنهما كانتا تهدفان منذ اندلاع الانتفاضة في لبنان إلى التدخل العسكري المباشر. وقد بدا ذلك جلياً من خلال مطالبتهما بتحويل فريق المراقبة إلى قوة بوليس دولية، تكون تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، مع زيادة عدده زيادة محسوسة، وذلك كي يتسنى لهما التدخل المسلح بشكل مباشر في شؤون لبنان الداخلية[٣].

أما فرنسا، فأعلن سفيرها في لبنان «اندريه مالرو» أن حكومته تؤيد الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في أية خطوة تتخذها هاتان الدولتان لوقف تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية[٤].

مقابل مواقف الدول الغربية المؤيدة للتدخل العسكري في لبنان بشكل مباشر أو عن طريق الأمم المتحدة، برز موقف الاتحاد السوفياتي الرافض تحويل فريق المراقبين الدوليين إلى قوة بوليس دولية. كما حذّر الدول الغربية من أية محاولة تدخل مسلح في لبنان لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة التوتر، كما سيعرض السلام للخطر، وتقع المسؤولية على منظمي التدخل والمشاركين فيه[٥].

---

(١) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٢٧ الصادر في ٩ تموز عام ١٩٥٨، ص ١.
(٢) المصدر نفسه، ص ١.
(٣) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٢٦٠.
(٤) Agwani, «The Lebanese Crisis», P.109.
(٥) المصدر نفسه، ص ١٠٩ - ١١٠ - ١١١.

ثالثاً ـ التدخل العسكري الأميركي المباشر:

١ ـ مقدمات التدخل:

كانت للتقريرين اللذين رفعهما فريق المراقبين الدوليين إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة خلال شهر تموز عام ١٩٥٨ عن مهمتهم في لبنان، وكذلك لتصريحات الأمين العام للأمم المتحدة ردود فعل سلبية على المستوى الداخلي الرسمي في لبنان. إذ حاول عهد الرئيس شمعون وأتباعه تحوير تفسير قرار مجلس الأمن المتعلق بمهمة المراقبين الدوليين ليجعل منها قوة بوليس دولية، بدل قوة مراقبة. إلا أن رد الأمين العام الحازم، بأن مهمة المراقبين هي للمراقبة فقط، دفعت العهد إلى محاولة سلوك طريق آخر يوصله إلى تحقيق أهدافه في القضاء على الانتفاضة الداخلية من جهة، وتحقيق حلمه في التجديد لولاية ثانية من جهة أخرى. وكانت أقصر الطرق التي ينوي العهد سلوكها هي التهديد بإحالة الشكوى اللبنانية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ التدابير المناسبة لمنع استمرار تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية، بعد أن فشل مجلس الأمن الدولي في ذلك، وطلب مساعدة دولية بمقتضى المادة «٥١» من ميثاق هيئة الأمم المتحدة[١]، أو بموجب مبدأ ايزنهاور.

---

(١) المادة ٥١ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة تنص على ما يلي: «ليس في هذا الميثاق ما ينتقص من الحق الطبيعي للدول فرادى وجماعات في الدفاع المشروع عن النفس إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن

انسجاماً مع موقف العهد هذا، استدعى الرئيس شمعون سفراء الدول الثلاث: الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، فرنسا، وأطلعهم على نيته بتنفيذ البيان الثلاثي الصادر في ٢٥ أيار عام ١٩٥٠ والذي يهدف إلى توطيد السلام بالقوة بين العرب وإسرائيل، والمحافظة على الأوضاع الراهنة في الشرق الأوسط. إلا أن السفراء أفهموا الرئيس شمعون، أن دولهم ملزمة بقرارات مجلس الأمن، وأن تطبيق البيان الثلاثي في الوقت الحاضر غير مرغوب فيه(١).

إن رد السفراء هذا لم يثن عزم الرئيس شمعون عن التفتيش عن بديل لمساعدة عسكرية عاجلة. لذلك وجّه أنظاره شطر دولة الاتحاد العربي التي تضم العراق والأردن، استناداً إلى ميثاق الضمان الجماعي العربي. ووضع سفراء الدول الغربية الثلاث في جو طلب هذه المساعدة، فكان ردهم أن لا علاقة لهم بذلك وسينقلون هذا الطلب إلى حكوماتهم لأخذ العلم بها.

إن رد السفراء هذا كان بمثابة الضوء الأخضر للرئيس شمعون للإسراع في طلب المساعدة العاجلة من دولة الاتحاد العربي.

وعلى الفور تبودلت البرقيات، والمكالمات الهاتفية، بين الرئيس شمعون ونوري السعيد ـ رئيس وزراء دولة الاتحاد العربي ـ وتم الاتفاق المبدئي على المساعدة العسكرية. إلا أن نوري السعيد ـ بعد أن أجرى

= التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدابير التي يتخذها الأعضاء لممارسة هذا الحق تبلغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر في حال في ما يملكه المجلس، بمقتضى الميثاق الراهن من سلطة وواجب يخولانه أن يتخذ في أي وقت وبالطريقة التي يراها ضرورية التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما.

ـ د. محمد مجذوب، «محاضرات في المنظمات الدولية والإقليمية»، مطبعة مكاوي، بيروت عام ١٩٧٨، ص ٥٣.

(١) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٢٧٨.

مباحثات في لندن وأنقرة ـ فضل أن تكون هذه المساعدة عبر عقد معاهدة دفاعية مشتركة بين لبنان ودولة الاتحاد العربي، كي يتسنى لهذه الأخيرة التدخل بموجبها عسكرياً في النزاع اللبناني وبشكل رسمي. وكان هدف دولة الاتحاد العربي من المساعدة العسكرية ليس فقط القضاء على الانتفاضة في لبنان وإنقاذ عهد الرئيس شمعون المتداعي، وإنما تطويق «الإقليم السوري» من الجمهورية العربية المتحدة أيضاً. ولهذا الغرض، وقبل عقد مثل هذه المعاهدة بدأت تتوالى شحنات الأسلحة من أنقرة وبغداد إلى بيروت، يرافقها تصريحات عنيفة لرئيس الحكومة العراقية السابق الدكتور فاضل الجمالي، بأن مصير العراق مرتبط بمصير لبنان، وبأن أي تبديل في الوضع اللبناني بإحلال سياسة معاكسة للسياسة اللبنانية المؤسسة على عدم التحيز بين البلدان العربية سيقلق السلام في جميع الأقطار المجاورة للبنان[1].

وحسب الاتفاق بين نوري السعيد والرئيس شمعون، تقدمت حكومة دولة الاتحاد العربي من الحكومة اللبنانية بمشروع عقد معاهدة دفاعية بينهما.

عقد مجلس الوزراء اللبناني جلسة في ١٢ تموز لبحث مشروع المعاهدة. وكان أشد المتحمسين لها الوزيران كاظم الخليل وجوزف شادر، مبررين حماسهما بوضع حد لتدخل الجمهورية العربية المتحدة، وعرقلة تقدم النفوذ الناصري في الشرق الأوسط[2].

إلا أن الوزراء الآخرين المعارضين للاتفاقية، حوّلوا المناقشة في جلسة مجلس الوزراء إلى أسئلة يستوضحون فيها أسباب عقد الاتفاقية[3].

---

(١) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٢٨ الصادر في ١٠ تموز عام ١٩٥٨، ص ١.
(٢) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٢٧٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

إن اختلاف وجهات النظر في مجلس الوزراء بين مؤيدين ومعارضين لمشروع المعاهدة الدفاعية أدى إلى تأجيل البحث في هذا الموضوع باعتباره غير مكتمل الشروط، لا سيما من الناحية العسكرية. وتم الاتفاق على طلب تفسيرات وإيضاحات من حكومة دولة الاتحاد العربي حول هذه الناحية. وبنتيجة الاتصالات التي أجراها نوري السعيد في لندن وأنقرة، تم الاتفاق على عقد مؤتمر لدول حلف بغداد في «استامبول» في ١٤ تموز يكون على مستوى رؤساء الدول للبحث في كيفية مساعدة الحكومة اللبنانية من الناحية العسكرية. وفي الليلة نفسها التي سيتوجه فيها رؤساء دول حلف بغداد إلى «استامبول» أعطى نوري السعيد الإشارة إلى القوات العسكرية العراقية بالتوجه إلى لبنان براً وجواً[١].

إلا أنه بدلاً من تنفيذ هذه المهمة، فإن القوات العراقية توجهت إلى قصري الملك فيصل وعبد الإله في ساعة مبكرة من صبيحة ١٤ تموز حاصرت الملك وولي عهده، وطلبت إليهما التنازل عن العرش، والتخلي عن سلطاتهما. إلا أن عدم الانصياع لهذه المطالب دفع بالقوات العسكرية إلى الهجوم على القصرين مما أدى إلى مقتل الملك وجرح ولي العهد[٢]. أما نوري السعيد فحاول التخفي متنكراً بثياب امرأة. إلا أن الشعب العراقي عرفه، وسلمه للضباط الأحرار حيث تم إعدامه[٣].

بانتصار ثورة الضباط الأحرار في العراق، تم إعلان إلغاء الملكية وإقامة الجمهورية على أنقاضها. ومن جهة أخرى، فقد انفرط عقد اجتماع حلف بغداد المقرر في ١٤ تموز في «استامبول» ونجا لبنان من خطر

---

(١) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٤٩٢ الصادر في ١٦ تموز عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.

(٣) محمد حسنين هيكل، «سنوات الغليان»، مرجع سابق، ص ٣٣٨.

التدخل العسكري المباشر - من قبل دولة الاتحاد العربي - في شؤونه الداخلية.

٢ - قرار التدخل العسكري الأميركي المباشر:

إن الثورة العراقية غير المتوقعة، والتي أذهلت الدول الغربية، دفعت بكل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا للاستعداد لاتخاذ قرار بالتدخل العسكري في الشرق الأوسط لمنع امتداد نار الثورة العراقية إلى البلدان العربية الأخرى لا سيما الأردن. وقد تزامن هذا الاستعداد مع طلب كل من الرئيس شمعون والملك حسين (ملك الأردن) رسمياً الاستنجاد بالولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا استناداً إلى المادة «٥١» من ميثاق الأمم المتحدة. وبناءً للطلب قررت حكومة الولايات المتحدة الأميركية إرسال قواتها البحرية إلى لبنان في الخامس عشر من شهر تموز عام ١٩٥٨، كما بدأت القوات البريطانية بالوصول إلى الأردن في السادس عشر من تموز من العام نفسه[١].

وبررت الولايات المتحدة الأميركية تدخلها في البيان الذي أذاعه الرئيس ايزنهاور في الخامس عشر من تموز والذي وصف فيه أحداث لبنان وانقلاب العراق بأنها أحداث مفجعة ومذهلة. ورأى أن الموقف في لبنان يتطلب أكثر من فريق المراقبة الدولية، وأن الولايات المتحدة الأميركية ستساعد الأمم المتحدة في التدابير التي يبدو أنها ضرورية لمجابهة الموقف الجديد، وبأنها لا تستطيع الوقوف مكتوفة الأيدي تجاه طلب الرئيس شمعون بالمساعدة في الوقت الذي قد يكون فيه لبنان عاجزاً عن المحافظة على أمنه الداخلي، والدفاع عن نفسه ضد العدوان غير المباشر[٢].

---

(١) كمال الصليبي، «تاريخ لبنان الحديث»، مرجع سابق، ص ٢٤٩.
(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٤٩٢ الصادر في ١٦ تموز عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.

وهكذا بدأ التدخل العسكري الأميركي في لبنان، وبدأت قطع الأسطول السادس، المرابط في عرض البحر المتوسط التوجه إلى السواحل اللبنانية في محلة الأوزاعي من بيروت. وتم إنزال ستة عشر زورقاً مع الآليات الضخمة من دبابات برمائية وسيارات مصفحة، وشاحنات فضلاً عن خمسة آلاف جندي. وارتفع هذا العدد إلى خمسة عشر ألفاً. وبدأت هذه القوات تتجه نحو مطار بيروت الدولي في خلدة[1].

٣ ـ ردود الفعل الداخلية والخارجية على التدخل:

أ ـ ردود الفعل الداخلية:

إن التدخل العسكري الأميركي المباشر في لبنان في الخامس عشر من شهر تموز عام ١٩٥٨ بناءً لطلب الحكومة اللبنانية لاقى ردود فعل متباينة على المستويين الرسمي والشعبي.

فعلى المستوى الرسمي، لاقى هذا التدخل تأييداً وترحيباً من الرئيس شمعون، الذي وجه خطاباً في الخامس عشر من تموز برّر فيه طلب التدخل العسكري الأميركي، وشرح الأسباب التي دفعته إلى اتخاذ خطوته هذه، والتي تتلخص في تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية عن طريق مدّ المعارضة بالسلاح والمال والمجنّدين. وتطرق إلى الشكوى اللبنانية إلى جامعة الدول العربية، ومجلس الأمن الدولي، وبيّن أسباب رفض لبنان لقرار مجلس جامعة الدول العربية، وتناول أيضاً فشل المراقبين الدوليين في قيامهم بالمهام الموكولة إليهم[2].

---

(١) نعيم الزيلع، «شمعون يتكلم»، مرجع سابق، ص ٢٣.
(٢) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٣٣ الصادر في ١٦ تموز عام ١٩٥٨، ص ٢.
ـ انظر ملحق رقم (٣٣)، ص ٣٥٧.

الخامس عشر من تموز والذي جاء فيه: «. . في غياب حكومة لبنانية تغار على حرية المواطنين واستقلالهم وتتمثل فيها عزة الوطن وكرامته، ترى جبهة الاتحاد الوطني لزاماً عليها أن تحتج باسم الشعب اللبناني أشد الاحتجاج على عمل القسر والعنف الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة. إذ اعتدت على أرض الوطن، واحتلت بعض أجزائه، عابثة بما ادعت وتدعيه من وفاء لمبادىء شرعة الأمم المتحدة، ومن إخلاص لما أعلنته من قواعد أساسية لسياستها كاحترام حرية الشعوب في تقرير مصيرها وتكوين سياستها. . .»[١].

أما مؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية، فاستنكر بدوره التدخل الأميركي وحض الشعب اللبناني على ألاّ يدع مجالاً للأستعمار لتدنيس أرضه. ورأى أن الاعتداء الأميركي ليس اعتداءً على لبنان فحسب، بل اعتداء على سلامة جميع الدول العربية ودول العالم، وأهاب بالشعب اللبناني عدم الاستسلام للمؤامرة الدنيئة، والاستمرار في جهاده لتحرير أرض الوطن من جيوش الأجنبي وعملائه[٢].

وفي السابع عشر من تموز، وجه لفيف كبير من نساء لبنان، يمثلن مختلف الهيئات النسائية في مختلف المناطق اللبنانية، عريضة احتجاج على التدخل العسكري الأميركي إلى الأمم المتحدة والرئيس ايزنهاور. وتم تسليم السفير الأميركي في بيروت نسخة عن العريضة، كما سلمت نسخة أخرى إلى رئاسة مجلس النواب. وأهم ما تضمنته هذه العريضة، هو اعتبار التدخل الأميركي في لبنان تدخلاً غير مشروع لأنه يتنافى مع المحافظة على حرية الشعوب الصغيرة، كما يعتبر تعدياً سافراً على استقلال

---

(١) مقتطف من بيان جبهة الاتحاد الوطني. للمزيد من الاطلاع، انظر جريدة «السياسة»، العدد ٤٩٢ الصادر في ١٦ تموز عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.

(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٤٩٣ الصادر في ١٧ تموز عام ١٩٥٨، ص ٥.
ـ انظر ملحق رقم (٣٦)، ص ٣٦٠.

لبنان وكيانه[1].

ووجهت قيادة المقاومة الشعبية بدورها نداءً إلى الشعب اللبناني دعته إلى مقاومة الاحتلال الأميركي بكل ما يملك من وسائل للدفاع عن حريته وكرامته[2].

وفي الثامن عشر من تموز، وجه المجتهد الأكبر المرجع الديني للطائفة الشيعية في لبنان الشيخ محمد التقي صادق برقية احتجاج إلى كل من سكرتير هيئة الأمم المتحدة وإلى الرئيس «ايزنهاور» وإلى سفير الولايات المتحدة الأميركية في لبنان أهم ما ورد فيها: «إن إنزال الجيوش الأميركية في أرض لبنان، يعدّ اعتداءً سافرا على حريته واستقلاله، وخرقاً لميثاق الأمم المتحدة والعرف الدولي وتهديداً للسلام في العالم كله. أما التذرع بتدخل الجمهورية العربية المتحدة وحماية أرواح الرعايا الأميركيين، فما هو إلا تغطية لمؤامرة استعمارية جديدة على حرية العرب والقومية العربية. إن مؤامرة الولايات المتحدة مع رجل يساوم على وطنه ودينه وضميره، يدل بوضوح على أنها تشجع العدوان على البلاد المستضعفة، وتساند الحكومات الرجعية التي أجمعت شعوبها على خيانتها وفسادها... وقد عاهدنا الله والوطن أن نبذل آخر نقطة من دمائنا في سبيل حريتنا واستقلال بلادنا. فعلى الولايات المتحدة التي هي عضو في هيئة الأمم المتحدة، أن تدرك هذه الحقيقة، ولا تتدخل في أزمتنا الداخلية، وأن تسحب جيوشها فوراً من أرضنا، تجنباً لإراقة الدماء البريئة، ودفعاً لأخطار حرب قد تعم العالم بأسره ولا يتحمل أحد مسؤوليتها غير الولايات المتحدة الأميركية نفسها»[3].

---

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٤٩٤ الصادر في ١٨ تموز عام ١٩٥٨، ص ٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧.

(٣) مقتطف من مضمون برقية المجتهد الأكبر للطائفة الشيعية الشيخ محمد التقي صادق لجريدة «السياسة» البيروتية الصادرة في ١٩ تموز عام ١٩٥٢، ص ٥.

لم يقتصر الاحتجاج الشعبي على التدخل العسكري الأميركي في لبنان على الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية، بل تعداه إلى الأهالي في مختلف مدن وقرى لبنان عموماً وجنوبه خصوصاً. حيث نظم هؤلاء برقيات وعرائض عديدة. فأهالي قرية النميرية (قضاء النبطية) وجهوا برقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، تحتج على التدخل الأميركي والبريطاني في لبنان والأردن، وتعتبر أن هذا التدخل ما هو إلا تقويضاً لاستقلال البلدين، ومؤامرة لإعادة السيطرة الاستعمارية إلى بقية الأقطار العربية المتحررة وتهديداً صارخاً للسلام العالمي[1].

ب ـ ردود الفعل الخارجية على التدخل العسكري الأميركي:

في الوقت الذي اتخذ فيه الرئيس الأميركي قراره بالتدخل العسكري في لبنان، اتخذت حكومته قراراً آخراً يقضي بدعوة مجلس الأمن الدولي إلى اجتماع طارىء للبحث في تطورات الشرق الأوسط. وفي هذا الاجتماع، أبلغت الولايات المتحدة الأميركية مجلس الأمن الدولي رسمياً، بأن قواتها العسكرية، نزلت في لبنان للمساعدة على استقرار الحالة في الشرق الأوسط. وقام بإعلان ذلك المندوب الأميركي المستر «هنري كابوت لودج» الذي وعد بسحب القوات الأميركية، حالما تستطيع الأمم المتحدة استلام مسؤوليات السلام. كما أبلغ المجلس أنه ينوي إجراء محادثات سريعة مع المستر هامرشولد حول تدابير معالجة الوضع الذي وصفه بأنه أخطر ما واجهته الأمم المتحدة. وقال «لودج» للمجلس أن القوات الأميركية قد ذهبت إلى لبنان بناءً على طلب الرئيس شمعون. إلا أنه أشار أيضاً إلى الثورة في العراق، والمحاولات السابقة لاغتيال الملك حسين. ثم كرّر التهم الأميركية بأن الجمهورية العربية المتحدة تقف وراء هذه

ـ انظر ملحق رقم (٣٧)، ص٣٦١.

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٥٢٦ الصادر في ٢٤ آب عام ١٩٥٨، ص ٥.

التهديدات وتلك المحاولات[1].

رداً على المندوب الأميركي، قال مندوب الاتحاد السوفياتي السيد «أركادي سوبوليف» في جلسة مجلس الأمن أن حل القضايا المتعلقة بلبنان والعراق، هو من اختصاص شعبي هاتين الدولتين دون غيرهما. أما التدخل المسلح الخارجي فيحمل معه خطر تدهور الوضع الدولي، ويمكن أن يغرق العالم في مهاوي حرب جديدة، وأن المسؤولية الكاملة عن هذه الأمور تقع على منظمي هذا التدخل المسلح والمشتركين فيه وفي الدرجة الأولى على عاتق الولايات المتحدة الأميركية. وبأن روسيا لا تستطيع أن تلزم اللامبالاة تجاه التدخل الأجنبي في الشرقين الأدنى والأوسط[2].

وفي نهاية كلمته، قدم سوبوليف مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي يطلب فيه وقف التدخل المسلح للولايات المتحدة الأميركية في الشؤون الداخلية للدول العربية، كما طالب بسحب القوات الأميركية فوراً من الأراضي اللبنانية[3].

وفي السادس عشر من تموز، أصدرت الحكومة السوفياتية بياناً رسمياً طلبت فيه من الولايات المتحدة الأميركية سحب قواتها من لبنان فوراً. كما دعت الأمم المتحدة إلى فرض عقوبة على الحكومة الأميركية. كما جاء في البيان، أن الاتحاد السوفياتي لا يستطيع أن يقف متفرجاً إزاء التدخل الأميركي. وهو يحتفظ بحقه في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية السلام والأمن[4].

وفي اليوم نفسه، سلّم وزير خارجية الاتحاد السوفياتي «اندريه

---

(١) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٣٣ الصادر في ١٦ تموز عام ١٩٥٨، ص ٨.
(٢) المصدر نفسه، ص ٨.
(٣) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٣٣ الصادر في ١٦ تموز عام ١٩٥٨، ص ٨.
(٤) جريدة «السياسة»، العدد ٤٩٣ الصادر في ١٧ تموز عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.

غروميكو» مذكرة إلى السفير الأميركي في موسكو اتهم فيها الولايات المتحدة الأميركية بالعدوان السافر. كما تضمنت سحب القوات الأميركية فوراً من لبنان[1].

وفي ١٩ تموز دعا الرئيس السوفياتي «خروتشوف» كلاً من الرئيس الأميركي «ايزنهاور» والرئيس الفرنسي «ديغول» ورئيس وزراء بريطانيا «ماكيملان» والرئيس الهندي «نهرو» والأمين العام للأمم المتحدة «هامرشولد» لعقد مؤتمر دولي في ٢٢ تموز لدرس أزمة الشرق الأوسط، واصفاً الحالة بأنها أخطر لحظة في تاريخ الإنسانية، وأن أية خطوة غير حذرة يمكن أن تؤدي إلى أعظم كارثة في العالم[2].

أما المندوب الفرنسي في مجلس الأمن الدولي المسيو «بيار فوسيل» فأيد التدخل الأميركي، ورأى أن شرعة الأمم المتحدة تبرر تماماً هذا القرار بالتدخل. كما أعلن أن حكومته ما زالت تدرس بالعناية الكلية طلب الحكومة اللبنانية بمساندة جهودها بالمحافظة على سلامة لبنان[3].

وفي اليوم التالي، صرّح ناطق باسم وزراء الخارجية الفرنسية رداً على أسئلة الصحافيين، أن السفن الحربية الفرنسية، قد أرسلت إلى أماكن قريبة من لبنان. وهي تقف على قدم الاستعداد للتدخل إذا اعتبرت الحكومة الفرنسية أن رعاياها أو مصالحهم في لبنان في خطر[4].

أما فريق المراقبين الدوليين في لبنان، فرفض بطريقة غير مباشرة التعاون مع القوات الأميركية، حين صرّح ناطق باسمهم في ١٦ تموز، بأن

---

(١) المصدر نفسه، ص ٨.
(٢) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٣٧ الصادر في ٢٠ تموز عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.
- جريدة «السياسة»: العدد ٤٩٦ الصادر في ٢٠ تموز عام ١٩٥٨، ص ٣.
(٣) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٣٣ الصادر في ١٦ تموز عام ١٩٥٨، ص ٨.
(٤) جريدة «السياسة»، العدد ٤٩٣ الصادر في ١٧ تموز عام ١٩٥٨، ص ٣.

فريق المراقبين الدوليين يرغب في توضيح علاقاته مع القوات الأميركية في الأراضي اللبنانية، وأن فريق المراقبين موجود في لبنان وفقاً للتفويض الذي تضمنه قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ١١ حزيران عام ١٩٥٨. وهو يمثل بذلك الإجراء الوحيد المتخذ من قبل مجلس الأمن. ولذلك فإنه ليس ثمة ما يشكل أساساً لإنشاء أي اتصال أو علاقات في العمل، رسمية كانت أو غير رسمية، بين فريق المراقبين، وأية قوات غير لبنانية موجودة في الأراضي اللبنانية تتعدى ما تقتضيه الحاجة الماسة[١].

أما مندوب الجمهورية العربية المتحدة في مجلس الأمن الدولي الدكتور «عمر لطفي»، فأعلن في جلسة مجلس الأمن في الخامس عشر من تموز، أن لا علاقة لبلاده بالحرب الأهلية في لبنان، وهاجم تدخل الولايات المتحدة الأميركية حيث اتهمها بأنها تعمل بصورة منفردة في لبنان على أساس الاتهامات التي لم تثبت صحتها أبداً. ورأى أن التدخل الأميركي قد زاد في خطورة الحالة إلى أبعد حد لأن ذلك يشكل خطراً على الأمن والسلام العالميين[٢].

أما الرئيس عبد الناصر ـ رئيس الجمهورية العربية المتحدة ـ فأدلى في السادس عشر من تموز بأن احتلال القوات الأميركية للبنان يشكل خطراً على السلام في الشرق الأوسط، واعتداءً خطيراً على ميثاق الأمم المتحدة، وتهديداً سافراً للدول العربية التي رفضت أن تخضع للاستعمار، وصممت على اتباع سياسة مستقلة[٣].

وصرّح السيد أكرم الحوراني (نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة) في الخامس والعشرين من تموز لصحيفة «الاسوشيتدبرس» بأن

(١) المصدر نفسه، ص ٣.
(٢) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٣٣ الصادر في ١٦ تموز عام ١٩٥٨، ص ٨.
(٣) جريدة «السياسة»، العدد ٤٩٣ الصادر في ١٧ تموز عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.

التدخل الأميركي والبريطاني في الشرق الأوسط، يعتبر فضيحة ويشكل حافزاً واضحاً على أخذ الثأر. كما رأى أن الرئيس شمعون والملك حسين خائنان لبلديهما..[1].

ج ـ قرار مجلس الأمن الدولي:

استمرت اجتماعات مجلس الأمن الدولي، ومن ثم الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الشكوى اللبنانية والتدخل العسكري الأميركي البريطاني المباشرين في لبنان والأردن من ٨ حزيران عام ١٩٥٨ حتى ٢١ آب من العام نفسه. وتم تقديم عدة مشاريع قرارات لحل الأزمة اللبنانية. إلا أن هذه المشاريع كانت تصطدم تارة بالفيتو الأميركي، وطوراً بالفيتو السوفياتي، إلى أن أجمعت الدولْ العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاتفاق على مشروع قرار وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في ٢١ آب عام ١٩٥٨. وينص هذا القرار على ما يلي:

«١ ـ أن تحترم كل دولة من الدول الأعضاء في الجامعة العربية أنظمة الحكم القائمة في الدول الأعضاء الأخرى، وتعتبرها من اختصاصات تلك الدول، وتتعهد كل دولة بالامتناع عن أي عمل يقصد منه تغيير أنظمة الحكم القائمة.

٢ ـ أن تدعو جميع الدول الأعضاء إلى التصرف في حدود مبادىء الاحترام المتبادل لاستقلال الدول الأعضاء الأخرى وسيادتها الإقليمية، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل إطلاقاً بعضها في شؤون البعض الآخر الداخلية.

٣ ـ الطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة إجراء الترتيبات العملية المناسبة التي تساعد على صيانة مرامي الميثاق ومبادئه فيما يختص بلبنان

---

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٥٠١ الصادر في ٢٦ تموز عام ١٩٥٨، ص ٣.

والأردن في الظروف الحاضرة، لجعل انسحاب القوات الأجنبية من الدولتين ممكناً في وقتٍ قريب.

٤ ـ الطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة إلى التشاور مع الدول العربية من أجل المساعدة الممكنة على إنشاء منظمة إنماء عربية تستهدف زيادة النمو الاقتصادي في هذه الدول.

٥ ـ الطلب إلى الدول الأعضاء التعاون التام لتنفيذ مشروع القرار هذا.

٦ ـ الطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم تقرير في مدة أقصاها ٣٠ أيلول عام ١٩٥٨»[١].

إن قرار مجلس الأمن الدولي القاضي بحل الأزمة اللبنانية، وانسحاب القوات الأميركية من لبنان قد لاقى تأييداً على المستويين الرسمي والشعبي في لبنان.

فعلى الصعيد الرسمي، أعلن الوزير الدكتور البير مخيبر إثر جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٢١ آب أن المجلس وافق بصورة مبدئية على قرار مجلس الأمن[٢].

كما أن الرئيس عادل عسيران ـ رئيس المجلس النيابي ـ بارك القرار وأمل أن يكون فاتحة خير[٣].

أما على الصعيد الشعبي، فأعلن كل من جبهة الاتحاد الوطني، ومؤتمر الأحزاب، والهيئات والشخصيات الوطنية، وقادة المقاومة الشعبية،

---

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٥٢٤ الصادر في ٢٢ آب عام ١٩٥٨، ص ٣.
(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٥٢٤ الصادر في ٢٢ آب عام ١٩٥٨، ص ٤.
(٣) المصدر نفسه، ص ٥.

تأييده لقرار مجلس الأمن بعد الاجتماع الذي عقدته في ٢٤ آب عام ١٩٥٨[1].

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٥٢٧ الصادر في ٢٥ آب عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.
- انظر ملحق رقم (٣٨)، ص ٣٦٢-٣٦٣.

الفصل السادس

نهاية الانتفاضة

١ ـ انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية.
٢ ـ انسحاب القوات الأميركية من لبنان.
٣ ـ نتائج الانتفاضة في جنوب لبنان.

١ ـ انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية:

أ ـ ظروف انتخابه:

إن نزول القوات العسكرية الأميركية على السواحل اللبنانية في الخامس عشر من شهر تموز عام ١٩٥٨، بناءً لطلب الحكومة اللبنانية، تبعه بعد يومين وصول نائب وكيل وزارة الخارجية الأميركية المستر «روبرت مورفي» كمبعوث خاص للرئيس الأميركي ايزنهاور. وذلك من أجل تغطية التدخل العسكري الأميركي من جهة، وتخفيف حدة النقمة على هذا التدخل من جهة أخرى.

وجاء في نشرة مكتب المعلومات التابع للسفارة الأميركية في بيروت ما مفاده، إن المستر «مورفي» أرسل إلى بيروت ليساعد السفارة الأميركية على القيام بكل ما يمكن عمله لإعادة السلم والطمأنينة إلى لبنان[١].

وفي اليوم التالي لوصوله، بدأ المستر مورفي مهمته بالاتصال بالموالين والمعارضين على السواء، محاولاً إيجاد حل للأزمة. فكان أول اتصال أجراه مع البطريرك الماروني «بطرس بولس المعوشي»، الذي شرح «المورفي» حقيقة الأزمة اللبنانية وأسبابها ودوافعها. وبالمقابل فإن المبعوث مورفي أعرب للبطريرك عن رغبته الأكيدة في إيجاد حل للأزمة، على أن تتوقف الأعمال العسكرية بين اللبنانيين، ومن ثم يتم سحب القوات

---

(١) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٣٥ الصادر في ١٨ تموز عام ١٩٥٨، ص ٢.

الأميركية من الأراضي اللبنانية[١].

بعد ذلك زار «المستر مورفي»، يرافقه السفير الأميركي في لبنان المستر «ماكلنتوك»، رئيس المجلس النيابي اللبناني السيد عادل عسيران. وأعلن هذا الأخير في نهاية الاجتماع، أنه أطلع الدبلوماسي الأميركي على حقائق الأزمة اللبنانية، وشرح له رأيه في الموقف بعد نزول الجيوش الأميركية[٢].

وفي الحادي والعشرين من شهر تموز، اجتمع المستر مورفي ببعض زعماء المعارضة لا سيما الرئيسين عبد الله اليافي وحسين العويني. وصرّح الرئيس اليافي على الأثر، أن الحديث تناول الوضع اللبناني خصوصاً، والوضع العربي عموماً[٣].

وفي اليوم نفسه، اجتمع المستر مورفي ببعض ممثلي القوة الثالثة، لا سيما السيدين هنري فرعون وريمون اده. وتداول المجتمعون بالأزمة اللبنانية ومضاعفاتها وعلاقتها بالوضع في الشرق الأوسط. وحرص المستر مورفي على التأكيد بأن أميركا ترى الأزمة اللبنانية داخلية من حيث الحل على الأقل، وأن وجود القوات الأميركية لا يجب أن يؤثر في أي حل يمكن أن يصل إليه اللبنانيون لأزمتهم. كما أكّد أنه ليس للولايات المتحدة الأميركية أي مرشح، ولا أي رأي في انتخابات رئاسة الجمهورية، ولكنها تميل إلى اعتبار السرعة في الانتخاب أفضل بالنسبة إلى تخفيف حدة التوتر في المنطقة[٤].

وبعد استماعه إلى موقف زعماء المعارضة والقوة الثالثة، اجتمع

---

(١) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٢٩٥.
(٢) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٣٦ الصادر في ١٩ تموز عام ١٩٥٨، ص ٢.
(٣) جريدة «السياسة»، العدد ٤٩٧ الصادر في ٢٢ تموز عام ١٩٥٨، ص ١.
(٤) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٣٨ الصادر في ٢٢ تموز عام ١٩٥٨، ص ٢.

المستر مورفي برئيس الجمهورية كميل شمعون وأطلعه على نتائج اتصالاته، ومن ثم أفهمه صراحة بأنه لا بد من الاتفاق على رئيس حيادي تقبل به جميع الفئات، تمهيداً لإنهاء الأزمة وحل الخصام. وحاول الرئيس شمعون إقناع المستر مورفي بعدم صحة أقوال المعارضة، وبأنه يفضل أن يكون حكم الرئيس المقبل امتداداً لحكمه، لا سيما في السياسة الخارجية والارتباط بمبدأ «ايزنهاور». إلا أن مورفي ردّ بأن مشروع «ايزنهاور» والملابسات التي رافقته والتصرفات التي قام بها العهد أثارت الشعب ضد المشروع، وأحدثت ردة فعل عنيفة ليس في لبنان وحده، بل في جميع الدول العربية[1].

كما أوضح مورفي للرئيس شمعون أن العبرة ليست في المشاريع بل في جوهرها، وأنه يدرك تماماً مصالح أميركا، ويعرف ماذا يجب أن يعمل للمحافظة عليها[2].

وبعد اجتماعه للمرة الثانية، بأركان المعارضة والقوة الثالثة، أبلغ المستر مورفي الرئيس شمعون، أنه وجد شبه إجماع على ترشيح اللواء شهاب لرئاسة الجمهورية رغم إصرار هذا الأخير على عدم ترشيح نفسه[3].

أما الموقف الأميركي، فكان داعماً لترشيح اللواء شهاب، لا سيما بعد استمزاج آراء المعارضة والقوة الثالثة، وحتى رأي الرئيس عبد الناصر - بشكل غير مباشر - من خلال زيارة النائب اميل البستاني للقاهرة في السابع والعشرين من تموز، ومن ثم عودته إلى لبنان واجتماعه بالمستر

(١) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٢٩٦.
(٢) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٢٩٦.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٩٦.

مورفي[1].

هذا الموقف الأميركي المستجد، دفع بالرئيس شمعون للإيعاز إلى النواب الموالين لسياسته إلى ضرورة تأييد اللواء شهاب للرئاسة، نظراً للظروف الحرجة التي يجتازها لبنان.

وتجدر الإشارة إلى أن موافقة المعارضة على ترشيح اللواء شهاب، كان مشروطاً بعدة مطالب. فأذاع مؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية بياناً إلى الرأي العام اللبناني، في التاسع والعشرين من تموز، تضمن شروط المعارضة حول انتخاب الرئيس العتيد للجمهورية اللبنانية. وأهم ما تضمنه البيان: «جلاء القوات الأجنبية فوراً من الأراضي اللبنانية. اعتزال الرئيس شمعون، وقيام حكومة ترضى عنها المعارضة للاضطلاع بمهام الحكم ومسؤولياته. المحافظة على استقلال لبنان وسيادته وكيانه. العودة بلبنان إلى سياسة الحياد وإلى سياسته العربية الصحيحة. تعديل الدستور بشكل يؤمن التوازن والانسجام بين السلطات، ويضع حداً للحكم الفردي اللامسؤول. تطهير الإدارة من الفاسدين، تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع الفئات، والمناطق اللبنانية، وتحقيق المساواة بين مختلف الطوائف على قاعدة المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في جميع أجهزة الدولة ومنافعها. إنشاء مجلس الخدمة المدنية. تعديل قانون الانتخاب عن طريق زيادة عدد النواب. العفو العام عن جميع أعمال الانتفاضة»[2].

---

(١) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٤٥ الصادر في ٢٩ تموز عام ١٩٥٨، ص ٢.
- برز موقف الرئيس عبد الناصر الداعم لترشيح اللواء فؤاد شهاب لرئاسة الجمهورية اللبنانية من خلال اللقاء الذي تم بينه وبين السفير الأميركي في مصر «ريموندهير» في ٢٠ أيار عام ١٩٥٨.
- للمزيد من الاطلاع، انظر محمد حسنين هيكل، «سنوات الغليان»، مرجع سابق، ص ٣٢٥ - ٣٢٨.

(٢) مقتطف من بيان مؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية حول انتخاب رئيس جديد للجمهورية. للمزيد من الاطلاع، انظر جريدة «السياسة» العدد ٥٠٥، الصادر

أما حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان، فأصدر بياناً مطولاً في ٢٨ تموز حول انتخاب رئيس جديد للجمهورية. أهم ما ورد فيه: «رفض إجراء الانتخابات في ظل جيوش الاحتلال، وعن طريق مجلس مزيف لا يمثل إرادة الشعب. المطالبة بحكم انتقالي يحقق جلاء الجيوش الأجنبية، ويعمل على تصفية عصابة الخيانة، وتطهير أجهزة الدولة والجيش من العملاء. عدم القبول بالبحث بأي مرشح لم يحارب العهد السابق، أو ساعد على إطالة أمده أثناء الانتفاضة»(١).

وحدد النائب معروف سعد عدة شروط يجب أن تتوافر في رئيس الجمهورية المقبل. وأهم هذه الشروط: المحافظة على استقلال لبنان. عدم زج الوطن في الأحلاف العسكرية. توثيق الصلات الأخوية مع البلاد العربية. عدم تجديد ولاية رئيس الجمهورية بعد انتهائها. العمل على إلغاء الطائفية من الدستور. تطبيق العدالة الاجتماعية. تشكيل حكومة حيادية مدنية، أو عسكرية تطلب انسحاب الجيوش الأجنبية، ثم تجري انتخابات نيابية عاجلة لرئيس جديد للجمهورية(٢).

إلا أنه بالرغم من الشروط المسبقة والمواقف التي صدرت عن الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية حول انتخاب رئيس جديد للجمهورية، فإن جلسة مجلس النواب التي انعقدت في الحادي والثلاثين من تموز عام ١٩٥٨، والخاصة بانتخاب رئيس جديد للجمهورية - بعد تأجيل الجلسة الأولى التي كانت مقررة في ٢٣ تموز بسبب محاولة اغتيال رئيس الحكومة سامي الصلح - قد حققت أهدافها. إذ انتخب النواب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية. وهذا الانتخاب لم يتم إلا بعد أن

في ٣٠ تموز عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.

(١) المصدر نفسه، ص ٩.

(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٥٠٥ الصادر في ٣٠ تموز عام ١٩٥٨، ص ٥.

نضجت الظروف الداخلية والخارجية لإيصاله إلى سدة الرئاسة.

وفي الجلسة المخصصة لانتخاب رئيس للجمهورية، ترشح كل من اللواء فؤاد شهاب والأستاذ ريمون اده. وفاز اللواء شهاب في الدورة الثانية بأغلبية ٤٨ صوتاً مقابل سبعة أصوات لمنافسه، ووجدت ورقة بيضاء. وهكذا أصبح اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية في ٣١ تموز عام ١٩٥٨ خلفاً للرئيس كميل شمعون[١].

وفي الرابع من آب، خاطب الرئيس المنتخب اللبنانيين، لأول مرة بعد انتخابه. وأهم ما ورد في هذا الخطاب «... لنعد إلى الطمأنينة والاستقرار. فغايتنا انسحاب القوات الأجنبية، ولنعد إلى الميثاق ففيه سياستنا الوطنية الخالصة والعربية الناصعة والخارجية الحرة. سيكون رائدنا المساواة بين اللبنانيين، والإخلاص والصراحة مع العرب، والصداقة والكرامة مع الأجانب.. سنبني الدولة بالنزاهة والعدل والتجرد والعلم والنظام والمساواة والمسؤولية، سأكون باراً بالجميع دون تمييز أو تفريق، وباراً بأرض هذا الوطن وتاريخه ومستقبله...»[٢].

وفي الثالث والعشرين من أيلول عام ١٩٥٨، اجتمع المجلس النيابي حيث أقسم الرئيس المنتخب اللواء فؤاد شهاب اليمين الدستورية، وألقى خطاباً أهم ما جاء فيه: «.. إن إقرار الأمن وحكم الدولة في جميع المناطق اللبنانية، ونزع السلاح من أيدي اللبنانيين كافة دون تمييز وبلا هوادة، وإيجاد الحياة والنشاط إلى الاقتصاد اللبناني، وبناء ما تخرب من مرافق البلاد ومعالمها، وإزالة التوتر في العلاقات بين لبنان وبعض شقيقاته

---

(١) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية المنعقدة في الحادي والثلاثين من تموز عام ١٩٥٨، ص ٦٦٨.

(٢) مقتطف من الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية اللبنانية المنتخب اللواء فؤاد شهاب في الرابع من آب عام ١٩٥٨. للمزيد من الاطلاع، انظر جريدة «النهار»، العدد ٦٩٤٩ الصادر في ٥ آب عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.

العربيات، ولا سيما التي تجاوره، وفوق هذا كله تحقيق انسحاب القوات الأجنبية عن أرض الوطن بأسرع وقت، إنما هي القضايا الملحة التي يتطلب حلها تصميم المسؤولين الكامل، وحزمهم الأوفى، وعنايتهم الدائمة.

وفي الساعة التي أقسم فيها على المحافظة على الدستور اللبناني أعاهدكم وأطالبكم بعهدكم على الوفاء للدستور غير المكتوب، ميثاقنا الوطني. فهو الذي جمعنا ويجمعنا على الإيمان بلبنان وطناً عزيزاً مستقلاً سيداً حراً متعاوناً بإخلاص وصدق مع شقيقاته الدول العربية إلى أقصى حدود التعاون لما فيه خيره وخيرها جميعاً مقيماً علاقاته مع العالم أجمع على أساس الصداقة والكرامة والتعامل المتكافىء الحر»[1].

ب ـ ردود الفعل الداخلية على انتخاب اللواء شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية:

بعد أيام قليلة من تسلّم اللواء شهاب مهامه الدستورية، أصدرت جبهة الاتحاد الوطني بياناً رحبت فيه بالرئيس الجديد، ونبهت إلى أن الانتفاضة لم تستهدف مطلقاً استبدال شخص بآخر، وبيّنت السبل الكفيلة بالإسراع في حل الأزمة الداخلية. ويمكن إيجاز البيان بالنقاط التالية:

١ ـ جلاء القوات الأميركية فوراً عن الأراضي اللبنانية.

٢ ـ تسليم الرئيس شهاب صلاحياته الدستورية فوراً.

٣ ـ تأليف حكومة وطنية ترضى عنها المعارضة والعودة إلى سياسة الحياد التي سار عليها لبنان منذ الاستقلال، ورفض الدخول في الأحلاف

---

(١) مقتطف من خطاب رئيس الجمهورية اللبنانية اللواء فؤاد شهاب في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٣ أيلول عام ١٩٥٨. للمزيد من الاطلاع، انظر «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الخاصة بأداء اليمين الدستورية المنعقدة في الثالث والعشرين من أيلول عام ١٩٥٨، ص ٦٧١ ـ ٦٧٢ ـ ٦٧٣ ـ ٦٧٤.

العسكرية الغربية، والسير في سياسة عربية صحيحة..[1].

أما النائب معروف سعد، فرأى في انتخاب اللواء شهاب نصراً للمعارضة لسببين:

«الأول: لأن المعارضة كانت أول من طالب بانتخابه، ودعت جميع الطوائف إلى تأييده، لأن اللواء شهاب كان ولا يزال يحوز إعجاب كافة اللبنانيين واحترامهم.

الثاني: لأن المعارضة التي أكرهت على حمل السلاح للدفاع عن كرامة البلاد، واستقلالها، استطاعت أن تضع حداً للخيانة الدستورية التي كان شمعون يزمع ارتكابها بتجديد ولايته»[2].

وأبرق المجتهد الأكبر والمرجع الديني للطائفة الشيعية الشيخ محمد التقي صادق إلى الرئيس شهاب بمناسبة انتخابه البرقية التالية: «إني إذ أهنئكم بالثقة الغالية التي أجمعت عليها البلاد أستميح الله أن يمدكم بالتوفيق والعون، لتحققوا لهذا البلد العربي آماله، وأهدافه في الحرية والوحدة والسيادة، وتطهروا أرضه من مساوىء العهد المحتضر الذي عزل لبنان عن شقيقاته، ونفذ خطط الاستعمار وأذنابه، وحاول القضاء على النهضة العربية، وفرض علينا الاحتلال البغيض نكاية وحقداً. والله سبحانه المسؤول أن يهبكم الحظ الأوفر في العمل لخير لبنان ويسعده بكم وتسعدوا به...»[3].

---

(١) جريدة «السياسة»، العدد ٥٥٢ الصادر في ٢٧ أيلول عام ١٩٥٨، ص ٤.

(٢) مقتطف من تصريح للنائب سعد إلى جريدة «السياسة» البيروتية.
ـ للمزيد من الاطلاع، انظلا جريدة «السياسة»، العدد ٥١٢، الصادر في ١٨ آب عام ١٩٥٨، ص ٧.

(٣) مقتطف من برقية المجتهد الأكبر الشيخ محمد التقي صادق إلى رئيس الجمهورية اللواء فؤاد شهاب إثر انتخابه رئيساً للجمهورية. للمزيد من الاطلاع على مضمون البرقية، انظر جريدة «السياسة»، العدد ٥١٤ الصادر في ٢٠ آب عام ١٩٥٨،=

أما الأحزاب الموالية للرئيس شمعون، لا سيما حزب الكتائب اللبنانية، الحزب القومي السوري وغيرهما، فساءها وصول الرئيس شهاب إلى سدة الرئاسة، بعد فشلها في مساعدة الرئيس شمعون على تجديد ولايته عن طريق القضاء على الانتفاضة. وحاولت هذه الأحزاب وأنصارها التخطيط للإطاحة بالعهد الجديد عن طريق محاولة اغتيال رئيس الجمهورية المنتخب، وبعض أقطاب المعارضة. إلا أن أجهزة الأمن كشفت هذه الخطة قبل انتهاء ولاية الرئيس شمعون بستة أيام فقط. وأنقذت لبنان من خطر عودة الاقتتال بين أبنائه، فجاء ٢٣ أيلول وتم تسلّم اللواء شهاب مقاليد الحكم[١].

وبعد فشل القوى المضادة للانتفاضة في تحقيق هذا المخطط الرهيب، لجأت إلى خطة أخرى تهدف إلى محاولة عرقلة جهود الرئيس المنتخب، الذي كلف نائب طرابلس، وزعيم المعارضة فيها النائب رشيد كرامي بتشكيل الحكومة. وذلك عن طريق قيام هذه القوى بفرض جو من الإرهاب والعنف في البلاد، وارتكاب سلسلة من الجرائم وأعمال التخريب، بإلقاء المتفجرات على عدد من الأبنية والمؤسسات المختلفة، وشن هجمات جماعية على بعض الأحياء، واغتيال المواطنين الأبرياء، إلا أن الهدف الأساسي من وراء هذه الأعمال، كان خلق الذرائع لتأخير جلاء القوات الأميركية عن لبنان من جهة، وممارسة الضغط على الرئيس المنتخب والمعارضة من أجل تقديم بعض التنازلات كصرف النظر عن تكليف السيد رشيد كرامي بتأليف الحكومة المرتقبة، وفي حال تعذر ذلك ضمان الحصول على أكبر عدد ممكن من الحقائب الوزارية، من

= ص ٤.

(١) نيقولاي هـ. هوفهانسيان، «النضال التحرري الوطني في لبنان»، مرجع سابق، ص ١٨١.

ـ جريدة «السياسة»، العدد ٥٤٧ الصادر في ١٨ أيلول عام ١٩٥٨، ص ١ و ٨.

جهة أخرى[1].

إلا أن الرئيس المنتخب أفشل هذا المخطط أيضاً. إذ انه في اليوم نفسه الذي تسلّم فيه سلطاته الدستورية، كلف السيد رشيد كرامي تأليف الحكومة. وبعد إجراء الاستشارات النيابية شكل في اليوم التالي حكومة مؤلفة من ثمانية وزراء. كانت حقيبة وزارة الداخلية والصحة العامة من نصيب النائب السابق لمدينة صور السيد محمد صفي الدين[2].

وأعلن الرئيس كرامي عن قطف ثمار الانتفاضة بعد أن قام بحركة تطهير وإصلاح في أجهزة الدولة، ولا سيما الحساسة منها وقد شملت هذه الحركة:

- عزل قائد الدرك سيمون زوين الذي كان مساعد الرئيس شمعون الأيمن، وعيّن مكانه الزعيم جوزف سمعان.

- عزل مدير الشرطة صلاح لبابيدي، وإسناد منصبه إلى المقدم عزيز الأحدب.

- عزل فؤاد شمعون، شقيق الرئيس السابق من مديرية الأمن العام، وتعيين النقيب توفيق جلبوط مكانه.

- عزل النائب العام التمييزي، فرنان ارسانيوس، الصديق الأكبر للرئيس شمعون، وإسناد منصبه إلى القاضي اميل الهنود.

- عزل المحقق القضائي جوزف فريحة، والمحقق أديب عفيش، اللذين كانا يحققان بالدعاوى المقامة على رجال الانتفاضة.

كما تألفت لجنة لإصلاح الجهاز الإداري. وعرف عن أعضائها

---

(١) نيقولاي هـ. هوفهانسيان، «النضال التحرري الوطني في لبنان»، مرجع سابق، ص ١٨١.

(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٥٥٢ الصادر في ٢٧ أيلول عام ١٩٥٨، ص ٥.

النزاهة والتجرد والعمل الجدي المثمر في سبيل تقدم الوطن وازدهاره[١].

إن تشكيل الحكومة الكرامية، وقيامها بحملة التطهير والإصلاح، لاقت ترحيباً في الأوساط السياسية والشعبية، لا سيما المعارضة لسياسة العهد السابق. فأصدر حزب البعث العربي الاشتراكي في السادس والعشرين من أيلول بياناً أيّد فيه الحكومة الجديدة، بعد أن طالبها بالسعي العاجل لإجلاء القوات الأجنبية من الأراضي اللبنانية، وبفك الارتباط مع مبدأ ايزنهاور، وتدعيم استقلال لبنان واتباع سياسة الحياد الإيجابي، وتحسين علاقات لبنان مع الدول العربية التحررية، وبناء الدول على أسس سليمة، وإصدار عفو عام عن أعمال الانتفاضة، وإلغاء الطائفية في الإدارة، وتأمين الحريات للمواطنين، وتعديل قانون الانتخاب[٢].

أما القوى الموالية للعهد السابق ـ القوى المضادة للانتفاضة ـ فساءها انفضاح خططها، وعدم نجاحها في تحقيق أهدافها، فازدادت نقمتها على العهد الجديد، لا سيما بعد تشكيل الحكومة الكرامية، وعدم استشارة حزب الكتائب حول التمثيل الماروني من جهة، وبسبب حركة التطهير والإصلاح من جهة أخرى. فبدأت هذه القوى بافتعال الحوادث والتمادي في أعمال العنف إلى حد الصدام المسلح مع عناصر الجيش اللبناني، ومع عناصر المقاومة الشعبية على خطوط التماس بين شطري العاصمة[٣]. ثم لجأت إلى إعلان الإضراب العام في البلاد بعد عملية خطف محرر جريدة العمل، السيد فؤاد حداد، إلا أن الإضراب لم يشمل إلا المنطقة الشرقية من

---

(١) ناديا ونواف كرامي، «واقع الثورة اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٣١٨ ـ ٣١٩.

(٢) جريدة «السياسة»، العدد ٥٥٢ الصادر في ٢٧ أيلول عام ١٩٥٨، ص ٥.
ـ انظر ملحق رقم (٣٩)، ص ٣٦٤.

(٣) للمزيد من الاطلاع، انظر جريدة «العمل»، العدد ٣٨٣٣ الصادر في ٢٥ أيلول عام ١٩٥٨، ص ١.
والعدد ٣٨٣٧ الصادر في ٢٩ أيلول عام ١٩٥٨، ص ١.

بيروت. أما المنطقة الغربية منها وباقي المناطق اللبنانية الأخرى، فبدأت تعود إلى طبيعتها إثر تسلّم الرئيس شهاب سلطاته الدستورية[1].

على أثر هذه الحوادث، وكمحاولة لتطويق الأزمة، قام السفير الأميركي في بيروت بتحرك ناشط. حيث دعا إلى منزله عدداً من السياسيين اللبنانيين، وتباحث معهم في سبل حل الأزمة. وفي نهاية الدعوة عقد مؤتمراً صحفياً أوضح فيه مشروعه للحل، ويتضمن النقاط التالية:

١ ـ منح الحكومة الحالية الثقة.

٢ ـ زيادة عدد أعضاء الحكومة الحالية بحيث تضم ثلاثة أو أربعة وزراء من أنصار العهد السابق.

٣ ـ زيادة عدد أعضاء المجلس النيابي من ٦٦ إلى ٨٨ نائباً[2].

لاقى هذا المشروع ردة فعل عنيفة من قبل جبهة الاتحاد الوطني. إذ رأت فيه تدخلاً سافراً في شؤون لبنان الداخلية[3].

إلا أن تحرك السفير الأميركي، لم يمنع استمرار الاشتباكات المسلحة في المناطق الشرقية، وعلى خطوط التماس في بيروت. مما دفع بالقوى المخلصة من طرفي الصراع إلى تحكيم الرئيس شهاب لإيجاد حل لإنهاء الأزمة، والعودة بالبلاد إلى حالتها الطبيعية. وبالفعل قام الرئيس شهاب بسلسلة اتصالات مع زعماء المعارضة من جهة، ومع قادة الانتفاضة المضادة من جهة أخرى. وبعد التد' ل مع الرئيس رشيد كرامي، وإقناعه

---

(١) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٩٢ الصادر في ٢١ أيلول عام ١٩٥٨، ص ٨.
ـ انظر ملحق رقم (٤٠)، ص ٣٦٥.

(٢) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٩٣ الصادر في الثاني من تشرين الأول عام ١٩٥٨، ص ١ و ٢.

(٣) جريدة «السياسة»، العدد ٥٥٧ الصادر في الثالث من تشرين الأول عام ١٩٥٨، ص ٥.

بأن المصلحة العليا للبلاد تقضي بتغيير الوزارة، نجح الرئيس شهاب في ترتيب لقاء بين الرئيس كرامي، ورئيس حزب الكتائب الشيخ بيار الجميل، تمّ على أثره الاتفاق على إنهاء الإضراب، ووقف الاشتباكات المسلحة، ورفع المتاريس، وجمع السلاح، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني تجمع طرفي الصراع.

وعلى الأثر، أصدر الرئيس شهاب مرسوماً يقضي بتكليف الرئيس كرامي - بعد أن قدم للرئيس شهاب استقالة حكومته السابقة - تشكيل حكومة «إنقاذ وطني». وبالفعل، استطاع الرئيس كرامي - بعد مشاورته زعماء المعارضة - تشكيل حكومة رباعية في الرابع عشر من تشرين الأول عام ١٩٥٨ عرفت باسم «حكومة الإنقاذ الوطني» أو «حكومة اللاغالب واللامغلوب». وضمت هذه الحكومة كلاً من:

- رشيد كرامي: رئيساً للحكومة ووزيراً للمالية والاقتصاد والدفاع الوطني والأنباء.
- حسين العويني: وزيراً للخارجية والعدلية والتصميم.
- ريمون اده: وزيراً للداخلية والشؤون الاجتماعية والبرق والبريد.
- بيار الجميل: وزيراً للأشغال العامة والصحة والتربية والزراعة(١).

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في السابع عشر من تشرين الأول عام ١٩٥٨، قدّم الرئيس رشيد كرامي البيان الوزاري لحكومته. وبعد المناقشة من قبل النواب، نالت الحكومة ثقة المجلس النيابي(٢).

كما استطاعت الحكومة الجديدة أن تنال حق استصدار المراسيم الاشتراعية من المجلس النيابي، وأخذت تعمل للعودة بالبلاد إلى حالتها

---

(١) «محاضر جلسات مجلس النواب»، محضر الجلسة الوحيدة المنعقدة في السابع عشر من تشرين الأول عام ١٩٥٨، ص ٦٧٨ - ٦٧٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٧٩ - ٦٨٠.

الطبيعية. كذلك تألفت لجنة إصلاح من كبار رجال المال والأعمال والفكر لإصلاح الجهاز الإداري.

٢ ـ انسحاب القوات العسكرية الأميركية من لبنان:

بدأ الرئيس فؤاد شهاب عهده بمطالبة القوات الأميركية بالانسحاب من الأراضي اللبنانية، بعد أن عاد الهدوء والأمن تدريجاً إلى كافة المناطق اللبنانية.

كما إن الإصرار الشعبي الدائم، والمستمر على رفض التدخل العسكري الأميركي، واعتباره انتهاكاً لسيادة لبنان واستقلاله، ساهم وبشكلٍ فعّال في تعجيل انسحاب القوات الأميركية من الأراضي اللبنانية[١].

إن المطالبة والإصرار الشعبي، دفعا حكومة الولايات المتحدة الأميركية إلى الاقتناع بضرورة بدء سحب قواتها العسكرية التي كانت دخلت لبنان في الخامس عشر من تموز عام ١٩٥٨. وكانت الدفعة الأولى لهذه القوات والبالغ عددها ألفاً وثمانماية جندي بدأت بالانسحاب في الرابع عشر من آب، ثم تلتها الدفعة الثانية والبالغة ألف جندي، في الخامس عشر من أيلول[٢].

وفي أوائل تشرين الأول، استقبل الرئيس شهاب السفير الأميركي في بيروت، وبحث معه رسمياً قضية انسحاب ما تبقى من جنود «المارينز» بعد أن عادت الأوضاع في لبنان إلى حالتها الطبيعية. فما كان من السفير

---

(١) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٨٣ الصادر في ١٣ أيلول عام ١٩٥٨، ص ٢.
(٢) جريدة «النهار»، العدد ٦٩٨٥ الصادر في ١٦ أيلول عام ١٩٥٨، ص ١.

الأميركي إلا أن وعد الرئيس شهاب بتحقيق طلبه هذا[١].

وبالفعل، بدأت الدفعة الثالثة والأخيرة للقوات الأميركية بالانسحاب في الخامس والعشرين من شهر تشرين الأول عام ١٩٥٨[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن القوات الأميركية، التي دخلت لبنان في الخامس عشر من شهر تموز عام ١٩٥٨ حتى تاريخ انسحابها منه، بلغت حوالي سبعة عشر ألف جندي. بقيت في أراضي لبنان مدة مائة ويومين[٣].

وتبع قرار الحكومة الأميركية بسحب قواتها من الأراضي اللبنانية، خطوة أخرى صادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة المستر «داغ همرشولد» حيث أبلغ مجلس الأمن الدولي في التاسع عشر من شهر تشرين الثاني، انتهاء مهمة المراقبين الدوليين في لبنان، وشطب الشكوى اللبنانية ضد الجمهورية العربية المتحدة بعد أن تلقى وثيقتين هامتين:

الأولى: تقرير من فريق المراقبين الدوليين يعلن أن وجوده في لبنان لم يعد ضرورياً بالنظر لتحسن العلاقات بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة.

الثانية: رسالة من وزير الخارجية اللبنانية السيد حسين العويني، يطلب فيها أن يشطب مجلس الأمن الدولي الشكوى اللبنانية[٤].

وفي الخامس والعشرين من شهر كانون الأول عام ١٩٥٨، أنهى فريق

---

(١) نيقولاي هـ. هوفهانسيان، «النضال التحرري الوطني في لبنان»، مرجع سابق، ص ١٨٤.
(٢) جريدة «النهار»، العدد ٧٠١٤ الصادر في ٢٦ تشرين الأول عام ١٩٥٨، ص ١.
(٣) نيقولاي هـ. هوفهانسيان، «النضال التحرري الوطني في لبنان»، مرجع سابق، ص ١٨٤.
(٤) جريدة «النهار»، العدد ٧٠٣٥ الصادر في ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٥٨، ص ٨.

المراقبين الدوليين انسحابه من الأراضي اللبنانية بعد أن سبقتها القوات الأميركية، كما عادت العلاقات الودية بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة بعودة السفير المصري إلى لبنان. كما عاد اللبنانيون بكافة فئاتهم وطوائفهم إلى سياسة التعايش والتفاهم ونبذ الفتنة.

٣ ـ نتائج انتفاضة عام ١٩٥٨ في جنوب لبنان:

إن أهم النتائج التي أسفرت عنها انتفاضة عام ١٩٥٨ هي إخفاق العهد الشمعوني في القضاء على حركة التحرر الوطنية والقومية في لبنان. إن تنامي الأحزاب السياسية والحركات الوطنية والقومية في أعقاب نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، ووقوفها في وجه سياسة الأحلاف والمحاور الاستعمارية، أزعج الدول الغربية وأتباعها في المنطقة. فبدأت تعدّ الخطط في محاولة للقضاء عليها، فكانت سياسة قمع التظاهرات الشعبية المنددة بحلف بغداد ومبدأ ايزنهاور، والمؤيدة للوحدة العربية. كقمع تظاهرة ٢٧ آذار عام ١٩٥٤ في بيروت والمناطق الجنوبية، وتظاهرة ٣٠ أيار عام ١٩٥٧ في بيروت والمناطق الجنوبية أيضاً، وتظاهرات صور في آذار ونيسان عام ١٩٥٨، وسقوط القتلى والجرحى. إلا أن سياسة القمع هذه، ارتدت على العهد بانتفاضة شعبية عارمة طالت مختلف المناطق اللبنانية، ولم تنته إلا بإسقاط الرئيس شمعون والمجيء برئيس جديد للبلاد يحظى بثقة المعارضة وتأييدها. كما استطاعت قوى المعارضة السياسية من تثبيت سيطرتها وزعامتها على المناطق التي شملتها الانتفاضة، وفرضت على الرئيس الجديد التعاون مع رموزها[1].

---

(١) لقد تنامت قوة وشعبية التيار الوطني والقومي خلال مرحلة الانتفاضة وفي أعقابها. ففي صيدا تنامت شعبية حزب البعث العربي الاشتراكي، وفي مدينة صور ازدادت قوة حركة القوميين العرب. وفي النبطية تنامت قوة الحزب الشيوعي اللبناني. أما الزعامات الوطنية التي برزت إبان الانتفاضة فكانت زعامة معروف سعد في صيدا وزعامة علي بزي في بنت جبيل، وزعامة جان عزيز في منطقة جزين، كما تنامت

أما النتيجة الثانية للانتفاضة في الجنوب، فتكمن في نهوض التيار الوطني والقومي الداعم للانتفاضة، وانحسار نفوذ الأحزاب والجماعات الموالية للعهد الشمعوني.

إن الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٦٠، أثبتت مدى فعالية سيطرة الزعامات الوطنية والتقليدية والأحزاب الوطنية والقومية على المناطق الجنوبية. حيث فاز في هذه الانتخابات مرشحو التيار الوطني والقومي الذي قاد الانتفاضة[١].

ففي صيدا، وبفعل الانتفاضة، انقسم الناس إلى ثلاث فئات:

١ ـ قوة الدكتور نزيه البزري، الذي فقد جزءاً كبيراً من تأييد القوى السياسية والشارع الشعبي والوطني في صيدا بسبب مساره السياسي. لا سيما خلال نيابته الأولى عام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٧.

٢ ـ قوة السيد معروف سعد الذي أصبح بعد فوزه في انتخابات عام ١٩٥٧ «بارومتر» الوضع السياسي والاجتماعي العام في صيدا. كما استطاع أن يثبت قيادته السياسية والشعبية نتيجة لموقفه المميز ضد العهد الشمعوني إبان الانتفاضة.

٣ ـ قوة الأحزاب السياسية الوطنية والقومية التي ازدادت فعاليتها في أعقاب الانتفاضة. حيث كان لها محرّك في الشارع الصيداوي. إلا أنها كانت بمعظمها ولفترات طويلة حليفة وداعمة لمعروف سعد[٢].

هذا التحول السياسي والشعبي في صيدا، عكس نفسه على

الزعامة الإقطاعية التقليدية في الجنوب (زعامة آل الأسعد).

(١) «تاريخ الأقطار العربية المعاصر ١٩١٧ ـ ١٩٧٠»، مرجع سابق، ص ١٨٨.

(٢) نزيه حسني، «صيدا ومسألة الزعامة السياسية، معروف سعد»، مرجع سابق، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٦٠ والتي فاز فيها المرشح معروف سعد على منافسه الدكتور نزيه البزري بفارق كبير[(١)].

من جهة أخرى، وبفعل الانتفاضة، تعزز دور القوى الشعبية وبرزت فعالية التنظيم الحزبي، لا سيما حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب، فعلى سبيل المثال، ازدادت كادرات حزب البعث أضعاف ما كانت عليه قبل الانتفاضة. فقد أنشأ الحزب «فرع الجنوب» على مستوى المحافظة ككل. ولم يكن له فرع آخر إلا في بيروت[(٢)].

أما في مدينة صور، فكان للانتفاضة تأثير بيّن على الوضع السياسي والاجتماعي في المدينة ومنطقتها. بحيث شهدت الأحزاب الوطنية والقومية التي قادت الانتفاضة نمواً ملحوظاً، من خلال الشعبية التي اكتسبتها في أوساط الجماهير المعارضة للعهد الشمعوني بشكل عام، ولأتباعه من جماعة آل الخليل بشكل خاص.

فالمقاومة الشعبية المسلحة، التي توقف معظمها في مختلف المناطق اللبنانية بعد تسلّم الرئيس فؤاد شهاب الحكم، اتخذت في مدينة صور طابع

---

(١) فاز المرشح معروف سعد على منافسه الدكتور نزيه البزري في انتخابات عام ١٩٦٠ بفارق ألفين وخمسمائة صوت، بينما كانت الزيادة في انتخابات عام ١٩٥٧ لا تزيد على أربعمائة وسبعين صوتاً.
- مقابلة مع الدكتور نزيه البزري.

(٢) كان «فرع الجنوب» التابع لحزب البعث العربي الاشتراكي في صيدا من أهم المنظمات الحزبية في لبنان حيث كانت أجهزته تتألف من قيادة فرع ومؤتمر فرع وقيادات شعب، ومؤتمرات للشعب، وفي فرق وحلقات أنصار. وكانت قيادة فرع الجنوب تتألف من أعضاء من صيدا والنبطية وصور وبنت جبيل ومرجعيون. وهذه القيادة ترتبط بالقيادة القطرية في بيروت، وقد بلغ عدد المنتسبين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي في الجنوب بين أعوام ١٩٥٨ و ١٩٦١ ما يفوق على أربعة آلاف وخمسمائة عضو.
- مقابلة مع السيد حسيب عبد الجواد.

المقاومة المدنية ضد جماعة آل الخليل وأنصارهم، دامت فترة سنتين تقريباً منع فيها هؤلاء من دخول المدينة[١].

واستطاعت حركة القوميين العرب ـ الحزب الأقوى في مدينة صور ـ[٢] أن تبقي عناصر المقاومة الشعبية بحالة استنفار دائم ويومي. كما استطاعت بالتنسيق مع الأحزاب الوطنية والقومية الأخرى في المدينة أن تحوّل مركزها ـ نادي التضامن ـ إلى منبر سياسي وبرلمان شعبي يتردد إليه الأهالي في المدينة ومنطقتها، وتطرح فيه القضايا السياسية والاجتماعية والحياتية[٣]. إلا أنه بعد الانتخابات النيابية عام ١٩٦٠، توقفت تجربة البرلمان الشعبي بسبب وفاة مسؤول حركة القوميين العرب في المدينة[٤]

---

(١) مقابلة مع السيد منيف فرج.

(٢) لا بد من الإشارة إلى أن الحزبيين الملتزمين في حزب البعث العربي الاشتراكي في مدينة صور كانوا أكثر عدداً من محازبي حركة القوميين العرب، إلا أن قوة شخصية محمد الزيات ـ مسؤول الحركة في المدينة ـ وتأثيره على نفوس أهالي صور جعل من حركته قوة جماهيرية طغت على قوة حزب البعث.
ـ مقابلة مع السيد عبد الأمير عباس أجريت في بيروت بتاريخ ٢١/٦/١٩٩١.
لا بد من الإشارة إلى أن السيد عباس كان طالباً وأحد مسؤولي الحركة الطلابية في حزب البعث العربي الاشتراكي إبان الانتفاضة.

(٣) كان يتردد الأهالي من مدينة صور ومنطقتها إلى نادي التضامن في مدينة صور بشكل أسبوعي لحضور اجتماع يضم كل مرة حوالي خمسمائة شخص، كانت تطرح فيه القضايا السياسية والاجتماعية والحياتية، وتناقش الأمور بروح ديمقراطية عالية، وكانت تتخذ مواقف من كافة القضايا المطروحة بناء على قرار الأكثرية. حتى أن المجتمعين كانوا يلجأون أحياناً، إلى التصويت العلني إذا تضاربت الآراء، وكان يتم الاحتكام إلى رأي الأكثرية. ثم تحول البرلمان الشعبي إلى ملجأ سياسي لكل مطلوب من قبل السلطة، وكان القيمون عليه يقررون تسليم المطلوب أو عدم تسليمه.
ـ مقابلة مع السيد منيف فرج.

(٤) توفي مسؤول حركة القوميين العرب في مدينة صور السيد محمد الزيات بداء السرطان عن عمر يناهز الاثنين والثلاثين عاماً.

هذا الوضع التعبوي الجماهيري في مدينة صور ومنطقتها، كان له انعكاسات إيجابية على صعيد الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٦٠. حيث فازت القائمة الشعبية المدعومة من أحمد الأسعد، والتيار الوطني والقومي في المدينة ومنطقتها[1].

أما حركة القوميين العرب، فقد رشحت مسؤولها السيد محمد الزيات بشكل منفرد بعد أن فشلت في التفاهم مع أحمد الأسعد لترشيح الزيات على لائحة القائمة الشعبية[2].

---

(١) تشكلت عن دائرة صور في انتخابات عام ١٩٦٠ لائحتان متنافستان، الأولى تسمى القائمة الشعبية وتضم السادة: محمد صفي الدين، جعفر شرف الدين، سليمان عرب، والثانية تضم السادة: كاظم الخليل، أحمد الخليل، صلاح الخليل. فازت اللائحة الأولى بأجمعها.
ـ مقابلة مع السيدين محمد صفي الدين وجعفر شرف الدين.

(٢) إن عدم موافقة أحمد الأسعد على ترشيح محمد الزيات على لائحة القائمة الشعبية يعود لأسباب عدة أبرزها:
١ ـ مواقف محمد الزيات الثورية والتحريضية ضد الإقطاع السياسي والزعامات التقليدية في المنطقة.
٢ ـ إن عائلة الزيات ليست من العائلات العريقة في صور ومنطقتها.
٣ ـ إن السيد سليمان عرب ـ المرشح الذي تفاهم مع الأسعد بدل الزيات على لائحة القائمة الشعبية ـ كان ثرياً جداً ويعتمد عليه الأسعد في تمويل الانتخابات النيابية في منطقة صور.
٤ ـ إن الزيات كان شاباً متحمساً ثائراً ذا فكر تقدمي وقومي عربي لا تلتقي صفاته مع فكر الأسعد الفردي والفوقي والإقطاعي والمصلحي.
٥ ـ إن السيد جعفر شرف الدين كان صديقاً حميماً لأحمد الأسعد كونه ابن السيد عبد الحسين شرف الدين ـ إمام الشيعة في لبنان ـ ومدعوماً من قبل حزب البعث العربي الاشتراكي.
٦ ـ إن السيد محمد صفي الدين كان نائباً ووزيراً سابقاً وينتمي إلى عائلة إقطاعية من منطقة صور وكان والده رئيساً لبلديتها، وله علاقة متينة مع الرئيس فؤاد شهاب.
ـ مقابلة مع السادة محمد صفي الدين وجعفر شرف الدين ومنيف فرج.

وفي انتخابات المجلس البلدي في مدينة صور، والتي تلت الانتخابات النيابية عام ١٩٦٠، سقط عبد الرحمن الخليل ـ شقيق كاظم الخليل ـ في هذه الانتخابات بعد أن كان رئيساً سابقاً للبلدية، وفاز السيد منير عرب ـ شقيق النائب سليمان عرب ـ حتى أن أعضاء المجلس البلدي مسلمين ومسيحيين، كانوا موالين للتيار الوطني والقومي في المدينة[١].

وفي الانتخابات النيابية التي جرت عامي ١٩٦٤ و١٩٦٨، فازت لائحة القائمة الشعبية بأجمعها في صور.

وفي بلدة النبطية، استطاع الحزب الشيوعي اللبناني أن يكتسب شعبية كبيرة. فتوسعت قاعدته الجماهيرية في أعقاب الانتفاضة. وفي الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٦٠، رشح الحزب أحد مسؤوليه في المنطقة بشكل منفرد (الدكتور إبراهيم المعلم)، ونال حوالي ألفين ومائة صوت. إلا أنه لم يفز بالانتخابات، بسبب التحالفات والتكتلات النيابية الإقطاعية التي كانت تسيطر على المنطقة، لا سيما لائحتي الأسعد وعسيران[٢].

أما في منطقة جزين، ففازت لائحة السيد جان عزيز في الانتخابات عام ١٩٦٠. والجدير ذكره أن السيد عزيز كان معارضاً لسياسة عهد الرئيس شمعون. كما استطاع أن يحيّد منطقة جزين طيلة فترة الانتفاضة بعد تفاهمه مع المقاومة الشعبية في صيدا وعلى رأسها النائب معروف سعد.

وفي منطقة بنت جبيل، فازت لائحة الأسعد نظراً لزعامته التاريخية في جبل عامل فضلاً عن دوره في الانتفاضة.

وفي منطقة حاصبيا ـ مرجعيون، فازت لائحة السيد علي بزي على لائحة منافسه السيد أحمد الأسعد، بسبب تدخل الرئيس فؤاد شهاب في

---

(١) مقابلة مع السيدين: محمد صفي الدين وجعفر شرف الدين.
(٢) مقابلة مع الدكتور إبراهيم المعلم.

هذه الانتخابات[١].

وفي منطقة الزهراني، فازت لائحة عادل عسيران بأجمعها على لائحة أحمد الأسعد نظراً لولاء الأهالي لآل عسيران وارتباطهم المصلحي والمادي بهم.

إن نهوض التيار الوطني والقومي لجنوب لبنان في أعقاب الانتفاضة، رافقه انحسار نفوذ الأحزاب والجماعات والشخصيات الموالية للعهد الشمعوني. فالحزب القومي السوري تقلص نفوذه بشكل كلي في الجنوب خلال أشهر الانتفاضة وفي أعقابها. إذ ان معظم عناصره تركوا مناطق الجنوب أو أعلنوا انسحابهم من الحزب عبر وسائل الإعلام.

أما نفوذ جماعة آل الخليل في مدينة صور ومنطقتها، فقد انحسر كثيراً. حيث منعت عائلة النائب كاظم الخليل وأنصارها من الدخول إلى المدينة حوالي السنتين تقريباً بعد انتهاء الانتفاضة.

والنتيجة الثالثة للانتفاضة في جنوب لبنان تكمن في أنها بقيت أسيرة مصالح الزعامات التقليدية والإقطاع السياسي التي لم تكن في تاريخها السياسي من حيث الجوهر معادية للرئيس كميل شمعون. ولولا تضرر

---

(١) حصل خلاف بين السيد أحمد الأسعد والرئيس فؤاد شهاب حول اختيار المرشحين عن دائرة حاصبيا ـ مرجعيون. فالرئيس شهاب كان يصر على ترشيح نسيبه السيد خالد شهاب عن الطائفة السنية بينما السيد الأسعد، وبناء على طلب من الجمهورية العربية المتحدة، كان يفضل ترشيح السيد أحمد سويد ـ نجل الشيخ أسعد سويد ـ هذا الموقف دفع بالرئيس شهاب للطلب من السيد علي بزي ـ حليف الأسعد إبان الانتفاضة ـ إلى تشكيل لائحة انتخابية مستقلة عن الأسعد بعد أن طمأنه إلى دعمه وتأييده. وبالفعل، وبفضل التلاعب بالانتخابات من قبل قوى السلطة والضغط على المخاتير ووجهاء القرى، نجحت لائحة علي بزي بأجمعها عدا المرشح أسعد بيوض ـ ابن اخت قائد الدرك آنذاك ـ الذي نجح على لائحة الأسعد.
ـ مقابلة مع الاستاذ أحمد سويد.

مراكزها السلطوية في أعقاب سقوط عدد من رموزها في انتخابات عام ١٩٥٧، لما اتخذت مواقف معادية للعهد وركبت موجة الانتفاضة.

أما الأحزاب والحركات السياسية الوطنية والقومية رغم تطورها وتغلغلها في معظم المناطق اللبنانية عموماً، وفي جنوب لبنان خصوصاً، فإنها لم تستطع أن تحول الانتفاضة إلى ثورة حقيقية لعدم وجود برنامج سياسي لها. إلا أن هذه الأحزاب استطاعت أن تزرع في نفوس المواطنين الشعور بمواجهة السلطة والإقطاع السياسي إذا ما تكتلوا ونظموا أمورهم وانخرطوا في الأحزاب السياسية. وقد لعب قيام الجمهورية العربية المتحدة دوراً هاماً في تهييج مشاعر هؤلاء، وساعدتهم على تفجير الكبت السياسي والاجتماعي الداخلي عندهم[1].

أما النتيجة الرابعة للانتفاضة، فتكمن في إعادة التوازن السياسي للتركيبة اللبنانية بعد أن اختلت موازينها خلال العهد الشمعوني. وعاد التيار العروبي في لبنان عموماً، وفي الجنوب خصوصاً للانخراط في النظام اللبناني، بعد أن كان غارقاً في هموم العروبة في أعقاب نكبة فلسطين عام ١٩٤٨. وقد لعب الرئيس فؤاد شهاب دوراً هاماً في تدعيم الوحدة الوطنية بين الطوائف اللبنانية من خلال العودة إلى تطبيق الميثاق الوطني وتنفيذ سياسة إصلاحية حقيقية[2] من جهة، وإزالة التوتر في العلاقات بين لبنان

---

(١) مقابلة مع السيدين محسن إبراهيم وحبيب صادق.

(٢) بدأ الرئيس فؤاد شهاب عهده بتنفيذ سياسة إصلاحية حقيقية لأول مرة في تاريخ لبنان الحديث، فبدأ بإجراء إصلاحات إدارية أصبح بموجبها ديوان الرئاسة للمرة الأولى دائرة منظمة يجري فيها العمل وفقاً لنهج إداري قويم، كما أنشأ مجلس الخدمة المدنية وربطه بديوان رئيس مجلس الوزراء، وحدد مهمته في اختيار الموظفين وتدريبهم للحد من نفوذ السياسيين في التعيينات الحكومية، كما ألحق بمكتب رئيس مجلس الوزراء مجلساً جديداً للتفتيش مهمته الرقابة على حسن سير الإدارة.
ـ للمزيد من الاطلاع، انظر سليمان تقي الدين، «المسألة الطائفية في لبنان»، مرجع سابق، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

وشقيقاته العربيات خصوصاً تلك التي تجاوره من جهة أخرى.

فمنذ توليه الرئاسة، عمل الرئيس شهاب على إشراك المسلمين في صلب الدولة والكيان اللبناني من خلال إفساحه في المجال أمامهم في نيل حصة أكبر من مناصب الدولة بهدف تخفيف الهوة بين الطوائف[١].

ففي مدينة صيدا، بدأ الصيداويون ـ عبر نائبهم معروف سعد الموالي للعهد الشهابي ـ الانخراط في الكيان اللبناني. وبدأوا يتطلعون إلى حقوقهم الحياتية، ومطالبة الدولة بها. وقد تمكن النائب سعد من تلبية العديد من مطالب الصيداويين لا سيما في مجال التوظيف في دوائر الدولة، وعلى رأسها البلدية. لكن الحدود العامة لسياسة التوظيف هذه في نظام الخدمات اللبناني أعجز من أن تمتص أعداد العاطلين عن العمل في أعقاب الانتفاضة[٢].

وعلى الصعد الأخرى، شهدت صيدا والمناطق الجنوبية بعد أحداث عام ١٩٥٨، تطوراً اجتماعياً واقتصادياً بفعل السياسة الإصلاحية الشهابية ـ قياساً عما كانت عليه من قبل ـ لا سيما في مجال انتشار المدارس وشق الطرقات وتعبيدها، وإنشاء المستشفيات الحكومية وازدهار الحركة المصرفية. وكذلك في تعميم الكهرباء وجر المياه والترخيص لعدد من الجمعيات[٣].

وعلى صعيد العلاقة مع الدول العربية المجاورة، فإن الرئيس فؤاد شهاب باشر العمل ـ منذ توليه الحكم ـ في تحسين العلاقات مع الجمهورية

---

(١) وضاح شرارة، «السلم الأهلي البارد»، الجزء الأول، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، بيروت عام ١٩٨٠، ص ٢٩.
ـ فضل شلق، «الطائفية والحرب الأهلية في لبنان»، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٨، ص ٥٥ ـ ٥٦ ـ ٥٧.
(٢) نزيه حسني، «صيدا ومسألة الزعامة السياسية»، مرجع سابق، ص ١٥٥ ـ ١٥٦.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

العربية المتحدة. فالتقى بالرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٦٠ على الحدود اللبنانية السورية[١].

أما النتيجة الخامسة للانتفاضة في الجنوب، فتكمن في طغيان الطابع الوطني على الانتفاضة رغم محاولة حرفها طائفياً.

فانتفاضة عام ١٩٥٨ في لبنان عموماً، وفي جنوبه خصوصاً، لم تكن سوى انتفاضة وطنية قامت بها غالبية الشعب اللبناني بمختلف فئاته وطوائفه ضد العهد الشمعوني. وشارك فيها المسلم والمسيحي على السواء. أكان نائباً أم وزيراً أم زعيماً سياسياً أم دينياً أو حتى مواطناً عادياً.

فالبطريرك الماروني، ومفتي الجمهورية اللبنانية، وشيخ عقل الطائفة الدرزية، والمرجع الديني للطائفة الشيعية، كانوا جميعاً في موقف معارض لسياسة العهد الشمعوني. كما أن النواب والشخصيات وزعماء البلاد والمعارضين لم يكونوا جميعهم مسلمين، بل إن عدداً كبيراً منهم كان من المسيحيين وحتى الموارنة منهم، كآل فرنجية في الشمال، وآل عزيز في جزين وغيرهم.

من جهة أخرى، فإن الرئيس كميل شمعون كان يؤيده في نهجه أحزاب وشخصيات ونواب من المسلمين أيضاً كالرئيس عادل عسيران والنائب كاظم الخليل والنائب نزيه البزري، والنائب رضا وحيد، والسيدين رضا التامر وحسن الأسعد، والحزب القومي السوري الذي كان معظم عناصره في جنوب لبنان من المسلمين.

إلا أن انتفاضة عام ١٩٥٨ شأنها شأن معظم الانتفاضات التي حدثت في لبنان عبر تاريخه، كانت أصابع المستعمر الأجنبي وهيمنة الإقطاع

---

(١) التقى الرئيسان فؤاد شهاب وجمال عبد الناصر على الحدود اللبنانية السورية عام ١٩٦٠ وعرف هذا اللقاء «بلقاء الخيمة».
ـ سليمان تقي الدين، «المسألة الطائفية في لبنان»، مرجع سابق، ص ٣٤.

السياسي على الحركة السياسية، تحاول أن تحرفها عن أهدافها الحقيقية، وتحاول جرها لخدمة أهداف هذه الدول ومصالحها. فالأحداث الأهلية الدامية التي حصلت في لبنان بين أعوام ١٨٤٠ و ١٨٦٠ لا سيما انتفاضة الفلاحين بقيادة طانيوس شاهين، والتي كانت أهدافها وطنية وطبقية، استطاعت الدول الأجنبية بالتعاون مع رجال الدين المسيحيين والإقطاع أن تحرف هذه الانتفاضة عن خط سيرها الأساسي، وتحولها إلى فتنة طائفية، أزهقت الأرواح البريئة من الطائفتين الإسلامية والمسيحية. وكذلك في انتفاضة عام ١٩٥٨. فإن المستعمر الأجنبي بالتعاون مع العهد الشمعوني، حاول أن يحرفها عن مسارها الصحيح، وأن يصوّرها بأنها فتنة طائفية بين المسيحيين، وعلى رأسهم العهد الشمعوني وأتباعه، وبين المسلمين وعلى رأسهم جبهة الاتحاد الوطني المسلمة وأنصارها. كما ان بعض وسائل الإعلام الأجنبية الاستعمارية والمحلية الموالية للعهد أخذت تصوّر الأحداث وكأنها محاولة من الجمهورية العربية المتحدة لابتلاع لبنان والقضاء على الكيان المسيحي، وأن الرئيس شمعون هو المنقذ للمسيحيين ومن ورائه مبدأ ايزنهاور.

ولا بد من تسجيل حقيقة ثابتة، هي أن القيادات المارونية في لبنان، وبتحريض من القوى المعادية للوحدة والتحرر والتقدم، وفي أعقاب كل وحدة عربية، ينتابها الخوف على المصير، فتشعر وكأنها محاصرة. لذلك كانت مهيأة قبل غيرها للتجاوب مع القوى الخارجية المعادية للوحدة، ومحاولة إعاقتها وبكافة الوسائل المناسبة[١].

---

(١) موقف القيادات المارونية في أعقاب توحيد مصر وسوريا من قبل إبراهيم باشا في منتصف القرن التاسع عشر، وموقف العهد الشمعوني وأتباعه في أعقاب قيام الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٢ شباط عام ١٩٥٨.

خاتمة

إن قيام دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ أدى إلى انقسام سياسي في صفوف اللبنانيين، فظهر تيار عروبي رافض لقيام هذه الدولة، ومطالب بالوحدة مع سوريا، وتيار لبناني مطالب بتوسيع حدود المتصرفية والاستقلال التام عن سوريا. وقد عملت سلطات الانتداب الفرنسي على تعميق هذا الانقسام وتوسيعه، ليتسنى لها الاستمرار في فرض انتدابها على لبنان. فأبقت على امتيازات جبل لبنان على حساب الملحقات. إلا أنها، وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩، اعتمدت سياسة جديدة تهدف إلى الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية، فألغت امتيازات جبل لبنان، وبدأت بسياسة منظمة في نهب الموارد والخيرات اللبنانية، الأمر الذي أدى إلى تضرر مصالح فريق من التيار اللبناني الموالي لها، فبدأ بمعارضة سياسة الانتداب الفرنسي، وتلاقى مع التيار العروبي الذي كان في حالة رفض دائم للانتداب.

ظهر هذا التلاقي في الثلاثينات، وتعزز في أعقاب مؤتمر الساحل عام ١٩٣٦ عندما قبل العروبيون بالتخلي عن فكرة الوحدة مع سوريا والانخراط في السلطة والإدارة. هذه القواسم المشتركة بين التيارين، دفعتهما للعمل المشترك من أجل تحقيق الاستقلال وإنهاء الانتداب. وبذلك فإن الانقسام

السياسي الذي بدأ عام ١٩٢٠ تم تجميده طيلة فترة الثلاثينات والأربعينات.

ومما ساعد على استمرار هدوء الأوضاع الداخلية بعد زوال عهد الانتداب عام ١٩٤٣، هو تفاهم التيارين اللبناني والعروبي على وضع صيغة للتعايش المشترك بين الطوائف اللبنانية عرفت بالميثاق الوطني.

إن صيغة التعايش المشترك ما لبثت أن اختلت موازينها في أعقاب رحيل الرئيس رياض الصلح ـ أحد قطبيها ـ والذي اغتيل عام ١٩٥١. وقبول الرئيس بشارة الخوري بمبدأ ترومان عام ١٩٥١، وتفشي الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها. إن فقدان التوازن هذا، أدى إلى انقسام سياسي داخلي من نوع آخر برز إلى الواجهة، فتشكلت حركة سياسية ونيابية معارضة للعهد دفعته لاستقالة عام ١٩٥٢ قبل انتهاء مدة ولايته الثانية.

وصل كميل شمعون إلى سدة الرئاسة بدعم وتأييد عربيين ودوليين. فعوضاً عن انتهاجه سياسة تعيد التوازن إلى التركيبة اللبنانية، بدأ عهده بالانقلاب على الأهداف التي أوصلته إلى الحكم. فانخرط في سياسة الأحلاف والمحاور الاستعمارية التي سادت المنطقة العربية في الخمسينات، وأيد سراً حلف بغداد عام ١٩٥٥. ولم يقطع علاقات لبنان السياسية والدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا في أعقاب حرب السويس عام ١٩٥٦. وقبل بمبدأ ايزنهاور ووقعت حكومته اتفاقية مع الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٥٧ بموجب هذا المبدأ، ووقف موقفاً معادياً ضمنياً من قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨. هذا فضلاً عن تحلله من الوعود الإصلاحية التي قطعها على نفسه قبل وصوله إلى الحكم، ومحاولته إضعاف زملائه وأصدقائه من زعماء الكتل النيابية التي عارضت نهجه في الحكم، فعمد إلى إسقاطها في الانتخابات النيابية عام ١٩٥٧، وطمح لتجديد ولايته لست سنوات أخرى.

هذه السياسة التي انتهجها العهد الشمعوني على الصعيدين الخارجي والداخلي، أدت إلى تهديد استقرار الوضع اللبناني الداخلي الذي رمى إليه

الميثاق الوطني. وأعادت الانقسام السياسي مجدداً إلى الجسم اللبناني، فتشكلت جبهة سياسية ونيابية معارضة للعهد عرفت باسم جبهة الاتحاد الوطني. كما ظهر تجمع نيابي وسياسي معارض لفكرة التجديد، ومطالب بالعودة إلى روحية الميثاق الوطني، عرف هذا التجمع بالقوة الثالثة. بدأت هذه المعارضة الضغط على العهد لتغيير نهجه، فسادت الإضرابات والتظاهرات بهدف إسقاط الرئيس كميل شمعون. ولما لم تصل إلى النتائج المرجوة، لجأت إلى الانتفاضة الشعبية المسلحة، كردة فعل، على حركة القمع والتنكيل والاغتيالات التي قادتها أجهزة السلطة بحق الوطنيين والعروبيين. وقد التقى مع هذا التحرك الوطني والشعبي، كل السياسيين المتضررين من العهد الشمعوني من زعامات تقليدية وتكتلات نيابية. وكان للحركة الوطنية والشعبية في جنوب لبنان الدور الطليعي في مواجهة سياسة الانحراف الشمعوني، وذلك انسجاماً من هذه الحركة مع مسار تاريخي وطني طويل للجنوب عموماً وجبل عامل خصوصاً، يتجاوز العهد الشمعوني إلى بدايات تكوين لبنان الكبير. فقد كان للحركة الشعبية في جبل عامل مواقف مؤيدة لكل قضايا العروبة. وتجلى ذلك من تأييدها لحكومة الأمير فيصل العربية في دمشق سياسياً وعسكرياً عام ١٩٢٠، ثم تأييد الشعب الفلسطيني في انتفاضته الكبرى عام ١٩٣٦ ضد الانتداب الإنكليزي، وضد سياسة توطين اليهود في فلسطين، حيث تجند عدد من الشباب الصيداوي والصوري بقيادة معروف سعد وإبراهيم الرملاوي وغيرهما وشاركوا في العمليات الفدائية ضد الصهاينة في الجليل الأعلى منذ العام ١٩٣٧ وحتى نكبة فلسطين عام ١٩٤٨. ووصولاً إلى العهد الشمعوني بالذات كانت الحركة الشعبية الوطنية والقومية في الجنوب دائمة الانفعال مع الأحداث الوطنية داخلياً وخارجياً. إذ كان الجنوب على امتداد ساحة مدنه وقراه، من صيدا إلى صور إلى النبطية إلى بنت جبيل، إلى مرجعيون وحاصبيا، مسرحاً للتظاهرات الشعبية الحاشدة المعبّرة عن مواقفها الوطنية تجاه القضايا العربية المصيرية. من تأييد لخطوة تأميم قناة

السويس إلى قيام الجمهورية العربية المتحدة، إلى الاستنكار لقيام حلف بغداد والعدوان الثلاثي على مصر، وقيام «مبدأ ايزنهاور».

حاول عهد الرئيس شمعون قمع الانتفاضة بالقوة، وزج الجيش اللبناني. إلا أن قائده اللواء فؤاد شهاب رفض ذلك تحت حجة عدم إقحام الجيش في السياسة. وحاول الاقتصاص من زعماء الانتفاضة، فأصدر بحقهم أحكام الإعدام لا سيما أحمد الأسعد ومعروف سعد في الجنوب. إلا أن محاولاته باءت بالفشل. عندها لجأ إلى محاولة تعريب الانتفاضة اللبنانية وتدويلها، وطلب الحماية من الغرب، فقدم شكوى إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة اتهم فيها الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في شؤون لبنان الداخلية، وبأنها تساعد الانتفاضة بالسلاح والرجال. ولما لم يصل العهد إلى تحقيق هدفه في إجهاض الانتفاضة، والتجديد لولايته، طلب التدخل العسكري الأميركي المباشر استناداً إلى المادة «٥١» من ميثاق الأمم المتحدة. وبفعل الثورة العراقية في ١٤ تموز عام ١٩٥٨، اضطرت الولايات المتحدة الأميركية للتدخل العسكري في لبنان. إلا أنها وبفضل الضغوطات الدولية والعربية، وتفاهمها مع الجمهورية العربية المتحدة، لم تحقق للرئيس شمعون أهدافه، بل تم التوصل إلى إيصال اللواء فؤاد شهاب إلى سدة الرئاسة الأولى خلفاً للرئيس شمعون.

عمل الرئيس الجديد على إعادة التوازن إلى التركيبة اللبنانية. فأعاد الاعتبار للميثاق الوطني، وانتهج سياسة حيادية على الصعيد الخارجي، وشرع في اعتماد سياسة إصلاحية على الصعيد الداخلي. فعلى صعيد السياسة الخارجية، حسن علاقات لبنان مع الجمهورية العربية المتحدة، وأبقى على العلاقات الودية مع الدول الغربية. أما على صعيد السياسة الداخلية، فبدأ بالعمل على إصلاح الجهاز الإداري في محاولة للتخلص من الفساد والرشوة والمحسوبية في الإدارة، واعتماد مبدأ الكفاءة والجدارة في تولي الوظائف العامة، واعتماد العدالة في توزيع هذه الوظائف.

هذه السياسة الداخلية والخارجية للعهد الشهابي، أعادت التوازن إلى الجسم اللبناني، وجمّدت الانقسام السياسي الداخلي. ولقد لعب الرئيس شهاب دوراً هاماً في ذلك من خلال العمل على إشراك التيار العروبي في النظام اللبناني لا سيما في السلطة والإدارة.

إن شعار «اللا غالب واللا مغلوب» الذي آلت إليه الانتفاضة كان نتيجة حتمية لها، لأن المعارضة لم تكن تتوق لأكثر من ذلك لا سيما أن أركانها كانوا من الزعامات التقليدية، والطبقة البرجوازية التي كانت جزءاً لا يتجزأ من النظام اللبناني. فأحمد الأسعد مثلاً كان يهدف من وراء الانتفاضة إلى التخلص من عهد الرئيس شمعون الذي أفقده مركزه السلطوي في انتخابات عام ١٩٥٧. حتى أن الجمهورية العربية المتحدة، ونتيجة لمصالحها كدولة لم تكن تهدف إلى قلب النظام اللبناني، إنما إزاحة الرئيس شمعون عن الرئاسة. من هنا كان اعتمادها على الزعامات التقليدية، والإقطاعية في لبنان عموماً والجنوب خصوصاً. فدعمت صبري حمادة في البقاع، وكمال جنبلاط في الشوف، ورشيد كرامي في الشمال، وصائب سلام في بيروت، وأحمد الأسعد في الجنوب. لذلك لم يكن عبثاً وضع مخازن أسلحتها في بانياس تحت تصرف هذا الأخير الذي كان يوزعها على جماعته بالدرجة الأولى، وعلى عناصر المقاومة الشعبية من الأحزاب السياسية بالدرجة الثانية.

أما الأحزاب السياسية الوطنية والقومية ـ لا سيما حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب والحزب الشيوعي اللبناني ـ التي قادت الانتفاضة ميدانياً، فكانت مغلوبة على أمرها، ولم يكن لديها برنامج سياسي، أو حتى شعارات اجتماعية مطلبية. لذلك بقيت أسيرة الزعامات الإقطاعية التقليدية والوطنية.

أما الزعامات الإقطاعية الأخرى في الجنوب، فمنها من والى الرئيس شمعون طيلة عهده، ومنها من غيّر مواقفه تحت ضغط الإرادة الشعبية.

فالنائب كاظم الخليل الذي تملكه الانسياق مع الصراعات التقليدية المحلية، فهو لخصومته التقليدية مع أحمد الأسعد، ساند العهد الشمعوني طيلة فترة حكمه، وشاركت جماعته في المناوشات العسكرية إلى جانب قوى السلطة ضد الحركة الشعبية الوطنية والقومية في مدينة صور ومنطقتها طيلة فترة الانتفاضة. إن هذا الموقف للنائب الخليل كان منسجماً مع العلاقة المتينة التي كانت تربطه بالرئيس كميل شمعون من جهة، وبالغطرسة السياسية التي امتاز بها، والنظرة الفوقية التي لم تقم وزناً لإرادة الحركة الشعبية.

أما النائب عادل عسيران، فقد وازن بين الصراعات التقليدية المحلية مع أحمد الأسعد والمواقف الوطنية المصيرية. فهو لخصومته التقليدية مع الأسعد، كان على علاقة متينة بالرئيس كميل شمعون. واستطاع أن يحافظ على نيابته ومركزه في رئاسة مجلس النواب طيلة العهد الشمعوني. لكن جذوره الوطنية الاستقلالية التي تعود إلى عام ١٩٣٦ والتي جعلته واحداً من رجالات الاستقلال عام ١٩٤٣، دفعته إلى أن يقف موقفاً معارضاً للعهد في أواخر ولايته عندما تم استدعاء القوات العسكرية الأميركية لمحاولة إجهاض الانتفاضة.

أما الدكتور نزيه البزري الذي بدأ موالياً للعهد الشمعوني، وتسلم عدة حقائب وزارية فما لبث أن غيّر موقفه من سياسة العهد عندما قبلت الحكومة اللبنانية بمبدأ ايزنهاور. وهذا الموقف للدكتور البزري يعود في خلفيته إلى رضوخه للإرادة الشعبية الصيداوية الرافضة لسياسة الأحلاف والمحاور الاستعمارية.

إن مواقف الأحزاب السياسية والزعامات الوطنية والتقليدية من انتفاضة عام ١٩٥٨ كان لها انعكاسات مباشرة على مستقبل هؤلاء في مرحلة ما بعد الانتفاضة. فقد قوي نفوذ حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، والحزب الشيوعي اللبناني في مختلف المناطق

الجنوبية، وانحسر نفوذ الحزب القومي السوري. كما نمت وتطورت زعامة النائب معروف سعد في صيدا على حساب زعامة الدكتور نزيه البزري، وازدادت قوة أحمد الأسعد وعظم نفوذه في جبل عامل على حساب قوة كاظم الخليل وعادل عسيران ونفوذهما، رغم أنّ هذا الأخير قد حافظ على زعامته في منطقة الزهراني لأسباب مصلحية ومادية.

إن سياسة العهد الشهابي في إشراك المسلمين في النظام اللبناني، وتحقيق شيء من العدالة بين الطوائف، عكس نفسه على جنوب لبنان بحيث أن زعماءه الوطنيين والتقليديين ركبوا الحصان الشهابي، وباشروا الاستفادة من هذه الظروف في الحصول على بعض المنافع من خدمات الدولة لا سيما في المطالبة بفتح المدارس وإنشاء المستشفيات، ومد شبكة المياه والكهرباء، وتوظيف الشباب في مؤسسات الدولة. إلا أن هذه المنافع والخدمات بقيت محدودة نتيجة النقص الكبير الذي كانت تعانيه المنطقة من جراء السياسة المقصودة للحكومات السابقة في إبقاء الجنوب في حالة من التخلف والفقر والجهل.

إن الانقسام السياسي الداخلي سيبقى قائماً على رمال متحركة إذا لم تباشر الحكومات بوضع أسس سليمة تهدف إلى إقامة توازن حقيقي بين المناطق اللبنانية، وإلى صهر اللبنانيين في بوتقة وطنية واحدة بعيدة عن الطائفية السياسية.